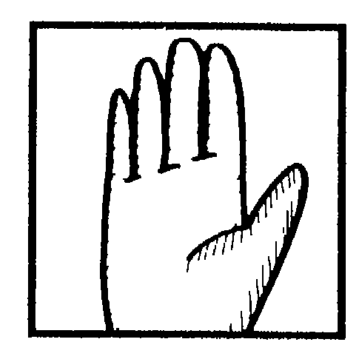
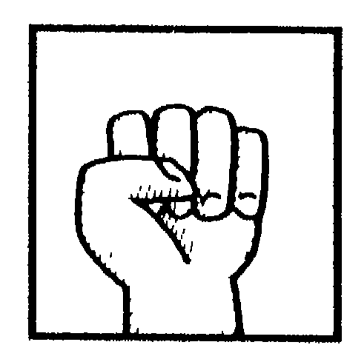




د. مصطفى الفقى

من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح



من نهـــج الثـــورة
إلى فكـــر الإصلاح

الطبعـــة الأولـــى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهـرة : ٨ شـارع سـيبويه المصـرى -
رابعـة العـدوية - مـدينـة نصـر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فـاكـس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: email: dar@shorouk.com

د. مصطفى الفقى

من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح

دار الشروق

إهـــداء

إلى أجيال جديدة.. سوف تعيش
في وطننا، ولكن في غير زماننا

م.أ.

تقـــديم

هذه دراسات موجزة اتخذت شكل المقال؛ لأنها تتناول قضايا محددة أو تتطرق إلى موضوعات معينة، ويجمع بينها جميعا أنها تبحث فى الشأن المصرى وتعيش مع الهم الوطنى، وقد صدر لى منذ سنوات كتاب «حوار الأجيال» وهو يمثل «رحلة قلم فى ثلاثة عهود» حيث ضمنته مقالات كتبتها ودراسات قمت بها فى عهود عبدالناصر والسادات ومبارك، ويجمع بينها كلها عامل أساسى وهو البحث فى قضايا الوطن واكتشاف مسار ثابت يربط بين ماضيه وحاضره ويهيئ الأذهان لمستقبله، وقد استعرت لتلك الكتابات عنوان المقال الأول منها ليكون عنوانا للكتاب كله، إذ إن هناك تساؤلا يؤرق الكثيرين ويطرح نفسه فى مناسبات مختلفة.

وهو ذلك الذى يدور حول افتراض نظرى لو أن ثورة الجيش المصرى التى ساندها الشعب فى 23 يوليو 1952 لم تقم كيف كانت تكون صورة مصر الآن؟ والتساؤل قد يبدو نظريا بحتا ولكنه يحمل فى طياته أبعاد المقارنة بين أسلوبين مختلفين فى فلسفة التاريخ ومدرستين فى الفكر السياسى، بينهما مسافة واسعة من الرؤى والآراء، فهناك من يرى الثورة حلا جذريا لابد منه لأنها عملية تغيير لهيكل النظام السياسى، وهى تمتلك نظرة واضحة تجاه السياسة والحكم، كما أنها تنطلق من فلسفة سياسية وبعد اقتصادى ومضمون اجتماعى، أما الإصلاح فهو يمثل عملية تدريجية مدروسة لا تقبل النقلة الفجائية ولا تتحمس للتغيير الفورى، ولكنها تستلهم أسلوب التطور من علاقة متوازية مع عنصر الزمن.

وقد يحقق الإصلاح المرحلى من النتائج المضمونة فى وقت أطول ذات النتائج غير المضمونة التى تحققها الثورة فى وقت أقصر، ولكنه يحمل فى طياته عوامل

الانتكاس وأسباب الفشل ، وسوف يختلف المفكرون السياسيون بين المدرستين على نحو يذكرنى بما يحدث بين الأطباء أحيانا عندما يتحمس فريق للتدخل الجراحى فى حالة مرضية معينة ، بينما يرى فريق آخر تفضيل العلاج «الإكلينيكى» الذى يحقق نفس النتائج دون مخاطرة كبيرة وإن استغرق ذلك العلاج وقتا أطول ، فالثورة كالجراحة العاجلة ، بينما الإصلاح هو العلاج طويل المدى محسوب الخطوات مضمون النتائج .

. . وسوف تنصرف دراسات هذا الكتاب لمعالجة كثير من الأمور التى تحتل مساحة كبيرة فى العقل المصرى وتمثل جزءا ملموسا من مشكلاته وشواغله . . أردت أن أضعها بين يدى القارئ لعله يجد فيها ما يحرضه على التفكير أو يفتح أمامه أبواب المستقبل على أرض مصر ، وهو ذلك الذى نريده شيئا مختلفا عن ماضينا ، متقدما عن حاضرنا ، مرتبطا بعالمنا .

د. مصطفى الفقى

القاهرة

أكتوبر 2001

من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح

ونحن نعيش الشهور الأخيرة من القرن العشرين، فإننا نعترف بأنه كان قرن الثورات الشعبية والانقلابات العسكرية، بينما كان القرن الذى سبقه هو قرن الثورات الفكرية والانقلابات السياسية، وتبقى فى النهاية تلك المعايير الفارقة بين التحركات الثورية والحركات الإصلاحية لتكون هى الفيصل أمام محكمة التاريخ، فالثورة إجراء عنيف فى مجمله يعبر عن مرحلة من الغضب ودرجة من الانفعال مع رفض كامل لمعظم ما هو قائم، بينما الإصلاح نزعة تدريجية تستند إلى فكر محدد وتنطلق من رؤى واضحة، وكأنها تطبيق عملى للمقولة الشهيرة «إن ما لا يدرك كله لا يترك كله»، فالفارق بين الإجراءات الثورية والحركات الإصلاحية يبدو كالفارق بين مدرستين فى الطب تؤمن الأولى بالتدخل الجراحى السريع وتعتمد الثانية على العلاج طويل المدى بالعقاقير، وكلتا المدرستين لها وجهة نظرها وأسلوب تعاملها، كذلك فإن لكل منهما أيضا أولوية فى مرحلة معينة، فالتدخل الجراحى حتمى فى حالة الالتهاب الحاد للزائدة الدودية، مثلا بينما قد يحسن العلاج بالعقاقير فى حالات الالتهاب المزمن الذى لا يصل إلى مرحلة الخطر، وتبقى الشعوب دائما هى الشريك الأساسى عند التقييم، فهى التى تسدد فواتير الثورات والانقلابات بما تدفعه ثمنا لتخدير الشعارات وانفعال المواقف، وهى التى تتحمل أيضا نفقات الإصلاح طويل المدى وتكاليف انتظار نتائجه بعد وقت قد يطول. .

وتظل التفرقة الجوهرية بين مفهوم الثورة ونزعة الإصلاح متمثلة بالدرجة الأولى فى طبيعة الإجراءات الاستثنائية التى ترتبط بالثورات دائما، وتؤدى إلى تعطيل الديموقراطية أحيانا، كما تكمن بعض عناصر التميز كذلك فى حجم التركيز الذى يقترن بحركات الإصلاح، والذى يعطى زعماءه أدوارا لا تخلو من مبالغة ولا تبرأ من غموض، فالثورة الفرنسية عرفت العنف وشهوة الانتقام، كما ارتبطت الثورة

البلشفية بالدماء وبقيت معها استثناء امتد مع عمر النظم السياسية التى خرجت من عباءتها، وتلطخت بالدماء، كذلك السنوات الأولى للثورة الإسلامية فى إيران، بينما عرفت الثورة المصرية درجة من الاعتدال بالمقارنة بغيرها وارتبطت بالشخصية المصرية الذاتية ولم تفقد هويتها فى زحام السيطرة الدولية للقوى العظمى فى ظل تأثيرات الحرب الباردة.

وإذا كان الخلط بين الثورة الشعبية والانقلاب العسكرى - خصوصا فى النصف الثانى من القرن العشرين - قد جعلهما مترادفين تقريبا، إلا أنه يجب الاحتكام إلى الأسس الفكرية والمصادر الفلسفية للتفرقة بين الحالتين، فأتاتورك - بغض النظر عن تقييمنا لدوافعه الحقيقية - قد غير وجه الحياة فى بلاده وأصبح بحق الأب الشرعى لتركيا الحديثة، بينما لم تحقق معظم الانقلابات العسكرية فى أفريقيا إلا مجرد تغيير الوجوه فى السلطة واستبدال مجموعة من الضباط بأخرى.

ويهمنا بالدرجة الأولى فى هذا المقال أن ننظر إلى «مصر القرن العشرين» فى محاولة جادة وعادلة للرد على دعاوى خصوم ثورة يوليو 1952، وسوف نوجز فى النقاط التالية أهم المطاعن التى وجهت إليها فى إطار التقييم الموضوعى لها:

أولا: يرى تيار من المعادين لثورة يوليو المصرية أن الأوضاع القائمة قبلها - برغم كل مساوئها - كان يمكن أن تكون نقطة انطلاق لتطور سياسى وتقدم اقتصادى دون الحاجة إلى ذلك الحدث الضخم الذى أدى إلى نوع من التوقف المفاجئ لمسيرة التطور الطبيعى للأمور، فمصر لم تولد ليلة 23 يوليو، ولكن قبل ذلك بآلاف السنين، كما أنها كانت على الصعيد الخارجى دولة مهمة فى إقليمها قبل الثورة أيضا حتى أنها كانت مرشحة للعضوية الدائمة لمجلس الأمن أثناء المناقشات التحضيرية التى مهدت لقيام الأمم المتحدة، أما على الصعيد الداخلى فقد عرفت مصر قبل 1952 وجود أقطاب للنمو حاولت تحريك قاطرة الوطن إلى الأمام بل إن إسهامات ما يمكن تسميته بالأرستقراطية المصرية المتمثلة أساسا فى عدد من أفراد أسرة محمد على والمحيطين بها تعتبر شاهدا على ذلك، حيث نجد أسماء لأمراء وأميرات مثل عمر طوسون ويوسف كمال وعباس حليم وفاطمة إسماعيل ونازلى فاضل والتى تبدو كلها كرموز للمشاركة فى العمل الوطنى التطوعى والنشاط

الاجتماعى الخيرى قبل 1952، والذى تمثل فى دعم الحركة الوطنية أو العناية بالفنون الجميلة أو مناصرة حقوق العمال أو الإسهام فى إنشاء جامعة أو إقامة صالون ثقافى.

ويبرر أصحاب هذا الرأى وجهة نظرهم أيضا من خلال الإشادة ببعض الممارسات النيابية والمواقف البرلمانية فى مصر خلال الفترة ما بين الثورتين «1919 - 1952»، ويستشهدون بمضابط مجلسى النواب والشيوخ الحافلة بالمواقف الشجاعة لعدد من نواب الأمة، ويضيفون إلى ذلك إشارة أخرى للقدر الذى كان متاحا من حرية الصحافة، ويكفى أن نتذكر هنا أن إحسان عبدالقدوس هو الذى كشف فضيحة الأسلحة الفاسدة أمام الرأى العام قبل الثورة وليس بعدها، كما أن الحياة الثقافية ازدهرت أيضا فى تلك الفترة، وارتبطت بعدد من أعلام الفكر ورموز السياسة فى وقت واحد.

ولكن تظل هذه كلها آراءً مردودا عليها جملة وتفصيلا، إذ لم تكن الأوضاع السائدة قبل 1952 تحمل أية احتمالات واعدة نحو الأفضل، فالتركيبة التى كانت قائمة من قصر فاسد - ملكا وحاشية - ووجود أجنبى ضاغط، فضلا عن تفشى مظاهر الفقر والجهل والمرض، لم تكن كل تلك المعطيات مصدرا لأمل فى تطور إيجابى محتمل، بل كان المجتمع المصرى فى حاجة إلى هزة عنيفة تعيد إلى المصريين الثقة بالنفس، وتفتح أبواب المستقبل أمام حركة التاريخ.

ثانيا: يردد غلاة المتحدثين باسم التيار المعادى لثورة 1952 قولهم إن كافة الإصلاحات والإنجازات التى حققتها مصر بعد الثورة كان من المقرر حدوثها فى إطار التطور الطبيعى لحركة النظام السياسى المصرى والنشاط الاقتصادى للدولة دون الحاجة إلى اللجوء إلى إجراءات استثنائية ارتبطت بالثورة وسنواتها الأولى، فقانون الإصلاح الزراعى كان مطروحا منذ الأربعينيات «مشروع محمد خطاب ومريت غالى ثم أفكار إبراهيم شكرى بعد ذلك فى برلمان 1950».

أما مشروع الثورة الضخم «السد العالى» فقد تناولته دراسات مصرية كثيرة منذ تعلية خزان أسوان الثانية، كما أن الفكر القومى لثورة 23 يوليو والذى تبلور منذ منتصف الخمسينيات وتوجته دولة الوحدة بين مصر وسوريا قد سبقته هو الآخر

إرهاصات كثيرة قبل الثورة كانت علامتها البارزة قيام جامعة الدول العربية واتخاذ القاهرة مقرا لها فى منتصف الأربعينيات فى ظل حكومة وفدية كانت تتولى السلطة بزعامة مصطفى النحاس باشا، وهكذا تبدو كل أفكار ومشروعات الثورة المصرية- فى نظر غلاة هذا التيار- مجرد بعث لأفكار سابقة وليست نتاجا جديدا لروح الابتكار الثورى أو التجديد السياسى، وذلك قول عبثى فالعبرة ليست بما يتردد ولكن بما يتحقق، والدول الحديثة لا تبنيها أفكار نظرية دون أن يكون لها وجود حقيقى فى ظل تعبئة قومية وحشد وطنى، كما أن الإطار السياسى والهيكل الاقتصادى والخريطة الاجتماعية لمصر قبل الثورة مباشرة لم تكن كلها مقومات تسمح بتحقيق إنجازات كبيرة، أو طفرات ضخمة دون الإطاحة أولا برموز قائمة مع تغيير شامل لتركيبة العلاقة الوثيقة التى كانت تربط بين السلطة والثروة فى مصر قبل 1952 .

ثالثا: يحاول أصحاب هذا التيار أيضا ضرب الثورة المصرية فى مقتل بتقويض أبرز إنجازاتها الوطنية والتى نقلت زعامة قائد الثورة عبدالناصر من المستوى الوطنى المحلى إلى الصعيدين القومى والدولى، وكانت بداية الانبهار بشخصيته وتدشين مكانته وأعنى بذلك ضربته التاريخية بتأميم قناة السويس فى يوليو 1956 بعد انسحاب البنك الدولى من تمويل مشروع السد العالى استجابة منه لضغوط الدبلوماسية الأمريكية والغربية عموما والتى كانت قد بدأت تستشعر القلق من «الكولونيل ناصر» الذى يهدد مستقبل مصالحها فى الشرق الأوسط، ويزعم أصحاب هذا التيار أن تأميم القناة بما جره على مصر من عدوان فى أكتوبر 1956 لم يكن له ما يبرره، إذ إن امتياز الشركة العالمية لقناة السويس كان سينتهى بقوة العقد فى عام 1969 .

وعلى ذلك فإن التعجيل باسترداد القناة ثلاثة عشر عاما قبل موعده الطبيعى لم يكن يستحق ذلك الثمن الذى دفعته مصر، وهذه مغالطة حقيقية وفرية كبرى، فالأمور لا تؤخذ بهذا الشكل، والتاريخ لا يتم تقييمه بهذه الصورة، فالدلالة الوطنية لتأميم القناة وممارسة الإرادة المصرية من خلال ذلك القرار الوطنى الفريد كانت هى الإنجاز الحقيقى أمام العرب والعالم، فقناة السويس علامة بارزة فى تاريخ مصر الحديث منذ حفرها ومد عقد امتيازها حتى تأميمها، ولم يكن المطلوب هو مجرد استعادة حق ملكية أو إدارة القناة، ولكن كان القصد هو الإعلان أمام المجتمع الدولى

كله أن فى مصر نظاما سياسيا يصحح أخطاء الماضى، ولا يقبل الاستمرار فى قبول عقود الإذعان التى فرضتها ظروف تاريخية معينة على الشعب المصرى.

رابعا: يتحدث أصحاب التيار المعادى لثورة يوليو المصرية أيضا - على استحياء دائما وبشكل مباشر أحيانا - عن أن الثورة كانت انقلابا عسكريا قام به الجيش المصرى وأطاح فيه بالملك ورموز عهده بصورة جعلت للمؤسسة العسكرية المصرية الدور الرئيسى فى إدارة شئون البلاد والسيطرة على دفة الحكم، وهو قول مردود عليه من سجلات تاريخ العسكرية المصرية ذاتها التى تمثل وعاء وطنيا ضخما يحتوى أبناء الفلاحين والعمال وفئات الشعب الأخرى دون تفرقة أو تمييز، فضلا عن أن الجيش المصرى كان دائما جزءا لا يتجزأ من شعبه، لا ينفصل عنه ولا يتعالى عليه منذ تخلص من العناصر الشركسية والتركية فيه، فضلا عن أنه ظل دائما مصنعا للرجال الذين يتحملون المسئوليات الكبرى، ومفرزة للقيادات الوطنية، من صفوفه خرج أحمد عرابى وعزيز المصرى ومحمد نجيب وجمال عبدالناصر وأنور السادات وحسنى مبارك وغيرهم من رموز الوطن فى مراحله المختلفة، كما أن دور المؤسسة العسكرية فى تحديث الحياة المصرية وقيام الدولة العصرية هو أمر لا يخفى على ذى بصيرة، ومازلت أذكر حتى الآن يوم أن قامت الثورة - وكنت طفلا فى الثامنة - فرحة أبى كجزء من فرحة الوطن بتحرك الجيش لإنقاذ البلاد من وهدة الفساد التى تردت فيها أمور السياسة والحكم، بل إن شعبية حركة 23 يوليو 1952 حقيقة لا تحتاج إلى برهان ولا يمارى فيها إلا كل من يغمض عينيه أمام حركة التاريخ ومسيرة التطور.

خامسا: نأتى هنا إلى نقطتين مهمتين فى ملف المطاعن التى يوجهها خصوم الثورة المصرية لها، وأعنى بهما غياب الديموقراطية ونقص المشاركة السياسية فى جانب، ثم افتقاد الوعى بقيمة التراث الثقافى فى جانب آخر، وهنا أعترف بأن الدفوع قد لا تصمد طويلا أمام هذين الاتهامين، إذ إن اختفاء الديموقراطية من مسرح الحياة السياسية فى مصر بعد 1952 قد اقترن بممارسات أحادية لمفهوم التنظيم السياسى الواحد بدءا من هيئة التحرير مرورا بالاتحاد القومى وصولا إلى الاتحاد الاشتراكى، وكلها تنظيمات لا تنهض بديلا للأحزاب السياسية التى تمثل أوعية التعددية المطلوبة، ولعلى أظن أن الرئيس عبدالناصر قد اكتفى بشعبيته - وقد كانت كاسحة بكل المقاييس - بديلا عن قنوات الديموقراطية، واعتبر الحماس الشعبى المؤيد له بعد كل إجراء ثورى

استفتاء على نظامه ومعيارا لشعبيته، أما اتهام الثورة المصرية بتغييب رموز التراث الثقافى المصرى واصطناع قراءة جديدة لتاريخ مصر الحديث فهى تمثل مسألة لا تخلو من صحة تجعلنا نقول بكل نزاهة إن إهمال مصر الثورة للقصور الملكية والتماثيل التاريخية وتغيير أسماء الشوارع فى محاولة لمحو صفحات من ماضى مصر هى كلها تصرفات غير مبررة، برغم تسليمنا بميلاد حركة ثقافية وفنية شاملة حمل لواءها ضابط مستنير هو الدكتور ثروت عكاشة بطل إنقاذ آثار النوبة عند البدء فى مشروع السد العالى، ولكننى لا أنسى أبدا أننا كنا نذهب لقصر عابدين للتطعيم ضد الملاريا والحمى الصفراء عند السفر للخارج، كما أن مأساة تمثال إسماعيل باشا - صانع نهضة مصر العمرانية وصاحب محاولة التحديث المعروفة - هى نموذج آخر يشهد على صحة جزء كبير من ذلك الاتهام، وهو أمر يحيرنى كثيرا إذ إن الثورات الكبرى - وحتى الدموية منها - حافظت على تراث الأنظمة السابقة، فلم يمس «البلاشفة» محتويات «الكرملين» ولم ينالوا من مكانته، وهكذا فعل الثوار فى أعقاب وصولهم للسلطة فى دول مختلفة، أما عمليات السطو على مقتنيات القصور الملكية فى مصر خلال السنوات الأولى من الثورة فهى تعبر عن تصرف غير مسئول وطنيا وأخلاقيا، وكم أسعدنا فى السنوات الأخيرة أن تلك القصور أصبحت تنال من الرعاية والاهتمام ما تستعيد به رونقها وتسترد معه مكانتها.

* * *

ويظل التساؤل فى النهاية مطروحًا هل الإصلاح التدريجى يمكن أن يكون بديلاً كاملاً عن الثورة المفاجئة؟.. الإجابة عن ذلك تقتضى دراسة ظروف كل بلد على حدة، وطبيعة المعطيات التى صنعتها الجغرافيا، والتراكمات التى جاء بها التاريخ، وقد تكون الثورات لازمة لشعوب مقهورة تحتاج للخلاص من خلال العلاج بالبتر، ولكن يبقى الإصلاح ضرورة لاستكمال ما تأتى به الثورات من عوارض جانبية وآثار سلبية، وقد يكون فكر الإصلاح حتميًا بعد إجراءات الثورة، والمصلحون دائمًا ينطلقون من خلفية فكرية، بينما ينطلق الثوار من دوافع وطنية، وليس خطأ مطلقًا ذلك القول الذى يرى أن الثورة انفعال وأن الإصلاح تفكير، فالأفغانى ومحمد عبده وغاندى ومارتن لوثر كنج مصلحون إلى حد الثورة، ولكن ارتبط كل اسم منهم برؤية يطرحها وفكر يؤمن به، فالأفغانى داعية اتحاد كلمة المسلمين

وإصلاح شأنهم، ومحمد عبده مصلح دينى واجتماعى رفيع القدر، وغاندى ثائر مصلح اعتنق نظرية اللاعنف وطرح مبدأ المقاومة السلبية، ومارتن لوثر كنج هو شهيد إصلاح المجتمع الأمريكى ومواجهة العنصرية واضطهاد السود فيه، أما كروموبل ولينين وعبد الناصر وكاسترو فهى أسماء ارتبطت بالثورة ضد أوضاع معينة، نجح بعضهم وأخفق البعض الآخر، إذ لا تبدو نهايات الثوار دائمًا سعيدة، بينما قد تكون نهايات المصلحين ذات تأثير أكثر عمقًا فى تاريخ الأمم والشعوب، إننى أرى المستقبل مع حركة الإصلاح، وأكاد ألمح بواكير التطور الإنسانى القادم وهى تعانق فكر المصلحين أكثر من ترحيبها بانفعال الثوار.

وها هى مصر بعد قرابة نصف قرن من الثورة تخوض حركة إصلاح كبرى فى كل نواحى الحياة وزوايا الوطن، إنها بلد الرخاء التاريخى التى تطل على بحرين عظيمين، وتمتد حدودها عبر مياه نيلها إلى أعماق القارة الإفريقية، ويقترن اسمها بالحضارات الباقية والمجد الذى لا يزول.. إنها مصر التى تحتاج إلى حركة إصلاح اجتماعى تستكمل بها عملية الإصلاح الاقتصادى والتى تتوجها فى النهاية مسيرة الإصلاح السياسى.

تعقيب

فى تعليقه حول مقالنا (نهج الثورة وفكر الإصلاح) المنشور بالأهرام (27/7/1999) كتب الأستاذ الدكتور سلطان أبو على وزير الاقتصاد الأسبق مقالا بالأهرام (16/8/1999) ذكر فيه أننى استخدمت كلمة «خصوم الثورة» ـ وقد قصدت فى مقالى خصومة الرأى فقط ـ والواقع أنه لم يكن لدى بديل لذلك عند الإشارة إلى من يعتقدون بعدم جدوى قيامها أصلاً، كما أننى تفاديت تمامًا تعبير «أعداء الثورة» للأسباب التى تفضل بها سيادته، وقد توخيت الموضوعية فى مقالى وأعطيت الثورة ما لها وأخذت منها ما عليها فى تجرد واضح لا يخفى على كل من قرأ ذلك المقال، وأسجل شكرى للدكتور سلطان أبو على للكلمات الرقيقة التى خصنى بها فى تعليقه المشار إليه.

مؤسسات الحكم

«إن طغيان دور الفرد يؤدى بالضرورة إلى احتواء المؤسسة فى إطار شخصى واختزال قيمتها لتصبح أداة لمن يتربع على قمتها».

الفـرد أم المؤسـسـة؟

أريد أن أطرح قضية تدعو إلى الدراسة وتستحق التأمل وأعنى بها المقارنة بين دور الفرد ودور المؤسسة فى الحياة العامة المصرية، ولقد ثار هذا الأمر فى ذهنى واحتل مساحة من تفكيرى بعد حوار مع باحث أجنبى يترأس إحدى الهيئات الدولية فى القاهرة، لقد قال لى محدثى إنه قد شعر من خلال تعامله مع المثقفين المصريين سواء كانوا مسئولين أو شخصيات عامة أو مفكرين ومبدعين - وعمله يقتضى منه كثرة التعامل معهم والارتباط بهم - إن لدينا فى «مصر» خصوصية تعتبر دراستها مدخلاً رئيسا لفهم شخصية «مصر» المعاصرة، إذ يبدو دور الفرد واضحًا وقويًا، بينما يتوارى خلفه دور المؤسسة التى يتحدث باسمها ويعبر عن فكرها، وينسحب الأمر فى ذلك على المؤسسات الرسمية والأهلية أيضًا وتلك ظاهرة تعبر عن سيادة النمط المصرى تاريخيًا وسطوته على السلطة والمجتمع المدنى فى آن واحد.

ولقد أثار الحوار مع ذلك الباحث واسع الخبرة غزير الثقافة رد فعل عميق لدىّ وأكاد أزعم أنه وضع يدىّ من غير أن يشعر على قضية حاكمة ومفتاح أساسى فى كثير من القضايا والمسائل التى كنت أفكر فيها ولا أصل إلى رؤية واضحة بشأنها، ولعله من المفيد هنا أن أوضح الأمر أكثر فأقول إننى سوف أتناول هنا العلاقة بين الفرد والمؤسسة فى إطارها الموروث وتداعياتها المستمرة. . لذلك فإننى أطرح هنا بعض الأفكار التى قد تعين فى فهم ذلك الأمر المهم والذى تتجسد من خلاله مشاكلنا الكبرى وقضايانا المعاصرة، ولعلى أوجز هذه الأفكار فى الملاحظات التالية:

أولاً: إننا لا ننكر دور الفرد فى التاريخ وندرك جيدا أن أفرادا قد صنعوا نقاط

تحول حاسمة فى تاريخ الأمم والشعوب، بل كان منهم من يعتبر نقطة تحول كبرى فى تاريخ الجنس البشرى كله، لذلك فإننا لا نتصور أن دور الفرد شيء لا وجود له، كما أننا نعترف بالبصمة القوية للفرد فى مسيرة الحياة، ولكننا نقول هنا وبكل صراحة إن حجم الفرد فى المنطقة التى نعيش فيها من العالم يبدو أكثر مما يجب ويتجاوز حدود التوازن بينه وبين المؤسسة التى يجلس على قمتها، ومصر بالذات باعتبارها مجتمعا نهريا زراعيا قديما عرف الإدارة مبكرا.. فإننا نستطيع القول إن دور الفرد فيه كان هو الآخر مؤثراً وواضحًا على مر العصور، بل إن الخطاب الدينى فى الكتب المقدسة يتحدث عن الفرد على قمة المؤسسة المصرية ويشير إليه باعتباره رمز التعامل وطريق الوصول، فالتراث المصرى حافل بالسجلات الطويلة لطغيان دور الفرد على المؤسسة وبروزه كمتحدث قوى باسمها ومعبر أساسى عنها.

ثانيًا: إن التركيز على دور الفرد ظاهرة مصرية وأنا لا أنكر هنا رمزية اسم الفرد فى تشكيل شخصية المؤسسة. فنحن حين نتحدث عن رواد التنوير فإننا نذكر «رفاعة الطهطاوى»، وحين نتحدث عن الفلاح المصرى فى الجيش فإننا نتذكر «أحمد عرابى»، وحين نتحدث عن بنك مصر فإننا مطالبون بالضرورة بالإشارة إلى «طلعت حرب»، ولا نذكر الجامعة المصرية دون أن نشير إلى «أحمد لطفى السيد» و«طه حسين»، وحين نتحدث عن المؤسسة الدبلوماسية المصرية فإننا نتذكر أسماء مثل «محمود فوزى» و«إسماعيل فهمى» و«عمرو موسى».. لذلك فإننا لا ننكر بشكل مطلق ارتباط الفرد بالمؤسسة وتجسيده لها وأهميته فيها وهل نستطيع ان نتحدث عن الطب المصرى دون أن نتذكر أسماء أخرى مثل «على باشا إبراهيم» و«نجيب باشا محفوظ» و«عبد الوهاب باشا مورو» وغيرهم من الرموز الشامخة فى مسيرة مؤسسة الطب المصرى الحديث، لذلك فإنه يجب أن يكون واضحا تمامًا أن ارتباط الفرد بالمؤسسة قضية مسلم بها، ولكن طغيان دوره على المؤسسة ذاتها هو موضع النقاش ومحل الجدل.

ثالثًا: إن جزءًا كبيراً من تعظيم دور الفرد على حساب المؤسسة فى مصر يرجع فى أصله إلى أهمية السلطة كظاهرة فى تاريخ هذا البلد العريق، فالسلطة هى مركز الجاذبية الأولى فى حياة المصريين، حولها يلتفون، وإليها ينظرون، ومنها يستمدون كل أسباب القوة ومظاهر المهابة، لذلك فإن لهفة المصريين على من يشغل الموقع تبدو

أكبر بكثير من لهفتهم على دراسة المؤسسة التى يديرها ومناقشة ما جرى فيها وما طرأ عليها، إننا فى هذه المنطقة من العالم مولعون بدور الفرد الذى نختزل فيه حجم المؤسسة وننظر إليه باعتباره نقطة الارتكاز وإشارة المرور وعلامة الوجود ذاته.

رابعًا: إن إطلاق يد الفرد فى إدارة المؤسسة سواء كانت تنتمى إلى هيكل السلطة ونظام الحكم، أو تنتمى إلى المجتمع المدنى وهيئاته المختلفة يعطى الفرد فى النهاية صلاحيات واسعة ويدًا شبه مطلقة، خصوصًا إذا كانت شخصية الفرد من القوة والتأثير، بحيث يبدو هو المؤسسة ذاتها وكأننا أمام «لويس الرابع عشر» حين اختزل «فرنسا» فى ذاته، واعتبر «أنه الدولة»، والقياس هنا مع الفارق لأننا نشير إلى المؤسسة ولا نتحدث عن الدولة.

خامسًا: إن الصعود والهبوط فى بورصة الحياة العامة للأفراد يرتبط فى الغالب بمؤسسات ينطلقون منها، وسلطات يتصرفون وفقًا لها، وصلاحيات يحوزونها، لذلك فإن الأمر فى ظنى يرتبط بمحصلة حركة الفرد على مسرح الحياة العامة وقيمته المتغيرة فى سوق السياسة والإدارة واضعين فى الاعتبار الركيزة التى يستند إليها، والقاعدة التى ينطلق منها، وذلك ليس أمرًا جديدًا فتلك قضية عرفتها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء.

سادسًا: إن توارى التقاليد المهنية وتناقض مظاهر الأعراف الوظيفية أدى بعدد كبير من المؤسسات إلى حالة من الانزواء الذى يصل إلى حد الاختفاء، فأين هى الرموز فى عدد من المهن الراسخة والحرف الكبرى؟ . . إننا باستثناء القوات المسلحة، والسلك الدبلوماسى، والجهاز القضائى، وهيئة الشرطة لا نكاد نرى مؤسسات أخرى تناطح نظائرها فى تاريخ مصر الحديث.

سابعًا: إن الأحزاب السياسية والنقابات المهنية قد اختزلت دورها هى الأخرى لتصبح ممثلة فى شخوص محددة وأفراد بذاتهم، وهذه النقطة بالذات تشير إلى معضلة المجتمع المدنى وما يعتريه من ضعف وما يعترضه من مشكلات، فضلاً عن علاقته بالسلطة فى إطار الحياة العامة.

إننى أريد أن أقول إن من يتعامل مع «مصر» المعاصرة يدرك بعد فترة قصيرة أن التميز فى الأفراد واضح، ولكن قوة المؤسسات لا تبدو بنفس درجة الوضوح.

ونحن هنا نتحدث كثيراً عن «دولة المؤسسات» ونسعى لإقامة توازن حساس بين الفرد والدولة فلا أقل من أن يأتى هذا التوازن أولا فى علاقة الفرد بالمؤسسة . ولست أشك لحظة في أن دوران النخبة هو الذى يمكن أن يسبب الحراك السياسى والاجتماعى الذى يؤدى بدوره إلى تقوية المؤسسات وفك الاشتباك بينها وبين طغيان شخصية الفرد عليها، وعدوانه أحيانا على تقاليدها واستخدامه لها فى أحيان أخرى كمصدر للمجد الشخصى والتكوين الذاتى .

أقول ذلك وعينى على وطن ينتمى إلى أعرق أم الدنيا وأقدم حضارات البشر ، مدركا أن تميز الفرد المصرى قضية يسلم بها غيرنا ، ويعترف بها سوانا ، فإذا ذهبت إلى ندوة علمية أو حضرت تظاهرة ثقافية ، فإنك تدرك على الفور أنك أمام أفراد يتألقون فكرا ويتميزون إبداعا ، ولكنهم لا ينتمون إلى مؤسسة قوية ولا يشكلون تجمعا ناجحا ، ولعل ذلك يفسر إلى حد كبير لماذا يتفوق الفرد المصرى إذا ما سافر أو هاجر ، بينما يتجمد ويترهل إذا بقى واستقر؟ ، أليست هذه قضية جديرة بالتأمل مثيرة للجدل؟ ، بل إننى أعترف هنا أننى وافقت محدثى - الباحث الأجنبى - فيما ذهب إليه لأننا نملك ثروة عقلية هائلة ولكنها موزعة على الأفراد وليست مستقرة لدى المؤسسات التى تتأثر هى الأخرى بدورات من الانتعاش والانكماش وحالات من التقدم والتقهقر وفقا لفرد يقود أو شخص يدير .

وهنا نأتى إلى جوهر القضية التى أريد أن أصل إليها وأن أخلص إلى نتائجها وأعنى بها غيبة التقاليد الثابتة والنظم المتطورة والأفكار الواضحة التى تجعل من المؤسسة كيانًا لا يتأثر بالأفراد ، ولا يرتبط بوجودهم ولا يزدهر بصعودهم ولا ينزوى بابتعادهم ، فالمؤسسة فى النهاية هى التى يجب أن تبقى ، أما الأفراد فهم عابرون مهما طال البقاء أو دامت المواقع .

* * *

إننا أمام مسألة شديدة الأهمية بالغة الحساسية فى تحولنا الفكرى والثقافى والاجتماعى ، وهى ضرورة أن يدرك العقل المصرى أن تقوية المؤسسة ليس دائمًا على حساب الفرد ، ولكنه قد يكون إضافة له وليس خصمًا عليه ، بل إننا نعود من جديد لنسأل السؤال الساذج الذى يتكرر كثيرًا من الذى يصنع قيمة الموقع ، هل هو الفرد الذى يحتله أم أن ذلك الفرد يستمد قيمته من ذلك المنصب الذى يشغله؟ وهنا

أسمح لنفسى مرة أخرى بأن أكون قاطعًا وواضحًا عندما أقول إن اختلاط الفرد بالموقع أمر له بريقه.

وإذا كنا نحاول غير ذلك عزاء لمسئول أو مجاملة لفرد فإن الحقيقة تقول غير ذلك، فنحن فى بلد تضرب فيه السلطة بجذورها فى أعماق التاريخ، وينظر إليها الناس بانبهار شديد، ولكنه يكون قويًا ذلك الذى يدرك غير هذا ويتصرف وفقًا لمعطيات ذاتية لا تتأثر بالبورصة العامة فى مناصب الحياة السياسية أو مواقعها الوظيفية على كافة المستويات. فهذا المجتمع النهرى العجوز الذى ننتمى إليه قد صنع عبر التاريخ شبكة معقدة من العلاقات بين المواقع المختلفة وأعطانا واحدًا من أكثر الأجهزة الإدارية تشابكًا وتداخلاً، وجعلنا دائمًا نتمرغ فى «تراب الميرى» لا نخرج عنه ولا نشعر بالأمان دونه، اعتقاد تاريخى عريق بقيمة الموقع وإيمان شبه مطلق بمكانة الفرد، وإحساس دائم بأن من يقف على قمة مؤسسة عامة هو المؤسسة ذاتها فى ظل تقاليد تتوارى ونظم تتغير وأفكار تزوى.

فإذا كنا نريد بحق دولة المؤسسات الراسخة والهيئات المزدهرة والمجتمع المدنى القوى فلابد من البحث فى القضية التى يطرحها هذا الموضوع بشكل عام، وهى أهمية تعزيز دور المؤسسة فوق دور الفرد وإعطاء الأحزاب والنقابات والهيئات - حكومية وأهلية - دورًا أكثر فاعلية باعتبار دور الفرد تابعًا وليس متغيرًا مستقلاً تتبعه المؤسسة بمن فيها!!.

وإذا كان الباحث الأجنبى المرموق الذى حاورته قد بهرته أضواء العقليات المصرية المضيئة وشدت انتباهه عناصر التفوق والإبداع فيها فإنه يتطلع - ونحن نتطلع قبله - إلى مؤسسات قوية نستطيع التعامل معها والانطلاق منها والبناء عليها، فالمؤسسات يجب أن تبقى وأن تزدهر وأن يتعاظم دورها وينتشر تأثيرها، أما الأفراد فهم قادمون وذاهبون تأتى بهم قرارات وتذهب بهم أيضًا قرارات أخرى والأبدية لله والبقاء للأوطان، فالحياة كلها تقوم على الشراكة فى التقاليد، وتداخل الأفكار مع التدابير، وامتزاج الرؤى مع الواقع، والتحام البشر من أجل أوطان قوية وأمم زاهرة وشعوب متقدمة، إننا نشير لقضية ونحرض على التفكير فيها ونسعى إلى حوار موضوعى حولها، يثرى الحياة العامة، ويدعم مؤسسات الوطن، ولا ينتقص أيضًا من قيمة الأفراد.

حيوية النظم السياسية

النظام السياسى كائن حى يولد وينمو ويكبر ويشيخ ويترهل ويحتاج دائمًا إلى روح التجديد وفلسفة التغيير والضخ بدماء جديدة تسمح له بالتعامل مع المتغيرات الخارجية والتطورات الداخلية، ولقد عرفت النظم السياسية بغير استثناء مراحل متعددة فى حياتها ارتبط كل منها برموزه واقترن بشخوصه، تلك سُنة حياة وفلسفة وجود لم يبرأ منها نظام معين ولم يخرج عنها بالاستثناء حكم بذاته، ولقد عرفت مصر من النظم السياسية أكثر من غيرها بحكم عراقتها وما عايشته من أفكار وتيارات واتجاهات وما طفا على سطحها من زعامات متعددة وقيادات متعاقبة، ولكن ظل قانون الحركة فى كل الأحوال هو السيد، وبقيت طبيعة التطور هى الفيصل، واتسمت النظم المصرية دائمًا بالحيوية والقدرة على العطاء والدفع بقيادات جديدة فى مراحلها المختلفة.

ولا يعنى ذلك أن يكون التغيير المتلاحق فى القيادات أو الإبدال السريع للمسئولين هو التعبير الحقيقى عن روح التجدد أو معيار الحكم على حيوية النظم، بل إننا نتدارك الأمر من البداية بالتأكيد على أن تطور الأساليب السياسية وتحول الأنماط الفكرية هى أمور أساسية تسبق بالضرورة مطلب التغيير فى الأفراد أو الإبدال فى الأشخاص.

ولعلى أعالج الأمر فى مجمله من خلال أبعاد ثلاث هى:

استقرار السياسات:

إن هناك فارقًا كبيراً بين السياسة المستمرة المستقرة - بافتراض ثبات صحتها - وبين

كل ما يثار حول حيوية النظام السياسى واحتوائه لعوامل التغير المطلوب له، لذلك فإنه ليس صحيحًا أن تغيير السياسات والعبث بالاستقرار هى أمور لازمة لتأكيد حيوية نظام معين، بل قد يكون ثبات السياسات علامة أحيانًا على حيوية النظام السياسى وفاعلية أسلوب الحكم، ولعل النموذج البريطانى وغيره من الديموقراطيات الغربية هى تأكيد لهذا المنهج الذى نشير إليه والذى يفصل فصلا تامًا بين الحيوية المطلوبة والاستقرار المنشود، فالتوازن بينهما أمر حتمى حتى نتمكن من الحديث عن شكل من أشكال الحكم وأسلوب من أساليب إدارة الدولة.

وأستطيع أن أقول إننا لا يمكن أن نسعى إلى تثبيت سياسة معينة والعمل على استمرارها إلا إذا كان قد جرى اختبارها وتأكدت مظاهر نجاحها وأصبحت تحظى بقدر كبير من الرضا فى الداخل والقبول فى الخارج، ولعل كلمة سياسات تشير بوضوح إلى أن القائمين عليها أو المنفذين لها هم سياسيون بالضرورة، وهنا تأتينا الفرصة لكى نقول إن الإنسان المسيس هو الأقدر غالبًا فى الحكم على المواقف وتقييم التوجهات واختيار البدائل، فعندما قلت نسبة الوزراء السياسيين على مسرح الحياة العامة المصرية فإننا واجهنا لأول مرة نماذج محصورة فى تخصصاتها الفنية لا تتجاوزها إلى رؤية أشمل تستوعب بها ما يدور حولها أو تستشرف المستقبل أمامها.

لقد عرفت بلادنا قبل عام 1952 نموذج الوزير السياسى الذى يضع خطوطًا عريضة لأهداف وزارته، ويترك لمساعديه من الفنيين القيام بالتنفيذ فى إطار منهج محدد ينطلق من رؤية واضحة، فكان طبيعيا أن نرى وزير المواصلات حقوقيًا ووزير المعارف أديبًا، حيث كانت تجمعهم فى النهاية رؤية سياسية مشتركة وتصور متكامل لأهداف الوزارة الواحدة فى وقت كانت فيه المسئولية الوزارية جماعية، ولم تكن أراء الوزير محكومة بقطاعه لأنه كان يعبر أساسًا عن سياسة حزب ينتمى إليه أو فكر ينطلق منه.. وليس الأمر مقصورا على النموذج المصرى وحده فى مرحلة تاريخية معينة، فلقد شهدت وقتًا كانت فيه «أنديرا غاندى» وزيرة الدفاع فى الهند و«أندريه موروا» وزيرًا للثقافة فى فرنسا حيث سبقهما معًا عميد الأدب العربى «طه حسين» وزيرًا للمعارف العمومية فى مصر والدكتور «محمد حسين هيكل» المفكر الأديب «وأحمد لطفى السيد» أستاذ الجيل وغيرهما ممن احتلوا مقاعد

الوزارة المصرية فى عهودها الخوالى . بل إننى أجازف فأقول إن كثيراً من الرموز السياسية الناجحة حتى الآن هى تلك التى نالت قسطًا من التربية السياسية فى التنظيمات الحزبية أو المؤسسات السيادية فى تاريخ الحكومات المصرية .

لذلك فإننى عندما أتحدث عن استقرار السياسات فإننى أقرنها دائمًا بمن يطبقونها ويقدرون على الوفاء بالتزاماتها ويستطيعون الدفاع عنها ولا يتطلعون فى كل موقف إلى من يلهمهم الجواب أو يعطيهم التوجيه أو من يحميهم عند التعرض للنقد أو الدخول فى جدل سياسى . . ولا شك أن قضية المفاضلة بين أهل الثقة وأهل الخبرة التى ظلت مطروحة على الساحة فى مصر منذ منتصف الخمسينيات حتى الآن هى تأكيد لما نذهب إليه بما أدى إلى اختفاء الوزير السياسى وظهور الوزير التكنوقراطى فقط ، الذى قد يرى فيه البعض تعبيراً عن روح العصر واستجابة للتطورات التى جرت فى الدنيا والأحداث التى وقعت فى النصف الأخير من القرن العشرين .

تجدد الأفكار:

إننى لا أطالب بالمسئول المفكر أو السياسى الفيلسوف ، ولكننى ألح على ضرورة وجود شلال متدفق من الأفكار الجديدة فى مواجهة القضايا المعقدة والمشكلات المختلفة خصوصًا إذا كنا نحتاج إلى حلول غير تقليدية لمشكلات أصبحت هى الأخرى غير تقليدية بحكم الاحتقان السياسى أحيانًا أو بسبب تراكم الأخطاء أحيانًا أخرى ، فالأفكار هى مصدر التجدد وطريق الخروج من الأزمات الخانقة والمواقف الصعبة ، فالإنسان هو الذى تميز على سائر المخلوقات بعقل يفكر وذهن يتخيل هما طريقه إلى بلوغ غاياته وتحقيق طموحاته . . ونحن وطن يزخر بالكفاءات الفكرية والعقول المستنيرة ، لذلك فإن التجدد هو جزء من عبقرية هذا الشعب وتراثه العريق القادر على استيعاب القضايا وامتصاص الصدمات والموازنة بين الثوابت والمتغيرات واستلهام الأفكار الجديدة من تاريخه الطويل وحضارته القديمة . وليس المطلوب بالطبع إن تنطلق الأفكار من الحكومات فليست تلك هى وظيفتها باعتبارها تعبيراً عن السلطة التنفيذية ، ولكن يجب أن تنطلق الأفكار والرؤى والاجتهادات من الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى الأخرى من جامعات ونقابات

وجمعيات أهلية، فالحكومة ليست هى النظام السياسى ولكنها جزء منه. . ولذلك فإن تغيير الحكومات لا يعنى بالضرورة التعبير الوحيد عن حيوية النظم السياسية، إلا إذا كان التغيير موضوعيا يستند إلى أسباب تتعلق بتجديد الأفكار وتطوير السياسات فإنه يكون فى هذه الحالة مؤشراً لحيوية النظم ودليلاً عليها.

ولا شك أن حياة العصر تحمل مؤشرات كثيرة وأبعادًا معقدة لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها لأننا نواجه تطورات معقدة للغاية، ونحتاج إلى زخم فكرى وتنوع ثقافى ورؤية بعيدة المدى، فالشعوب تخطط لمستقبلها من خلال علاج مشكلات حاضرها واستلهام خبرات ماضيها. . ونحن فى هذه المنطقة من العالم مواجهون بتحولات ضخمة وتطورات هائلة تقتضى فى مجموعها أن يكون لديها قدر من المواءمة الفكرية التى لا تتنكر بها للأصالة القومية أو الحقائق التاريخية، ولكنها تكون قادرة فى الوقت ذاته على التعامل مع المتغيرات الجديدة والأفكار المتتالية.

تغيير الأشخاص:

يتصور البعض دائمًا أن حيوية النظام السياسى تتحدد فقط بمعدلات التغيير فى الأشخاص وهم يتجاهلون بذلك العنصرين السابقين اللذين يتصلان بالسياسات والأفكار، نعم . . إن تغيير الأشخاص ضرورة لأن أبدية الوظائف تخلق شعوراً بالاسترخاء لدى المسئول وبالملل لدى الناس، ولكن هناك على الجانب الأخر أمراً لا ينبغى الإقلال من شأنه وهو أن المسئول يحتاج إلى فسحة من الوقت تسمح له أن يقدم أفكاره وينفذ سياساته على نحو يسمح له بتحقيق إنجازات مطلوبة، فكما أن البطء فى تغيير الأشخاص يسبب حالة من الجمود الفكرى والسياسى كذلك، فإن سرعة التغيير تؤثر على استقرار النظام وسلامة بنيانه، والأمر فى النهاية متروك لحسابات ولى الأمر الذى يقدر درجة عطاء المسئول فى موقعه بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى. . ولقد وقر فى ذهن الكثيرين أن المعنى بتغيير الأشخاص هو فقط عملية توالى الأجيال بإحلال شباب فى مواقع من تجاوزت أعمارهم سنًا معينة، وهذا الأمر مردود عليه لأن العطاء هو مزيج من حماس الشباب وحكمة الشيوخ، فنحن حينما نتحدث عن التغيير فإننا نشير بوضوح إلى عملية الإحلال والتبديل بين

القيادات المؤثرة وفقًا لقواعد يدخل فى إطارها مستوى الأداء وحجم العطاء، وليس مجرد شريحة العمر وحدها، فما أكثر الذين تقدمت أعمارهم وازدهر دورهم فى نفس الوقت، كما أن هناك قضية أخرى مهمة تتعلق بمفهوم التربية السياسية فى جانب، وإعداد الكوادر القيادية فى جانب آخر. . فنحن نردد كثيراً ـ ربما بغير وعى كامل ـ المقولة التى تتحدث عن أن «طالب الولاية لا يولَى» وهى ترتبط تاريخيًا بتعيين الولاة من قبل الخلفاء فى تاريخ الدولة الإسلامية، ولكن ذلك قول لا ينطبق بالضرورة على واقع الأمر حاليًا، فالأصل أن من يتربى سياسيًا ويتأهل فكريًا هو يعد نفسه ضمنيًا لكى يقدم دوره من خلال العمل العام والاستعداد لتبوؤ مواقع يستطيع فيها أن يبرز عطاءه وهذا حق للمواطن لا ينزعه منه أحد. لذلك فإن التغيير ينبغى أن تتسع دائرته دائمًا لتشمل قطاعات جديدة لم تصل إليها يد الاختيار ولم تأخذ حقها فى فرصة مواتية للمشاركة فى العمل الوطنى. . ونحن ندرك فى ذات الوقت أن طوابير الساعين إلى السلطة والحالمين بالحكم هى ظاهرة متكررة عبر التاريخ أقرب إلى مفهوم «عبده المشتاق» فى الكاريكاتير المصرى.

ولكن نشير أيضًا بنفس الوضوح إلى طوابير القادرين على الإسهام فى العمل الوطنى والخدمة العامة فى المواقع المختلفة اعتماداً على الكفاءة والنزاهة وحدهما.

ويعنينى فى هذه المناسبة أن أشير إلى قضيتين لهما أهمية فى هذا السياق:

الأولى: يتحدث عنها دائمًا أساتذة القانون الدستورى، وهى قضية «تداول السلطة» ويقصدون بها عملية الإبدال والإحلال فى المواقع المؤثرة وفقًا لمستوى الأداء ودرجة العطاء فى إطار من المشاركة الديموقراطية.

أما الثانية: والتى يتحدث عنها دائمًا أساتذة العلوم السياسية فهى «دوران النخبة» وهى تعنى أن كل مؤهل للخدمة العامة والعمل السياسى له فرصة متكافئة فى إطار مجموعات النخب المرتبطة بالسلطة أو الساعية إليها، وكل ذلك محكوم فى النهاية بمعايير سياسية لا ينبغى تجاوزها، فتغيير الأشخاص إذن ليست مسألة سطحية نطالب بها صاحب القرار فيما يجب ولا يجب، ولكنها فى النهاية قضية محكومة بمعايير ترتبط بحيوية النظام القائم وأسلوب الحكم السائد وفلسفة التغيير المطلوب.

* * *

. . هذه أفكار رأيت أن أطرحها فى تجرد كامل لا أشير فيها إلى نظام بعينه، أو مرحلة بذاتها قدر رغبتى فى أن تكون القضية والسلطة مثل الثروة ومثل المعرفة يجب أن تكون متاحة للمواطنين بدرجة عادلة، إذا كنا نتحدث عن مجتمع مستقر يسعى نحو حياة أفضل لكل من يعيشون على أرض هذا الوطن.

إننا لا نريد أجيالاً يفتئت بعضها على البعض الآخر، إذ إن صراع الأجيال قضية محسومة بحكم حيوية النظم السياسية ولكن صراع الأجيال مشكلة قادمة بفعل طغيان جيل على سواه. . ونحن لا نريد أن نشر إلى «جيل مسروق» مثل «الطابق المسحور» الذى لا يقف عنده المصعد.

. . إن دوران النخبة، وتداول السلطة، وتوالى القيادات هى جزء من طبيعة الحياة وفلسفة التاريخ وحركة الوجود.

الرابطة الوطنية والانتخابات البرلمانية

ظهر تعبير «الرابطة الوطنية» مقترنًا بحركة التنوير وكتابات الأدباء المؤسسين لفكر النهضة المصرية منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، لذلك أصبحت مسألة المواطنة مدخلاً ضروريًا لدراسة المفهوم المعاصر للدولة الحديثة، كما أنها تعبير يستدعى بالضرورة مضامين أخرى مثل المساواة القانونية والحماية الدستورية والمشاركة السياسية وغيرها من التعبيرات المرتبطة بنوع الدولة ونظام الحكم فى القرنين الأخيرين على الأقل، فانتقال مفهوم الدولة باعتبارها معطاة تاريخية من مرحلة الدولة الدينية إلى مرحلة الدولة القومية ارتبط تلقائيًا بطرح مفهوم جديد للمساواة فى المواطنة بين أبناء الوطن الواحد، كما أن تعبير المواطنة ذاته مشتق من كلمة الوطن وهو ذلك الحضن الدافىء الذى يحتوى كل أبنائه بغير تفرقة وبلا استثناء ودون استبعاد، بل إننا لو تأملنا آخر نمط للامبراطورية المركزية فى منطقتنا فسوف نكتشف أن الدولة العثمانية قد حكمت بقانون الملل واعترفت ضمنيًا بالمواطنة العامة فى إطار خصوصية دينية وعرقية حكمت ظروف ذلك الزمان.

ولقد عادت القضية تطرح نفسها من جديد بإلحاح واضح فى ظل ممارسات تعتمد على التعصب لجنس أو التشيع لدين أو الانحياز لفئة على حساب غيرها من شركاء الوطن وهو ما استلزم ضرورة تبنى توجهات عصرية تربط ربطًا مباشرًا بين المواطنة فى جانب وأهمية المساواة فى ممارسة الحقوق السياسية فى جانب آخر، بل لقد انصرفت جهود التسويات الدولية فى كثير من مناطق العالم المعاصر إلى التوفيق بين الجماعات المتصارعة بسبب الاختلافات العرقية أو اللغوية أو الدينية، والنماذج فى هذا الشأن كثيرة من حولنا، فالصراعات التى تمزق الشعوب تبدو فى معظمها الآن ناجمة عن عوامل داخلية وليست ناتجة من أسباب خارجية، وهو ما يعنى أن قضية الوفاق الوطنى أو المصالحة بين أطراف التركيبة الاجتماعية هى التى تحكم فى

النهاية طبيعة العلاقة بين المفهوم العام للمواطنة وبين الحقوق السياسية فى إطار الوثيقة العليا للدولة ونعنى بها الدستور فى أحدث صوره، مع الأخذ فى الاعتبار بالمبدأ التاريخى الذى ينص على أنه لا تمثيل بغير ضريبة ولا ضريبة بغير تمثيل، وهو مبدأ يربط بين المواطنة والمشاركة السياسية فى جانب والتزامات المواطن تجاه خزانة الدولة فى جانب آخر، ولعله من المناسب أن نبحث هنا فى العلاقة بين المواطنة باعتبارها تعبيراً عن العلاقة التبادلية بين الجماعات البشرية والأرض التى يعيشون عليها والنظام السياسى الذى يحكمهم وبين عدد من العناصر التى تتبادل معها التأثير والتأثر، ونحاول أن نوجز القضية فى النقاط التالية:

الرابطة الوطنية ونظام الحكم:

تتحدد العلاقة بين المواطن والدولة من خلال الفلسفة السياسية السائدة والمنطلق الفكرى الذى يحكمه، فالحديث عن المواطنة فى ظل الأنظمة الشمولية يتصف بالحساسية ويثير القلق بل ويدعو إلى التوتر؛ إذ إن الأصل فى المواطنة الكاملة هو ارتباطها بالحريات العامة وطبيعة النهج الاجتماعى لنظام الحكم، فالمساواة القانونية والمساواة السياسية رافدان أساسيان يصبان فى مجرى واحد عند الحديث عن المفهوم المعاصر للمواطنة، بينما تقف الأفكار الشمولية والنزعات السلطوية حائلاً دون الوصول إلى جوهر المواطنة بكل ما تعنيه من مساواة فى الحقوق والواجبات، وما تفرضه من توازن بين المزايا والالتزامات، وما تدعو إليه من عدالة بين العوائد والتكاليف، ومن هنا يبدو طبيعيًا إن نؤكد على أن أى نظام للحكم يقوم على الانحياز لطرف ضد آخر أو تعصب لجماعة فى مواجهة غيرها داخل نفس المجتمع هو نظام ينطوى على توجه متعصب يضع نفسه فى مصاف الدكتاتوريات ويؤكد الغيبة الواضحة للديموقراطية.

الرابطة الوطنية ومؤسسات السلطة:

لا تقف الظروف الصحية المطلوبة لتحقيق الحد الأدنى من شروط المواطنة عند حدود المناخ السائد أو الثقافة المسيطرة، بل لابد من آليات تفتح أبواب الممارسة

السياسية الكاملة أمام الجميع بغير استثناء بحيث تنال كل القوى داخل المجتمع فرصًا متكافئة لتمثيل عادل فى الحياة البرلمانية ودوائر صنع القرار السياسى لأن حرمان قوى اجتماعية معينة من ذلك أو تهميش دورها سوف يأتى فى النهاية بمردود سلبى على الحياة السياسية والانسجام الوطنى والمصالحة الاجتماعية، وتتحدد قيمة المواطنة بعدد القنوات الشرعية التى تتيحها للتعبير عن الرأى إلى جانب الاشتراك الفعلى بدرجة متساوية فى صياغة المستقبل.

الرابطة الوطنية ومسألة الأقليات:

وهنا نأتى لأكثر النقاط المتصلة بمسألة المواطنة حساسية وأشدها تعقيدًا، ونعنى بها قضية الأقليات، فالأقليات - بمعناها العددى المجرد - ترتبط بعوامل قد يكون بعضها عرقى أو لغوى أو دينى، ولكنها تظل فى نظرنا مبعث اعتزاز لأنها تعنى درجة من التعددية التى تثرى المجموع العام لأبناء الوطن الواحد، وهى بذلك ليست نقمة بقدر ما هى نعمة، بل إن دراسات التنمية البشرية تؤكد أن المجتمعات التى تتصف بالتعددية السكانية كانت أكثر استجابة لتحقيق معدلات فى النمو أعلى من تلك الدول التى لم تتوافر لها أسباب التنوع فى إطار الجماعة البشرية الواحدة، ومصر بلد تتعدد ركائز بنائه ومقومات وجوده، لذلك كان طبيعيًا أن يعرف مرحلة مبكرة من مراحل التعددية التى انطبعت على شخصيته الوطنية وجعلت تكوينه البشرى سبيكة متعددة الرقائق لحضارات وفدت عليه وثقافات التقت على أرضه، فالعلاقة بين المواطنة ومسألة الأقليات علاقة مباشرة تقف بالسلب أو الإيجاب وراء كثير من القضايا التى واجهتها دول عديدة فى عصرنا الحالى، فالاعتراف بالآخر يبقى عاملاً حاكمًا فى تحديد درجة الاستقرار وتشكيل المكون النهائى للهوية، ولعلنا نشير - على سبيل المثال - إلى النموذج السودانى الثرى بتعدديته، العريق بتاريخه، وهنا لا أتجاوز الحقيقة إذا ذكرت أن الشرق الأوسط ينافس إقليم البلقان فى «الموزاييك» التى تتشكل منها جماعته البشرية وطوائفه السكانية، ولعل نصف القرن الأخير من حياة الامبراطورية العثمانية هو خير شاهد على ما واجهه «الرجل المريض» من مقاومة استندت إلى نزعات قومية تقوم على الأعراق والأصول والملل والنحل.

سوف يظل التمييز ضد المرأة علامة فارقة بين التقدم والتخلف . . بين المواطنة الكاملة والمواطنة الناقصة . . بين المفهوم الموضوعي للمشاركة الحقيقية والمفهوم المغلوط للمشاركة الشكلية ، وموضوع المرأة يعبر عن أمر حاكم تتداخل فيه عوامل كثيرة يرجع بعضها لأسباب طبيعية تعطى لمفهوم الذكورة سيادة تلقائية منذ لحظة الميلاد ، كذلك فإن الفهم المغلوط للأديان قد لعب دوراً فى تشكيل المناخ الاجتماعى الذى يحدد النظرة للمرأة ، وقد شهدت مناطق مختلفة من العالم فى عصور متعاقبة من تاريخ البشرية موجات من القهر للمرأة وإلغاء إرادتها وتعطيل مسيرتها ، مع أن مفهوم المواطنة يقدم حلاً موضوعيًا لكل أنواع الإشكاليات والاختلافات وفى مقدمتها التنوع بسبب الجنس ، فالمواطنة الكاملة يجب أن تحتوى الرجل والمرأة معًا وعلى قدم المساواة . . هكذا تنص الدساتير ، وإن كان الواقع يبدو أمراً مختلفًا .

* * *

إن مسألة الرابطة الوطنية مفتاح لأبواب كثيرة نذكر منها مسائل متصلة بالقومية والتقاليد الاجتماعية والفكر السياسى وثقافة الاعتراف بالغير ، فالمواطنة لا تتعارض مع القومية لأنها تعبير ينطوى على أبعاد قانونية ودستورية ، أما القومية فهى تعبير ينطوى على أبعاد إنسانية وتاريخية ، كذلك فإن المواطنة تتأثر بركام التقاليد والقيم الاجتماعية وهى التى تحدد درجة احترامها والتسليم بوجودها ، أما الفكر السياسى السائد فإنه يرتبط بعلاقة مباشرة مع مفهوم المواطنة ، فالمناخ العام وتركيبة نظام الحكم هما عاملان متداخلان يعبران عن درجة النضوج السياسى والانتماء الوطنى ، أما ثقافة الاعتراف بالغير فهى مدخل رئيسى مهم لقضية المواطنة لأن المجتمعات التى تمارس حياة يومية صحية هى تلك التى تشمل فيها مظلة المواطنة كافة أبناء الوطن بغير استبعاد أو تجاوز ، وهنا قد يحلو لنا أن نناقش قضية لا يفضل الكثيرون الخوض فيها وأعنى بها التفرقة بين المساواة القانونية والمساواة السياسية فى ظل التعريف الدستورى للمواطنة ، فالمساواة القانونية أمر لا جدال فيه ولا خلاف حوله ، فالقاعدة القانونية ذاتها عامة مجردة تنصرف إلى الناس دون النظر إلى أشخاصهم أو مواقعهم ، وهى بذلك تتسم بالعمومية والحياد والتجرد ، أما المساواة

السياسية فهى تقوم على دعائم من نوع مختلف تدخل فيها حسابات الأغلبية وظروف الأقلية، وهى بذلك لا تبدو قضية أخلاقية مثلما تبدو قضية المساواة القانونية، ولكنها تعبر فقط عن التوافق العام فى الرأى والذى يرتكز على عنصر النصاب العددى، دون اعتبار بطموح الفرد وحقه فى لعب دور سياسى مهما كان انتماؤه الطائفى، دعونا نتذكر هنا أنه فى الوقت الذى تبدو فيه المساواة القانونية قضية محسومة، فإن المساواة السياسية لا تزال قضية خلافية ولعل التعريف العددى للأقلية الدينية هو الذى يمثل فى الغالب الخلفية التاريخية لهذه المسألة، والانتخابات العامة - برلمانية أو محلية - هى معيار للتفرقة بين نوعى المساواة قانونية وسياسية، كما أن هناك بعض المواقع السيادية التى تتحكم فيها مسألة العلاقة بين الأغلبية والأقلية دون إعمال موضوعى لمفهوم المواطنة بطرحه العصرى.

فلم يتمكن مسلم من أن يشغل الوظيفة الأولى فى سلم السلطة الهندية لكى يكون رئيسًا للوزراء، كما لم يتمكن يهودى من أن يحتل أكبر منصب فى عالمنا المعاصر وهو رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد لا يتمكن مسيحى من بلوغ منصب رئيس مجلس الوزراء فى دولة إسلامية، إنها طبيعة التوافق العام على الساحة السياسية وروح المواءمة التى تجعل من بعض المواقع العليا تعبيرًا سياديًا عن الأغلبية مع التسليم بالمساواة القانونية مع الأقلية.

ولست أنسى أبدًا ذلك الشعور العميق بالتعاطف - الذى كان يجتاحنى عندما كنت أدرس للدكتوراه فى لندن - مع سيرة السياسى المجاهد «مكرم عبيد» وهو يتطلع إلى رئاسة الوزارة المصرية التى شغلها من هم دونه مكانة فى تاريخ الوفد مثل «أحمد ماهر والنقراشى»، ولست أغفر للقصر الملكى و«أحمد حسنين» رئيس ديوانه مداعبتهم لأحلام ذلك السياسى المصرى القبطى رفيع الطراز، واللعب على تطلعاته المشروعة، ودغدغة طموحاته السياسية، ودق إسفين بينه وبين رفيق نضاله الوطنى «مصطفى النحاس» فى عصر ذهبى كان فيه «مكرم عبيد» يكتسح نقيب الأشراف فى دائرة انتخابية أغلبها مسلمون لأن الناس فى ذلك الوقت لم يكونوا قد أصيبوا بلعنة التعصب وخطيئة التطرف..

لذلك فإننى رأيت فى الانتخابات البرلمانية المصرية الأخيرة اختبارًا حقيقيًا لفهمنا

الصحيح لمسألة الرابطة الوطنية بمدلولها العصرى، كما أن هناك مؤشرات كانت هى الحاكمة فى تحديد موقع تلك الانتخابات من تاريخنا النيابى، وأول هذه المؤشرات هو مستوى تمثيل الأقباط، ثم مستوى تمثيل المرأة، ثم مستوى تمثيل الشباب، لأن هذه ركائز توضح مدى نضج المجتمع الوطنى ومتانة نسيجه ووضوح رؤيته، وهى التى حددت أيضًا مدى إقبال المصريين - خصوصًا المثقفين - على الحياة العامة فى بلادنا.

إننا جميعًا أبناء وطن واحد ليس فيه مواطنون ورعايا، فالكل سواء على أرض مصر؛ إذ لم يكن لأى منا دور فى اختيار الوضع الذى تحدد له فى لحظة ميلاده، فلتكن المواطنة الحقيقية هى المعيار الذى نحتكم إليه، والمصدر الذى نمضى وراءه، من أجل مساواة فى الفرص والطموحات والأحلام، فنحن جميعًا أبناء مصر، نحيا عصرًا واحدًا، ونشترك فى ذات المصير.

السلطة القضائية وانتخابات السلطة التشريعية

سوف يسجل تاريخ الحياة النيابية المصرية أن بداية هذا القرن قد شهد قفزة نوعية فى مسيرة الديموقراطية المصرية بالإشراف الكامل للقضاء على الانتخابات البرلمانية الحالية، وقد يتصور البعض أن مجرد قيام القضاة بالإشراف على العملية الانتخابية من بدايتها إلى نهاياتها هو مجرد خطوة انتقالية لا تعنى الكثير، بينما يحمل الأمر فى دلالته ما هو أكبر بكثير من مجرد النظرة العابرة لأن ما حدث هو خدمة جديدة قدمتها السلطة القضائية للسلطة التشريعية فى ظل ظروف بالغة الأهمية وشديدة الحساسية من تاريخنا السياسى المعاصر.

وقد أدركت دائما أن القضاء المصرى يضيف فضلاً جديداً إلى أفضاله السابقة على الحياة السياسية فى مصر، ولا يصدر هذا الحديث من فراغ فقد كان القضاء ـ الجالس والواقف ـ هو مستودع قيادات الحركة الوطنية المصرية ومصدر قياداتها المتجددة بدءاً من «مصطفى كامل»، ومروراً «بسعد زغلول»، ثم وصولاً إلى «مصطفى النحاس»، وفى ظنى أن هذه العلاقة الوثيقة بين السلطتين القضائية والتشريعية هى واحدة من أبرز النقاط المضيئة فى التاريخ السياسى المصرى الحديث، وأعود الآن لأسجل بالامتنان الكامل عرفان الوطن بتلك الخدمة الرفيعة التى قدمها قضاة مصر للعملية الانتخابية فى مدن مصر وقراها وفى كفورها ونجوعها على امتداد خريطة الوطن بأكمله، ولعل ذلك يثير فى ذهنى أفكاراً وملاحظات رأيت أن أطرحها فى السطور التالية:

أولاً: إن ما يقوم به قضاة مصر من إشراف كامل على العملية الانتخابية الحالية قد أضاف لهيبة الدولة المصرية ما تستحقه من مكانة وما يليق بتاريخها من تقدير، فهيبة الدولة تأتى من ظواهر مختلفة تبدأ بنزاهة الانتخابات وتراجع الفساد حتى تصل

إلى انضباط الشارع وصلاحيات جندى المرور لتعكس نتائجها على حيوية النظام السياسى ذاته وقدرته على التجدد والدفع بأجيال جديدة إلى ساحة العمل العام، إنها منظومة متكاملة تبدأ من بعض الأمور الصغيرة وتنتهى بالأمور الكبيرة ولاشك أن تجربة الإشراف القضائى على الانتخابات النيابية المصرية قد أضاف إلى رصيد السياسة والحكم فى مصر إيجابية جديدة انخفضت معها مظاهر «البلطجة» واستخدام الأساليب التى تليق بالحياة النيابية السليمة .

ثانيًا: لقد انعكست مظاهر الجدية فى انتخابات مجلس الشعب الحالية على صورة مصر فى الخارج بشكل يدعو إلى الرضا والارتياح، فلقد أقبلت الصحافة العربية والأجنبية على نشر أخبارها بنغمة يشوبها الاحترام مع التحدث عنها بصورة لا تخلو من تقدير وتلك علامات جديدة تؤكد أننا قد اخترنا الطريق الصحيح فى مصر لأنه لا يوجد ما هو أسوأ من تزييف الانتخابات أو تزوير النتائج سببًا لتشويه صورة بلد معين ووضعه فى دائرة التخلف الفكرى والفساد السياسى، ولقد تعودت المنطقة العربية أن تنظر إلى مصر وهى تقدم النموذج الباهر فى مختلف نواحى الحياة، ولاشك أن تاريخ الديموقراطية فى مصر يمثل واحدة من نماذج الإبهار التى تكونت من خلالها شخصية مصر الحديثة فى المنطقة كلها، وسوف يصبح من حقنا أن نفاخر بوجود برلمان مصرى منتخب على نحو لا تشوبه شائبة ولا يأتيه الباطل من أى اتجاه .

ثالثًا: تثبت الانتخابات البرلمانية الأخيرة ضعف النظام الحزبى فى مصر وبروز ظاهرة «المرشح المستقل» الذى حصد عددًا لا بأس به من دوائر مصر الانتخابية فى شمالها وجنوبها، ولعل هذا يدعونا إلى التأمل فى تاريخ النظام الحزبى المصرى حيث لا نعرف له شعبية واضحة إلا من خلال حزب الوفد فى فترة ما بين الثورتين (1919 ـ 1952) لأنه كان يمثل وعاء الحركة الوطنية بكاملها والثوب الفضفاض الذى يحتوى كل التيارات الساعية إلى الاستقلال والمطالبة بالدستور، ولاشك أن الانتخابات الحالية هى مؤشر كاشف عن نقائص النظام الحزبى فى مصر وضعف برامجه واختلاط توجهاته واعتماده على الأشخاص أكثر من اعتماده على البناء التنظيمى السليم والفكر الواضح، فضلاً عن أن الأحزاب لا تعكس بالضرورة

القوى السياسية للشارع المصرى فهى فى معظمها امتداد لمراحل تاريخية مضت لا تملك نظرة للحاضر ولا تعبر عن رؤية للمستقبل، ولقد جاءت نتائج الانتخابات الأخيرة مخيبة إلى حد كبير للاختيارات الحزبية التى سبقتها؛ إذ إن النتائج تؤكد أن الأحزاب لم تكن موفقة بصورة كافية فى إعمال معيارى الشعبية والكفاءة عند اختيار مرشحيها، فالمستقلون يمثلون تياراً جديداً فى مجلس الشعب القادم وهو تيار مؤيد للرئيس ونظام الحكم بغض النظر عن الانتماءات الحزبية فى وقت لا تملك فيه معظم الأحزاب القائمة مشروعا وطنيًا واضحًا مقارنة بما قامت به الدولة فى أن العقدين الأخيرين، ولعل هذا يدعو الأحزاب المصرية - بغير استثناء - إلى مراجعة بنائها التنظيمى وكوادرها السياسية والقيام بعملية ذكية وواعية للإحلال والإبدال تستطيع بها أن تعايش الواقع الجديد وأن تستوعب نتائج التجربة الأخيرة، كما أن أسلوب اختيار مرشحى كل حزب أصبح يحتاج هو الآخر إلى عملية تغيير فى التفكير والأسلوب؛ إذ انتهى ذلك الوقت الذى كانت فيه الاختيارات تركز على شخوص ثابتة وأسماء مكررة وأصبح من المتعين على الأحزاب السياسية المصرية أن تقدم برامج سياسية ذات جاذبية للجماهير، وأن تطرح حلولاً للمشكلات الاقتصادية التى تهم الناس، وأن تتوقف عن كل مظاهر الادعاء السياسى بغير مضمون، وأن تكف عن ترديد البرامج المتشابهة دون تجديد.

رابعًا: لقد كان من نتائج العملية الانتخابية الجديدة توافد المواطنين والمواطنات على مراكز الاقتراع بنسب متقدمة بالمقارنة بما مضى والسبب فى ذلك أن نزاهة الانتخابات وحيدة المشرفين عليها قد أدت إلى استقطاب المواطنين تجاه العمل السياسى واستعادة ثقة الناخب فى العملية الانتخابية وسمحت بنجاح عناصر لم يكن من الممكن أن تطأ أقدامها أروقة مجلس الشعب الجديد ما لم تكن العملية الانتخابية بهذا القدر من السلامة والنزاهة مقارنة بمعظم الانتخابات السابقة، ولاشك أن ما حدث سوف يفتح باب المشاركة السياسية فى مصر على نطاق واسع وبصورة كبيرة ربما لم تعبر عنها الانتخابات الحالية بالقدر الكافى، ولكن الأمر الذى لاشك فيه هو أن الانتخابات البرلمانية بعد خمس سنوات سوف تكون هى الصورة المشرقة بالكامل فى حياتنا النيابية، حيث تكون تجربة الإشراف القضائى

على الانتخابات قد تركت بصماتها الإيجابية لدى المواطن المصرى، كما استقر المفهوم الجديد لنزاهة الانتخابات فى ضميره ووعيه، لذلك فإننى أتوقع أن تستقطب الانتخابات البرلمانية القادمة أفضل العناصر للترشيح وأصدق التوجهات فى التصويت. إن ما حدث أمر لا يجب الاستهانة به أو الإقلال من شأنه لأنه يعبر عن عودة الروح للسلطة التشريعية الضاربة بجذورها فى أعماق القرن التاسع عشر منذ «مجلس شورى القوانين».

خامسًا: إن القضاء المصرى قد قدم خدمة جليلة لوطنه واجتاز الاختبار بنجاح ملموس، وقد كان الكثيرون يشفقون عليه من هول التجربة وصعوبة ملابساتها، ولكنه أثبت للجميع أن قضاء مصر الشامخ هو رصيد حى للوطن ومدعاة للاعتزاز الدائم على مر العصور، ولاشك أن هذه الخطوة غير المسبوقة قد أثبتت أن السلطة القضائية قد أسهمت بشكل رفيع فى استقرار السلطة التشريعية وتثبيت أركانها، فإذا كنا تحدثنا فى دراسة القانون الدستورى عن مبدأ الفصل بين السلطات فدعنا الآن نتحدث فى العلوم السياسية عن ظاهرة التواصل بين تلك السلطات.

ولعلى أضيف هنا أن وعى الشعب المصرى هو الذى أعطاه الإدراك الفورى لحجم التغيير الذى حدث، ونوعية الإنجاز الذى تحقق، ولعل هذه الخطوة على طريق الديموقراطية الحقيقية هى استجابة لمطلب التوجه نحو الإصلاح السياسى والدستورى بعد أن قطع الإصلاح الاقتصادى شوطًا كبيرًا ومضى الإصلاح الاجتماعى على بداية طريق جديد منذ المؤتمر القومى للتنمية الاجتماعية هذا العام؛ إذ إن اتساع دائرة المشاركة السياسية وفتح أبواب المستقبل أمام الأجيال الصاعدة كلها ركائز للمجتمع المستقر ومقومات للوطن المتقدم.

لقد كان يؤرقنى ـ مثل غيرى ـ ما كنت أراه من اهتمام الصحافة العالمية بالانتخابات فى مناطق مختلفة من العالم مع تجاهل واضح للانتخابات السابقة فى بلادنا، ولكنى أشعر اليوم والانتخابات المصرية الأخيرة قد استقرت على خريطة الديموقراطية المتزايدة ووجدت مكانها على قائمة الحريات فى عالمنا المعاصر أشعر بأن العقدة فى طريقها للحل وأن النظام السياسى فى مصر قد اكتسب بفضل السلطة

القضائية وبقرار شجاع من رئيس الدولة مكانة راسخة وقيمة عالية ، وأضاف إلى صدر مصر وسامًا جديداً ترصع به جيدها وتباهى غيرها .

وقد ظلمت الأحداث الدامية فى الأرض الفلسطينية المحتلة الانتخابات البرلمانية المصرية الحالية ، وسحبت منها قدراً كبيراً من الضوء الذى تستحقه والاهتمام الذى يجب أن تناله ، ولكن ذلك لن يحرمها أبداً حق الإشادة بها وإنصاف الحكم عليها ، باعتبارها سابقة ديموقراطية سوف تظل فى ذاكرة الأمة طويلاً . . وهذه أمور تدعونا كلها لكى نقول بكل الاعتزاز القومى والزهو الوطنى أن السلطة القضائية قد أضافت إلى أمجادها ، وأن السلطة التشريعية سوف تعيش أفضل أيامها .

مجلس الشعب.. الرؤية والأداء

شاءت ظروف عملى الديبلوماسى فى العاصمة البريطانية مع مطلع السبعينيات أن يكون ملف الشئون الداخلية فى المملكة المتحدة واحداً من اختصاصات عملى اليومى بالسفارة، وهو الأمر الذى اقتضى ترددى على مجلس العموم البريطانى لحضور بعض جلساته من شرفة زواره، وقد بهرتنى الديموقراطية البريطانية وقتها، وأدهشنى حدة المناقشات الحامية بين رئيس الوزراء المحافظ «إدوارد هيث» وعدد من أعضاء حكومة الظل العمالية، وتصورت يومها أن الديموقراطية الغربية هى نهاية المطاف، تقاس بها الحريات، وتنسب إليها باقى الديموقراطيات، وعندما شاءت ظروف أخرى بعد ذلك بأكثر من ثلاثين عاما أن أكون عضوا فى مجلس الشعب المصرى فإننى رفضت من البداية المقارنة بين المجلسين لأنها مقارنة ظالمة، ووطنت نفسى على قبول الأمر الواقع فتلك هى النظرة العادلة، ولقد أمضيت دور الانعقاد السابق فى المجلس أتابع وأراقب، أستمع وأتأمل، حتى تكون عندى حصاد تجربة قصيرة ولكنها ثرية، محدودة ولكنها مهمة، وأستطيع أن أجمل تصورى فى تقويم دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعى الجديد من خلال عدد من الملاحظات أوجزها فيما يلى:

أولا: إن التجربة البرلمانية الأخيرة التى يمثلها مجلس الشعب الحالى هى كما نردد دائمًا نقلة نوعية فى الحياة النيابية المصرية؛ إذ يرجع الفضل للقضاء المصرى الشامخ الذى أشرف على تلك الانتخابات البرلمانية فأعطاها مصداقية وأكسبها احترامًا، والفضل يرجع قبل الجميع إلى ولى الأمر الذى احترم القانون وتمسك بما رأته المحكمة الدستورية العليا فوضع وساما على صدر نظام الحكم.

ثانيًا: إن النظام النيابى فى مصر عريق يضرب بجذوره إلى منتصف القرن التاسع

عشر، فعندما انعقد «مجلس شورى القوانين» عام 1866، فإن ذلك كان إرهاصًا مبكرًا على طريق الديموقراطية لم تعرف له دول المنطقة نظيرا، وظل البرلمان المصرى منارًا مضيئًا، بينما كانت الدنيا ظلامًا حوله!، ولسنا ننكر مع ذلك أن مسيرة الحياة النيابية المصرية تعرضت لانتكاسات متكررة وعمليات صعود وهبوط وفقا لطبيعة نظم الحكم ودرجة المشاركة السياسية، والذى يعنينا من هذه النقطة بالذات ضرورة أن ندرك أننا أصحاب تقاليد برلمانية عريقة، وقيم دستورية راسخة، منذ أن عرفنا «ديوان الشورى» حتى وصلنا إلى «مجلس الشعب».

ثالثًا: إن البرلمان باعتباره المؤسسة الديمقراطية الأم هو انعكاس حى للأوضاع القائمة والظروف المحيطة، فالديموقراطية ليست فقط هى ذلك البنيان المؤسسى ولكنها تحتاج أيضًا إلى الإطار الفلسفى، فالعبرة فى فهم روح الديموقراطية لدى نظام معين حيث تتحقق بتوافر عناصر المناخ السياسى أكثر منها مجرد مؤسسات قائمة تعبر عن الشكل ولكنها تفتقد الجوهر.

رابعًا: إن عام 1952 يمثل علامة فارقة فى مسيرة الديموقراطية المصرية عندما استبدلت ثورة يوليو بالشرعية الدستورية شرعية ثورية تعتمد على منطق الثورة، وقد لا تستقيم بالضرورة مع نهج الدستور، ولسنا نتباكى الآن على تلك الفترة ونتائجها لأننا ندرك أن شعوب المنطقة مرت بمراحل موازية، فواقع الأمور يؤكد أن «كاريزما عبد الناصر» مثلت لديه بديلاً للاستفتاءات والانتخابات، فالهوس بالزعيم والتعلق بالقائد يعمى الأبصار ويستهوى الأفئدة، خصوصا إذا كان الزعيم من طراز ذلك البطل القومى بحجمه فى التاريخ وقيمته على المسرح السياسى، ولا شك أن الفضل يرجع «للسادات» فى محاولة بعث الحياة الديموقراطية بعد عقدين من الرقاد لكى تبدأ تجربة المنابر السياسية التى تحولت إلى أحزاب رسمية أدى ظهورها إلى انفراج فى الحياة المصرية العامة، واتساع فى مساحة المشاركة السياسية، وإثراء للديموقراطية.

خامسًا: إن أية محاولة لدراسة التجربة البرلمانية فى آخر صورها وهو مجلس الشعب الحالى، لابد أن تستوعب مفردات الحياة فى مصر وطبيعة العمل السياسى فيها، انطلاقا من مستوى التعليم ودرجة الثقافة وقبل ذلك كله مستوى انحسار

الأمية ذاتها، وقد يقول قائل إن دولة مثل الهند تعانى اقتصاديا واجتماعيا أكثر مما نعانى نحن هنا فى مصر، ومع ذلك فقد تحققت لها واحدة من أعظم ديموقراطيات العصر، وسوف تكون الإجابة على الفور صادرة عن طبيعة الشخصية الهندية المختلفة عنا، والتى تتميز بدرجة عالية من الانضباط السياسى والانصياع الوطنى.

فإذا كانت هذه ملاحظات عامة حول المسار الديموقراطى المصرى، فإنه يتعين علينا أن نخرج من هذا الإطار النظرى إلى الواقع التطبيقى الذى يرصد تجربة مجلس الشعب الأخير بدءا من العملية الانتخابية وصولا إلى ختام الدورة البرلمانية لكى نكتشف الملامح الرئيسة لذلك المجلس من حيث الرؤية والأداء ويمكن أن نجمل ملاحظاتنا على النحو التالى:

1- إن تركيبة المجلس الحالى تضم نسبة لا بأس بها من الشباب وأواسط العمر؛ إذ يقل عمر عدد كبير من أعضائه عن سن الخمسين، وهى تركيبة عمرية مطلوبة فى البرلمان، ولكنها ليست بالضرورة مؤشرا لاختيار أفضل العناصر، بل إن الأصل فى فلسفة العملية الانتخابية أنها اختبار للشعبية المسطحة وليست بالضرورة انتقاء للفكر الأعمق أو الرؤية الأبعد.

2- إن المجلس يضم - فضلا عن تنوع شرائحه العمرية - تنوعًا من نوع آخر فى التوجهات السياسية والمنطلقات العقائدية، وأبادر فأسجل صراحة أن المجلس كله يقع تحت المظلة الوطنية المصرية والإيمان الكامل بقيادة مبارك وزعامته، ولم أر على امتداد دور الانعقاد كله ومن خلال مناقشاته الحامية وأحاديث أعضائه المستفيضة استثناءً واحدًا لذلك، فقد يختلف البعض مع سياسات الحكومة أو ينتقد قرارًا لوزير معين، وتلك ظواهر طبيعية للمعارضة والأغلبية معًا، ولكن الذى أريد أن أؤكده هو أن كل هذه الخلافات تذوب دائمًا فى بوتقة الانتماء للوطن والولاء للدستور.

3- إن التيارات السياسية المختلفة داخل البرلمان قد مارست دورا تشريعيًا ورقابيًا يستحق التقدير، باستثناء بعض التجاوزات التى عبرت عن الرغبة أحيانًا فى تحويل القضايا العامة إلى مسائل شخصية أو الخروج بالأمور الشخصية إلى إطار عام.

4- إن وجود عدد من رجال الأعمال داخل البرلمان ليس خطيئة أو وضعًا استثنائيًا، بل إننى أشهد أن بعضهم قد مارس دوره بموضوعية واقتدار، ولكن المقلق

فقط هو ما نلاحظه من أن وصول البعض منهم قد ارتبط بحجم الإنفاق الضخم أثناء العملية الانتخابية، وهو ما يجعل سطوة المال سيفًا على رقبة الديموقراطية فى مصر.

5- إن تصدى بعض النواب لبعض الممارسات الحكومية التى يختلفون معها أو مظاهر الانحراف التى يتصورونها لم ترتبط بطهارة كاملة من جانبهم أو نقاء صفحة سيرتهم الذاتية، فبدا الأمر مثيرا للدهشة؛ إذ لا يقاوم الفساد من تطولهم شبهته، ولن يتحدث عن المديونية للبنوك المصرية من اقترضوا منها، وقديما قالت العرب «إن فاقد الشىء لا يعطيه».

6- إن أداء الحكومة - والوزير الذى يمثلها - اتسم بالصبر مع الرغبة فى تجاوز المشكلات إلى حد الإقلال من أهميتها أحيانًا مع الابتعاد دائمًا عن الوصول لنقطة الصدام، كما أن نواب الأحزاب وممثلى التيار الإسلامى المعتدل قد تعاملوا بمسئولية وحكمة مع كثير من المواقف وفى معظم المناقشات وكان تقديرهم لمهمتهم واضحًا وإيمانهم بالقيادة الوطنية مشهودًا.

7- إن الذى بهرنى من متابعتى لأعمال هذا المجلس هو ذلك الأداء الرفيع للمنصة، فرئيس المجلس فقيه قانونى لا تعوزه حكمة الأكاديمى، ولا يفتقر إلى حنكة السياسى، ثم هو قبل ذلك وبعده قادر على إبداء رأيه دون أن يؤدى ذلك إلى خصومة مع من يختلف معه، أو يفسد للود قضية فى علاقته مع أعضاء المجلس من مختلف الاتجاهات إلى جانب توازن ذكى فى التعامل مع الأغلبية والمعارضة على حد سواء.

هذه ملاحظات أردت أن أسجلها عن تجربة برلمانية جديدة تتسم بالحيوية إلى حد الإثارة، وبالإسهاب إلى درجة الإطالة، ولا عجب فهو برلمان يثير وجوده قضايا جديدة بدءًا من مسألة ازدواج الجنسية، مرورًا باستجواب البورصة وقانون ضريبة المبيعات، وصولاً إلى الجدل المستفيض حول الاتفاقيات الدولية. إنه أيضًا البرلمان الذى ارتفعت فيه نغمة التساؤل حول جدوى ترشيح الوزراء لعضوية المجالس النيابية؛ إذ إن العكس هو الأكثر منطقية وقبولا فى معظم الأنظمة البرلمانية المعاصرة، حيث يكون اختيار الوزراء من بين أعضاء السلطة التشريعية فى كثير من

الأحيان، وهو أيضًا مجلس الشعب الذى أصبحت بعض لجانه فى حاجة إلى تدعيم حقيقى فى العضوية والهياكل والقيادات، إنه برلمان يعكس واقع الوطن فى مرحلة يستهوى فيها النواب ذلك الصوت المرتفع وتلك النبرة العالية أمام عدسات التليفزيون وهم يخاطبون دوائرهم الانتخابية عندما يشيرون إلى المشكلات ويفتحون الملفات ويثيرون القضايا. . ولكن يبقى المهم فى النهاية هو ما تصنعه تلك الممارسة النيابية من تقاليد سياسية، وما تقدمه من أفكار موضوعية ورؤى مستقبلية. إن حصاد دور الانعقاد الأول إيجابى فى مجمله، ولكنه لا يخلو أيضا من ميول استعراضية، وثرثرة إنشائية، إنها لوازم برلمانية!

عبقـرية النظـام

يتردد تساؤل بين المعنيين بأساليب التطور وحركة التاريخ يدور فى مجمله حول العبقرية الفردية ومدى تأثير سخائها فى تقدم المسيرة البشرية على الرغم من تراجع بعض المقومات نتيجة طغيان منطق التخصص وغياب الرؤية الشاملة واختفاء الشخصيات الموسوعية من ساحة التطور الإنسانى الكبير، بينما يقف على الجانب الآخر من يرون غير ذلك ويعتقدون أن العبقرية الفردية سوف تتوارى مع روح العصر الجديد، حيث يصبح تنظيم المجتمع الإنسانى بكل ما طرأ عليه من تقنية حديثة وتطور هائل مبرراً للانتقاص من قيمة العبقرية الفردية والإقلال من قدر التفوق العقلى والذكاء الإنسانى.

ويبرر دعاة هذا الطرح الأخير مقولتهم بالاستناد إلى سيطرة مناهج البحث المتطورة واستقرار طرائق التفكير العلمى، بحيث أصبح العمل النمطى الدقيق والمحاكاة الوظيفية المنتظمة بمثابة عوامل جديدة لا تحتاج عملية التطور معها إلى نبوغ واضح أو تفوق كاسح، ويرى دعاة هذا التوجه أن التقدم اليابانى فى القرن العشرين يعتبر دعما مباشرا لهذه النظرية على اعتبار أن التقدم التكنولوجى لم يكن نتيجة تفجر عبقرية طاغية أو بزوغ تفوق يابانى مفاجئ، ولكن كان التنظيم والمحاكاة هما العنصران اللذان قامت عليهما الأسطورة اليابانية الحديثة والتى صنعت من أمة فقيرة الموارد دولة ذات تأثير واسع فى اقتصاديات العالم المعاصر.

ولكننا نعترف برغم كل ذلك أننا لو تأملنا موقع العبقرية فى التاريخ كله فسوف نجد أنها قد لعبت دوراً حاكماً فى الفلسفات الكبرى، وعاملاً مؤثراً وراء الاكتشافات المعاصرة، وإن كنا قد بدأنا نشعر فى السنوات الأخيرة وبعد ثورة الكمبيوتر تحديداً أن العبقرية الفردية أصبحت تواجه تحديا مختلفًا يتأكد معه يوما

بعد يوم أن العقل الإنسانى متقارب فى قدراته التى لا حدود لها، وأن التعليم والتدريب كفيلان بصنع مقومات شخصية قد تكون قادرة على اكتساح العبقرية غير المنظمة، وسحق التفوق العلمى المضطرب.

ولعل الذى دفعنى اليوم إلى مناقشة هذا الموضوع تلك الرسالة التى وصلتنى من عميد كلية الهندسة بجامعة الأزهر الأستاذ الدكتور حسين عباس والتى استوحيت منها عنوان المقال وموضوعه، حيث جاء فى نصها «استمتعت مع الكثيرين بالكلمات القيمة التى ألقاها الدكتور مصطفى الفقى خلال ندوة الأهرام «موقعنا على القرن الحادى والعشرين» حيث طرح مما طرح مقولة ترى أن عالم القرن العشرين استطاع بالنظام أن ينتصر على التفوق العقلى والذكاء، والنظام هنا بالطبع بمعنى system وليس order والفرق بينهما واضح».

ثم يستطرد عميد الهندسة فى رسالته قائلاً «ولشدة إيمانى بأننا لو أخذنا بهذا المنهج لاستطعنا بقليل من الجهد السيطرة على الكثير من المشكلات التى تواجهنا ونكاد نقف أمامها عاجزين، إلا أننى بحكم موقعى الوظيفى قد تعرضت لوابل من الأسئلة والاستفسارات جاء معظمها من أبنائى طلبة الهندسة جامعة الأزهر والذين تصوروا خطأ أنه لا موقع فى عالم اليوم والغد للعبقرية والذكاء، بل علينا السير فى عالم آلى شديد التنظيم، سريع الخطوات، لا يعبأ بمبتكر أو مبدع، بل يكاد ينظر إليهم نظرة شك وريبة، بل وربما استغناء عن خدماتهم مضحيًا بهم مفضلاً عليهم السير فى طريق سريع يحكمه نظام دقيق متماسك قابل للتطبيق من الكافة بسهولة ويسر وبدون تفكير، وهذا يقينًا ما لم يقصده الدكتور الفقى، فالنظام بلا شك ضرورة من ضرورات أى مجتمع متحضر، حيث لا يمكن الاستغناء عنه، كما أن المجتمعات فى كل العصور كرمت العباقرة والأذكياء لكونهم الطليعة التى تقود وتدفع البشرية للرخاء والتقدم والارتقاء، ولم تشهد أى حقبة تاريخية تهميشًا لهؤلاء إلا فى عصور الانحطاط والتخلف، فما من شك أن أى نظام ناجح هو نتاج جهد لمبدع أو مفكر أو عبقرى، بل وفى الغالب حصيلة عملهم معًا حيث يساهم كل بقدر ما نحو استقراره بعد استخلاصه دون غيره من العديد من الأنظمة المتاحة، فللوصول من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) مثلاً عدد لا نهائى من المسارات إلا أن أفضلها على الإطلاق هو الخط المستقيم الواصل بينهما، فيا له من حل عبقرى رغم

بساطته المتناهية علمنا إياه عبقرى لا نتذكر اسمه فى زحمة التفاصيل وخضم المشكلات التى شغلنا أنفسنا بها أو فرضت علينا فرضًا.

فياليت المفكر الدكتور مصطفى الفقى يخصص مقاله الأسبوعى لتوضيح هذا المفهوم العصرى الذى لا خلاف عليه رأفة بشبابنا الذى كاد أن يتساءل عن جدوى تكريم العالم المصرى الفذ الدكتور أحمد زويل فى عصر يسيطر عليه النظام والآلة والإنترنت». هذا هو نص رسالة عميد الأزهر بعد أن رفعت منها بعض عبارات الإطراء الذى أشكره عليه، وواضح منها أن هناك قضية تستحق التمحيص والدراسة، فالمرء قد يتساءل أحيانًا هل لم يعد هناك ضرورة للعبقريات فى المستقبل؟، وإن أسماء مثل ابن سينا والفارابى والرازى وأديسون ونيوتن وأينشتاين أصبحت جزءاً من تاريخ مضى كانوا هم فيه ومضات مضيئة وطفرات مفاجئة أحدثت نقلة نوعية فى مستوى الحياة فى أزمانهم، أم أن الأمر يتجاوز ذلك إلى التأكيد على دور التفوق الفردى فى الاعتلاء بوضع الجماعة والارتقاء بالأمم والشعوب؟ ويمتد السؤال لأكثر من ذلك لكى يكون طرحًا يتصل بالمستقبل يدور أساسًا حول مكان العبقرية من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة، ذلك أننا قد شهدنا فى العقود الأخيرة أن التقدم العلمى لم يعد منسوبًا لأفراد بقدر ارتباطه بمؤسسات معينة، كما لم تعد الاكتشافات الباهرة مرتبطة بشخصيات محددة قدر ارتباطها بهيئات صناعية أو شركات كبرى، وكأنما أصبح قدر البشرية أخيراً أن تتعامل مع ما يمكن تسميته بالعبقرية الجماعية أو الفكر المشترك، وقد يقول قائل ماذا عن أولئك الذين يحققون انتصارات علمية منفردة وينالون عنها الجوائز العالمية الكبرى والتى يعتبر «زويل المصرى» نموذجا لها!؟ والجواب هنا مباشر وواضح وهو أن «زويل» كان يعمل ومعه فريق كامل ـ كما كرر هو فى أكثر من مناسبة ـ يقوده فى محاولة ذكية لإجراء التجارب المطلوبة حتى تحقق اكتشافه الكبير، والأمر يدعونا لذلك وعند محاولة الرد على تساؤل أبنائنا الطلاب إلى الأخذ بالاعتبارات الآتية:

1 ـ إن العبقرية باقية ما بقيت مسيرة البشرية، ولكنها سوف تصبح شيئًا مختلفًا عن ماضيها، فهى الآن جزء من نظام جديد للبحث العلمى نشأ عن التزاوج بين التعليم والصناعة، وأصبح يتلقى تمويلاً جماعيًا ضخمًا يسمح لفرق عمل كاملة بأن

تبحث فى موضوع واحد ولم تعد مهمة العبقرى أكثر من وضع التوجيهات الرئيسية والخطوط العريضة لخطوات تجريبية قد تنتهى بميلاد اختراع كبير أو اكتشاف ضخم.

2- إن العقل البشرى كان ولا يزال وسوف يبقى هو قائد مسيرة التطور ومحرك الإنسانية نحو إنجازاتها الباهرة، والعبقرية نوع من النبوغ الذى يجعل أعمال صاحبه نقطة تحول لدى المجموع كله، وحين نسب العرب النبوغ إلى «وادى عبقر» فإنهم كانوا قد أدركوا قيمة التفوق واكتشفوا ندرة أصحابه.

3- إن النظم الحديثة بتشابك أجزائها وتعقيد مكوناتها ودخول البشرية عصر الكمبيوتر والإنترنت، إن كل هذه التحولات لم تقهر العبقرية الفردية ولم تدفعها إلى الاختفاء أو الانزواء، بل إن المتوقع هو أن يعكس كل نظام قدراته الحقيقية على عملية استكشاف النابهين والتقاط المواهب وتوظيف القدرات الفردية لخدمة النظم السياسية والمذاهب الفكرية والمجتمعات الوطنية بالدرجة الأولى.

4- إن عميد الهندسة يتحدث فى رسالته عن الخط المستقيم باعتباره أقصر الطرق بين النقطتين (أ) و(ب)، ويشير فى ذلك إلى عبقرى لا نذكر اسمه كان هو أول من اكتشف هذه الحقيقة، وواقع الأمر أننا يجب أن نغوص فى أعماق التاريخ بحثًا عن جنود مجهولين وعباقرة تاهت أسماؤهم فى زحام الأزمنة، بينما هم الصناع الحقيقون للتطور، والبناة الأصليون للمدنية المعاصرة، لذلك فإننى أزعم أنه بجانب العبقريات المعروفة فإن هناك مئات من العبقريات المجهولة.

5- إن البيئة العلمية والإطار الحضارى ودرجة التحديث كلها أمور تنعكس على سلامة العبقرية وقدراتها على التغيير، بل إننا ندعى هنا أن «زويل» هو ابن المدرسة التكنولوجية الأمريكية التى لا يقل فضلها فى تكوينه وإتاحة الفرص أمامه عن المدرسة المصرية التى نشأ فيها وتخرج منها، ولست أشك أن لدينا فى مصر عشرات من طراز زويل إلا أن الفرصة لم تأتهم، كما أن نقص الإمكانات المتاحة والحجم المحدود للإنفاق على البحث العلمى حالت كلها دون أن يبلغوا ما بلغه العالم المصرى الكبير.

. . . إن العبقرية لن تختفى كما أن النبوغ لن يتوارى ولكن حجم الفرد فيهما سوف يتضاءل، فالمعجزة اليابانية جماعية التكوين اسيوية الفلسفة، قامت - كما

أسلفنا ـ على التنظيم الدقيق والمحاكاة الواعية، لذلك فإننا نعتقد أن الإنسانية قد تواجه عصراً جديداً سوف تختفى منه الزعامات الكبيرة والعبقريات الضخمة لكى تكون حركة التاريخ مرتبطة بالإنسان العادى قبل غيره، ولعل دراسات تنمية الذكاء والتدريب العقلى سوف تسمح مستقبلاً لعقليات متوسطة بأن تحقق إنجازات باهرة لا تقل تأثيراً عن تلك التى تحققت لعباقرة سبقوهم فى عصور مضت، فالقرن الحادى والعشرين يفتح أبوابه لعبقريات جديدة، ولكن يبدو ظهورها مختلفًا فى سياقه عن ظهور من سبقته.

ولعل هذه النقطة بالذات تبدو ذات مغزى بالنسبة لقضية البحث العلمى فى بلادنا فأنا أتصور أن النهضة المصرية الحديثة يمكن أن تقوم بفكر وسواعد أجيال جديدة تتعامل بجدية مع الأجهزة الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة خصوصًا حين ندرك أن «عمل الفريق» يمكن أن يحقق إنجازات باهرة ونتائج ضخمة، وهناك نقطة أخرى جديرة بالتأمل، وهى أن الأعمال الكبرى فى تاريخ مصر عبر مراحله المختلفة إنما تمت بالعبقرية الجماعية للشعب المصرى ولم تكن نتاج عمل فردى أو جهد عشوائى، بدءًا من بناء الأهرام ومروراً بحفر قناة السويس، ثم وصولاً إلى تشيد السد العالى. . فنحن نستطيع أن نقول هنا إننا سوف نواجه نمطًا جديدًا من العبقرية الجماعية القائمة على روح الفريق مع السنوات القادمة فى مستقبل البشرية، وسوف يكون الحديث دائمًا عن النبوغ الجماعى المنظم وليس مجرد النبوغ الفردى العشوائى.

إن القضية التى نتعرض لها ليست مجرد سفسطة نظرية أو ترفًا فكريًا ولكنها تدخل فى صميم عملية التطور السريع الذى يشهده عالم اليوم، كما أنها أيضًا محاولة للبحث فى العلاقة بين الفرد والجماعة فى ظل قوانين الحركة الجديدة التى أفرزتها الثورة العلمية والتطور التكنولوجى فى نهاية القرن العشرين، ويبقى السؤال الكبير هل التقدم رهن بتفوق أفراد يحوزون العلم ويدعمون التقنية ويقودون التطور؟ أم أنه رهن بارتقاء المجموع وإحداث حراك فكرى عام فى المجتمع الراكد تتولد عنه إرادة حقيقية تسعى لتوطين التكنولوجيا ودون استيرادها وتصدير الثقافة وليس استقبالها؟ إننى أظن عن يقين أن مفتاح القضية برمتها لا يزال قابعًا فى الصندوق السحرى للعملية التعليمية فى بلادنا حيث التأثير عند المنبع هو القول

الفصل فى تحديد مسار النبوغ واكتشاف الموهبة ونشر المعرفة وفقًا لأسس عصرية تهتم بمناهج البحث وطرائق التفكير وأدوات تدريب الذكاء واكتساب القدرات .

إن موقع العبقرية من حركة التاريخ سوف يظل مؤثرًا ولكن بغير ضجيج لأن زحام الاكتشافات وتوالى الاختراعات يجعل معدل التأثير المباشر على المجتمع الإنسانى محدودًا ، إذ يتحول المفكر والمخترع فى كثير من الأحيان إلى سلعة ثمينة تروج لها دوائر العلاقات العامة ومراكز صنع الدعاية فى كثير من مجتمعات الوفرة وفى مقدمتها المجتمع الأمريكى الذى برع فى ذلك بشكل غير مسبوق ، وكثيرًا ما نشهد صخبًا شديدًا مصطنعًا حول مسألة يهتم بها العالم فى ظل مبالغات وتهويلات بغير حدود ، ثم تكون النتيجة هى اكتشاف فكرة عبقرية لجمع أموال البشر - حتى ولو كانوا فقراء - لصالح ترسانة تكنولوجية معينة على حساب الجميع ، ولعل مثال «مشكلة الصفرين» فى مستهل عام ألفين هى نموذج حقيقى لنوع العبقرية الجديدة التى تستند إلى تكتلات اقتصادية كبيرة وتنطلق من شركات عابرة للقارات تمارس أدوارًا خطيرة مدخلها تكنولوجى وظاهرها تجارى وباطنها ثقافى وعائدها سياسى !

إن عميد الهندسة قد فتح برسالته - تعليقًا على حديث لى - ملفًا يصعب إغلاقه دون الإقرار بأن العبقرية الفردية لن تنتهى ، ولكنها قد تتوه فى زحام الأعداد الكبيرة وصخب الحياة الحديثة ، ولكن يبقى علينا فى النهاية أن نؤسس تفكيرنا على احترام العقل الذى يستطيع أن يرتفع إلى مستوى العبقرية إذا سنحت الفرصة وتوافرت الظروف . . يومها نكون قد حققنا فى وقت واحد تطوير التعليم وتوطين التكنولوجيا ثم تصدير الثقافة .

العوامل الداخلية والمؤثرات الخارجية

يثور تساؤل دائم حول طبيعة التغييرات السياسية فى دولة بذاتها، والتحولات الاقتصادية فى بلد معين، وهل تكون الغلبة لمجموعة العوامل الداخلية التى تعبر عن اتجاهات جديدة تعكس إرادة الشعب، أم لمجموعة المؤثرات الخارجية التى تترك بصماتها بشكل حتمى على الأوطان المختلفة فى ظل إيقاع سريع لحركة العالم المعاصر، ولنأخذ على ذلك مثالاً تطبيقيًا من واقعنا المصرى الحديث، فعندما تولى الرئيس «السادات» الحكم بعد الرئيس «عبد الناصر»، هل كنا نتوقع تلك الفروق التى طرأت بين العهدين والتغيرات التى حدثت بين الفترتين؟ وهل وقف الأمر عند حدود الاختلاف بين طبيعة الرجلين؟ والتوجهات الفكرية والخصائص الشخصية لكل منهما؟ أم أن الأمر تجاوز ذلك إلى استقبال مصر لمجموعة من التطورات الإقليمية والمتغيرات العالمية فى ظل ظروف معينة؟

أى أننا نتساءل، هل كان التغير الذى طرأ على السياسة الخارجية المصرية، والتحول فى الاقتصاد الوطنى، هل كان كلاهما مرهونًا فقط بالتغيير فى قيادة الدولة؟ أم أن تلك التغيرات والتحولات كان من المتوقع حدوثها ولو بصورة أبطأ أو أكثر تدرجًا لو أن «عبد الناصر» لم يرحل فى ذلك الوقت، أو أن رئيسًا آخر غير «السادات» قد تولى السلطة؟ إنها تساؤلات افتراضية قد تبدو فى ظاهرها «سفسطائية» إلى حد كبير، ولكن جوهرها يعكس قضية أهم وأخطر، فالمثقف العربى حين يتأمل الأعوام الثلاثين الماضية بكل ما فيها من هبوط وصعود.. وآلام وآمال.. سوف يدرك بالضرورة أسباب محنة أمة، ومتاعب شعب.. ولعلى أذكر هنا واقعة محددة توضح ما أريد أن أطرحه فى هذا المقال، فلقد دعانا منذ سنوات قليلة المثقف المصرى المتميز الدكتور «ثروت عكاشة» إلى لقاء مع (إدجار بيزانى) المستشار السياسى السابق للرئيس الفرنسى الراحل «ميتران» والذى كان يشغل وقتها

مدير معهد العالم العربى فى باريس، وكان اللقاء فى مقر جمعية الصداقة المصرية الفرنسية بالقاهرة، وأذكر يومها أن الحوار امتد بنا وتطرق إلى التحولات الحديثة فى السياسة المصرية الداخلية والخارجية، وطرحت وقتها اجتهاداً أقول فيه إننى أتصور أن الرئيس «عبد الناصر» لو امتد به العمر لسنوات أخرى فإنه كان سيقوم بعملية مراجعة شاملة على المستويين الفكرى والتطبيقى لسياساته المختلفة فى ظل الظروف الجديدة، التى فرضها عدوان يونيو 1967 والتحولات الإقليمية والدولية التى صاحبته، وإن التى حالت دون ظهور ذلك بعد النكسة مباشرة هى ظروف إزالة آثار العدوان والمواجهة اليومية مع إسرائيل فى اشتباكات عسكرية ومناورات سياسية.

وأذكر أننى قلت يومها إن هناك بعض المظاهر التى تشير إلى أن الرئيس «عبد الناصر» كان قد بدأ بالفعل عملية تغيير واضحة يمكن الإشارة إليها بالتذكير ببيان 30 مارس ـ والذى تتوافق هذه الأيام مع الذكرى الثلاثين لصدوره ـ وقد شارك فى وضع خطوطه العريضة الأستاذ الدكتور «عبد العزيز حجازى» والمناضل الراحل الدكتور «محمد حلمى مراد» من خلال اللمسات الضرورية والصياغات اللازمة للأستاذ «محمد حسنين هيكل» فى ظل توجه مباشر ومتابعة حريصة من الرئيس «عبد الناصر»، وليس من شك أن ذلك البيان كان محاولة مخلصة لتصحيح المسار، والخلاص من الأخطاء، بعد سقوط دولة المخابرات، والاتجاه لإنهاء الحراسات، وإعادة بناء القوات المسلحة المصرية فى فترة وجيزة، وأذكر أننى قلت فى ذلك اللقاء المصرى الفرنسى وفى حضور كوكبة من ألمع مفكرينا، وأبرز مثقفينا، إننى أحسب أن الرئيس «عبد الناصر» كان قد بدأ يتغير بالفعل، وأن رؤاه للداخل والخارج كانت قد بدأت تأخذ منظوراً جديداً دون أن يتخلى عن مبادئه الأصلية وكرامته الوطنية، وأشرت تحديداً إلى خطابه فى أخر أعياد الثورة قبل رحيله، وإلى قبوله بعد ذلك لمبادرة «روجرز» التى تحفظ عليها الكثيرون فى العالم العربى وقتها، وأذكر أن زميلتى العزيزة الأستاذة الدكتورة «هدى جمال عبد الناصر» كانت من بين المدعوين لذلك اللقاء الفرنسى المصرى ـ وهى شخصية متميزة على المستويين العلمى والخلقى، كما أن بساطتها الواضحة أثناء حياة والدها الزعيم وتوازنها السياسى بعد رحيله هما أمران يستحقان الاحترام والتقدير ـ ولم يلق حديثى يومها قبولاً لديها، فكان ردها أثناء مداخلتها خلال تلك الجلسة بأن مثل هذا الحديث لا يخلو من نغمة

الافتراء السياسى الذى يحاول البعض أن ينسب به إلى الرئيس الراحل ما لا يوجد دليل كامل على سلامته، وأضافت قائلة إن الحياة لو استمرت بأبيها فإن الخط العام لسياساته المعروفة كان سوف يستمر، فقد ارتبط الرجل بمجموعة من المبادئ التى كان لا يمكن أن يحيد عنها، وتقبلت يومها ذلك الرد بكثير من القلق الفكرى، والتأثر الشخصى، وتوهمت أن زميلتى العزيزة برغم علمها وثقافتها لن تبرأ من المؤثرات الشخصية لمكانة الأب - وأى أب - وأدركت يومها أن الأمر يحتاج إلى نظرة أكثر موضوعية وحرصا، فالزعماء كالبشر يرحلون ومعهم ملفاتهم الكاملة التى تبدأ من الميلاد وتنتهى عند الوفاة، وقد يكون من قبيل العبث غير المسئول أن نضيف إلى ملفاتهم صفحات أخرى لم يشاركوا مباشرة فى إعدادها.

كما أن ذلك قد يكون افتئاتا على الموتى، واجتراء على حقوق من سبقونا فى الرحيل عن عالمنا الذى لم يعرف فيه مخلوق خلود البقاء، واعترف أننى عكفت بعدها لسنوات أتأمل ما كان يمكن أن يفعله «جمال عبد الناصر» فى مناسبات كثيرة بعد رحيله إزاء أحداث طرأت أو مستجدات وفدت، وكنت أردد فى داخلى أن الرجل كان حتما سيحافظ على مبادئه، ولكنه أيضًا كان حتما سيطور أفكاره، فالتجدد صفة الزعامة، والتغيير سنة الحياة، والتطور جزء من فلسفة التاريخ، وشفيعى فى ذلك كله ما يمكن أن أسوقه من ملاحظات فى هذا الشأن:

أولاً: إن الفترة الواقعة ما بين يونيو 1967 وسبتمبر 1970 (من النكسة إلى الرحيل) تمثل أفضل فترات حكم الرئيس «عبد الناصر» فقد نفض الرجل بيديه آثار التركة التاريخية التى حملها لسنوات طويلة، والتى كان من رموزها رجال مثل «عبد الحكيم عامر» و«صلاح نصر» وأتباعهما فى المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية والإدارة الحكومية، كما أن الرجل كان يتصرف كالأسد الجريح وهو يلملم شتات جيشه المبعثر، وقواته المتناثرة، وكان عليه أن يفعل ذلك لكى يستعيد مصداقية أجيال جديدة خرجت فى مظاهرات صاخبة تطالب بالتغيير، وتدعو إلى تشديد العقوبة على العناصر التى كانت أصابع الاتهام تشير إلى مسئوليتها عن النكسة العسكرية، بل إننى أحسب أن مظاهرات الطلبة عام 1968 كانت ناقوسًا يدق لأول مرة فى مصر بعد ثورة عام 1952 لكى يقول للحاكم بشكل علنى إن الرضا غير قائم، وأن الشعبية قد تهتز، حتى أن «عبد الناصر» كان يكرر مقولته

الشهيرة (الشعب يريد التغيير وأنا معه) وبدا واضحًا أيامها أن العقد الاجتماعى غير المكتوب بين الحاكم والمحكوم فى مصر أصبح يستمد مصدر بقائه ومبرر استمراره من ضرورة إزالة آثار العدوان حيث «لا صوت يعلو على صوت المعركة»، وكل مدقق محايد فى تلك الفترة سوف يكتشف أن «عبد الناصر» قد وعى الدرس جيدًا، وواصل فى كبرياء وبسالة معركة تحرير الوطن، ومواجهة الانتهاك اليومى لحدود بلاده.

وبهذه المناسبة فإننى أكرر هنا ملاحظة يدركها الكثيرون ولكن يبدو أنه لا أحد يريد أن يعطى الحق لأصحابه، وأن يضع الأمور فى نصابها، وأعنى بها مسألة رد الاعتبار «لحرب الاستنزاف»، والتى كانت بكل المقاييس مقدمة طبيعية وجزءًا لا يتجزأ من انتصار أكتوبر الذى تتوج بالعبور العظيم عام 1973، إنها تلك الحرب المجيدة الحافلة بالبطولات والتى جسدت روح الشعب المصرى الصامد بعد أيام قليلة من هزيمة يونيو 1967، ويكفى أن نتذكر أسماء مثل «رأس العش» و«شدوان» و«المدمرة إيلات» و«بناء حائط الصواريخ المضادة للطائرات» و«أسبوع الاشتبكات الجوية بين نسور الجو المصريين والطيران الإسرائيلى فوق سيناء»، و«عمليات العبور الفردية والجماعية لقناة السويس للقيام بأعمال فدائية وراء خطوط العدو»، يكفى أن نتذكر ذلك حتى يظل السجل المشرف للقوات المسلحة المصرية متألقًا، كما يكفى أيضًا أن نتذكر أنها حرب الاستنزاف التى سقط فيها رئيس الأركان الفريق أول «عبد المنعم رياض» شهيدًا، وهى حرب أدار المعارك الجوية فيها وخطط لها - صاحب الضربة الأولى بعد ذلك فى يوم العبور العظيم - الطيار «محمد حسنى مبارك» الذى رفعته بسالته القتالية وحكمته العسكرية، وكفاءته الشخصية إلى قمة السلطة فى مصر بعد حرب أكتوبر بسنوات قليلة.

ثانيًا: إن محاولات تصحيح الأخطاء، وتصفية مراكز القوى، والتحرر من قيد الصداقات التاريخية التى كبلت حركة الثورة المصرية لسنوات قبل نكسة 1967، إن ذلك كله كان يعكس توجهًا جادًا من «عبد الناصر» للخروج من نفق النكسة المظلم، والإعداد لمعركة فاصلة لتحرير الأرض واستعادة كرامة الوطن، وشهدت محاكمات قيادات المخابرات العامة المصرية عملية فتح ملفات مهمة أمام الرأى العام حتى أصبح واضحًا للجميع أن «عبد الناصر» لم يكن يحكم وحده، وأنه لم يكن

صاحب القرار الأول فى المؤسسة العسكرية، أو حتى فى الأجهزة الأمنية، فلقد كان الرجل مشغولاً بزعامته التاريخية، وشعبيته الكاسحة، مع اهتمام أكبر بالقضايا الإقليمية والدولية، بينما مراكز القوى وعناصر النفوذ تعبث بجيش الوطن ومقدراته الاقتصادية، وتنظيماته السياسية، ولقد اتجه القائد الصامد رغم مرارة الهزيمة إلى عملية تصحيح أخرى لبعض توابع التجربة الاشتراكية المصرية، فكان الاتجاه لتصفية الحراسات، وتقليص آثار لجان تصفية الإقطاع، والعمل على إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى العربى من القاعدة إلى القمة حتى عكست انتخابات لجنته التنفيذية العليا صورة واضحة لمراكز الثقل الحقيقية فى النظام السياسى الذى يقوده «عبد الناصر» حينذاك، وهذه كلها إشارات واضحة لسعى «عبد الناصر» لتصحيح المسار، ورغبته فى تغيير الأوضاع.

ثالثًا: لم تقتصر حركة «عبد الناصر» فى تلك السنوات الواقعة بين الهزيمة والوفاة على التوجه للإصلاح الداخلى وحده والذى لا نكاد نرصد فيه إلا تجاوزًا واحدًا درجنا على تسميته «بمذبحة القضاء»، فنحن نضيف إلى ذلك دور الرجل على الجانب الآخر وهو المتصل بالشأن الخارجى، ولدينا ما ينبئ بإرهاصات مبكرة فى ذلك الوقت لإعادة النظر فى الأطروحات القائمة لسياسة مصر الخارجية، وهنا يتعين علينا أن نؤكد أن «عبد الناصر» لم يكن زعيمًا مغلق التفكير، أو عاجز الحركة، بل كان يتمتع بقدر لا بأس به من المرونة السياسية فى الإطار العام لمبادئه وأفكاره.

ويكفى أن نتذكر أنه حاول إيفاد نائبه السيد «زكريا محيى الدين» إلى «واشنطن» قبل العمليات العسكرية فى سيناء بساعات قليلة والتى بدأت مع صباح 5 يونيو 1967، لذلك لم يكن مستغربا منه أن يحاول الخروج من حصار الأحداث ليجدد روح نظامه السياسى، ويغير من صورته الخارجية، حتى أنه قد توجه بالحديث المباشر إلى الرئيس الأمريكى «ريتشارد نيكسون» فى خطابه يوم 23 يوليو 1970 وطالبه بأن تعيد الولايات المتحدة الأمريكية النظر فى سياستها الشرق أوسطية، وأن تكف عن الدعم المطلق لإسرائيل، والانحياز الأعمى لسياساتها العدوانية، وأحسب أن مثل هذا الحديث كان يعبر عن عبد الناصر السياسى أكثر مما يعبر عن «عبد الناصر» الثائر، بل إن الأمر لا يقف عند هذا الحد، فبرغم ظروفه الصحية

المتدهورة، واضطراره لزيارة الاتحاد السوفيتى للاستشفاء عدة مرات، إلا أنه كان يحاول فتح قنوات اتصال مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وأظن - وقد أكون مخطئًا - أن «عبد الناصر» لم يمانع فى فتح قنوات عديدة بين القاهرة ومبعوثى واشنطن القادمين من أجهزتها العلنية أو السرية منذ سنوات الثورة الأولى إلى جانب عدد من الاتصالات - التى لا تزال محل جدل - بين بعض رجال «عبد الناصر» وعناصر يهودية لها دور فى السياسة الإسرائيلية مع درجة أقل فى حدة ميولها الصهيونية ونزعاتها العنصرية . . وهكذا فإن الذين يصورون «عبد الناصر» بأنه كان يمضى فقط وفقًا لنظرية الفعل ورد الفعل، إنما يسقطون من حسابهم كثيرا من الإشارات والإرهاصات التى يحتويها سجل «عبد الناصر» السياسى، والتى قد لا تبدو واضحة فى ملف «عبد الناصر» الثائر، بل إننى أحسب - عن يقين - أن دوره الرئيسى فى تأسيس حركة عدم الانحياز وجهوده الدولية النشطة بدءًا من مؤتمر «باندونج» عام 1955 تجسد فى مجملها صورة سياسى مؤثر، ولا تقف عند حدود ثائر متشدد.

رابعًا: إذا كنا نناقش فى هذا المقال، وفى محاولة للتفكير بصوت مرتفع، تقييمًا للتحولات الفكرية والسياسية «لعبد الناصر» بعد هزيمة يونيو 1967، وإذا كنا نرصد عددًا من المواقف التى تنبئ بأن الرجل كان يملك من المرونة والقدرة على فهم الواقع الدولى ما جعله قادرًا على انتهاج خط سياسى جديد يواجه به ظروف وقوع العدوان واحتلال الأرض إلى جانب الصورة المهنية للعرب فى أعين الغير وقتها، وهنا لا يجب أن نتوقف فى بحثنا عند مجرد رصد الاتجاهات الجديدة لدى «عبدالناصر»، بل يجب أن نركز أيضًا على تحولات دولية وتغيرات عالمية تواكبت مع نفس الفترة، فقد بدأ اختفاء «النجوم اللامعة» من سماء المجتمع الدولى، ذهب «ديجول» وكان «نكروما» قد سقط، وسبقه «سوكارنو»، ورحل «نهرو» ودخلت زعامة «تيتو» مرحلة الشيخوخة، وظهرت حالة من التقوقع المعتاد فى القيادة الصينية التاريخية بطرفيها؛ الثنائى «ماوتسى تونج» و«شواين لاى».

وظهرت إدارات جديدة فى عدد من الدول الغربية تتسم بنظرة شديدة الحقد على زعامة «عبد الناصر» مع ذكريات أليمة معه منذ تضخم حجم زعامته مع قيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا، ثم دخول قواته لتحرير وتحضير اليمن، وظهرت قمة

العداء من إدارة «ليندون جونسون» الأمريكية، وقد كانت إدارة لقيطة، أوصلت فيها رصاصات اغتيال «جون كنيدى» رجلاً مثل «جونسون» بيمينيته المتطرفة التى تعكس روح رعاة البقر من أبناء الجنوب الأمريكى إلى مقعد الرئاسة فى بلاده، ولقد بلغت قمة الامتهان الأمريكى للعرب ذروتها حين دعا الرئيس «جونسون» يومًا السفراء العرب المعتمدين فى «واشنطن» بعد هزيمة 1967، وبدأ يتحدث أمامهم إلى كلبه بجواره فى رسالة غير مباشرة للسفراء المتحلقين حوله، وأخذ يحكى للكلب قصة الجار الصغير الضعيف الذى قهر عدوانية جيرانه الأكثر عدداً وأعلى صوتًا واستطاع أن يلحق بهم مجتمعين هزيمة نكراء، ويحقق برغم حجمه الصغير الانتصار الساحق فى حرب غير مسبوقة من حيث قصر المدة وهول النتائج. . ونضيف إلى تلك الروح المعادية أن «عبد الناصر» كان يواجه فى تلك الفترة أيضًا حصاراً من نوع آخر يتجسد فى ظهور تيار عالمى يؤكد أن قبضة الغرب القوية بدأت تتسلل من جديد لتضرب قوى التحرر الوطنى، وتجهض مكاسبها التى تحققت لها فى عقدى الخمسينيات والستينيات، إلى جانب غموض الدور السوفيتى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى مع شكوك كثيرة تحيط بتوجهات القيادة فى موسكو حينذاك تجاه «عبد الناصر» ونزعته التحررية وهو الذى لم يكن يومًا جزءاً من المنظومة الشيوعية.

خامسًا: إنه يتعين علينا أن نناقش دائمًا القضايا فى إطارها الزمنى، وأن نضع المسائل فى سياقها التاريخى، لأننا نعترف بنسبية عنصر الزمن ودوره فى تحديد شرعية الأحداث، وإنى أتذكر الآن كلمة قالها الكاتب الصحفى المعروف «محمود المراغى» فى إشارة غير مباشرة لهذه المسألة بالذات حين كنت أقدم أحد المتحدثين فى نادى «إحسان عبد القدوس» الذى توليت الإشراف عليه لفترة وجيزة منذ سنوات، لقد قال «المراغى» يومها إنكم تتحدثون عن شرعية بعض القوى السياسية، ولعلكم لا تدركون أن الشرعية قضية نسبية تماما، ففى يوم 21 يوليو 1952 كان المصير الطبيعى لقادة الثورة المصرية لو تم اكتشاف أمرهم هو المشانق أو السجون فى أحسن تقدير، ولكنهم يحصلون على شرعية كاملة بعد ذلك بساعات قليلة وهم يطردون الملك ويجلسون على قمة السلطة ويحكمون البلاد، وهذه فى ظنى إحدى خطايا استناد الشرعية إلى حدث عابر، أو عمل مفاجئ، كما لا أزال أذكر أيضًا بهذه

المناسبة تجربة شخصية لا أنساها حيث كنت أجلس فى مكتبى بالقنصلية المصرية فى لندن مع نهاية صيف عام 1971، فإذا بشاب أوروبى المظهر يستأذن سكرتيرة القنصلية في التحدث معى، وبدا لى يومها أنه طالب جامعى على أكثر تقدير، وطلب منى أن أساعده فى القيام بفتح حوار بين اتحاد طلاب إحدى الجامعات البريطانية، واتحاد الدارسين المصريين فى لندن، ولم يخالجنى وقتها أى شك فى هدفه، وأعطيته على الفور عنوان مكتب البعثات التعليمية فى شارع «كيرزن» بلندن، وطلبت إليه التوجه للقاء مستشار المكتب أو الملحق الثقافى لبحث الأمر مع أى منهما، وكانت المفاجأة بعد ذلك أقرب إلى الصدمة بالنسبة لى حين ظهر العدد الأسبوعى من صحيفة «JEWISH CHRONICLE» فى صدر صفحتها الأولى خبر بارز عن قيام دبلوماسى مصرى شاب من السفارة المصرية بلندن - له تاريخه فى الحركة الطلابية والشبابية فى بلاده كما تقول الصحيفة - بالمساعدة فى فتح باب الحوار بين اتحاد الطلاب المصريين واتحاد الطلاب الإسرائيليين فى المملكة المتحدة، وكان سبب انزعاجى أن مثل هذا الخبر كان كافيًا فى وقت معين لوضعى أمام التحقيق الأمنى المباشر، وربما الإطاحة بمستقبلى الوظيفى كله، وبدأت أتذكر، وأراجع نفسى، ما صلتى بهذا الخبر؟ وهل لذلك علاقة بانتظامى فى الدراسات العليا بجامعة لندن للحصول على الدكتوراه فى العلوم السياسية بإشراف الأستاذ الشهير «فاتيكيوتس» ولم أجد فى ذاكرتى بعد جهد كبير أية صلة لى باتحادات طلابية فى لندن إلا المقابلة العابرة لذلك الشاب الذى وفد إلى مكتبى منذ أسابيع لكى يطلب لقاءً مع اتحاد الطلاب المصريين فى لندن، واكتشفت بعدها أن ذلك الشاب الأوروبى المظهر، الإنجليزى اللكنة، لم يكن إلا رئيس اتحاد الطلاب الإسرائيليين فى بريطانيا، وأيقنت يومها كيف أن الإنسان يمكن أن يتعرض للظلم بسهولة، وأن الحياة تحتاج إلى مزيد من الحذر الزائد الذى لم يكن دائمًا من طباعى الأصلية، وهذا الحادث الصغير انتهى باستدعائى أمام السفير للتحقيق بناء على برقية عاجلة من أحد الأجهزة المهمة بالقاهرة حتى برأت ساحتى، وظهرت صورة الواقعة كاملة وخصوصًا أن ما كان معروفًا لدى البعض عن توجهاتى السياسية فى ذلك الوقت، جعل شبهة سوء القصد فى هذا الأمر بالذات احتمالاً غير وارد، ولولا ذلك لكان الأمر مختلفًا، وهذه القصة تؤكد هى الأخرى مسألة نسبية الزمان

فى تحديد مشروعية الأحداث، لذلك خضعت السنوات الأخيرة من حكم «عبدالناصر» لهذا المنطوق الذى يتصل بحركة التاريخ، والذى يؤكد أن نسبية الزمان عامل حاكم فى تحديد الاتجاهات السياسية والرؤى الفكرية.

. . وهنا أريد أن أقول شيئًا محددًا وهو أن الزعامات الواعية، متجددة بطبيعتها، متفتحة لكل ما يدور حولها، وأنه لا يوجد قالب واحد لا يتغير ولا يتطور، كما أنه من المستحيل أيضًا أن أقول إن «عبد الناصر» لو امتد به العمر لسنوات فإن أعماله كانت ستتحول إلى نسخة من مواقف الرئيس «السادات» وتوجهاته، فلكل منهما فكره، ولكل منهما منطلقاته الذاتية، وقناعاته الشخصية، ولكن الأمر الذى يستهوينى البحث فيه، هو ما أعتقده من أن «عبد الناصر» كان أكثر واقعية مما يظن البعض عنه الآن، وكان أكثر مرونة مما تصوره الكتابات التى تتناول تاريخه حاليا، ولو أن رحيله تأخر لسنوات قليلة لكان من المتوقع أن نشهد تجددًا فى فكره وتغيرًا فى ممارساته، وإعادة نظر كاملة فى كثير مما جرى حوله داخل الوطن وخارجه، لقد كان ذلك محتملاً فور الخلاص من مأزق النكسة ووطأة العدوان. . إن هذه المحاولة ليست رجمًا بالغيب، أو إدخالاً لمفهوم «التنجيم» فى التاريخ السياسى، ولكنها محاولة مخلصة للاستقراء الموضوعى لأحداث التاريخ المعاصر، كما أن فيها إنصافًا للشخصية المصرية والشعب الذى تنطلق منه، فقد كانت مصر دائمًا دولة واعية لا تعرف المغامرة، متزنة لا ترحب بالتهور، حتى إن أكبر ثائر فى تاريخها الحديث كان يراجع أيضًا مواقفه، ويعيد حساباته، ويحاول النجاة بقارب الوطن وسط أنواء دولية عاتية، وأمواج إقليمية هادرة، وأحزان مصر دفينة.

تعقيب

اتصل بى الكاتب الكبير الأستاذ محمد حسنين هيكل غداة نشر هذا المقال موضحًا أن بيان 30 مارس 1968 قد جرى إعداده بين الرئيس الراحل عبدالناصر والأستاذ هيكل، وأن الأستاذين المرحوم د. محمد حلمى مراد ود. عبدالعزيز حجازى لم يطلعا عليه إلا فى مجلس الوزراء بعد ذلك، حيث كانا عضوين فى لجنة لمتابعة تنفيذ ذلك البيان.

الأمة مصدر السلطات

سوف يظل هذا المبدأ واحدًا من أبرز مظاهر الدولة الحديثة، وعلامة مضيئة فى الفكر السياسى المعاصر، وإن كنا لا نعتبره وليد التقاليد الغربية وحدها أو الفرنسية تحديدًا من بينها؛ إذ إننا نراه أيضًا ابنًا شرعيًا للتقاليد السياسية فى الفكر الإسلامي منذ اجتماع «سقيفة بنى ساعدة» للحصول على تفويض من ممثلى الأمة لاختيار الخليفة الأول بعد وفاة النبى العربى، فاللجوء إلى الأمة باعتبارها مصدرًا للسلطات يمثل الرصيد الحقيقى للحياة الديمقراطية الصحيحة، وهو أيضًا الضمان الوحيد لتأكيد دولة القانون، وأية محاولة بديلة لاصطناع مصادر أخرى للسلطات إنما تبدو عارية من الشرعية، خالية من المضمون، تستهدف القضاء على المبدأ الأساسى الذى اقترن بمفهوم الدولة الحديثة.

. . لقد أردت أن تكون هذه المقدمة النظرية مدخلاً للحديث عن السلطة كظاهرة، وارتباطها بأصحابها، وتأثيرها على العلاقات بين البشر، ولقد تساءلت كثيرا فى مراحل مختلفة من متابعتى للنظم السياسية المختلفة والبحث فى طبيعة العمل العام عن ذلك التفاوت فى مفهوم السلطة بين الدول المختلفة، وأيقنت فى النهاية أن هناك مسألة جوهرية تحكم طبيعة موقف الناس من أولئك الذين يتبوءون مواقع السلطة ومراكز النفوذ، وأعنى بها ثقافة الديموقراطية لدى الشعوب. فهناك أمم أدركت منذ زمن بعيد فلسفة المنطوق التاريخى الخالد «الأمة مصدر السلطات»، وهناك أمم أخرى تخلفت فى استقبالها لهذا المبدأ، ولم تدركه مضمونا وإن كانت قد رفعته شعارا، وكثيرا ما يستهوينى أن أرقب أولئك الذين كانوا نجوما للحياة السياسية ورموزا للسلطة فى عهد معين من تاريخ بلادنا وهم يعيشون حياتهم العادية ويتكيفون مع واقعها الجديد، ومازلت أتذكر تلك الهالات الضخمة لعدد

من الأسماء الرنانة التى كان مجرد ذكرها يثير حولها كل مظاهر السلطة ويشير إلى قبضة النفوذ، فإذا ما مضت السنون، وتوالت العهود، يدرك الجميع ولو بعد حين أن دوام الحال من المحال، وأن الدنيا دول، وأن الخلود للخالق الباقى وحده، وأن تعاقب الأجيال جزء من حركة التاريخ، ولست أتناول هنا بالتقييم أدوارا تاريخية معينة، أو مواقف سياسية بذاتها، بل إننى ألجأ إلى نوع من التجريد النظرى لدراسة الظاهرة دون التعرض بالأحكام على الأمثلة التى نسوقها، فمازلت ممن يعتقدون أن الجميع حاولوا - فى كل العهود - أن يمارسوا أدوارهم بوطنية صادقة وحسن نية كاملة وإن خذلت بعضهم القدرات المحدودة أو الرؤى الغائبة، وليسمح لى القارئ أن أضع أفكارى فى هذا الشأن فى إطار عدد من الملاحظات أسوقها فيما يلى :

أولا: إن ظاهرة تفاوت الأدوار وفقا لاختلاف مواقع السلطة ليست ظاهرة محلية، ولكنها ظاهرة عالمية قبل كل شىء، فما أكثر الحكام السابقين الذين صادفتهم فى حياتى العملية، ورأيت كيف يتصرفون بعيدا عن حصانة الموقع وهالة المنصب، ومازلت أتذكر حادثا صادفته فى منتصف السبعينيات حين كنت أسكن شقتى فى حى «سان جونز وود» بلندن والتى تقع فوق معرض سيارات لشركة «فولكس فاجن»، وذهبت ذات صباح لتسليم سيارتى لهم لإرسالها للكشف الدورى وفق النظام المتبع لديهم.

وبينما أنا أجلس فى قاعة الاستقبال انتظارا لدورى، فإذا الجالس بجوارى مواطن، أفريقى تبدو من وسامة ملامحه وأناقة ملبسه آثار التميز والرفاهية، فأمعنت النظر إليه، فإذا هو «يعقوب جوون» الذى كان يحكم نيجيريا لسنوات طويلة، حتى أقصى عن السلطة قبل ذلك بشهور قليلة، فتوجهت إليه مبتسما وقلت له اغفر لى فضولى يا سيدى، إنك تشبه تماما رئيس نيجيريا السابق، فابتسم الرجل فى سعادة وقال إننى الآن الجنرال «يعقوب جوون»، حيث لم أعد رئيسا لأكبر دولة إفريقية. ثم دار بيننا حديث سريع عرفت منه أنه قد تقدم للدراسات العليا فى إحدى الجامعات البريطانية كأى طالب عادى، وهنا تشجعت وقلت له إننى بحكم زمالة الدراسات العليا أيضا وبمنطق الأخوة الإفريقية أدعوك إلى فنجان شاى فى شقتى التى تقع أعلى ذلك المكان، وقد أغراه قرب المسافة بقبول هذه الدعوة المفاجئة حيث

تطرق الحديث إلى الانقلاب الذى وقع ضده، ثم عرج إلى نشأته الأولى وكيف أنه ولد لأسرة مسلمة حتى إن أخته مازالت تحمل اسم «فاطمة» ولكنه التحق فى طفولته بالمدارس التبشيرية، وتحول إلى المسيحية حتى أصبح رئيسا لبلاده! .

وحين أبرقت بعد ذلك بما حدث لوزارة الخارجية ـ باعتبارى دبلوماسيا فى السفارة المصرية بلندن ـ جاءنى منها رد متحفظ يرى التوقف عن مواصلة هذه العلاقة منعا لشبهة التدخل فى شئون نيجيريا الداخلية ودرءا لأية حساسيات مع النظام السياسى الجديد هناك، ومازلت أتذكر أيضا حين دعانى فى نفس الفترة تقريبا زميل دراستى الأستاذ «أحمد خليفة السويدى» وكان وقتها وزيرا لخارجية دولة الإمارات العربية لزيارة الرئيس السورى السابق الدكتور «ناظم القدسى» ـ وهو الذى احتمى به الانفصاليون فى نهاية عام 1961 وتستروا وراء اسمه كرئيس لسوريا مرة أخرى بعد جريمة الانفصال وسقوط الجمهورية العربية المتحدة ـ وقد كان مبرر الدعوة أن نجل الدكتور القدسى هو أحد مساعدى الأستاذ «السويدى» وقتها فى دولة الإمارات، وسمعنا يومها من السياسى السورى المخضرم طرفا من ذكرياته التى تتصل بفترة توليه السلطة بعد سنوات طويلة من غيابها . .

وأتذكر أيضا حين دعيت من المنتدى الاقتصادى الدولى فى «داڤوس» للتحدث أمامه فى موضوع (السياسة والدين فى الشرق الأوسط)، وذلك فى بدايات عام 1995، حيث كان يتولى تقديمى يومها السيد «ريمون بار» رئيس وزراء فرنسا السابق، والذى كان أحد المرشحين لخوض انتخابات الرئاسة بعد الرئيس الفرنسى الراحل «فرانسوا ميتران». فلقد فوجئت يومها بأحد المتحدثين يثير جدلا طويلا يهاجم خلاله بعض مواقف السياسة التركية فى حدة وانفعال، ثم اكتشفت فى النهاية أنه رئيس جمهورية قبرص السابق «جورج فاسيليو»، الذى كان قد ترك منصبه قبل ذلك بسنوات قليلة . . وما أكثر النماذج الأخرى للحكام السابقين الذين يمارسون أدوارا سياسية وإنسانية عادية بدءًا من الرئيس الأمريكى السابق «جيمى كارتر»، مرورا بالزعيمين الإفريقيين الكبيرين «سنجور» و«نيريرى»، وصولا إلى نموذج المشير «سوار الذهب» من السودان والرئيس «على ناصر» من اليمن، فقيمة الزعماء والساسة تبقى معهم بعد رحيل المناصب وغياب السلطات .

ثانيًا: لقد جمعتنى ظروف كثيرة بعدد كبير من رموز العهود المصرية المختلفة وأذكر أثناء عضويتى للجنة الثقافة والعلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة، أن كان مثار إعجابى من بين أعضائها مصرى شامخ هو الراحل «محمد حافظ إسماعيل»، خصوصًا حين كان يناقش أثناء اجتماعات اللجنة ـ بروح الفارس النبيل ـ تلاميذه فى ندية كاملة بمنطق التواصل بين الأجيال المتعاقبة، وهو الذى تولى مواقع مهمة فى عصرى الرئيسين «عبد الناصر» و«السادات» والذى كان مجرد الاقتراب منه يوما ما ونحن دبلوماسيون صغاراً بمثابة مغامرة غير محسوبة العواقب بسبب ما كان للرجل من هيبة يعرفها الجميع برغم بساطته الحقيقية وتواضعه الطبيعى. ثم شاءت الظروف أن أرى من بين المستمعين لمحاضرة لى فى اللجنة المصرية للتضامن الفريق أول متقاعد «محمد فوزى» صاحب الدور الذى لا يجب أن ننساه فى تجميع شتات الجيش المصرى فى أعقاب نكسة يونيو 1967 والذى كان شخصية مرهوبة الجانب فى تاريخ قواتنا المسلحة، وقد شارك فى المناقشة عقب المحاضرة فى هدوء وحيوية رغم طول الخدمة وتقدم العمر.

ولا نذهب بعيداً أكثر من ذلك إذ يكفى أن تجلس حاليا فى صدر أحد سرادقات العزاء لراحل من علية القوم وسوف ترى رموز السلطة وشخوص الحكم فى عصور مصر المختلفة، وهم بين صفوف المعزين مواطنين عاديين بعد أن زالت المواقع، واختفت الحراسات، وبقى الأشخاص برصيدهم الوحيد وهو ما قدموه من أعمال وهم على مقاعد السلطة أو فى مواقع تقترب من دائرة السلطان، وحين تجمعنى الظروف بالكاتب الكبير «محمد حسنين هيكل» ـ على سبيل المثال ـ فإننى أسرح بخاطرى كثيراً إلى سنوات الستينيات حين كان اسمه أمام جيلى واحداً من ألمع النجوم فى سماء الوطن حيث كانت مقالاته الأسبوعية بمثابة المصدر الوحيد للمعلومات المتاحة فى حياتنا السياسية وقتها، ولكننى أتدارك هنا لأضيف ملاحظة لابد منها وهى أن قيمة هذا الرجل بالذات قد تزايدت رغم الابتعاد عن السلطة إذ نقلته كتاباته الدقيقة، ومؤلفاته العميقة، من إطار المحلية الإقليمية، إلى نطاق العالمية الدولية.

ثالثًا: إن الميراث التاريخى للأمم، والشخصية الحضارية للشعوب، هى التى تحدد علاقة الأفراد بالسلطة بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادى أو التقدم فى

مستويات المعيشة، فقد رأيت فى الهند كيف تسقط رئيسة الوزراء فى الانتخابات النيابية وتقدم للمحاكمة، ثم تكتسح الأصوات فى انتخابات تالية، وحتى السودان الشقيق شهدت بعض مراحل الحكم الديموقراطى فيه تأكيدًا واضحًا لتلقائية المواطن السودانى تجاه من يحتلون مواقع السلطة، فالقضية تنطلق دائمًا من جوهر الثقافة السائدة، وأعنى بها أسلوب الحياة ونمط العلاقات بين الأفراد، وطبيعة التقاليد المرعية والقيم المعمول بها، فالديموقراطية ليست مؤسسات وإجراءات فقط ولكنها قبل كل ذلك روح عامة، ومناخ مسيطر، وثقافة تقود. كما أن استخدام هامش الحرية المتاح هو أمر يخضع أيضًا لطبيعة الأفراد ومدى حرصهم، ولعلنى أشير هنا إلى نموذج المفكر المصرى «أنيس منصور» الذى قد نختلف معه أحيانًا ولكننا لا نملك إلا قراءة ما يكتبه يوميًا، فبرغم أن الرجل يطرح قضايا ذات أبعاد فلسفية يصل بها غالبًا إلى طريق مفتوح لكل الاحتمالات فى محاولة للتفكير بصوت عال، إلا أنه يقوم بعملية تحريض فكرى ذات أهمية بالغة اعتمادًا على ثقافة واسعة، خصوصًا إذا جردنا تلك العملية من مضمونها السياسى وانتمائها الفكرى لنأخذ إطارها العام منهجًا لمزيد من الحرية، وسعيًا على طريق أرحب نحو الديموقراطية.

وأحسب لذلك أن كتابه عن «صالون العقاد» سوف يظل وثيقة رائعة للتاريخ الفكرى والاجتماعى لمرحلة معينة من مصر المعاصرة، ومازلت أتذكر حتى الآن انتظارى الأسبوعى للحقيبة الدبلوماسية القادمة إلى سفارتنا فى الهند لكى أحصل على العدد الجديد من مجلة «أكتوبر» التى تحتوى على حلقة من ذلك الكتاب قبل نشره، حتى عرفت بعد ذلك درجة الحماس الكاسح الذى استقبل به القراء ذلك العمل الضخم، كما علمت أن رئيس جمهورية السودان وقتها كانت لديه نفس اللهفة على متابعة الفصول المنشورة منه.. فالعمل الجيد يفرض نفسه على الناس حتى وإن اختلفوا معه، كما أن استخدام الحد الأقصى لهامش الحرية المتاح هو أمر يعطى صاحبه قيمة وتألقًا، ويضفى على كتاباته ازدهارا ورونقا، خصوصًا إذا استطاع أن يعبر عن ضمير أمته باعتبارها مصدر السلطات، ومبعث الإلهام الصادق لحملة الأقلام الحرة فيها.

رابعًا: إن التفاوت الذى يطرأ على البشر نتيجة حيازة السلطة أو فقدها، هو أمر

مألوف، ولقد قال المصريون منذ عشرات السنين إن من يتولى منصبا مرموقا يفقد نصف عقله، وحين يخرج منه فإنه يفقد النصف الثاني، وواقع الأمر أن هذا القول لا يخلو من مبالغة، فالقضية نسبية وفقا لفكر الأشخاص وثقافاتهم وما يعني المنصب بالنسبة لهم، وبهذه المناسبة فإنني أقدر كثيراً ملاحظات وأحاديث الساخر المصرى الأستاذ «محمود السعدنى»، وأسعد بعضوية صالونه على امتداد خمسة وعشرين عامًا، سواء كان ذلك فى لندن أو القاهرة، حيث يقوم هذا الكاتب الكبير بعملية تشريح تاريخية واعية لمماليك السلطة ورموز الحكم فى عالمنا العربى عبر عهود مختلفة، بأسلوب يجمع بين العمق الشديد والذكاء الخاطف والفكاهة العذبة، خصوصًا حين يستحضر معاناة البسطاء والمقهورين أمام جبروت أهل السطوة وذوى النفوذ، ثم إن تاريخه الشخصى مع السلطة هو فى حد ذاته «كوميديا إنسانية» رائعة، فحين تعددت فترات اعتقاله وأدرك أن الذى يأمر بتنفيذ ذلك هم دائمًا وزراء الداخلية، انتهى الأمر به إلى صداقة سياسية وطيدة بأحدهم فإذا «بعبثية الكوميديا» تضعه هو وذلك الوزير الراحل فى سجن واحد غداة أحداث مايو 1971!.. وهنا يتعين علينا أن نقرر أن نسبية الزمان تعكس نفسها على أسلوب ممارسة السلطة ذاتها، كما أن الأجواء المحيطة بالقرار السياسى هى التى تضفى فى النهاية على تلك السلطة شرعيتها وتضع على وجوه أصحابها أقنعة الحكم وأردية السلطان، ولابد أن أسوق هنا شهادة للحق وللتاريخ حول قمة السلطة الحالية فى مصر، فحين أتاحت لى الظروف أن أكون قريبًا من أعلى مواقعها، اكتشفت أن (مبارك) يتصرف بتلقائية وكأنه «منتدب» من الأمة «بتفويض» دستورى للقيام بمهمة رئيس الجمهورية، وهو لا يشعر «بهيلمان» الموقع على الرغم من أنه يحتل المقعد الذى جلس عليه «مينا» و«عمرو بن العاص» و«صلاح الدين» و«محمد على» و«جمال عبد الناصر» و«أنور السادات»، ولكنها فى النهاية طبيعة الحاكم، ودرجة إحساسه بذاته، وفهمه الحقيقى لروح السلطة.

خامسًا: إن التزاوج بين السلطة والثروة واحد من هموم العالم النامى ـ وقد كان موضوعًا لمحاضرة لى بعنوان السلطة ورجال الأعمال بدعوة من الغرفة الأمريكية للتجارة بالقاهرة عام 1995 ـ ولا يقف هذا الأمر عند حدود معينة بل إنه يتجاوز

ذلك لكى يكون ظاهرة مألوفة حتى فى المجتمعات المتقدمة أيضًا. ولقد عرفت أمريكا اللاتينية فى مرحلة من مراحل نموها السياسى خلال هذا القرن سلسلة من الانقلابات العسكرية التى لعب فيها تحالف السلطة والثروة دورًا رئيسيا، كما أن منطقة الشرق الأوسط قد عرفت نماذج مثيلة للسلطة المدعومة بالثروة، حيث يصلان معًا إلى مراكز الحكم فى تبادل واضح للمصالح بينها، حتى إننا نرى فى عدد كبير من دول العالم المعاصر أن من يحوزون السلطة، يتطلعون إلى الثروة، وأن من يملكون الثروة يطمحون فى السلطة، ويحدث كل ذلك من خلال غزل متبادل ومحاولة مستمرة لإضفاء الشرعية على ذلك التحالف الذى يرتبط غالبًا بفقر الثقافة السياسية أحيانًا، وغياب مظاهر الديموقراطية الحقيقية أحيانًا أخرى، مع نسيان حقيقة أن الأمة - وليست الثروة - هى مصدر السلطات، ولعله من المعروف فى هذا السياق أن عددًا من رجال الأعمال الكبار فى العالم العربى وأثريائه المرموقين قد وظفوا إمكاناتهم الضخمة فى مراحل معينة لتقديم المعلومات لأصحاب السلطة. وقضية توظيف الثروة فى خدمة السلطة ليست جديدة، ألم يتهم بعض المسلمين الأوائل خلافة «عثمان بن عفان» - رضى الله عنه - بأنها تجسيد لنموذج وصول الثروة إلى موقع المسئولية فى عهد الخلفاء الراشدين؟، بل وتحدث بعض الغلاة عن «يمينية» الخليفة الراشد الثالث رغم أنه كان أحد ممولى غزوات الإسلام الأولى ومن أبرز داعمى رسالة الدين الحنيف، والفارق كبير بالطبع بين ذلك الخليفة المفترى عليه، وبين الرموز التى يشهدها عصرنا الحالى، باستثناء أولئك الذين يدركون دورهم فى تأكيد الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة بدلاً من اللهاث فى دهاليز السلطة.

.. إننى أريد أن أقول إن لكل عصر دعاته، ولكل مرحلة رموزها، ولا يبقى فى النهاية إلا ذلك الضوء الشاحب لذكرى أشخاص رحلت مواقعهم، ولكن بقيت فى نفوس الناس رواسب منهم بالخير أو بالشر، لذلك فإن اللجوء إلى المفهوم التقليدى الذى يرى أن الأمة هى مصدر السلطات وأن شرعية أى نظام سياسى مستمدة من هذا المنطوق، إن اللجوء لذلك المفهوم والاعتصام الدائم بهذا المبدأ سوف يحمى الشعوب من عثرات الممارسة، وشهوات الحكم، وخطايا النظم.. ولست أشك

فى إن مصر قد قطعت شوطا كبيراً فى إقرار هذا المفهوم والاعتراف بسيادته، برغم كل المحاولات التى تسعى لأن تجعل من بعض الأطروحات الفكرية، أو المعتقدات الإيمانية بديلاً لهذا المبدأ الدستورى الراسخ فى الفقه المعاصر للدولة الحديثة، كذلك فإن «الشرعية الثورية» التى تستند إلى حادث معين أو واقعة تاريخية بذاتها، هى شرعية مؤقتة لا تنهض فى رأينا لكى تكون بديلا «للشرعية الدستورية» التى تتصف بالعمومية والدوام.. ولست أحسب أن أمة سوف تنهض، أو أن شعبا سوف يرقى، إلا إذا كان شعاره الأول هو «أن الأمة مصدر السلطات».

المصريون بين الوطنية والسياسة

الأديب الكبير «ثروت أباظة» نموذج خاص فى حياتنا الثقافية فهو يملك ناصية اللغة العربية وتتميز كتاباته بالعاطفة الجياشة والانفعال الصادق، فضلاً عن جزالة اللفظ وفخامة العبارة التى تتناسب مع فخامته الشخصية، والذين يعرفونه عن قرب يدركون طيبة قلبه ودماثة خلقه، وليس ذلك مستغربا عليه فهو ينتمى إلى واحدة من العائلات المؤثرة فى تاريخنا السياسى والأدبى، إذ اهتم «الأباظيون» بالحياة العامة منذ منتصف القرن الماضى وتوزعت أدوارهم السياسية على كافة الأحزاب والمواقع قبل ثورة 1952 وبعدها مع إحساس أصيل بالوطنية المصرية وانتماء شديد لتراب الكنانة.

أما السبب فى هذه المقدمة فهو أن الأديب الكبير - الذى قد نختلف معه أحيانًا فى الرأى ولكن لا نستطيع أن نقطع أبدا معه حبال الود - قد فاجأنا بكسر القاعدة التى توهمت شخصيًا لسنوات طويلة أنها قاعدة صحيحة يمكن القياس عليها والبناء المنطقى وفقا لها، إذ إننى كنت أتصور دائمًا أن المفكرين المصريين والمشتغلين بالحياة السياسية والمتصدين للعمل العام ينقسمون عمومًا بين اتجاهين:

أولهما: اتجاه يهاجم التجربة الناصرية ويرفض ملحقاتها الاشتراكية ولا يمانع فى مسألة التطبيع السريع للعلاقات مع إسرائيل.

وثانيهما: اتجاه لا يتحمس للمسيرة الساداتية بتحولاتها الانفتاحية ويتحفظ على العلاقات مع إسرائيل، إلى أن كانت «المفاجأة الأباظية» التى كسرت هذه القاعدة وقدمت البرهان القوى لدعم قاعدة أخرى أكثر انضباطًا وعمومية فى تاريخنا الحديث، وأعنى بها القاعدة التى يقول منطوقها «إن المصريين قد يختلفون فى الرؤى السياسية ولكنهم أبدًا لا يختلفون أمام المواقف الوطنية». ولقد أثبت الأديب

الكبير صحة هذه القاعدة العامة الأخيرة ووضع نهاية للمعادلة التى تصورنا أنها سوف تدخل فى تاريخنا السياسى لترقى إلى مستوى القاعدة ذات البرهان الثابت، والذى حدث هو أن الأستاذ «ثروت أباظة» قد تلقى رسالة تعليق - على مقال سابق نشره بالأهرام - من المستشار الصحفى للسفارة الإسرائيلية بالقاهرة ينتقد فيه الأديب المصرى بعض ممارسات الدولة العبرية وسياسات رئيس وزرائها التى عطلت مسيرة السلام فى المنطقة وبدأت تعود بالجميع - عرب وإسرائيليين - إلى سنوات المواجهة الحادة بكل احتمالاتها الخطيرة، وأشهد أن رسالة الدبلوماسى الإسرائيلى كانت خشنة الأسلوب، عنيفة اللفظ، فإذا بالأستاذ «ثروت أباظة» يرد على الرسالة التى وردت إليه بمقال أحسب أنه سوف يظل علامة باقية فى تاريخ الأدب السياسى والفكر الوطنى لأنه يمثل شهادة وفاة حقيقية للقاعدة التى توهمها الكثيرون - وأنا منهم - خلال السنوات الأخيرة، فقد أثبت الأستاذ «ثروت أباظة» أن الهجوم على التجربة الناصرية لا يقترن تلقائيا باتخاذ مواقف تراجعية أمام الممارسات الإسرائيلية، وعبر الأديب الكبير فى كبرياء وطنى صادق عن نزعة مصرية أصيلة تفرق بين خطايا الحكام وقضايا الأوطان . . وأحسب أن ذلك الحدث السياسى الأدبى العابر لابد وأن يثير عدداً من القضايا التى يتعين أن نتعرض لها فى هذا المقام، ولعل أبرزها ما يلى :

أولا: إن الإدانة السياسية لعصر معين أو انتقاد ممارسات الحكم فى فترة بذاتها لا يجب أن يخضع لعملية تعميم تختلط فيها الأوراق، وتمحو فيها السيئات كل الحسنات، ومازلت من المؤمنين بأن حكام مصر جميعًا قد بذلوا قصارى جهدهم بقدر ما أتيح أمامهم من ضوء وما تمكنت لهم من رؤية، وكل عصر له مآثره ونواقصه، ومن حقنا أن نتناول بالنقد الموضوعى كل العهود السابقة والقائمة، ولكن التعميم فى الأحكام هو الذى يمثل خطيئة كبرى، ويسمح بوجود حالة من عمى الألوان تنزوى معها - فى غمرة الانتقاد السياسى الحاد - بعض الأسس الجوهرية للعمل الوطنى، فالذين يرفضون فترة حكم «عبد الناصر» وتداعياتها لا يجب أن يكونوا تلقائيًا من المتخاذلين أمام الممارسات الإسرائيلية، كما أن الرافضين لعصر «السادات» لا يجب أن يتحولوا بالضرورة إلى أعداء للمسيرة السلمية، ولقد ضرب

الأديب الكبير مؤخراً مثالاً يحتذى به فى التفرقة بين الموقف السياسى والمبدأ الوطنى.

ثانيًا: إن المصريين يمثلون دائمًا أصدق تعبير عن ضمير أمتهم العربية، إذ اتسمت مواقفهم تاريخيًا بالموضوعية والوعى، كما اتصفت ردود أفعالهم بشيء يمكن أن يطلق عليه «الأبوية القومية»، فقد تعود الشعب المصرى أن يكون مسئولا عن نفسه وعمن حوله بنفس الدرجة، ويكفى على سبيل المثال أن نتأمل عواطف المصريين من المواجهة الأمريكية العراقية الأخيرة لندرك أن شعب الكنانة يتعامل مع القضايا فى إطارها القومى الموضوعى دون السقوط فى شرك التنافس الشعوبى، مثل ذلك الذى تشير إليه كتب التاريخ العربى عندما برزت المنافسة بين العباسيين فى بغداد والفاطميين فى القاهرة.

ثالثًا: إن الشعب المصرى الذى لم يدخل حربًا عبر تاريخه إلا حين اختفت أمامه البدائل، ولم يسع إلى قتال إلا حين فرض عليه، إن هذا الشعب المسالم بطبيعته، المتسامح بفطرته، هو السند الحقيقى للمسيرة السلمية الجادة فى المنطقة، ولكنه فى الوقت ذاته هو الشعب الذى يعبر عن كبرياء أمته وشموخ حضارته، ويبدو من العسير عليه حاليًا أن يقبل بمن يقول إن أمن بلاده واستقرارها لا تحدده الاتفاقات الدولية، أو المعاهدات الثنائية، ولكن يضمنه فقط التفوق العسكرى والسيطرة القتالية، إذ إن مثل هذا النمط من التفكير يبدو صعبًا الرضا به من جانب أى مصرى سواء كان هواه ناصريًا، أو ساداتيًا، أو رافضًا لهما معا.

رابعًا: إن استقراء التاريخ الحديث يؤكد أن ثورة المصرى لكرامته تسبق ثورته من أجل معدته، فلقد ثار المصريون فى القاهرة مرتين ضد الحملة الفرنسية حين شعروا بانتهاك حرماتهم، والاستهزاء بمقدساتهم، برغم إدراكهم أن الحملة تمثل جسراً للتواصل مع عالم أكثر تقدمًا ونهضة ورقيًا، بل إن ثورة الشعب المصرى عام 1919 لم تكن مرتبطة بكساد فى الأسواق أو ندرة فى الموارد، ولكنها كانت بالدرجة الأولى تعبيرًا عن رفض السيطرة الأجنبية واستمرار تجاهل المطالب الوطنية، وبذلك يبدو واضحًا أن المصريين لا يتحركون من مقدمات ذاتية عابرة، ولكنهم ينطلقون دائمًا من دوافع وطنية ذات أبعاد موضوعية تعتمد على نظرة شاملة ورؤية طويلة المدى.

خامسًا: لقد أثبتت أحداث التاريخ أن المصرى يلمع بريق معدنه وتبرز أعظم خواص سبيكته إذا شعر بأبعاد الموقف الوطنى الذى يعيشه أو المحنة القومية التى يواجهها، ويكفى أن نتذكر موقف الشعب المصرى فى الربع الأخير من عام 1973 وكيف توزعت أعباء ملحمة العبور على المصريين جميعًا بكل الرضا والحماس والإيمان، فلقد انخفضت وقتها نسبة الجرائم الجنائية، ولم تحدث اختناقات سلعية، وتبارى المصريون فى التفانى لإزالة آثار العدوان، ورفع عار الهزيمة، وإعلاء رايات العبور.

.. هذه ملاحظات عابرة مرت بخاطرى وأنا أتابع ما كتبه الأديب الكبير بعد أن تابعت لسنوات هجومه على حكم «عبد الناصر» ولم يكن هو وحده الذى يقود الحملات النقدية المعادية لفترة الحكم الناصرى، ومع ذلك فقد كنت أشعر دائمًا أن دوافعه تصدر عن إيمان شخصى بما يعتقده، كما أن جاذبية أسلوبه واطلاعه على الأدب العربى الكلاسيكى كانا يمثلان عنصرى استهواء يشدان القارئ تجاه ما يكتب حتى وإن اختلف معه فيما يذهب إليه، ولا غرو فهو صهر شاعر عظيم، وابن سياسى مرموق، وسليل عائلة عريقة، ولقد كان نجاحه الرائد أخيرًا فى كسر القاعدة الوهمية التى عشنا أسرى لها والتى صنعت أمامنا أصناما جامدة وقوالب ثابتة، لقد كان نجاحه ذلك مبررًا للخلاص بنتائج ثلاث محددة هى:

أولها: إن منطق المعادلات السياسية التى تقوم على أسلوب الصفقات المتكاملة هو منطق خاطئ، إذ لابد من الانتقاء التحكمى للمواقف الوطنية فى غمار المشاعر السياسية، بل إننى ممن يظنون أن حكم أسرة محمد على حافل بالإيجابيات برغم الإدانة العامة التى يراها البعض لحكم تلك الأسرة وتأثيرها فى تاريخ مصر الحديث.

ثانيها: لقد أثبت «الموقف الأباظى» الأخير أن رفضنا لبعض الممارسات السياسية، لا يحرمنا من تبنى أشرف المواقف الوطنية، ولعلى لا أتجاوز إطار الموضوعية إذا قلت صراحة إن عواطفى الشخصية لا تزال مع «عبد الناصر»، بينما قناعتى الفكرية تتحمس «للسادات» وأرى بينهما - فى ذات الوقت - قاسما مشتركًا من الانتماء الوطنى والمسئولية القومية.

ثالثها: إن إيماننا بالسلام العادل وضرورة استعادة الحقوق القومية المشروعة ليست قضية مزايدة تضيع فى زحام الولاءات السياسية أو الانتماءات الفكرية، فالمبدأ يسبق الهوى، والوطن يعلو على الأشخاص، والقضية أرحب من أن تعيش فى دهاليز الرؤية الواحدة.

. . وبهذه المناسبة فإننى لا أجد غضاضة أيضًا فى أن أقرر قبول الرأى الذى يرى أن المصريين لا يعشقون العمل السياسى، ولا ينجحون فى النشاط الحزبى بسبب مركزية انتمائهم الوطنى المشترك وإحساسهم الواحد تجاه القضايا المطروحة والمسائل المثارة، وأذكر أن ذلك المفهوم كان مثار تندر رفاق الدراسة من الطلاب العرب أثناء سنوات دراستنا الجامعية مع مطلع الستينيات حين كانوا يرددون أن لدينا فى مصر حزبين كبيرين هما «الأهلى» و«الزمالك»! . . وقد يكون ذلك صحيحًا بالمقارنة بغيرنا من الشعوب العربية خصوصًا فى منطقة «الشام الكبير»، أما نحن فى مصر فإن رؤية الشارع السياسى تتطابق لدينا مع الوعى الوطنى، ولقد تابعت - مثل غيرى - درجة التحول فى الرأى العام المصرى تجاه السياسة الإسرائيلية فى العامين الأخيرين، وشهدت كيف أن الترحيب العام بمسيرة السلام منذ سنوات قليلة قد تحول إلى نوع من الدهشة والتحفظ والقلق مع استمرار الحكومة الإسرائيلية الحالية فى مواقفها المتعنتة وأساليبها المتجمدة التى تعود بنا إلى الوراء وخصوصًا أن مصر هى البلد الرائد فى التوجه السلمى، كما كانت هى البلد القائد فى الحسم العسكرى، ولعل رد الأديب الكبير على الدبلوماسى الإسرائيلى هو تعبير عن درجة الإحباط التى نشعر بها جميعًا تجاه طبيعة الموقف الذى يمر به الصراع العربى الإسرائيلى فى الآونة الأخيرة.

. . بقيت كاملة أخيرة فلقد حان الوقت لكى يتوقف سيل الانتقاد غير الموضوعى لزعمائنا الراحلين خصوصًا «عبد الناصر» و«السادات» ولابد من تقييم أمين لدورهما باعتبارهما ابنين بارين للعسكرية المصرية، برز اهتمامهما بالعمل الوطنى منذ الشباب الباكر كل بأسلوبه وطريقته، ويجب أن ندرك أيضًا أن الشرعية السياسية لحكمهما معًا مستمدة من ثورة يوليو 1952 التى لم تكن هى وحدها بداية ميلاد الشخصية المصرية الحديثة التى انفتحت على العالم قبل ذلك بقرن ونصف قرن من الزمان، كما يتعين أن ندرك أن حكام الأسرة العلوية جميعًا منذ «محمد

على» حتى «فاروق» كانوا يدركون أن مصلحتهم الذاتية تتطابق مع نمو مصر وازدهارها، برغم الضغوط الدولية التى نجحت فى تحجيم دور مؤسس حكم العائلة، والتى أقصت «إسماعيل» صاحب الرؤية المتحضرة، وهى أيضًا التى وضعت على قمة السلطة حاكمًا باهتًا من طراز «عباس الأول» أو متخاذلاً ضعيفًا مثل «توفيق»، ونحن حاليًا فى أشد الحاجة لمراجعة تاريخنا الحديث بمنطق محايد ورؤية عادلة، يمكن أن تصل بنا إلى نتيجة من عناصرها ـ على سبيل المثال ـ أن «محمد على» هو مؤسس الدولة المصرية الحديثة، وأن «إسماعيل» هو صاحب التطلعات الكبيرة، وأن «عبد الناصر» هو المتمسك بالكرامة القومية بغض النظر عن النتائج، وأن «السادات» هو الباحث عن المصلحة الوطنية فى إطار الظروف القائمة.

. . إن الأجيال الجديدة تبدو بحاجة حقيقية إلى استيعاب المضمون الموضوعى لتاريخ بلدهم، وإدراك محتوى تطوره الحديث. . وهى مسئوليتنا جميعًا أن نضع أمامهم الحقائق فى تجرد كامل. . وأن نناى بهم عن الانزلاق فى متاهة التعميم والأحكام العامة بغير سند تاريخى أو منطق وطنى، ولقد وضع الأديب الكبير بالحادث الأدبى السياسى الذى نشير إليه بداية تحتاج إلى التسجيل وتستحق الإشادة. . فالمصريون يختلفون أحيانًا فى التوجهات السياسية ولكنهم يتوحدون دائمًا أمام المواقف الوطنية.

الشباب والأحزاب

دفعنى إلى التطرق لهذا الموضوع سؤال أجاب عليه السيد رئيس الجمهورية فى أحد لقاءاته مع طلاب الجامعات فى معهد إعداد القادة بحلوان حين سأله طالب عن نصيحة الرئيس للشباب الذى يرغب فى ممارسة العمل السياسى، وقد تضمنت إجابة السيد الرئيس تأكيداً واضحًا لحرية الشباب فى الاختيار دون قيد عليهم، ويثير هذا السؤال من جديد ذلك النقاش الدائم على الساحة السياسية حول العمل السياسى للشباب، ويمكن هنا تحديد الإطار العام لهذه القضية فى ثلاثة أسئلة محددة وهى :

1- هل لابد من اشتغال الشباب بالعمل السياسى؟

2- هل نعنى بالعمل السياسى مرادفًا كاملاً لمفهوم الاشتغال بالحياة العامة؟

3- هل يتحقق ذلك من خلال توجه الشباب نحو الأحزاب السياسية القائمة أم من خلال تنظيم واحد يجمع الشباب على المستوى القومى كله؟ والإجابة السليمة عن هذه الأسئلة الواضحة هى المدخل الحقيقى لدراسة هذه المسألة، فلقد تعلمنا أن طرح أمر ما للمناقشة يستوجب بالضرورة طرح عدد من الأسئلة الموضوعية حوله، فإذا تناولنا التساؤلات الثلاث السابقة فإنه يتعين علينا أن نناقشها على النحو التالى :

أولا: إن التساؤل حول مشروعية اشتغال الشباب بالعمل السياسى هو تساؤل يحتاج إلى مراجعة لأنه لا جدال فى حق، ولا مناقشة لأمر مستقر، فالأصل فى الحياة كلها أنها سياسية بالدرجة الأولى، فالاقتصاد يعتمد على سياسة، وتطور المجتمع يحتاج إلى سياسة، والازدهار الثقافى لا يتحقق إلا بالسياسة، إذ إن السياسة لابد أن تصدر عن رؤية، والرؤية قرين الوعى، وتوأم المعرفة، لذلك فإن إنكار حق الشاب فى العمل السياسى هو أمر غير وارد، قد نناقش تنظيمه أو

أسلوب الإعداد له، ولكننا لا نجادل فى حقيقة أن الشباب المسيس أقدر على خدمة بلاده من نظيره الذى قطع صلته الكاملة بالحياة العامة والأهداف الوطنية، والأمم التى حرمت شبابها حق المشاركة السياسية، وعزلته عن واقعها حصدت فى النهاية هشيما تذروه الرياح العاتية فى عالمنا المعاصر، كذلك فإن سعى الشباب للخدمة العامة والتصدى للعمل السياسى هما تعبير واحد عن اختفاء الأنانية وظهور روح شابة تتسم بالحيوية وتتصف بالإيثار وتغليب العام على الخاص فى كل الظروف، أما تلك الأمم التى تمكنت من إجراء عملية تعبئة لشبابها، وأعطته مساحة كافية من الحرية، ووضعت أمامه قدراً مطلوبًا من المعلومات الصحيحة، تمكنت هذه الأمم من ارتياد طريق المستقبل وطرق أبوابه المغلقة فى صلابة وثقة، ولسنا نعنى بالتسييس أن يشتغل الشباب بالضرورة فى العمل السياسى، ولكننا نعنى توافر قدر كاف لديهم من الحقائق المحيطة بهم، والظروف التى ترتبط ببلدهم مع تأكيد لخصوصية أوطانهم، وتشجيع احترام الشخصية القومية لديهم حتى تتهيأ لهم فى النهاية حصيلة مناسبة من الرؤية الشاملة، والنظرة المتكاملة.

ثانيًا: لا ينبغى أن يتبادر إلى الذهن أننا نفصل بين الحياة العامة والعمل السياسى، إذ إننا نعتبر النشاط الفئوى، والتمثيل فى النقابات أو اتحادات العمال والطلاب، نعتبرها كلها نماذج للعمل العام الذى لا يجب أن يكون بالضرورة سياسيًا بالمفهوم الكامل له على مستوى الدولة، فليس المطلوب أن يتحول الشباب إلى سياسيين، أو أن يتفرغوا للعمل السياسى العام، ولكن المطلوب هو إحساسهم بالمشاركة فى صياغة المستقبل الذى يريدونه، والخروج من شرنقة العزلة والتخلص من روح اللامبالاة مع وجود روح واقعية تسمح لهم بمتابعة كل ما يجرى، واستشراف ما هو قادم، لذلك فإن محاولة الخلط أو الفصل بين العمل السياسى والحياة العامة هى وقوع فى المحظور، إذ إن واقع الأمر هو أن كل عمل سياسى يندرج تحت مظلة الحياة العامة، ولكن ليست كل الحياة العامة سياسية بالضرورة، فالنشاط الأدبى، والإبداع الفكرى، والإثراء الثقافى، والتفوق الرياضى كلها نماذج للنشاط فى الحياة العامة دون أن تكون انخراطًا فى العمل السياسى، أو انغماسًا فى تياره.

ثالثًا: إذا كنا قد سلمنا بأهمية تسييس الشباب من حيث المبدأ، فإن السؤال الحاكم فى هذه المسألة هو طبيعة هذا التسييس وتحت أى مظلة يتم، ومن أى فكر ينطلق؟ وهنا لابد من التسليم بوجود نظريتين يثور بين أصحابهما جدل واسع حول أسلوب إشراك الشباب فى الحياة السياسية، وإسهامهم فى النشاط العام بمظاهره المختلفة، ولكل من الفريقين دوافعه ومبرراته، وإن كانت لا تخلو فى مجملها من صبغة عقائدية فى النهاية تعبر عن فكر أصحاب كل فريق وانتماءاتهم السياسية، والفريق الأول يرى أن العمل السياسى للشباب يجب أن يتم فى إطار مركزى يعتمد على مفاهيم وطنية عامة دون التقيد باتجاه حزبى ودون تبنى فكر بذاته على اعتبار أن الشباب رصيد الوطن كله وهو الخامة التى تتشكل منها شخصية المستقبل ومن الظلم أن نتركها فريسة للانقسامات الحزبية، إذ لابد من تجميعها فى إطار تنظيم وطنى واحد يعزز الخطوط العريضة لسياسة الدولة ويروج لكل مشاعر الانتماء لترابها الوطنى، ولكن يرد على فكر هذا الفريق عدد من المحاذير نسوقها فى النقاط الأربعة التالية:

(أ) إن حشد الشباب فى إطار تجربة مركزية واحدة ومن خلال تنظيم سياسى موحد قد يؤدى إلى الوقوع فى خطيئة «القولبة» بحيث نكتشف بعد فترة أن شبابنا قد أصبح يجيد الهتاف أكثر مما يجيد التفكير، ويميل إلى التصفيق أكثر من ميله للبحث والتأمل، وقد نكتشف فى النهاية أننا قد وضعناه فى إطار قوالب جامدة لا تصنع فكرًا حرًا ولا تخلق سياسيًا سويًا.

(ب) إن اللجوء إلى مفهوم تنظيم سياسى واحد لشباب الجامعات والعمل والفلاحين وغيرهم سوف يؤدى بالضرورة إلى استدعاء تلقائى لتجربة سابقة تختزنها الذاكرة الوطنية وأعنى بها تجربة منظمة الشباب فى النصف الثانى من الستينيات بكل ما لحق بها من سلبيات، وما قيل عنها من ملاحظات، وما دار حولها من اجتهادات، ويجب أن أعترف هنا أننى أرى لتلك المحاولة التاريخية إيجابياتها أيضًا، فلقد عشت شخصيًا فترة داخل تلك التجربة أو قريبًا منها، وأحسب أنها قد ظلمت إلى حد كبير وسلبتها ظروف سياسية تالية كثيرًا من مظاهرها الإيجابية، بل إننى أزعم أنها قد أفرزت نماذج سياسية أدت دورًا فى الحياة العامة وتفوقت فيها بدءًا من الساحة السياسية وصولاً إلى بعض الرموز الناجحة فى

القطاع الخاص مروراً بكوادر متميزة فى أجهزة الدولة المختلفة، ولو أن هذه التجربة لم تستخدم فى الصراع السياسى بين مراكز القوى السياسية القائمة فى تلك الفترة، ولو لم يتم إجهاضها بأحداث نكسة 67 فإن بريقها كان يمكن أن يكون أكثر سطوعًا على نحو يسمح لنا بتقييم مختلف يمكن أن يعطيها قدراً أكبر من القيمة عن تلك التى تحققت لها.

(جـ) إن أبرز مثالب التجربة المركزية للتنظيم الشبابى الواحد أنه يولد فى أحضان السلطة، وقد أثبتت التجربة أن كل تنظيم يولد فى أحضان السلطة يعيش عالة عليها، ولا يبلغ سن الرشد بالمعدل الطبيعى لنظيره الذى يولد فى الشارع السياسى، فالتنظيم السياسى الواحد قد يتحول إلى إضافة مكررة لتنظيمات أخرى قائمة، ويبدو دائمًا وكأنه محمية بشرية تعطى أصحابها امتيازاً دون أن يقدموا فى المقابل جهداً يحسب لهم، أو رصيداً يبقى لمستقبلهم.

(د) إن التفكير فى صيغة شبابية واحدة لن يبرأ من شبهة الغموض بسبب التداخل بين الأجهزة والمؤسسات المتوازية فى ذلك الميدان من جامعات ومؤسسات وهيئات ومجالس للشباب والرياضة، ونواد اجتماعية، وتجمعات شبابية، ويؤدى ذلك إلى صدامات عرضية تحتاج دائمًا إلى محاولات لفض الاشتباك وتحديد الاختصاصات ومراجعة التجربة، وكلها أمور تجعل المسألة صعبة التصور، وتحتاج إلى وضوح رؤية مسبق، ووحدة فكرية كاملة تجاه الهدف الواحد منذ البداية.

.. فإذا انتقلنا إلى دعاة انخراط الشباب فى مستهل حياتهم فى الأحزاب السياسية المختلفة، فإننا نواجه أيضًا عدداً من المحاذير لا تقل فى صعوبتها عن تلك التى لحقت بأصحاب رأى الفريق الآخر، ويمكن أن نحدد تلك المحاذير فى النقاط التالية:

1- إن قبول انضمام الشباب إلى الأحزاب السياسية مباشرة يحمل فى طياته مخاطر التمزق والتشرذم والانقسام منذ البداية فى وقت لا يكون فكر الشباب ناضجًا، ولا يكون وعيهم كاملاً، ونكون بذلك قد سلمنا لكل الاتجاهات السياسية مادة خام يجرى تشكيلها وفقًا لضمير من يناط بهم التصدى لتحمل تلك المسئولية، وهو أمر لا يخلو من مخاطر لأن الشباب فى هذه الحالة يكون ناقص التجربة

محدود الرؤية مع حماس شديد وطاقة زائدة وتطلعات غير محدودة نحو المستقبل المجهول.

2 - إن التربية السياسية هى مسئولية الأحزاب ووظيفتها التقليدية فى معظم دول العالم إلا أن احتمال استغلال التجمعات الشبابية الوافدة إليها من جانب بعض القيادات الحزبية هو أمر وارد واحتماله كبير فى ظل تنافس حزبى محتمل، والتفاف محموم حول شخوص ورموز قد لا تعكس بالضرورة صورة المستقبل الباهر بقدر ما تعكس من أضواء الماضى الشاحب.

3 - إن الأحزاب القائمة على الساحة السياسة المصرية حاليًا تعانى أزمة واضحة فى التنظيم والقيادة معًا، وأخشى ما نخشاه هو أن يجرى تصدير هذه الأزمة إلى جموع شبابنا، فليس خافيًا على أحد أن الحياة الحزبية فى مجملها هى أضعف ما فى النظام السياسى المصرى كله، وأقل مؤسساته تأثيرًا لأسباب يرجع بعضها إلى التاريخ القريب، ويرجع بعضها الآخر إلى الواقع الحالى، كما ينصرف بعضها الثالث إلى طبيعة «المصرى» الذى لا يبدو حتى الآن حزبيًا ناجحًا رغم أنه وطنى مخلص.

4 - إن حالة الترهل التنظيمى والشيخوخة الفكرية، وتشابه البرامج الحزبية، هذه كلها من العوامل التى تتناقض مع روح الشباب، وتصطدم بحماسه وانفعاله، ورغبته الدائمة فى التغيير، وتطلعه المستمر نحو المستقبل، ولذلك فإن الرهان على الأحزاب القائمة فى تسييس الشباب هو نوع من المغامرة غير محسوبة العواقب، غير مضمونة النتائج، غير مأمونة الآثار، على الرغم من أن الأصل فى الوظيفة الحزبية أنها مدرسة لتخريج الكوادر السياسية، وتدريب القيادات الجديدة، وتسييس الأجيال الشابة، ولكن الواقع يبدو أمرًا مختلفًا وهو ما يعزز النظرة القلقة لأصحاب الانتقادات الموجهة للفريق الداعى لانضمام الشباب مباشرة - فى مطلع العمر ومقتبل الحياة - إلى الأحزاب السياسية دون أساس نظرى أو اختيار فكرى أو وضوح لهوية وطنية كاملة.

.. هذه فى معظمها المحاذير التى ترد على مستقبل العمل السياسى للشباب المصرى، سواء أكان ذلك على الصعيد المركزى لتنظيم شبابى واحد، أم من خلال

انخراطهم الحر فى الأحزاب السياسية القائمة، والأمر فى ظنى قد لا يكون بأحد بأحد الخيارين وحده، بل قد يمكن الوصول إلى الهدف وتحقيق أقصى التجربة من خلال المقترحات التالية:

أولا: إن اللجوء إلى مرحلة تمهيدية تعتمد على التوعية والتثقيف، والتوازن بين معطيات العصر والتكنولوجيا الحديثة من جانب وبين الحفاظ على الشخصية القومية والاهتمام بالهدف الوطنى العام من جانب اخر يمكن أن يتم تحت مظلة مركزية تشمل الوطن بكامله وبمختلف مؤسساته الحكومية وغير الحكومية من أجل خلق حد أدنى من الوعى السياسى والنضوج الفكرى لشبابنا دون وصاية عليه، أو فرض معطيات معينة أمامه، لأن الشباب بطبعه يفضل أن يصل إلى القناعات بنفسه، وأن يحقق بالاجتهاد الذاتى رؤيته الخاصة، فهو لا يقبل التلقين، ولا يتحمل المنولوج السياسى المكرر، ولكنه يحتاج دائمًا إلى محاولة غير مباشرة للربط بين الواقع الذى يعيشه وطموحاته الشخصية من جانب والخطوط العريضة لسياسة الدولة وصورة المستقبل من جانب آخر.

ثانيًا: إن التركيز فى المدارس بدءًا من سنوات الطفولة الباكرة على قضايا الوطن وإشراك الأجيال الجديدة فيها هى أمور لازمة لتحقيق البداية الطبيعية لأى انتماء سياسى للشباب بعد ذلك، ويكفى أن نتذكر هنا أن غياب الوعى القومى لدى أغلبية الشباب وتفشى روح اللامبالاة فيهم والنأى عن الحياة العامة بل وازدراء العمل السياسى هى كلها مظاهر لنقص فى التربية وغياب للرؤية، وانعكاس لانغلاق الأجيال على همومها الذاتية بعد أن أصبحت طموحات الفرد تستنزف كل جهده، وتستغرق كل وقته، وذلك أمر مشروع لا نجادل فيه، ولكننا نود أن نضيف إليه اهتمامًا بما يجرى حولنا، وما يؤثر فى مستقبل الوطن لأن الارتباط بين الخاص والعام هو نتيجة حتمية فى النهاية، ألم تتأثر أجيالنا بنكسة ١٩٦٧؟ ألم يتأثر شبابنا فى السنوات الأخيرة بسياسة الإصلاح الاقتصادى والفرص الجديدة والمشروعات الكبرى؟

ثالثًا: إن ربط العمل الشبابى بمفردات العصر وحقائق الحياة الجديدة هى أمور لازمة، فنحن نقف فى مواجهة نوعية جديدة من الإنسان المصرى الذى أصبح

«الكمبيوتر» أداته اليومية، وتحول «الإنترنت» إلى تسليته الدائمة، وهنا يجب أن أقرر فى سعادة أن الأجيال الجديدة تتفوق بقربها من تكنولوجيا العصر، وتتميز بانكماش الهوة بينها وبين مصادر التقدم مع ارتباطها بالعلوم الجديدة والأفكار الحديثة، ولعل ذلك يعوض شيئًا من ضعف ثقافتهم السياسية ويبرر نقص اهتمامهم بالحياة العامة، لذلك فإن الطريق لمخاطبة هذه الأجيال الصاعدة يمر من خلال التعامل مع معطيات الحياة القريبة منهم، وأدوات العصر المحببة لديهم مع الإدراك الكامل لطموحاتهم الفردية وتطلعاتهم الشخصية.

ومازلت أذكر ندوة فى مجلة «الطليعة» قبل احتجابها القسرى فى مطلع السبعينيات، دعانى إليها المفكر الراحل لطفى الخولى ودار الحديث فيها حول الشباب وتوعيته ورفض أشكال «القولبة» التى لا تتفق مع نمطية الحياة وتعددية الكون فضلا عن مجافاتها لروح العصر وتطلعات الأجيال الجديدة.

.. إننى أردت بهذه السطور أن تكون إسهامًا فى الجدل الذى يثور بين الحين والآخر حول أسلوب تربية الشباب وتنظيم أوضاعه وتوعية جموعه، وهنا أقول إن ذلك مجرد اجتهاد شخصى دعتنى إليه الإجابة التى تتسم بروح ليبرالية والتى رد بها الرئيس على تساؤل واحد من أبنائه عبر فيه عن هموم الشباب الذى يمثل أكثر من ثلثى الحاضر فضلاً عن كل المستقبل بما يستوجب أن يكون شريكًا كاملاً فى صنعه، وحريصًا دائمًا على تقدمه، وفى ظنى أن أية محاولة لتسييس الشباب يجب أن تنبع من الظروف القائمة، وألا تكون صورة مكررة من تجربة سابقة لأن الشباب قد تغير، والأجيال الجديدة لها خصائص مغايرة وتعيش فى بيئة دولية وإقليمية ومحلية تبدو مختلفة، وسوف تظل مهمة جيلنا هى النصيحة المخلصة، والتوجيه الصادق، والكلمة الشريفة، ويبقى على شبابنا أن يختار طريقه، وأن يحدد ملامح مستقبله بإرادته وحده دون وصاية عليه، أو قمع لتجربته، أو استغلال لطاقته.

مصريون دائماً

عندما كاد عرس الوحدة الوطنية المصرية أن يصل إلى ذروته، وحيث يتحلق المسلمون والأقباط سويًا حول موائد الإفطار، ثم تتعانق أعيادهم بعد أن صاموا معًا فى مشهد رائع تستهل به مصر بداية قرن جديد، جاءت أحداث العنف الطائفى فى قرية صغيرة من صعيد مصر لتشوه الصورة الجميلة وتبدو خروجا كاملاً عن السياق، ولتفسد على المصريين فرحتهم وكأنما قذف بعض الحمقى بمقاعدهم ليطفئوا مصابيح الأنوار فى العرس الكبير.

وشعر المصريون جميعًا وبغير استثناء أن هناك من يحاول اغتيال فرحتهم والنيل من وحدتهم، وأدركوا أيضًا أنه لابد من وضع حد نهائى لذلك السلوك غير المسئول، خصوصًا وأن كل الشواهد تؤكد أن المصريين يعرفون أن وطنهم مستهدف دائمًا فى استقراره، محسود لتماسكه، معروف بدرجة عالية من الانصهار الاجتماعى والتجانس السكانى، ولقد صرفت شخصيًا سنوات طويلة من دراستى الأكاديمية باحثًا فى الشأن القبطى متحمسا لمظاهر الوحدة الوطنية المصرية، مؤمنا بقيمتها عبر تاريخنا الطويل، خصوصًا فى الفترة الليبرالية بين الثورتين فى القرن العشرين، وحول هذه القضية اخترت موضوع رسالتى للدكتوراه فى فلسفة العلوم السياسية من جامعة لندن منذ قرابة ثلاثين عاما، وقريبًا من هذه القضية دارت اهتماماتى لسنوات طويلة، ومازلت أذكر - ويذكر معى بعض المعنيين بالأمر - أننى كتبت مقالاً فى الأهرام منذ خمسة عشر عامًا بعنوان «ظواهر وفدت على مصر» طالبت فيه برفع الملصقات الدينية عن السيارات بعد أن كانت قد انتشرت بشكل ملحوظ وبدت لى وقتها محاولة ساذجة لتقسيم المصريين فى الشارع، بينما تلتصق مساكنهم وتتجاور قبورهم وتمتزج دماؤهم، وقد استجاب وزير الداخلية سريعًا

لمضمون المقال واتخذت إدارة المرور فى ذلك الوقت إجراءات حازمة لرفع تلك الملصقات باعتبار إن الدين لله، والإيمان فى القلب، والمصريين سواء.

كما أذكر باعتزاز أيضًا مساهمتى منذ أكثر من عشرين عامًا مع الفقيه المؤرخ طارق البشرى والمفكر الراحل وليم سليمان قلادة فى إصدار كتاب مشترك تحت عنوان «الشعب الواحد والوطن الواحد» كتب مقدمته الدكتور بطرس غالى وتضمن الكتاب فصولاً من تاريخ الوحدة الوطنية المصرية وشواهد ثابتة على رسوخها، وعمق أبعادها.

أقول ذلك الآن وأنا أرقب مظاهر الوعى لدى الشخصية الوطنية المصرية وهى تتواءم مع روح العصر وتواكب مسيرته وتشارك فى الآليات الحديثة لتطوره الكاسح، لذلك كان طبيعيًا أن يزداد المصريون ارتباطا، وكان منطقيًا أن تختفى الفتنة الطائفية من فوق هذه الأرض الطيبة، وخصوصًا وأن السياسة والحكم يتجهان معًا نحو رؤى عصرية تنفض عن كاهل الوطن سلبيات تاريخها الاجتماعى، وتضع على عاتق المصريين جميعًا مسئولية الحفاظ على شموخ تقاليد الوحدة الوطنية وتماسك عناصر النسيج الوطنى.

وإذا أردنا أن نتحدث عن روية المستقبل فى هذا الإطار، فإننا نشير إلى ثلاث قضايا مستقلة برغم ارتباطها بجوهر الموضوع وهى :-

خصوصية صعيد مصر:

يتميز صعيد مصر بعراقة تاريخية وشخصية متميزة ترتبط بالأصول السكانية الأولى فى تكوين العنصر البشرى الذى استوطن جنوب الوادى المصرى، ويتصف الصعيد بقدر كبير من التمسك بالتقاليد والمحافظة على العادات، كما يتميز بعصبية عائلية تعطيه مذاقًا خاصًا حتى ارتبطت مراكزه ونجوعه وقراه بأسماء عائلات معينة احتلت مواقع العمل السياسى والتمثيل النيابى على امتداد عهود مصر الحديثة، كما أن صعيد مصر هو أيضًا مستودع بشرى للكفاءات، بل إننى أزعم أن عددًا لا بأس به من قيادات مصر تاريخيًا قد وفد للعاصمة من جنوب البلاد، كذلك فإن الوادى

الضيق قد قذف بعدد كبير من أبناء مصر اللامعين بدءاً من «مينا» موحد القطرين وصولا إلى «جمال عبد الناصر» قائد الثورة، مروراً بأسماء مرموقة مثل العقاد وطه حسين والمنفلوطى ومحمد محمود سليمان ومكرم عبيد والشيخ المراغى، كذلك عرف الصعيد المصرى عدداً من البيوت القبطية العريقة مثل غالى ودوس وويصا وخياط وعبد النور وغيرها من رموز الحياة السياسية والنشاط الاقتصادى فى القرنين الأخيرين، يضاف إلى ذلك كله أن المسيحية قد دخلت مصر من جنوبها كما وصلت رحلة العائلة المقدسة إلى قلب الصعيد، مما أدى إلى تركز الأقباط فى مصر العليا بدرجة تفوق نسبتهم فى الدلتا ومدن الشمال.

وظلت هذه التعددية التاريخية والتميز الرفيع تجسدان مظاهر الحياة فى الصعيد طوال تاريخه الطويل إلى أن قامت ثورة يوليو 1952 وأطاحت بالرءوس العائلية الكبيرة عند تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الأول، ثم إجراءات تصفية الإقطاع بعد ذلك، فضلا عن مظاهر التطور الطبيعى للمجتمع المصرى الذى اتجه إلى الانصهار السكانى والتجانس البشرى بحيث أصبحت الأسرة هى نواة المجتمع ولم يعد للسطوة القبلية أو النزعة العائلية تأثيرهما الذى كان قائمًا، وإذا نظرنا من زاوية أخرى إلى الوضع الاقتصادى فى الصعيد فسوف نكتشف أنه على الرغم من عراقة تاريخه إلا أن مستوى المعيشة فى بعض مناطقه يبدو أقل من نظيره فى الدلتا وربما جاء ذلك تأكيداً لسياق ظاهرة متكررة فى كثير من دول العالم التى حظى فيها الشمال بميزات اقتصادية تفوق تلك التى حصل عليها الجنوب، فالشريط الأخضر للوادى الضيق محصور بين الجبل والنهر وهو أمر ينعكس بالضرورة على شخصية الصعيد ومزاجه الاجتماعى، ولابد أن نذكر هنا أن الدولة قد بدأت تعطى هذه الظاهرة اهتمامًا متزايداً فى السنوات الأخيرة بالسعى الجاد نحو تنمية الصعيد وتصنيع مدنه منذ المحاولات المبكرة مع السد العالى ومجمع الألومنيوم إلى مشروعات الاستثمار الجديدة فى أنحاء الصعيد.

لذلك كله فإن فهم خصوصية صعيد مصر يبدو أمراً ضروريًا للتعرف على ما يجرى فى ذلك الجزء من بلادنا، فاختفاء الرءوس الكبيرة وتراجع سطوة العائلات قد أحدثا فراغًا تلقائيًا دون أن يكون هناك له بديل، وسارعت عناصر مختلفة لملء ذلك الفراغ الذى ظهر، ولكن هذه العناصر لم تكن على قدر المسئولية بحكم

ضحالة دورها وحداثة تاريخها أو تطرف توجهاتها وضعف سيطرتها، وظل التحول الذى حدث فى النظام الاجتماعى لصعيد مصر سببًا مباشرًا فى تصاعد أعمال العنف، واشتداد روح التطرف، وظهور نعرات التعصب، واختفاء روح التسامح الدينى التى سادت تاريخه الطويل بالإضافة إلى استمرار الأخذ بسلبيات الماضى من عادات بالية يقع الأخذ بالثأر فى مقدمتها، فضلاً عن أن جهاز الشرطة بحكم تقاليده الوظيفية وصورته الموروثة - ورغم جهوده الضخمة فى الميدان الأمنى - لا يصلح وحده بديلاً كاملاً يمكن له أن يملأ الفراغ القائم فى الصعيد، ولعلى لا أجافى الحقيقة إذا زعمت أن ضعف العمل السياسى واختفاء النشاط الحزبى يتحملان معًا المسئولية الأولى فى كثير مما حدث، ودعونا نتذكر تلك الأيام الخوالى حين كان مكرم عبيد باشا القبطى يكتسح ياسين أحمد باشا نقيب الأشراف فى الانتخابات البرلمانية فى إحدى دوائر قنا ذات الأغلبية المسلمة، لأن الناس كانوا ينظرون عند اختيار من ينوب عنهم إلى الاعتبارات السياسية ويضعون دور المرشح فى الحركة الوطنية فوق كل اعتبار، ولا ينظرون إلى أية اعتبارات أخرى تتصل بالاختلاف فى العقيدة الدينية أو غيرها من العوامل التى تفرق بين المصريين لأسباب غير مألوفة عبر تاريخنا كله.

الابتزاز الطائفى:

تقترن دائمًا أحداث الفتنة الطائفية بما يمكن تسميته بمحاولة ابتزاز الدولة طائفيًا من الجانبين القبطى والمسلم على حد سواء فى محاولة لإلقاء التبعة على الجهاز الحكومى وتصوير الأمر وكأنه مواجهة بين الدولة والكنيسة فى جانب، أو الدولة والهيئات الإسلامية فى جانب آخر، وتقديم مادة مثيرة للرأى العام فى الخارج يمكن أن تعطى انطباعًا مغلوطًا مؤداه أن الدولة لا تحترم حقوق الإنسان، وتفرق فى المعاملة بين أبنائها بسبب اختلاف دينهم، بما يترتب على ذلك من آثار فى علاقات مصر الدولية خصوصًا مع بعض الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بينما واقع الأمر يؤكد أن الدولة ضحية حقيقية لجهل البعض وتعصب البعض الآخر، وقد يقول قائل أن بطء التطور الاجتماعى وغياب العمل السياسى

هما من مظاهر تقصير الدولة رغم جهودها الأمنية المشهودة عند وقوع مثل تلك الأحداث المؤسفة، فالمطلوب هو الإجراء الوقائى الذى يمنع وقوع الحدث وليس الاجراء العلاجى بعد أن يحدث، وقد يكون هذا القول صحيحًا، ولكن لا يخفى على أحد أن التطور الاجتماعى عملية طويلة المدى تعتمد على ركائز اقتصادية وثقافية يلعب فيها النظام التعليمى دورًا فاعلاً فضلاً عن ركام ضخم من القيم والتقاليد التى يحتاج تغييرها إلى المدى الطويل ولا يمكن أن تتغير بين يوم وليلة، كما أن غياب العمل السياسى مسئولية مشتركة بين أطراف متعددة فى الدولة منها مَنْ هُم فى الحكم ومن يمثلون المعارضة أيضًا، والرأى فى تقديرى أن الاحتكام فى مسألة العلاقة التاريخية بين المسلمين والأقباط يجب أن يتوجه إلى ضمير الشعب المصرى دون سواه لعدة أسباب أولها أنه لا توجد فى تاريخه رواسب حقيقية للتعصب الدينى، كما أن الأغلب الأعم من المصريين يرفض تمامًا التسليم بدوافع احداث الفتنة الطائفية، ولا تختلف أحاديث المصريين المسلمين عند تقييم ما جرى عن أحاديث المصريين الأقباط حوله، كما أن هناك إيجابيات واضحة فى التناول الرسمى مؤخرًا للشأن القبطى من جانب الدولة نرصد منها انتقال سلطة قرار بناء وترميم دور العبادة القبطية إلى المحليات بما يعنى الانتهاء الفعلى لما كان يسمى «بالخط الهمايونى»، كذلك نشير إلى الشوط الذى قطعته مسألة الأوقاف الزراعية القبطية نحو الحل النهائى، ونتذكر بسعادة إذاعة تليفزيون الدولة لاحتفال الكاتدرائية المرقسية عشية عيدى الميلاد والقيامة من خلال أبرز قنواته، وهذه كلها دلالات على موضوعية توجه الدولة وحياد إداراتها لشئون المصريين بغير تفرقة، وإعمال مبدأ المواطنة وحده ودون النظر لغيره من الاعتبارات، وتبقى هنا إيجابية رئيسية يجب أن نسجلها بارتياح كامل وهى أن على رأس الكنيسة المصرية رجل دين رفيع المستوى لا يشك أحد فى وطنيته وسلامة مقاصده، كما أن على قمة الأزهر الشريف شيخ جليل يعبر عن روح التسامح الإسلامى بصورة تستحق الإعجاب.

نحو حلول غير تقليدية:

لقد آن الأوان للخروج من النمط الاحتفالى لتأكيد مظاهر الوحدة الوطنية

والكف عن اعتبار الخطب المتبادلة واللقاءات الودية أمورًا كافية للإعلان عن سلامة العلاقة بين المسلمين والأقباط، فهذه كلها مظاهر سطحية لا تعكس بالضرورة ما هو تحت الرماد، ولكن الأولى بنا فى تصورى هو البحث فى الجذور، والتنقيب عن الأسباب فى نظامنا التعليمى وجهازنا الإعلامى وركائز حياتنا الثقافية، كما أن الوقت قد جاء لإجراء مصالحة عادلة بين فترات تاريخنا القومى وحقب الحضارات التى تعاقبت على الوادى العجوز ودلتاه الخضراء، وكما يرد الرئيس مبارك الاعتبار لزعامة مصرية ضخمة فى تاريخنا الوطنى عندما يذكر اسم «مصطفى النحاس» ضمن القيادات العظيمة للحركة الوطنية، فإننى أطالب بالاهتمام بالحقبة المسيحية عند تدريس تاريخ مصر للأجيال الجديدة لأن ذلك سيكون مبعث فخر واعتزاز للمسلمين والأقباط على السواء.

بقى أن أقول إنه من المهم للغاية أن يتعرف كل جانب على هموم الجانب الآخر وطبيعة دور المؤسسة الدينية لديه على نحو يزيل المخاوف والأوهام والظنون ويفتح الباب لدولة عصرية، تجعل الدين علاقة خالصة بالله سبحانه وتعالى، ويتفهم أبناؤها روح الإسلام الحقيقية - دين الغالبية من المصريين - تجاه أهل الذمة عمومًا والأقباط خصوصًا، فهم أخوال العرب، أوصى بهم رسول الإسلام، وكفلت لهم تعاليمه كل أسباب المساواة فى التكاليف والواجبات، والضمانات الكاملة فى الحقوق والمزايا، إن المصريين الأقباط يفخرون بالعالم الكونى أحمد زويل، كما يعتز المصريون المسلمون بالجراح العالمى مجدى يعقوب، ألسنا جميعًا أبناء وطن واحد، ندرك قيمة التسامح منذ فجر التاريخ، ونعرف معنى التوحد منذ طفولة الإنسانية.

شمس لا تغيب

ظهرت كتابات عربية وأجنبية عديدة فى الآونة الأخيرة تتحدث فى ثناياها عن مستقبل الدور المصرى إقليميًا ودوليًا، حتى أننى قرأت مقالاً رصينًا لكاتب مصرى فى صحيفة عربية يعتمد صاحبه على منهاجية لا تخلو من إحكام، ولا تفتقد إلى إثارة، حيث اتخذ الكاتب عنوانًا حادًا لمقاله وهو (السياسة الخارجية المصرية بين النظام العالمى وأوهام «الشقيقة الكبرى»)، ولقد ذهب الكاتب فيما كتب مذاهب شتى، ولكن الذى لفت نظرى فى مقاله هو قوله «فدورنا الإقليمى يواجه إقليمًا مختلفًا، سكتت فيه المدافع، وانفضت فيه المفاوضات ولن تعود إسرائيل - كما كانت طوال نصف قرن - العقدة المركزية التى حكمت كل سياساتنا، ولن يكون مجديًا أن تركن مصر إلى خدر المفاهيم الشائعة عن دورها الإقليمى وعن محوريتها كدولة مهمة».

وإذا كان التوصيف الذى يقدمه الكاتب مقبولاً فى ظل احتمال قادم إلا أن النتيجة التى يعتمدها تتجاوز المنطق المؤسس على خبرة الماضى، وربما ينال أيضًا من حركة التطور الطبيعى للأمم والسياق التاريخى للشعوب، فالأدوار القومية لا تنتهى فجأة لأنها لا تبدأ من فراغ، ولكنها معطاة قائمة تعتمد على مقومات لازمة، والدور المصرى لم يكن منحة من أحد، أو تفضلاً من الغير، ولكنه نتيجة طبيعية لتوظيف مكانة مصر عبر العصور، وتصديها لكل الغزاة والطغاة الذين استهدفوا ميراث هذه المنطقة ومقدساتها وثرواتها، وليس ذلك تعبيراً منا عن «شيفونية» مغلقة بقدر ما هو استقراء عادل للتاريخ، وقد يقول قائل إن استجداء المكانة بالاستدعاء المستمر لذكريات الأمم وماضى الشعوب هو دوران فى حلقة مفرغة بلا نهاية، وهو تأكيد لرغبة موروثة فى أن نردد دائمًا ما نريد سماعه، وأن نعيش فى أجواء مجد نذكره وغابر يقبع فى الذاكرة القومية دائمًا . . ولكن الأمر فى ظنى يختلف عن ذلك

برغم تسليمي بأن غرامنا بالماضي ظاهرة لا ننكر وراثتها شأننا في ذلك شأن أصحاب الحضارات القديمة . . والآن دعونا نرصد الأمر من مرصد الحاضر ذاته في محاولة محسوبة لاستكشاف المستقبل والإجابة عن السؤال الحالي وهو هل تحمل التطورات القادمة إلى الشرق الأوسط تأثيراً سلبيا على الدور المصري المحوري عند الوصول إلى التسوية النهائية للصراع العربي - الإسرائيلي؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي البحث أولاً في معطيات ذلك الدور، ثم التفكير ثانيًا في العوامل التي تستجد عليه، ثم الوصول ثالثًا إلى تقييم موضوعي له على ضوء توافر إرادة للحفاظ عليه والانطلاق به .

إن الدور المصري قام تاريخيًا على أعمدة متعددة منها الحضاري والثقافي، ومنها السياسي والاستراتيجي، ومنها الاقتصادي والتجاري، ومنها الاجتماعي والسكاني، فالدور المصري تكون بالتراكم المستمر الذي لم يعرف الانقطاع عبر التاريخ المكتوب كله، فالكيان المصري قائم ومنذ ظهور الدولة الأولى التي لم تتأرجح بين الانزواء والاختفاء في مراحل مختلفة من تاريخها مثل غيرها من الكيانات والدول، والدور المصري بذلك معطاة تاريخية الوجود، دائمة دون توقف، ومستمرة بغير انقطاع، وقدر مارس هذا الدور فاعليته عبر مراحل تطوره المختلفة، فكانت مصر في الصدارة الفكرية، وفي المواجهة العسكرية، تحمل الراية وتقدم التضحيات مهما كانت طبيعة العدو القادم إلى المنطقة من هكسوس أو مغول أو فرنجة، حتى جاء ذكرها في الكتب المقدسة للأديان السماوية الثلاث، وارتبط اسمها بتعريف الدولة القديمة، ثم ازدهرت على أرضها حضارات البحر المتوسط، فهناك من يؤكدون دائمًا أن الحضارة الإغريقية وجدت مركز إشعاعها الأساسي في مدينة الإسكندرية المصرية وحدها عندما كان البحر المتوسط هو بحيرة الحضارات الكبرى بدءاً من الحضارة الفرعونية المعلمة الأولى، مروراً بحضارات الإغريق والرومان على سواحل أوروبا الجنوبية، وثقافات فينيقيا وبيزنطة على سواحل آسيا الغربية المطلة على شرق المتوسط، ويكفي أن نتذكر هنا الجدل الذي ثار على عهد الخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - عند التفكير في فتح مصر للإسلام الحنيف وكيف كانت لمصر - رغم الفتوحات الإسلامية على أرض الروم والفرس - مهابة خاصة ومكانة فريدة، فقد كان الوادي الأخضر والدلتا الخصبة

والنيل العظيم والأهرام الشامخة، كانت كلها رموزا ضخمة فى ذلك الوقت تاريخ البشرية، ولكن تمكن عمرو بن العاص بدهائه وذكائه من اقناع الخليفة الوقت قد حان، وأن الظروف مناسبة لفتح مصر، وخصوصًا أنها البلد الو الذى جاء ذكره خمس مرات صراحة فى القرآن الكريم، ومرات عديدة أخ بالإشارة غير المباشرة، وقد انتقل الدور المصرى تاريخيا بفعل التطور الطبي وظهور الدولة الحديثة من مرحلة الدور التحريرى الذى يتصدى للغزو والحملات إلى دور تنويرى يواجه عصور الظلام والانحطاط والجهل.

وظل هذا الدور المزدوج - التحريرى والتنويرى - مقترنا بشخصية مصر ع تاريخها كله، فهى صاحبة حضارة البنائين، كما ان الكاتب المصرى هو المع الأول، والمقاتل المصرى هو «خير أجناد الأرض» والذى دكت سنابك خيله هض الأناضول، وشاركت قواته فى حرب المكسيك، وغزت طلائعه سواحل أفري الشرقية وأعالى النيل وغرب الصحراء المصرية وشواطئ المتوسط وصحراء الجز العربية ومدن الشام، ومن خلال هذه السبيكة الرائعة التشكيل لعبت مصر الحد الدور المحورى المركزى فى عملية الانتقال بالمنطقة كلها من عصور التخلف الفكر إلى مرحلة الانطلاق النهضوى خلال القرنين الأخيرين، وبرزت أسماء الكوك اللامعة من أمثال رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك ومحمد عبده والعقاد وطه حس وأحمد لطفى السيد وسلامة موسى وغيرهم عشرات من الرموز الباقية التى حمل مشاعل التنوير فى ظل حكم أسرة محمد على إبان العلاقة الاسمية بالخلا العثمانية، ثم مصر الملكية ومصر الجمهورية، وارتكز الدور المصرى على التعل والثقافة باعتبارهما دعامتين للانطلاق نحو آفاق العصر وروحه الوثابة، كما ظل مصر قلعة للثقافة العربية الإسلامية، وبوتقة تنصهر على أرضها الحضارات وتلتقى فوقها التيارات الفكرية المختلفة، وبقيت دائمًا حافظة للتراث، حام للقيم، حاضنة لأصحاب الرأى وطلاب الحرية، ويكفى أن نتذكر هنا استقبال للقادمين من الشام الكبير فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر والنصف الأو من القرن العشرين الذين وفدوا طلبًا للحماية والحرية فى ظل الدور المصرى الرائد ولكى يسهموا على أرضه فى بناء الصحافة والمسرح والسينما وغيرها من الآدا والمعارف والفنون.

إن ذلك يعنى باختصار أن مصر كانت هى التى تعطى جواز المرور إلى المنطقة كلها، سواء كان حامله كاتبًا موهوبًا، أو مفكرا مرموقًا، أو فنانًا معروفًا، أو مبدعًا يسعى إلى التألق فى السماء العربية، ولقد جاء على الدور المصرى حين من الدهر كانت ركيزته سياسية بالدرجة الأولى، حيث مكانته القومية تسبق غيرها عندما اقترن ذلك الدور الاستراتيجى بالصراع العربى الإسرائيلى على امتداد النصف الثانى من القرن العشرين، فمارست مصر دوراً فاعلاً فى دعم حركات التحرر، وبعث روح جديدة فى الشارع العربى من مشرقه إلى مغربه، حتى جاءت حرب يونيو 1967 لتمثل انتكاسة عابرة للدور المصرى، وإن أصبحت فى الوقت ذاته نقطة تحول كبرى وعلامة أساسية على طريق مصر للانطلاق نحو مرحلة جديدة على الأصعدة الفكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية، فعندما تمكن الجيش المصرى من عبور قناة السويس ودك حصون المحتل فى شرقها فى أكتوبر 1973، فإن ذلك كان فى حد ذاته إيذانًا بأن الدور المصرى هو القائد دائمًا مهما كانت الظروف ومهما بلغت التحديات، وعندما بدأت مسيرة التسوية السلمية بمبادرة مصرية من الرئيس الراحل أنور السادات تأكد الجميع أيضًا أن مصر هى القائدة فى الحرب وهى الرئدة فى السلام، وحين تقدمت المسيرة خطوات أكثر شمولاً بدخول دول عربية أخرى فيها أو إقدام البعض الاخر على اللحاق بها، فإن الحديث بدأ يتردد همسًا، ثم يرتفع جهراً فى إشارة مغرضة إلى أن الدور المصرى سوف يتضاءل فى ظل أجواء السلام القادم، كما لو أن ذلك الدور كان مرتبطًا فقط بقرعات طبول الحرب، وأنواء الصدام المسلح، وأعاصير المواجهة العسكرية، بينما الدور المصرى سابق على وجود إسرائيل بعشرات القرون وسوف يستمر قائداً ورائداً فى المستقبل ما بقيت هناك إرادة وطنية تحميه وفكر مصرى يستند إليه.

ويكفى هنا للرد على كل الذين يحاولون النيل من الدور المصرى فى سنواته الأخيرة أن أسوق إليهم نماذج ثلاثة، متجاوزاً أموراً أخرى يؤكدها الرصيد اليومى لمسيرة الأحداث بدءاً من دعم مصر اللامحدود للمفاوض الفلسطينى منذ خروج أبى عمار من بيروت حتى لقاء شرم الشيخ الأخير، واضعًا فى الاعتبار تضحيات سابقة على ذلك وجهوداً لاحقة بعده، فضلاً عن دور تحررى امتد من اليمن إلى

الجزائر، ومن جنوب إفريقيا إلى سواحل المتوسط، وهذه النماذج الثلاث التى اخترناها كمجرد أمثلة لطبيعة الدور المصرى فى السنوات الأخيرة تدور حول:

أولاً: الدور المصرى فى نزع فتيل الصدام بين الجمهورية التركية والحدود الشمالية للأمة العربية:

سوف يسجل التاريخ أن رئيس مصر حسنى مبارك هو الذى أنقذ المنطقة من صدام مخيف كانت نذره تلوح فى الأفق عندما بدأت رياح عاتية تهب على العلاقات السورية - التركية بفعل اتهام أنقرة لدمشق بدعم حزب العمال الكردستانى الذى كان يقوم بأعمال عنف مكثفة فى ظل قيادة عبد الله أوجلان، يومها ترك الرئيس المصرى أضواء الاحتفال فى عاصمة بلاده بذكرى انتصار أكتوبر المجيد عام 1998 ليتجه إلى العاصمة التركية فى محاولة عاجلة لإنقاذ العلاقات العربية التركية التى كانت مرشحة للتردى الكامل والصدام المسلح، خصوصًا فى ظل الاتفاق الاستراتيجى بين تركيا وإسرائيل، واستطاعت الدبلوماسية المصرية يومها بجهد كبير ومسئولية كاملة إنهاء احتمالات الصدام الوشيك وفتحت بابًا بين سوريا وتركيا مازال يؤتى ثماره من أجل علاقات طبيعية بين البلدين، أليس ذلك هو الدور المصرى الذى يتحدثون عن تهميشه؟

ثانيًا: العلاقات المصرية - الخليجية:

لقد كانت تلك العلاقات مرشحة هى الأخرى لعمليات تخريب متتالية تبدأ بافتعال حملات صحفية متبادلة بين مصر وبعض شقيقاتها فى الجزيرة العربية والخليج لأسباب قد تبدو سطحية للغاية، ولعلنا نتذكر فى هذه المناسبة تلك المحاولة المفتعلة للإساءة للعلاقات الوثيقة بين مصر ودولة قطر الشقيقة، وكيف استطاع رئيس مصر بصبره وحكمته أن يتفادى الوقوع فى شراك هذه العملية المصطنعة ولتصبح العلاقات بين البلدين بعد ذلك أكثر قوة وأشد متانة، بل إن الافتعال المتكرر للمواجهات الطارئة بين العمالة المصرية والدول العربية الشقيقة التى تستضيفها، هى الأخرى نوع من استهداف علاقات مصر بأجزاء غالية من أرض أمتها العربية وافتعال مشكلات تسىء إلى العلاقات المتينة بين مصر وتلك الدول، ولكن مصر ترتفع بحكمتها المعهودة وصبرها الطويل فوق الأحداث العابرة وتضعها

فى حجمها الطبيعى، فكيف يكون ذلك هو الدور المصرى الذى يردد المغرضون الحديث المتكرر عن احتمالات انكماشه؟

ثالثًا: مصر والسودان.. حديث التاريخ والأشجان:

ان الحديث عن السودان ذو شجون لأنه البلد التوأم، والعمق الاستراتيجى، وجار الجغرافيا، ورفيق التاريخ، وقد لعبت مصر دائمًا دورًا أساسيًا فى الحفاظ على خصوصية العلاقة بين البلدين الشقيقين حتى دهش العالم عندما وقفت مصر ضد فرض العقوبات على السودان عندما اتخذ مجلس الأمن قرارًا فى ذلك الشأن، وكانت مصر وقتها تشعر بطعنة حادة ارتبطت بمحاولة آثمة استهدفت حياة رئيس مصر أثناء حضوره للقمة الإفريقية فى أديس أبابا عام 1995، وكان السودان متهمًا بإيواء العناصر التى دبرت وشاركت فى تلك الجريمة النكراء، ومع ذلك لم تخلط مصر الأوراق ولم تسمح للمواقف الطارئة أن تغير من مسار التاريخ الطويل أو تنال من خصوصية العلاقة الأزلية، وظلت مصر وفية للعهد، حريصة على وحدة السودان وسلامة أراضيه، وسوف تظل كذلك ما بقى النيل يجرى فى دماء أبناء البلدين، فهل هذا هو الدور المصرى الذى يتحدثون عن تآكله؟

هذه نماذج ثلاث يضاف إليها أمثلة أخرى كثيرة فمصر هى التى حمت الشرعية العربية عندما غزا العراق الكويت عام 1990، وهى أيضًا مصر التى تقف فى مقدمة دول العالم دفاعًا عن شعب العراق الشقيق وطلبًا لرفع المعاناة عنه. . إنها مصر التى لم تتعامل بمنطق الإساءة أو أسلوب العدوان أو فلسفة التسلط. . فما خرج الجيش المصرى من أرضه إلا مدافعًا عن حق، مقاتلاً فى سبيل مبدأ، عائدًا إلى وطنه بعد أن يؤدى رسالته الوطنية والقومية لأنه ابن مصر التى ساندت أصحاب القضايا العادلة، وضحت من أجل تحرير الأرض العربية المحتلة. . إنه دور مصرى تاريخى لبلد عريق لا يتخلى يوما عن مسئولياته، ولا يفرط أبدًا فى التزاماته، ولا يتقاعس لحظة عن واجباته، إنه بلد وقضية. . وشعب ورسالة . . ووطن ودور. . فالقضايا القومية لا تضيع، والأدوار الوطنية لا تختفى، والرسالات التنويرية لا تنتهى، ومهما تكاثفت السحب فى سماء الشرق الأوسط، أو تلبدت الغيوم فى شرقى وجنوب المتوسط، سوف تظل مصر متألقة ساطعة. . إنها شمس لا تغيب!

مصر.. الاستهداف الدائم

يؤكد استقراء التاريخ أن مصر بلد محورى مركزى مستهدف على مر العصور من كل القوى صاحبة التأثير فى المجتمع الدولى، وكل متأمل لتاريخ مصر سوف يكتشف أن جاذبية خاصة شدت إلى الكنانة اهتمامًا دوليًا لا يتوقف قد يرجع السبب فى جزء منه إلى حضارتها الشامخة وفى جزء آخر إلى موقعها الجغرافى وتركيبها السكانى، ولكن تظل فى النهاية هوية مصر هى مصدر القلق والاستقرار فى وقت واحد، ونحن حين نقول إن مصر بلد مستهدف لا نكرر عبارات مستهلكة أو نقدم أفكارًا متآكلة؛ إذ إن خلاصة ما نريد أن نصل إليه هو أن مصر كانت دائمًا ولا تزال وقد تبقى كذلك لسنوات قادمة هى مركز للاهتمام وبؤرة للمتابعة، فقد يحدث أمر جلل فى إحدى الدول المجاورة لنا فلا يلتفت إليها أحد أما إذا كان الأمر متصلاً بكيان وشخصية مصر فإن النتيجة تختلف اختلافًا جذريًا، وليس هذا أمرًا مستحدثًا ولكنه تعبير عن نغمة تاريخية طويلة المدى ظهرت آثارها فى مناسبات مختلفة كانت فيها مصر ذات جاذبية خاصة تغرى بالانتشار وتوحى بالرصد، وأحسب أن ذلك قد انطلق من مقومات ثلاث يتعين أن نشير إليها وهى مصر الحضارة، ومصر الحجم، ومصر الدور.

مصر الحضارة:

إن مصر الحضارة بكل رقائقها وطبقاتها تعتبر نموذجًا فريدًا على الأرض، بل إن الحضارة الفرعونية تقع بغير منافسة فى مقدمة حضارات الدنيا بإسهاماتها المدهشة فى العلوم والفنون والآداب مع فلسفة عميقة تجسدت مظاهرها الباقية لتعبر عن رؤية عميقة للخط الفاصل بين الحياة والموت، فالأهرامات والمعابد والمقابر كلها

شواهد على استعداد مصرى قديم للحياة الثانية فى مواجهة مبكرة منذ طفولة التاريخ مع لغز الموت باعتباره الحقيقة المطلقة الوحيدة فى الحياة، لذلك فسوف تظل الحضارة المصرية القديمة محوراً مفصليًا فى تاريخ البشرية وبداية لميلاد الإنسان المتحضر على الأرض، ولاشك أن حضارة بهذه القيمة الضخمة سوف تلفت الأنظار وتشد الانتباه، بل إننى أزعم هنا أن الأجيال الجديدة فى دول العالم المختلفة تعيد دائمًا قراءة التاريخ المصرى القديم فى محاولة لفهم فلسفة التطور وحل معضلة الوجود، ولست أنسى كيف كانت توجه إلينا الأسئلة فى مسار عملنا الدبلوماسى فى الخارج حول تفاصيل دقيقة من تاريخ الأسر الفرعونية بشكل كنا نعجز أحيانًا ـ نحن المصريين ـ عن الإجابة عليه بينما طلاب المدارس فى معظم دول العالم يتميزون بالإلمام الشامل بمعطيات تلك الحضارة ومفرداتها، ولا يقف الأمر عند هذا الحد فقد ولدت حضارات أخرى حول المتوسط من رحم الحضارة الفرعونية ولا شك أن الحضارة الإغريقية التى بدأت من الإسكندرية، والحضارة الرومانية التى سيطرت على قلب العالم، كلاهما يعتبر ابنًا شرعيًا للحضارة المصرية القديمة، والكنانة من ذلك كله فى القلب، وموقعها فاعل ومؤثر، وهى مصر أيضًا التى احتضنت المسيحية الأولى وأعطتها مذاقًا متميزاً يمثله بحق تاريخ الكنيسة القبطية، وهى أيضًا مصر التى استقبلت الإسلام بالسماحة والترحاب وتفاعلت معه عبر القرون تحافظ على أصوله وتدافع عن شريعته وتحمى فقه الدين الحنيف وتحتضن لغة القرآن عبر السنين، فلم يكن الأزهر الشريف قلعة شامخة للدراسات الدينية فحسب، ولكنه كان أيضًا مناراً باسقًا خرجت منه طلائع التنوير وانطلقت عنه مواكب الحركة الوطنية والصحوة القومية، ولست أنسى أن رئيس إحدى الدول الإسلامية الكبرى قد استدعى سفير مصر ذات يوم وقال له «أريدكم أن تعلموا فى مصر أن الإسلام يزدهر بكم ولو حدث مكروه للكنانة فإن الإسلام سوف يتأثر فى عموم الدنيا».
والغريب فى سماحة هذه الأرض الطيبة أنها هى التى آوت أهل البيت فى القرن الأول الهجرى بعد سنوات الفتنة الكبرى كما أنها هى أيضًا الأرض الطيبة التى استقبلت رحلة العائلة المقدسة، وهى مصر التى انطلق منها «موسى» يبشر بأولى الرسالات السماوية، وبذلك احتوى تراب مصر بركات الأديان الثلاث بغير استثناء، وليس ذلك غريبًا على بلد اكتشف فلسفة التوحيد فى فجر التاريخ منذ أن

نادى «أخناتون» بعبادة إله واحد تمثل له وقتها فى قرص الشمس، وكثيراً ما يجول بخاطرى ذلك الامتزاج العظيم بين الحضارات والتلاقى الوثيق بين الثقافات على ضفاف النيل فى مصر على نحو جعل من المصريين سبيكة تعرف التسامح، وتدرك حق الغير، وتسعى إلى الانفتاح على الآخر، ولن ننسى أن الحكم الإسلامى الذى مر على مصر لقرابة أربعة عشر قرنا قد نظر بتقدير واحترام لآثارها الفرعونية الشامخة ورموزها التاريخية الباقية باستثناء ما تردد عن محاولات غير مؤكدة تشير بشيء من الشك نحو نظرة الخليفة العباسى «المأمون» وربما أيضًا «محمد على» تجاه الآثار الفرعونية فى مصر.

إننى أريد أن أقول من ذلك أن مصر الحضارة أمر ضخم للغاية فى الذهن البشرى، ومكانة رفيعة فى التاريخ الإنسانى، وهى أمور تجعل الكبير مستهدفا، والمرموق محسودا، والمتألق مثارا للحساسيات والأحقاد.

مصر الحجم:

إن حجم مصر السكانى كان ولا يزال أحد أسباب ثقلها السياسى وأهميتها الإقليمية، والمتابعون لعدد سكان مصر منذ بداية عمليات الإحصاء الرسمية سوف يلاحظون الزيادة الطردية التى يمثلها منحنى تطور حجم السكان فى مصر، بل إن المؤرخين القدامى - بغض النظر عن الدقة الإحصائية فى وقتهم - يقدرون عدد سكان مصر عند الفتح الإسلامى بأرقام ذات ستة أصفار وهو ما يعنى أن عدد سكان مصر فى الوادى والدلتا كان منذ العصر الفرعونى تجسيدًا لكتلة سكانية كبيرة.

وقد يقول البعض أن الدولة المعاصرة لا تقاس مكانتها بحجم سكانها فقط ولكن هناك عوامل أخرى ربما تسبق ذلك؛ إذ إن العبرة دائمًا تكون بالكيف لا بالكم، فليس المهم هو حجم السكان ما لم يرتبط ذلك بنوعيتهم، ولقد عانت مصر فى الأعوام الخمسين الماضية من زيادة هائلة فى السكان ارتبطت بالنمو الصناعى وحركة النزوح من القرى إلى المدن والعشوائيات حولها، وهو ما جعل المسألة السكانية قضية لا تعرف النجاحات الباهرة، وفى ظنى أن مصر حين حاولت مواجهة المشكلة السكانية منذ الخمسينيات كانت تسعى بنصف حماس، لأن زيادة الحجم بدت دائمًا

ذات عائد سياسى على المستوى الإقليمى، بينما هى ذات تأثير سلبى فى الواقع الاقتصادى على المستوى الداخلى .

وعندما أدركت الحكومات المصرية المتعاقبة أن تنظيم الأسرة وضبط النسل يجد استجابة لدى الفئات القادرة فقط بصورة أدت إلى أن تتحول زيادة الكمية إلى انخفاض تلقائى فى النوعية عندئذ دبت درجة من الجدية فى برامج تحديد النسل المصرية، وإن كنت أظن أن التجاوب الشعبى معها لم يكن على المستوى الذى تجسده طبيعة المشكلة، وسوف يظل السؤال مطروحا هل الزيادة السكانية المطردة هى نقمة بالضرورة أم أنها يمكن أن تتحول إلى نعمة إذا استطعنا تحويل الكم العددى إلى كيف نوعى، خصوصا فى ظل البرامج العصرية للتنمية البشرية وتطوير التعليم والتركيز على التدريب المهنى والحرفى على نطاق واسع؟

ولعلنا نلاحظ هنا أن عددا من الدول العربية فى المشرق والمغرب قد دخل سباقا سكانيا بلا ضابط ولا رابط تحت وهم تأثير نظرية الحجم باعتباره وسيلة لصناعة الدور، ومع ذلك فإنه لا يخالجنى شك فى أن دولا مثل الصين واليابان تضع فى مقومات مكانتها الدولية حجمها السكانى وكثافتها البشرية . . والذى يعنينا فى هذا المقام هو أن نؤكد أن دور مصر المركزى إقليميا والمحورى سياسيا قد تضمن فى عناصر وجوده الحجم السكانى لمصر وهو الذى جعل قرابة ثلثى العرب يعيشون فى أفريقيا، بل إن مصر والسودان وحدهما يقتربان من نصف حجم سكان العالم العربى كله، ولعلى أضع هنا تحفظا على الأخذ المطلق بنظرية الحجم السكانى فى تحديد قيمة الدول؛ إذ إن هناك نماذج لدول صغيرة العدد شديدة التأثير، لأن الأمر فى النهاية يتم تقييمه بعائد العمل الوطنى فى كل دولة ومردوده على أوضاعها الاقتصادية والسياسة قبل الحديث عن الحجم كميزة مؤكدة، وليس من شك فى أن للحجم السكانى تبعاته ومشكلاته لأن الانفلات فى معدلات المواليد يؤدى بالضرورة إلى نقص فى الخدمات وتدهور فى البنية الأساسية، ولقد عانينا فى مصر من مشكلة الأعداد الكبيرة سواء فى مجالى التعليم والصحة أو على صعيد تشغيل الشباب وتوفير فرص عمل مناسبة للأجيال الجديدة، وما لم نتمكن من أن نعيد التوازن بين الكم السكانى والكيف البشرى فإننا سوف نظل حجما لا يعكس الوزن

الحقيقى لبلد له مثل مقومات مصر التاريخية والجغرافية لأن تميز العنصر الإنسانى هو الذى يحدد فى النهاية مكانة الدولة وقيمة سياستها وتأثير قراراتها.

مصر الدور:

وهنا يطول الحديث الذى يبدو امتدادا لما طرحناه فى مناسبات كثيرة من أن الدور المصرى ليس معطاة تاريخية صماء أو ميراثا تلقائيا لا ينحسر ويتآكل، حيث قلنا دائما إن الدور يحتاج إلى تجديد، بل وإلى إحياء أيضا؛ إذ إن هناك حقيقة ثابتة تؤكد أن انكماش الدور المصرى فى بعض مراحله التاريخية كان ظاهرة عابرة وفترة استثنائية مؤقتة فالأصل كان دائما هو الازدهار والتألق والتأثير والانتشار، وقد كانت أدوات مصر على المستويين الإقليمى والدولى ترتكز على حضاراتها المتعاقبة وسياساتها المستقرة التى بدأت مع مجتمع نهرى قديم عرف الزراعة مبكرا وأدرك قيمة الاستقرار قبل غيره من كيانات المنطقة، وقد امتلكت مصر دائما جيشا نظاميا ملتزما كما جعلت من التنوير والتعليم والثقافة رءوس حراب لاقتحام المجتمعات المحيطة بها، فضلاً عن تقاليد مهنية راسخة وتفوق حرفى شهد به الغزاة وعلى رأسهم الفاتح العثمانى «سليم الأول»، ولاشك أن مصر استطاعت دائمًا أن تعتمد فى دورها على تقديم النموذج المقبول فى المنطقة فما دخل جيشها أرضًا إلا وعاد إلى قواعده؛ لأنه قد خرج لتحرير الغير من قيود الزمان أو المكان ولم يخرج غازيًا من أجل شهوة الاستيلاء على أرض الغير أو احتلال بقاع لا حق له فيها، كما أن مصداقية السياسة المصرية قد جعلت لها عبر الأحقاب المتتالية رصيدًا من الثوابت التى تلتقى مع المتغيرات الدولية والإقليمية فى فهم عميق ورؤية واضحة، لذلك كان طبيعيًا أن يكون الدور المصرى محل جدل دائم ومثار تساؤل مستمر؛ لأن مصر ليست بلدًا يمكن أن تتحدد النظرة إليه فى حياد، بل هى بلد لابد أن يتخذ القادم إليه موقفًا منه بالسلب أو الإيجاب شأن كل الكيانات المهمة على الأرض، ولعلى أضع نفسى فى زمرة من يعتقدون أن الدور المصرى يحتاج دائمًا إلى تفعيل ودعم على أساس مقومات تتمثل فى مثلث التحدى أمام الدور الإقليمى لمصر والذى نوجزه دائمًا فى تطوير التعليم وتصدير الثقافة وتوطين التكنولوجيا، ولا يجب أن يتصور

البعض أن قضية الدور المصرى شعار حماسى أو ميراث تاريخى، ولكنها فى الحقيقة قضية المجال الحيوى لحركة السياسة المصرية وهى أيضًا قضية التأثير المصرى فى المنطقة بغير استعلاء أو وهم ودون المبالغة فى التهويل له أو التهوين منه، ولاشك أن قضية الدور المصرى تكتسب حاليًا أهمية بالغة فى ظل احتمالات تغيرات جذرية فى المناخ السياسى للمنطقة واحتمالات الوصول إلى تسوية ما للصراع العربى الإسرائيلى - رغم كل المصاعب والعوائق والتحديات - فالدور المصرى الذى ارتبط بالتحرير والتنوير سوف يبقى له تأثيره، فإذا كانت الشمس تشرق وتغرب بمنطق الدورة الفلكية للوجود فإن الدور المصرى يجب أن يظل شمسًا لا تغيب بمنطق الضرورة الاستراتيجية للمستقبل المصرى، وهنا نؤكد أن الدور المصرى معروف لدى الكافة ومعترف به لدى الأصدقاء والخصوم على السواء لا يجادل فيه إلا كاره أو حاسد أو من تدفعه غيرة تنطلق من حساسيات تاريخية أو رواسب سياسية، بل إننا لو تأملنا مقال «توماس فريدمان» فى «نيويورك تايمز» فى الأول من أغسطس عام 2000 فسوف نجد أن محور رسالته - برغم كل ما فيها من تجاوز وتطاول ومغالطة - يدور فى النهاية حول أهمية الدور المصرى والرغبة فى توظيفه لمصالح أطراف أخرى على حساب التزاماته السياسية وثوابته القومية، فلو لم يكن الدور المصرى مؤثرًا لما كتب «فريدمان» ولا كانت لديه دوافع للانتقاد اللاموضوعى والهجوم غير المبرر.

إن مصر كانت ومازالت وسوف تظل بؤرة استهداف ومركز جاذبية، ومثارًا للحب والكراهية، للقبول والرفض، للحماس لها أو الانصراف عنها، لأنها بلد يملك كل مقومات التأثير والتى تمكن أبناؤه من توظيف بعضها ولم يتمكنوا من توظيف كثير من مقوماته الأخرى وتعظيم عناصر قيمتها الباقية، لذلك كانت مصر دائمًا مصدرًا للأطماع، وهدفًا للضغوط، وبؤرة اهتمام، فمنها انطلقت الأفكار الرئيسية التى سيطرت على الشرق الأوسط فى القرنين الأخيرين، وعنها أخذ الآخرون كثيرًا من أسباب التقدم وأساليب البناء لمجتمعاتهم الجديدة لأن مصر متعددة الجوانب فى هويتها، متباينة التوجهات فى حركتها، إنها بلد يجلس على ثلث التراث البشرى كله، ويمتد بصره إلى أوروبا عبر المتوسط، وإلى آسيا عبر البحر الأحمر، ويربطها النيل بأواسط القارة السوداء، ويمتد بها الساحل إلى

شواطىء الشمال الإفريقى كله، فضلاً عن قيادة عربية فى الحرب، وريادة قومية فى السلم أثبتتا وجودهما فى كل الظروف، ولن ننسى أن عقد القطيعة السياسية بين مصر وأشقائها العرب لم يؤد إلى غياب دورها أو وراثة غيرها لمكانها، وعندما التأم الشمل العربى من جديد فى نهاية الثمانينيات بدت مصر وكأنما لم تغب عن أمتها العربية يومًا واحدًا بكل مسئولياتها القومية والتزاماتها السياسية، وهى مصر أيضًا ركيزة العالم الإسلامى وعموده الفقرى وحافظة تراثه وحامية أصوله، وهى أيضًا مصر الإفريقية السمراء التى تمثل حركة اتصال بين قارات الدنيا الثلاث وهى رابضة على البوابة الشمالية الشرقية للقارة الأم، وهى مصر البحر متوسطية التى ارتبطت بجنوب أوروبا فى تواصل حضارى لم ينقطع واتصال تاريخى لم يتوقف، حتى أن مفكرًا مصريًا بقيمة «طه حسين» قد ربط بين مستقبل الثقافة فى مصر وبين التوجه البحر متوسطى بأبعاده وأعماقه، وهى مصر أيضًا التى يتعين أن تمارس دورًا مؤثرًا فى شرق أوسط جديد تتحدد فى الأفق ملامحه وتتشكل فى المستقبل قسماته برغم غيوم المماطلة التى تكاثرت فى سماء المنطقة وهى تسعى نحو السلام الشامل والدائم. . تلك هى رؤيتنا لبلد يتمتع بجاذبية شديدة جرت عليه الأهوال والمحن، وأغرت به الغزاة والطغاة، ولكن ظل الشعب المصرى هو الصامد دائمًا، المستهدف أحيانًا، المعطاء عبر العصور.

ضـريبـة العـروبـة

«ليست العـروبة ترفًا قومـيًا ولكنها حـقيقة تاريخـية وجـغرافـيـة لعب العامل الـثقـافى دورًا رئيـسيًـا فى تشكيلها».

عروبة مصر.. رؤية متجددة

درجنا فى العقود الخمس الأخيرة على تكرار الحديث عن عروبة مصر والتى اكتمل مضمونها السياسى مع قيام الثورة المصرية عام 1952، إذ كان مفهوم العروبة فى مصر قبل ذلك مقصورا على البعدين الدينى والثقافى، ولم يكن قد حدث تتويج واضح للبعد السياسى للعروبة فى العقل المصرى إلا مع نهاية الأربعينيات، فمنذ انفرط عقد الإمبراطورية الإسلامية الواحدة بسقوط دولة الخلافة على يد «أتاتورك» ثم إخفاق الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين وتقلص دور الهاشميين إلى مملكة صغيرة شرق نهر الأردن.

بدت مظاهر الرابطة العربية السياسية ضعيفة الحلقات متهاوية البناء، إذ ذهبت كتابات عبد الرحمن الكواكبى وشكيب أرسلان أدراج الرياح رغم الحديث الدائم «عن يقظة العرب» منذ أن حمل المفكرون الشوام لواء الدعوة للقومية العربية فى بلادهم وفى دول المهجر فى ظل مواجهة حادة مع التسلط التركى فى العقود الأخيرة من انهيار الإمبراطورية العثمانية، خصوصًا منذ مارست حركة «الاتحاد والترقى» دورًا عنصريًا مؤثرًا، حتى بدأ انفراط عقد الإمبراطورية من مصر والبلقان ثم الشرق الأوسط بتأثير صراعات القوى الأوروبية حول توزيع تركة «الرجل المريض»، فتمخض ذلك كله عن توجه قومى وحدوى أسهمت فيه حركات سياسية وتنظيمات حزبية من مثل حزب البعث العربى الاشتراكى وحركة القوميين العرب وحركة الوحدويين الاشتراكيين إلى جانب أحزاب أخرى ذات مفهوم متحفظ للمضمون القومى، لعل من أهمها الحزب القومى السورى.

والذى يهمنا فى هذا المقام هو أن نؤكد أن مصر كانت بعيدة إلى حد كبير عن تلك التيارات التى يدور محورها حول القومية العربية بالقبول أو التحفظ أو

الرفض، فلقد اتصفت الحركة الوطنية المصرية منذ بدايتها بطابع مصرى إسلامى لأن المواجهة كانت مع القوى الغربية المسيحية، ولم تكن ضد الدولة العثمانية المسلمة وانعكس ذلك الأسلوب الخاص على الثورة العرابية، كما ظهر فى توجهات مصطفى كامل بعدها إلى أن جاء سعد زغلول زعيم الثورة الشعبية عام 1919 لكى يعطى الحركة الوطنية مضمونًا مصريًا خالصًا خرج به من عباءة التأثير الإسلامى وخصوصًا أن ذلك تواكب مع مقدمات انهيار الخلافة العثمانية وظهور دولة علمانية في تركيا الحديثة، حيث التف المصريون حول شعارات مصرية خالصة ترتبط بجوهر الحركة الوطنية فى وادى النيل، ودارت أفكار الساسة المصريين حول أطروحات أخرى مثل الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط إلى جانب بعض المفاهيم الليبرالية التى كان حزب الوفد أقرب تعبير عنها مع إرهاصات مبكرة للفكر الاشتراكى والتغريب بشرت بها بعض كتابات سلامة موسى، فضلاً عن توجهات أوروبية بحر متوسطية كان من أبرز رموزها أحمد لطفى السيد وطه حسين وربما توفيق الحكيم أيضًا.

كل ذلك فى ظل طموحات مكتومة للعرش المصرى يتطلع فيها الجالس عليه لوراثة الخلافة الإسلامية التى سعى إليها الملك فؤاد كما حاول الأمر ذاته الملك فاروق من بعده، بل إن اقتراح تحويل مراسم تنصيب الأخير على العرش إلى مناسبة إسلامية تجرى وقائعها فى القلعة على أن تكتتب الأمة من أجل ذلك الاحتفال الدينى الضخم وهو اقتراح رفضه رئيس الوزراء وزعيم حزب الوفد الحاكم آنذاك مصطفى النحاس باشا عندما صمم على أن تتم إجراءات التتويج وفقًا للتقاليد البرلمانية الغربية مجهضًا خطة أحمد حسنين باشا الذى بعث برسالته إلى حكومة الوفد عبر الكاتب الصحفى اللامع محمد التابعى، إن ذلك الاقتراح - وغيره - يمثل إشارات تعكس فى مجملها حقيقة أن مفهوم العروبة لم يكن هو المطروح الرئيسى على الساحة السياسية المصرية حينذاك، بل إننا لا نكاد نعرف حزبًا سياسيًا فى فترة ما بين الثورتين (1919 - 1952) قدم مضمونًا لعروبة مصر ولو ضمن أطروحات أخرى باستثناء ومضات خفيفة ارتبطت بأشخاص معينة أكثر من ارتباطها بأفكار محددة دارت فى معظمها حول بعض المجاهدين الذين اقترنت أسماؤهم بنضال «طرابلس الغرب» ضد الاستعمار الإيطالى أو تأثرت بحركات التحرير المشتعلة فى

بعض الدول العربية ضد الوجودين البريطانى والفرنسى، ولعل من رموز ذلك التيار المحدود الأثر فى مصر أسماء من مثل عزيز المصرى وعبد الرحمن عزام وغيرهما، وهكذا يبدو واضحًا أن الإطار السياسى لعروبة مصر لم يتواجد على الساحة بشكل حاسم قبل حرب فلسطين الأولى عام 1948 .

بل إن قيام جامعة الدول العربية بدعم بريطانى كان محاولة لملء الفراغ الناجم عن انهيار الدولة العثمانية والرغبة فى احتواء المنطقة تحت مظلة جديدة بعد أن سقطت مظلة الخلافة وكان التفكير وقتها هو أن تكون المظلة هذه المرة عربية بعد أن ظلت لأكثر من خمسة قرون إسلامية، وكان من الطبيعى أن تتجه بريطانيا مدفوعة بظروف الحرب العالمية الثانية إلى مصر أكبر الدول الناطقة بالعربية وأكثرها تقدمًا لكى تكون الدولة المضيف للمنظمة العربية الجديدة، كما كان مؤتمر «أنشاص» ومحاولة الملك فاروق إمامة ملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية المشاركين فى الاجتماع أثناء تأدية صلاة الجمعة وفقًا لرواية تاريخية إن صحت فإنها تعبر عما كان يجيش فى صدر الملك المصرى من تطلعات وما أوحى به مستشاروه من إمكانية الحصول على الزعامة العربية المطلقة بعد أن أخفقت جهوده فى تبوؤ الخلافة الإسلامية الضائعة.

وبذلك فإن العروبة تبدو مفهومًا طارئًا على الدولة المصرية وليست بعدًا عميقًا فى الكيان المصرى وأية مقارنة بين مصر وسوريا على سبيل المثال فى هذا المجال سوف توضح أن الجذور القومية فى سوريا كان يقابلها جذور دينية ثم وطنية فى مصر، ولقد عبر المفكر الجغرافى العظيم جمال حمدان عن هذا المفهوم فى كثير من المواقع فى كتاباته الرائعة، وليس يعنى ذلك بالطبع أن العروبة رداء مستورد ترتديه مصر حين تريد، أو وشاح وافد تضعه الكنانة على صدرها ثم تخلعه حين تشاء.

ولكن ما أريد أن أذهب إليه هو أن المصريين لم يسيسوا عروبتهم إلا فى وقت متأخر نسبيًا بالمقارنة بدول الشام أو ما نسميه سوريا الكبرى، ولعل هذا المفهوم يفسر لنا الكثير من الاختلافات بين الدور المصرى عربيًا وأدوار أخرى سبقته أو لحقت به فى نفس الميدان، فمصر واحدة من أقدم الكيانات السياسية على الأرض، حيث عرفت شكل الدولة المركزية منذ طفولة التاريخ، لذلك كان طبيعيًا أن تسبق

التزاماتها الدولية مشاعرها القومية فى كثير من المناسبات، بينما الأمر يختلف لدى البعض الآخر من الأشقاء العرب، حيث يضعون أهدافهم القومية فوق الاعتبارات الدولية على نحو جرّ على عدد منهم آثاراً سلبية فى كثير من الظروف، ولو استعرضنا فى إيجاز علاقات مصر العربية بأهم التجمعات الجغرافية على خريطة المنطقة فى محاولة لرصد البعد العربى فى السياسة المصرية لأمكننا أن نحددها فى محاور أربعة على النحو التالى:

أولاً: مصر ودول الشام:

ولعلى بهذا التعبير لا أستفز بعض المشاعر القطرية فى دول سوريا الكبرى لأننى أريد أن أوضح بجلاء أن خصوصية علاقات مصر التاريخية بالدولة المركزية فى سوريا كانت دائمًا حجر الزاوية فى مسار الأحداث الكبرى فى المنطقة حتى كانت رؤية المصريين لعبقرية المكان لديهم عبر القرنين الأخيرين على الأقل تشير إلى الروابط بين بر مصر وبر الشام ثم بر الحجاز، ولقد كان التداخل المصرى السورى قائمًا قبل عصر محمد على وحملة إبراهيم باشا وفترة حكمه فى الشام، ولكن العلاقات ازدادت توثقًا بعد ذلك وبدت مصر وطنًا ثانيًا للسوريين الذين أسهموا فى الحركة الثقافية المصرية سواء فى مجالات الصحافة أو المسرح أو السينما.

ولعل ذلك يظل له انعكاسه على التقارب بين المزاجين السورى والمصرى الذى تجسد - ولو لفترة قصيرة - فى دولة الوحدة منذ أكثر من أربعين عامًا، بل إن دعاة الحزب القومى السورى الذين نظروا بشىء من الحذر إلى مصر قد حرموا أنفسهم تلقائيًا بسبب ذلك الموقف رصيداً شعبيًا كان يمكن لهم أن يحققوه. ومازلت أكرر دائمًا ما قاله مفكر لبنانى كبير من أن معيار العروبة الصادقة ينبع دائمًا من درجة الإيمان بدور مصر العربى ومكانتها القومية، وإذا أخذنا النموذج العراقى المرتبط جغرافيًا بسوريا الكبرى والذى اعتبره القوميون السوريون جزءاً من دولة الهلال الخصيب الذى كانت نجمته فى قبرص، فإننا نرى أن العلاقات المصرية العراقية كانت تاريخيًا ذات حساسية خاصة ربما منذ المنافسة بين الدولة العباسية فى بغداد والدولة الفاطمية فى القاهرة عندما ربطت بينهما ظروف المعاصرة وتطلعات

المنافسة، ولا شك أن الصدام بين نورى السعيد وعبد الكريم قاسم من بعده بمصر الناصرية، ثم فشل محاولات الوحدة الثلاثية فى مطلع الستينيات إنما كانت كلها انعكاسًا لنظرة عراقية لا تستريح تاريخيًا للدور المصرى وقياداته القومية.

ثانيًا: مصر ودول الخليج العربى:

ليس من شك أن هناك عاملين لعبا دورًا حاكمًا فى تحديد إطار العلاقة بين مصر ومجموعة تلك الدول المطلة على الخليج العربى، وأول هذين العاملين هو وجود الأماكن المقدسة فى الحجاز وارتباط المصريين القوى بمقدساتهم الروحية، وهو أمر جعل العلاقة بين المصريين وسكان شبه الجزيرة علاقة موصولة فيها الكثير من هوى حب المصريين لأهل البيت وتعلقهم الشديد برسول الإسلام، بل إن عروبة المصريين الثقافية قد اعتمدت إلى حد كبير على الجوهر الإسلامى لمضمون الفكرة القومية، ولقد فطن لذلك فارس نجد الملك عبد العزيز بن سعود مؤسس الدولة المركزية الموحدة الحديثة فى شبه الجزيرة العربية وأوصى أبناءه بحسن الجوار مع مصر مثلما يرددون هم أنفسهم فى مناسبات كثيرة، بل إن قبوله الانضمام لجامعة الدول العربية بعد تردد فى منتصف الأربعينيات إنما جاء ترضية لمصر وتقاربًا مع الجالس على عرشها بعد زيارة منه حينذاك. أما العامل الثانى الذى يحكم علاقات مصر بدول الخليج العربى فهو يأتى نتيجة للنهضة الشاملة التى نجمت عن ظهور النفط فى معظم أقطار الخليج، واتجاه العمالة المصرية بكل مستوياتها لتلك الدول على نحو ربط الأسرة المصرية العادية فى المدن والقرى بما يجرى فى دول الخليج سياسيًا واقتصاديًا، فكانت لذلك انعكاساته الإيجابية فى توثيق العلاقة وتشديد الرابطة، ولعل شعبية الموقف المصرى فى دعم الكويت بعد غزو العراق له عام 1990 كان نابعًا من مفهوم يقترب من هذا التصور العام.

ثالثًا: مصر ودول المغرب العربى:

وهنا لابد أن نعترف بالشخصية الإفريقية لمصر وموقعها على البوابة الشمالية

الشرقية للقارة وامتداداتها غربًا وجنوبًا حتى أن نسبة لا بأس بها من التركيب السكانى لعدد من المحافظات فى غرب الدلتا ووسط الصعيد تبدو من أصول شمال إفريقية، ويكفى أن نتأمل أسماء عدد من أصحاب الأضرحة وأولياء الله الصالحين لكى نكتشف أنهم قدموا من المغرب العربى وهم فى طريقهم لأداء الحج عندما استوقفهم الوادى الأخضر فى طريق العودة فاتخذوه مستقرًا ومقامًا، كما أن حركات التحرر الوطنى فى الدول العربية الشمال إفريقية قد اتخذت كلها من مصر قاعدة للانطلاق وركيزة للحركة، هكذا فعل السنوسيون ثم القذافى من بعدهم، وهكذا فعل بورقيبة ورفاقه فى تونس حتى كانت انطلاقة الثورة الجزائرية بقياداتها التاريخية من الأرض المصرية على نحو ربط الشمال الإفريقى بأمته العربية بصورة تقررت بعد ذلك باستضافة تونس لجامعة الدول العربية لقرابة عقد كامل، كما أن دعاة التحرر الوطنى فى دولة المغرب ذاتها قد فعلوا شيئًا من ذلك أيضًا، بل إن الملك الراحل محمد الخامس ومن بعده الملك الحسن الثانى يحفظان لمصر مكانة خاصة من منطلق إسلامى عربى، وهكذا نستطيع القول بأن دور مصر فى دول المغرب العربى هو دور موصول لم تمنعه الصحارى الواسعة، ولم تحل دونه الحواجز الطبيعية التى تتميز بها جغرافية القارة الإفريقية.

رابعا: مصـــر والســـودان

وهنا نصل إلى أكثر القضايا أهمية وربما أشدها حساسية، ويهمنى هنا أن أنتزع العلاقات المصرية السودانية من إطار الدور العربى لمصر لكى أضعها فى سياقها التاريخى الفريد، فعلاقات مصر بالسودان علاقات ذات طابع خاص فيها من وحدة النهر درجة عالية من الارتباط العضوى الذى لم تعرفه علاقات مصر بدولة مجاورة أخرى. والحديث عن العلاقات المصرية السودانية حديث ذو شجون تناولناه فى كثير من المناسبات حيث أشرنا إلى علاقات الدولتين خلال القرنين الماضيين، ثم تعرضنا للرواسب التاريخية والحساسيات المتراكمة منذ أيام الحكم الثنائى بصورة تجسدت بوضوح فى فكر الحركة المهدية بنظرتها المتحفظة لمصر وشكوكها التقليدية تجاه سياسات القاهرة. وقد كان شعورنا دائمًا ولا يزال بوجود فرصة ضائعة لوحدة

وادى النيل غداة استقلال السودان فى منتصف الخمسينيات يمثل قضية خلافية لاتزال مثار جدل ومحل نقاش، ولكن الأمر المتفق عليه بين الجميع هو أن البلدين التوأم هما امتداد طبيعى واحد يبدو فيه كل منهما عمقا استراتيجيا للآخر، فحدود مصر تقف عند منابع النيل الأزرق، كما أن حدود السودان تصل إلى شواطئ المتوسط، ويجب أن يسعى البلدان - فى ظروف تبدو اليوم مواتية - لوضع أسس ثابتة وأطر دائمة لعلاقات راسخة لا تتأثر بتغيير النظم أو تداول الحكام، ولعلى أضيف هنا نقطة مهمة مؤداها أن عروبة السودان وربما إسلامه أيضًا يتأثران تلقائيًا بالعلاقة مع مصر، إذ إن السودان بلد واسع المساحة متعدد الجيران تبدو فيه الأطماع كثيرة مثلما تبدو عليه الضغوط شديدة.

لذلك يكون طبيعيًا أن تعى القيادة السودانية دائمًا أهمية العلاقات مع مصر باعتبارها رصيده الداعم دائمًا، مثلما يتعين على القاهرة أن تدرك أيضًا أن العلاقات مع السودان لا يجب أن تكون محكومة بفورات موسمية ولكن يتحتم أن يكون لها درجة من الرسوخ والثبات تحميها من الأنواء والأعاصير والتقلبات.

* * *

.. إننى أطرح هذا التصور الموجز استقراء لتطور دور مصر عربيًا، وفى خلفية ما أكتبه اليوم، تلك الروح التى ظهرت على السطح فى السنوات الأخيرة فى بعض الدول العربية والتى تبدو شديدة الحساسية من مصر وريادتها المستمدة من ثقلها التاريخى وتراثها الثقافى ومكانتها القومية، ولعل المرارة التى كتب بها الشاعر العربى الكبير أحمد عبد المعطى حجازى عن محاولات بعض الأدباء والشعراء العرب تجاهل الوزن الحقيقى لمصر وإغماط رموزها الكبرى حقوقها التاريخية الثابتة، لعل فى ذلك أيضًا دافعًا فيما أكتب، ويهمنى أن أسجل الملاحظات التالية فى هذا السياق:

١ - إننا يجب أن ندرك أن العرب جميعًا - ربما بغير استثناء - يعرفون فى أعماقهم قدر مصر ويدركون أن تهميش دورها أمر مستحيل، وقد جربوا شيئًا من ذلك فى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات ولكنهم اكتشفوا حجم الخطيئة التى دفعوا هم الجزء الأكبر من ثمنها ولم تتأثر مصر كثيرًا بها.

2 ـ إنه من الطبيعى أن تكون هناك حساسيات تجاه الشقيقة الكبرى لأن حمل مصابيح التنوير لعدة قرون لابد أن يؤدى إلى شعور تلقائى لدى الآخرين يتركز حول ضآلة الدور مقارنًا بما يقرأ ويسمع ويرى عن الكنانة مكانة وريادة.

3 ـ إن التطاول على الدور الثقافى لمصر العربية أمر متوقع، فقد أصبح لدى غيرنا ـ بحكم منطق التطور وحركة التاريخ ـ شىء من أدوات العصر ومقتنيات التكنولوجيا الحديثة، كما شب الجميع على الطوق، وظهر فى غمرة حماس تحقيق بعض منجزات النهضة القطرية نبرة «إحساس عالية بالذات» لدى الأشقاء، مع تحرك عفوى نحو بعض المحاولات المتكررة لإهدار تراكمات التاريخ وحقائق الجغرافيا ورموز الحضارة.

.. إن مصر لم تحقق مكانتها منحة من غيرها، ولم تصل إلى ما بلغته بطفرة مفاجئة، ولكنها اعتصرت دائمًا خبرة السنين وحكمة القرون فى عبقرية زمان ومكان نادرين ثم تحملت بغير انقطاع مسئولياتها القومية من أجل أمة عربية متجددة الروح، يقظة الوعى، متماسكة الكيان.

الدور المصرى والتسوية السلمية

يتطلع العرب إلى مصر كلما طرأ على الساحة جديد، أو ظهرت متغيرات لم تكن قائمة من قبل، ويركزون على الدور المصرى، المنتظر منه والواجب عليه، وقد لا تخلو النغمة المتحمسة من انتقاد يعبر عن الضيق من الوضع العام فى المنطقة وتداعياته الطارئة، وهذا قدر الشقيقة الكبرى أن تكون قائدة فى الحرب رائدة فى السلام مسئولة دائمًا عن الانتكاسات، وشريك أحيانًا فى الانتصارات، ولقد أفرز الواقع الدولى والإقليمى فى الأسابيع الأخيرة أحداثًا أدت إلى تغيير كبير فى المعادلة التى كانت تحكم أطراف التسوية السلمية فى الشرق الأوسط، فنحن أمام إدارة أمريكية مختلفة وحكومة إسرائيلية جديدة وشعب فلسطينى يواصل مقاومته للاحتلال وأمة عربية يتهيأ قادتها لأول قمة عادية بعد إقرار آلية دورية اجتماعاتهم سنويًا، وهذا الطرح الذى يقدم أطرافًا مختلفة وأوضاعًا جديدة يلزمنا بالضرورة أن نقوم بعملية تحليل موضوعى للأحداث من أجل الوصول إلى فهم صحيح لطبيعة الظروف بالغة الحساسية فى هذا الظرف القومى المهم، وسوف نتناول الأمر برمته عبر محاور ثلاث يعالج الأول فيها الإدارة الأمريكية الجمهورية، وينصرف الثانى إلى حكومة «شارون» الإسرائيلية، بينما يركز الثالث على أهمية الروح العربية فى هذه المرحلة .

الإدارة الأمريكيـــة:

مازالت كل الإشارات الصادرة عن إدارة «بوش الابن» تعطى انطباعات متداخلة لا تمثل فى مجملها سياقًا واضحًا لسياسة تم اعتمادها أو الاستقرار عليها، وهناك

توقعات متعددة لمسار تلك الإدارة تجاه منطقة الشرق الأوسط، ويمكن إجمال تلك التوقعات فيما يلى:

1 ـ اتجاه يرى أن الرئيس الأمريكى وإدارته لا يريدون المضى على نهج إدارتى «كلينتون» فى السنوات الثمانى الماضية، فهم لا يتحمسون للتواجد الأمريكى المستمر فى المنطقة من خلال وجود مبعوث دائم أو زيارات مكثفة للرئيس الأمريكى لمنطقة الشرق الأوسط بلغت فى إدارة «كلينتون» رقمًا قياسيًا لم تعرفه الولايات المتحدة الأمريكية من قبل.

2 ـ توحى بعض التصريحات الأمريكية ـ على قلتها ـ بأن هناك مدرستين للتفكير أمام الإدارة الأمريكية الجديدة تبدو الأولى قريبة الشبه بمنطق إدارة «كلينتون» فى التعامل مع المنطقة، بينما ترى المدرسة الثانية الاكتفاء بمتابعة علاقات الطرفين العربى والإسرائيلى وتطوراتها عن قرب والتدخل عند اللزوم فقط دعمًا لإسرائيل غالبًا أو دفعًا لعملية السلام أحيانًا، ولا حاجة هنا إلى مبعوث أمريكى خاص أو زيارات متكررة للرئيس الأمريكى أو وزير خارجيته إلى المنطقة، والواقع أن هذه المدرسة تلقى حماسًا إسرائيليًا صامتًا يجرى التعبير عنه فى الكواليس الدبلوماسية دون الإعلان عنه فى التصريحات الرسمية، ولكى نكون منصفين فإن هذه المدرسة الفكرية الثانية لن تسيطر على سياسات الإدارة الأمريكية فى الشرق الأوسط وحده بل قد تنال بعض المشكلات الأوروبية التى استأثرت باهتمام الرئيس الأمريكى السابق «كلينتون» مثل المسألة «الأيرلندية» قدرًا من هذا التوجه الأمريكى المحتمل، والذى تمثله تلك المدرسة الفكرية الجديدة التى نشير إليها.

3 ـ هناك تصور آخر يرى أن إدارة «بوش الابن» التى تحتوى رموزًا كبيرة من إدارة «بوش الأب» ليست جديدة على الصراع العربى الإسرائيلى إذ يكفى أن نتذكر أن مؤتمر «مدريد» فى مطلع التسعينيات قد انعقد بمبادرة أمريكية ودعمًا منها قبل إدارة «كلينتون»، كما أن أسماء مثل «ديك تشينى» نائب الرئيس أو «كولين باول» وزير الخارجية تمثل قنطرة للتواصل بين إدارة الأب وإدارة الابن، فضلاً عن علاقات وثيقة بزعامات الشرق الأوسط وقياداته المختلفة خصوصًا فى فترة حرب الخليج الثانية.

4- بدأت تظهر على استحياء نظرية جديدة تروج لها بعض دوائر الجمهوريين المعنيين بشئون الشرق الأوسط، حيث يقترحون أن تأخذ إدارتهم قضايا الشرق الأوسط فى إطار صفقة متكاملة يدخل فيها الوضع فى «العراق» طرفًا موازيًا لتطورات التسوية السلمية حتى تحصل الولايات المتحدة الأمريكية على تنازلات مزدوجة من الجانب العربى فى منطقة الخليج وفى الأرض المحتلة فى وقت واحد، وهى نظرية خبيثة لأنها تعالج مسألة الثأر الذى ورثه الابن عن أبيه فى مواجهة النظام العراقى بغض النظر عن معاناة الحصار أو القلق الأمنى فى منطقة الخليج العربى كله. إن هذه النظرية قد تحمل فى طياتها عملية تعطيل للتسوية السلمية للنزاع العربى الإسرائيلى كما أنها تحمل أيضًا شيئًا من النوايا غير الطيبة التى تحملها الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه العراق، وقد لا تكون هذه السياسة مفيدة أيضًا على المدى الطويل لدول الخليج العربى وفى مقدمتها دولة «الكويت» و«المملكة العربية السعودية».

5- هناك من يفترضون أن نقص خبرة الرئيس الأمريكى الجديد بالشئون الدولية سوف يجعله يسعى تلقائيًا إلى مساحة زمنية طويلة لدراسة ملف الشرق الأوسط مع أركان إدارته بغض النظر عن درجة التصعيد بين طرفى المواجهة فى الأرض المحتلة على اعتبار أن عامل الزمن عنصر حاسم فى تسوية النزاعات دون تدخل أطراف خارجية، وهى نظرية ابتدعها الداهية «هنرى كيسنجر» منذ قرابة ثلاثة عقود وهى التى ترى أن ترك النزاعات لفترات زمنية مختلفة قد يؤدى إلى تقارب وجهات النظر بين أطرافها نتيجة التعود على الممارسات اليومية لمعطيات الصراع، لذلك لا يجب أن تفتح إدارة أمريكية صفحات جديدة فى ملف أزمة معينة إذا أخذت فى الاعتبار تأثير عامل الوقت وعنصر الزمن.

الوزارة الإسرائيلية:

إننى ممن يؤمنون بأنه لا يجب استقبال وصول «شارون» إلى منصب رئيس الوزراء بشىء من الفزع أو التوتر، نعم إنه يحمل أسوأ سجل تاريخى بين قادة

إسرائيل المعاصرين، ولكنه فى الوقت ذاته لا يختلف كثيراً عنهم، ودعنى هنا أطرح وجهة نظرى فى النقاط التالية:

1 ـ إن ظهور الوجه الحقيقى لإسرائيل أفضل للعرب والفلسطينيين من التعامل مع الأقنعة الزائفة والوعود المعسولة، فرئيس وزراء إسرائيل الجديد «شارون» يمثل وجه إسرائيل الحقيقى فى هذه المرحلة بغير رتوش أو محاولات للتجمل، وإذا قارنا بينه وبين زعيم إسرائيل آخر مثل «شيمون بيريز» فسوف نكتشف أن القادة الإسرائيليين يتحركون جميعًا فى إطار دائرة محددة ومربع مشترك، فالأهداف واضحة، والأفكار موحدة، والاستراتيجية طويلة المدى حاضرة فى أذهانهم، ولكن البراعة الحقيقية تكمن فى لعبة توزيع الأدوار وتخصيص فترات الظهور والاختفاء على مسرح السياسة والحكم فى الدولة العبرية.

2 ـ إن الفارق بين التشدد والاعتدال الإسرائيلى هو فارق فى الأسلوب فقط، ولكنه لا يمثل مسافة حقيقية فى الرؤى والأفكار، فالحمائم والصقور كلها نتاج فلسفة واحدة مع الاختلاف فى الأساليب فقط، بل إننى أتساءل ـ وبحسن نية كامل ـ أين الآن الدور المنتظر لجماعات السلام المشتركة بين الإسرائيليين والعرب؟ إننى أقول إن الذى حدث بعد زيارة «شارون» الاستعراضية الاستفزازية للمسجد الأقصى واندلاع الانتفاضة الفلسطينية فإن طرفى جماعات السلام ومنهم من يحملون اسم عاصمة أوروبية قد قاموا تلقائيًا بعملية فرز للمواقف، بحيث ناصر كل جانب طرف النزاع الذى ينتمى إليه ولم يتمكنوا معًا من القيام بعمل مشترك فى إطار موقف فكرى موحد فى هذه الظروف التى كانت تستدعى منهم ذلك باستثناء بعض الاتصالات المحدودة أو المراسلات القليلة. إننى أقول ذلك لأننى أحسب أن طرفى النزاع العربى الإسرائيلى لم يحققا بعد انتقالاً فعليًا من مواقعهم الأصلية تجاه رؤية جديدة لمستقبل هذه المنطقة وأجيالها القادمة.

3 ـ إن عودة الشرق الأوسط إلى أجواء قديمة بفضل السياسات الإسرائيلية فى الشهور الأخيرة قد انعكس على موقف الناخب الإسرائيلى الذى أعطى «شارون» صوته لا اقتناعًا بأنه رجل المرحلة، ولكن رفضًا لأسلوب «باراك» فى الحكم وسياسته فى إدارة الصراع فضلاً عن أن «شارون» هو اللاعب المتاح على المسرح فى

هذه المرحلة، والإسرائيلى يعانى تاريخيًا من عقدة الأمن ويتوهم أن تصريحات «شارون» العنترية وممارسته الإرهابية سوف تكونان ضمانًا جديدًا لأمن المواطن الإسرائيلى أمام الانتفاضة الفلسطينية والتصعيد المحتمل لها فى ظل المناخ الذى جلبه وصول «شارون» إلى السلطة وهو يحمل أفكارًا انتحارية للعلاقة بين الفلسطينيين والعرب.

4- دعنى هنا أكرر مرة أخرى أن التعامل مع التشدد الإسرائيلى أفضل من التعامل مع قوى الاعتدال الإسرائيلى خصوصًا على المستوى الرسمى تحديدًا، فالساسة الإسرائيليون الذين ينتمون إلى مدرسة التعامل الأفضل نسبيًا مع العرب لم يحققوا تاريخيًا نتائج عملية باهرة فباستثناء حدوث الانسحاب الإسرائيلى من «لبنان» فى ظل حكومة العمل برئاسة «باراك» لا نجد فى سجل غيره من زعامات حزبه إنجازات باهرة على مسار التسوية السلمية إلا مع استثناء آخر وهو توقيع اتفاق «وادى عربة» مع «الأردن» واضعين فى الاعتبار أن انسحاب إسرائيل من جنوب «لبنان» كان إنقاذا لها من ورطة حقيقية تحت وطأة المقاومة اللبنانية فى الجنوب ولم يكن تجاوبًا مع الشرعية الدولية أو المطالبة العربية، كما أن اتفاق السلام مع «الأردن» كان متاحًا ويسيرًا لا يحتاج إلى جهود كبيرة أو مفاوضات شاقة، بينما لو نظرنا على الجانب الآخر فإن «الليكود» هو الذى وقع اتفاقية السلام مع «مصر» وهو أيضًا الذى واصل الانسحاب من بعض الأراضى الفلسطينية فى ظل حكومة «نيتنياهو» تنفيذًا لاتفاق «أوسلو» وتوابعه رغم كل ما اتصفت به من جمود.

5- إن لهجة الحملات الانتخابية قبل الوصول إلى الحكم تختلف عن لغة القرارات السياسية أثناء ممارسة السلطة، ومع ذلك فإن تصريحات «شارون» كانت ولا تزال وسوف تظل استفزازية بالطبيعة، فالرجل الذى يقترب عمره من ثلاثة أرباع القرن لا يريد أن يرى أبعد من قدميه أو يستشرف المستقبل برؤية عميقة تدرك أن الأمن نتيجة للسلام وليس سببًا له، لذلك فإننى لا أتصور أن المسيرة السلمية سوف تحقق خطوات إيجابية فى المرحلة القادمة التى لا أتصور لها أن الانتفاضة لن تتوقف فى ظل تصريحات إسرائيلية ملتهبة أو ممارسات عدوانية مستمرة، وكل ما نأمل فيه الآن هو أن تعود الأوضاع إلى مرحلة صيف عام 2000 بكل ما لها وما

عليها، ولكن يبدو أن الظن سوف يخيب، «فشارون» لم يكن عبر تاريخه كله موضع حسن الظن أو صدق النية.

الروح العربية:

إذا انتقلنا إلى الصعيد القومى فسوف نجد أننا مطالبون الآن بصحوة حقيقية ووقفة موضوعية للتعامل مع المستجدات التى طرأت على الساحتين الدولية والإقليمية، ولعلنا نوجز تصورنا لذلك بإيجاز فى النقاط التالية:

1 - إن الرد العملى والرسالة الواضحة التى يجب أن يوجهها العرب الآن للأطراف الأخرى تتمثل فى حد أدنى من وحدة الصف العربى وتنقية الأجواء بحيث تصبح قمة «عمان» القادمة وهى أول قمة عربية عادية بعد إضافة ملحق لميثاق الجامعة العربية فى هذا الشأن، وهو أمر غير مسبوق لم يتحقق طوال خمسين عامًا، إن هذه الروح الجديدة سوف تكون هى رد الفعل الإيجابى على الجانب العربى فى هذه الظروف وليس من شك فى أن الجهود التى جرت فى العام الأخير سوف يكون لها حصادها على مستقبل العمل العربى المشترك ببعديه السياسى والثقافى ولا يجب أن تظل مسألة «العراق» قيداً دائمًا على حرية الحركة العربية فقد جاء الوقت الذى يجب أن يرتفع فيه الجميع إلى مستوى ما يحدث حتى تكون المصلحة القومية هى صاحبة الكلمة العليا فى النهاية.

2 - إن تمسك العرب بالسلام - العادل والشامل - كخيار استراتيجى يجب أن يستمر، فإسرائيل برعت فى الحديث عن السلام وهى تمارس العنف والإرهاب الذى يصل إلى حد الحرب الداخلية، ونتحدث نحن العرب عن المواجهة والقوة، بينما قد توحى الشواهد بغير ذلك، من هنا فقد جاء الوقت الذى يجب أن يوجد فيه خطاب سياسى عربى يتسم بالذكاء واستغلال المواقف وانتهاز الفرص، إذ لا يجب أن نظل دائمًا أسيرى العواطف والانفعالات بل والتشنجات، بينما الأرض تميد تحت أقدامنا، والفرص تضيع أمامنا، وصوت الحكمة يختفى بيننا.

3 - إن الانتفاضة الفلسطينية المشتعلة هى رمز للمقاومة العربية أمام سياسات

إسرائيل وممارستها، وسوف تظل كذلك لأنها لم تبدأ فقط كنتيجة مباشرة لزيارة «شارون» الاستعراضية، ولكنها قبل ذلك وبعده جاءت نتيجة طبيعية لتراكم الإحباط الذى أدرك العرب وأصاب الفلسطينيين باليأس، وأحال المنطقة إلى دائرة العنف من جديد، والانتفاضة هى الرمز الباقى لهذه الأمة ولقد علمتنا التجارب أن إسرائيل لا تتحرك إلا تحت وطأة الضغوط مهما حاولت الخلط بين مفهوم الأمن ومعنى السلام.

4 - إن الحوار المتصل بين العرب والعالم يجب أن يتحول إلى اتصال مكثف بلغة تصل إلى العقول التى لا تؤمن بالضرورة بأهدافنا، ولا تعتنق مواقفنا، فسياسة عزل المعارضين، والابتعاد عن غير المتعاطفين معنا، بل ومقاطعة المعادين لنا هى سياسة تجافى روح العصر وتركن إلى السلبية وتتعارض مع المصلحة.

5 - إن ما يجرى فى إسرائيل هو شأن داخلى ولا يجب أن نتوقف أمام رئيس حكومة جديد حتى ولو كان هو «آرييل شارون» الذى يحمل فى أوراق اعتماده ملفات الحروب والمذابح، كما يحمل «وسام الخطيئة» فى «صابرا وشاتيلا»، فالذى يعنينا فى النهاية هو أن نتعامل مع الموضوع وليس الشخص، مع الموقف وليس الشعار، مع الفعل وليس التصريح.

* * *

هذه رؤيتى التى لا يمكن أن تكون متكاملة لأن الأحداث تجرى والمواقف تتلاحق والرواية عادت إلى فصلها الأول لا يجب أن نكون دائمًا فى حالة انتظار لسلام يهبط علينا لأنه فى النهاية استجابة لإرادة مشتركة تمضى على طريق ذى اتجاهين، ولعلى أتساءل هنا هل أن الأوان لكى لا تصبح إسرائيل هى «المتغير المستقل» الوحيد فى المنطقة، بينما الآخرون يمثلون «متغيرات تابعة»؟ هل جاء الوقت الذى يتحرك فيه العرب بأفكار إيجابية تحاصر إسرائيل دوليًا، وبمنطق إنسانى يفضح جرائمها العنصرية وبحوار متصل مع الإدارة الأمريكية الجديدة بلغة مختلفة وروح جديدة كى لا يفوتنا قطار المستقبل حتى ولو كانت محطته الأولى هى «آرييل شارون»؟

الأمن القومى المصرى
والصراع العربى الإسرائيلى

تردد كثيراً عبر العقود الخمس الماضية أن الصراع العربى الإسرائيلى الذى استنزف جزءاً كبيراً من مقومات تجديد البنية الأساسية المصرية وحال دون بلوغها مرحلة الرفاهية المنشودة أو مستوى المعيشة المطلوب كان يمكن أن يكون بعيداً عن «مصر» التى أقحمت نفسها طرفًا فى القضية الفلسطينية ودفعت فى سبيل ذلك أغلى التضحيات من أبنائها وأموالها، ولكن سياق أحداث الشهور الأخيرة قد أصبح يستدعى إعادة النظر فى هذه المقولة على إطلاقها إذ إن واقع الأمر حاليًا أن الحكومة الإسرائيلية - برغم اتفاقية السلام المستقرة مع مصر - لم تتوقف عن استفزاز الدولة المصرية والعبث بمشاعر شعبها والتطاول على رموزها بدءاً من الأهرامات التى بناها الأجداد وصولاً إلى السد العالى بكل ما يحمله من إشارة تاريخية يعتز بها المصريون فى كل الظروف، وأبادر منذ بداية المقال لكى أقرر أننى ممن يؤمنون بأن «مصر» دولة مسئولة تحمل من العراقة أغلى ما فيها، ومن الحداثة أنسب ما لها.

لذلك فإن العلاقة الوثيقة بين الشعب المصرى وفلسفة التعايش المشترك بين الأمم والتعاون الإقليمى بين الشعوب والانسجام البشرى بين الجماعات الإنسانية ليست كلها أموراً جديدة على الإطلاق، فالمصرى لا يحمل بطبيعته حقداً يستمر، أو غلاً يدوم، ولكنه يتصرف دائمًا بمنطق مستمد من عمق الحضارة الإنسانية وماضيها الطويل، لذلك فإن «مصر» التى كانت قائدة فى الحروب هى التى أصبحت رائدة فى السلام الذى لا يدرك معناه إلا من عرف ويلات القتال ومعاناة المواجهة الدامية، إن الإشارات السلبية فى تصريحات المسئولين الإسرائيليين تعبر عن حجم اللاوعى لديهم، وتوضح بجلاء أنهم لا يدركون عبقرية «مصر» التى تستمد الاستقرار من

وادى النهر ودلتاه وتدرك معنى الاستمرار من تدفق النيل فى مجراه، فالشعب المصرى بطبيعته ودود صبور لا يبدأ بالعدوان ولكنه أيضًا لا يستسلم للهوان، إن التاريخ المصرى قد احتضن اليهود مثلما احتضن غيرهم من أصحاب الديانات والثقافات، لذلك فإنه يستحيل اتهامه بمعاداة السامية التى ينتمى إليها بحكم عروبته، كما أنه شعب طيب يعشق الحياة ويكره الدمار، يحب الاسترخاء الآمن ولا يقبل الغدر الخاطف، لذلك فإن بعض المواقف الإسرائيلية وتصريحات عدد من قادتها تمثل فهمًا خاطئًا لطبيعة «مصر»، وتعبر عن إدراك سطحى لشخصيتها الموروثة . . إننى أريد أن أطرح قضية واضحة فحواها أن الأمن القومى المصرى مستهدف بشكل مباشر لأن من صالح الطرف الآخر أن يقلل من فاعلية من يقدرون على اتخاذ القرارات المصيرية ونماذج ذلك معروفة فى ذاكرة الشرق الأوسط على امتداد النصف الثانى من القرن الماضى، لذلك فإننى أسجل هنا ملاحظات مبدئية يجب أن تستقر فى الوجدان الوطنى ومن أهمها ما يلى:

أولاً: إن الحدود الشرقية المصرية هى حدود التواصل العسكرى فى التاريخ الاستراتيجى لمصر منذ العصر الفرعونى، منها جاءت الغزوات ومنها أيضًا خرج الجيش المصرى ليواجه أعداءه قبل وصولهم إليه فكانت منطقة الشام - خصوصًا جنوبه - هى نقطة المواجهة التى تحسم فيها المعارك وتتحدد بها النتائج، فمن الشرق جاء الهكسوس ووفد الفرس والمغول والصليبيون حتى كانت الهجمة الأخيرة منذ قيام الدولة العبرية عام 1948 .

ثانيًا: إن الذين يتصورون وهمًا أن بمقدور «مصر» أن تغلق حدودها وأن تعيش بمعزل عن غيرها إنما يتصورون عصراً مضى وزمانًا لا وجود له لأن الحياة المعاصرة تقوم على التفاعل والتواصل وتتحدد فيها موجات المد والجذر عبر الحدود السياسية أحيانًا وفى بورصة العلاقات الدولية أحيانًا أخرى، فمصر لا تستطيع بهذا المنطق أن تتحول إلى جزيرة منعزلة تغلق حدودها حين تريد وتفتحها متى تشاء.

ثالثًا: إن الدور المركزى المحورى «للكنانة» قد ألقى عليها تبعات تاريخية لا مناص منها ومسئوليات قومية لا خروج عنها، فقضية «الدور الإقليمى» تستلزم تحمل حجم كبير من التضحيات وقبول قدر ضخم من المسئوليات.

رابعًا: إن «مصر» التراث والحضـارة كانت ولا تزال وسـوف تظـل مركـز جذب لا يقاوم ونقطة عبور لا تتوقف، فهى همزة الوصل بين أفريقيا وآسيا وبين البحرين الأبيض والأحمر، ثـم إنها رابضـة على البوابة الشمالية الشرقية لأفريقيا، ولكنها ذات هوى آسيوى لاتستطيع إنكاره، لذلك كان تلاحمها مع دول الجوار حربًا أو سلمًا أمرًا يسجله تاريخها وتحفظه وثائقه.

خامسًا: لست أتصور بأى حال من الأحوال أن الجغرافيا التى حددت مكان «مصر» أو التاريخ الذى حدد مكانة «الكنانة» يمكن أن يقبل لهذا الكيان الحيوى الفاعل أن يتحول إلى كم سلبى بدلاً من أن يكون قوة إقليمية مسموعة الكلمة مرهوبة الجانب.

.. كانت هذه ملاحظات مبدئية هى أقرب إلى الإطار النظرى فى التفكير منها إلى المعالجة الفعلية للأحداث، ونحن إذ نناقش هنا مسألة العلاقة بين الأمن القومى المصرى والصراع العربى الإسرائيلى فإننا نتوجه بالضرورة لارتياد عدد من المدارس الفكرية التى شكلت باختلافها التوجهات المصرية الرئيسة تجاه تطورات الصراع العربى الإسرائيلى خصوصًا وعلى امتداد الشهور الثلاث الأخيرة نوجزها فى اتجاهات ثلاث:

1 ـ اتجاه غالب يرى أن ما تفعله إسرائيل فى الأرض المحتلة هو نموذج حى للأسلوب الجديد القائم على سياسة الذراع الطويلة التى تصل إلى الفلسطينيين لتغتال النشطاء وتقوم بعملية إعدام مدبرة للقيادات حتى استنفرت إسرائيل كل القوى العربية والفلسطينية برغم الاختلافات بينها لكى يقف الجميع أمام وضع غير مسبوق يخلق ظرفًا تاريخيًا خطيرًا يكاد يعود بالمنطقة كلها إلى المربع الأول، من هنا فإن التيار المصرى العام يشعر بقلق بالغ ولا يرى أن الأحداث الجارية فى الأرض المحتلة بعيدة عنه بل يعتقد أن الأمن القومى المصرى يواجه اختبارًا لم يكن متوقعًا على امتداد السنوات الأخيرة، ولكن ذلك التيار المصرى العام يتمسك فى الوقت ذاته باتفاقية السلام مع إسرائيل ويرى أن الاحترام المتبادل والفهم العميق لروحها يجب أن يكونا بمثابة صمام الأمان فى هذه الظروف المتفجرة، ويطالب دعاة هذا الاتجاه المصرى المسيطر بضرورة مواصلة أقصى الجهود من أجل الخروج من دائرة

العنف الذى أعاد المنطقة كلها لأجواء التوتر بكل ما تحمله من احتمالات لا يستطيع أحد أن يضع تصوراً لنتائجها .

2 ـ الاتجاه الثانى يركز على انعكاس ما يجرى فى الأرض الفلسطينية المحتلة ـ أو حتى داخل إسرائيل 1948 ـ على الأوضاع الاقتصادية فى المنطقة وما أدت إليه المواجهات بين المقاومة الفلسطينية فى جانب والبطش الإسرائيلى فى جانب آخر من تدهور فى الهياكل القائمة للإنتاج ، فضلاً عن الأضرار التى تصيب الدخل القومى خصوصًا من السياحة ؛ إذ إن السائح الأجنبى ينظر للشرق الأوسط نظرة واحدة لا يفرق فيها بين بؤر العنف وبين غيرها ومازلنا نذكر أن السياحة المصرية قد تأثرت أيام حرب الخليج الثانية رغم أن الفارق يصل إلى ثلاث ساعات طيران بين مصر ومسرح العمليات العسكرية فى ذلك الوقت ولكنها رؤية السائح الذى يبتعد دائمًا عن أية احتمالات توحى له بأن مقصده السياحى يقع فى إطار منطقة غير مستقرة . وفى هذه المناسبة فإننى ألفت النظر إلى أن إسرائيل حاليًا لا تمارس ما تقوم به وهى فى وضع أفضل من غيرها ، فالاقتصاد الإسرائيلى برغم عمليات الضخ الخارجى لدعمه يواجه حاليًا خسائر يومية متراكمة ، كما أن السياحة إلى إسرائيل قد دخلت هى الأخرى فى خبر كان ، ويرى أصحاب هذا التيار المصرى ومعظمهم من رجال الأعمال بالإضافة لبعض المثقفين أن الوضع المتفاقم على حدودنا يجب ألا يكون مدعاة للتورط سياسيًا فضلاً عن التورط عسكريًا ، بل يطالبون بنظرة شديدة التعقل لا تسمح أبدًا بدخولنا طرفًا فى الصراع الدائر ، ولا شك أن تلك الرؤية المحايدة لتطورات الصراع هى رؤية قاصرة تتصور وهمًا أن هناك خطًا فاصلاً بين المواجهات اليومية التى خلقتها ظروف النزاع فوق الأرض المحتلة وبين الأمن القومى المصرى بمقوماته وأبعاده وعناصره .

3 ـ ويأتى بين الاثنين اتجاه ثالث يرى أن «مصر» مستهدفة سياسيًا ونفسيًا فى هذه الظروف الحساسة وأن أى موقف متعجل لا يدرك حجم المسئولية قد يؤدى إلى تعقيدات لا تريدها «مصر» ولا يستفيد منها العرب ، فالمحافظة على ركائز السلام فى المنطقة هى الهدف الرئيسى لكل ما نسعى من أجله ونناضل فى سبيله ، وحصار إسرائيل بالسلام وملاحقتها دوليًا وإقليميًا بالدعوة إليه هى أسلوب أفضل فى هذه الظروف القابلة للانفجار الشامل فى أية لحظة . وعلى الرغم من أننى أستبعد قيام

عمليات عسكرية شاملة بين إسرائيل وجيرانها إلا أننى أرى أيضًا أن «شارون» يتطلع إلى إلغاء التركيبة القائمة بتصفية كل مظاهر الوجود الذى خلقته اتفاقيات «أوسلو» بدءًا من السلطة الفلسطينية ورموزها البشرية والمكانية من «عرفات» إلى «بيت الشرق»، وهو يتطلع أيضًا إلى قهر الإرادة الفلسطينية حتى يصبح سقف مطالبها فى أدنى مستوياته مع التلويح المستمر بشراسة العسكرية الإسرائيلية من أجل تخويف المنطقة وجعلها مهيأة لقبول أى عرض إسرائيلى للفلسطينيين أو للدول العربية التى احتلت أراضيها فى حرب عام 1967، ولا شك أن تلك كلها هى أوهام القوة الزائفة التى يعتمد عليها الجناح اليمينى الدينى المتشدد فى الدولة العبرية والتى ثبت دائمًا خطؤها لأن إسرائيل لن تعيش فى المنطقة إلا بالتفاهم المشترك مع العرب والقبول الطوعى من جانب جيرانها.

فإذا كانت تلك هى الاتجاهات الثلاث الرئيسة التى يمكن رصدها على الساحة المصرية فى الشهور الأخيرة، فإننى أقرر أن سياسة ضبط النفس والتحكم فى التصريحات ووضع الأمور فى نصابها والحذر من الخروج بالمواقف المختلفة عن سياقها التاريخى أو إطارها الطبيعى أقول إن تلك السياسة فى مجملها لازمة لبلد مستهدف دائمًا مثل «مصر»، والذين لا يدركون ذلك إنما يفكرون بالمنطق المطلق ولا يتفهمون أهمية المنطق النسبى، فالهدف الذى نسعى إليه حاليًا هو أن تخرج المنطقة من وضعها الحالى وأن تهدأ الأوضاع بتوقف إسرائيل عن ممارساتها العدوانية وانتهاكاتها المستمرة للفلسطينيين شعبًا وأرضًا وسلطة؛ حتى تكون هناك فرصة لإعلاء صوت العقل لأول مرة فى منطقة عرفت الحروب ومرت بالصراعات وجاء الوقت لكى يسودها السلام الحقيقى، ولعلى أوضح فكرى الآن لكى أقول إن محاولة الفصل بين معطيات الصراع العربى الإسرائيلى ومقومات الأمن القومى المصرى هى محاولة وهمية تبدو نظرية أكثر منها عملية. وهنا يجب أن نعترف أن التضحيات المصرية من أجل القضية الفلسطينية على كافة الأصعدة والاتجاهات لم تكن من أجل أصحاب القضية وحدهم، ولكنها كانت مواقف لازمة للدفاع عن الأمن القومى المصرى ذاته والوصول إلى ضمان أقصى درجات الأمان والاستقرار لشعب يقترب عدد سكانه حاليًا من خمسة وستين مليونًا من البشر. ويجب أن يدرك الجميع أن الحرب خيار غير إنسانى وحين

تكون مفروضة على شعب معين فإنه يستطيع أن يتصور بداياتها ولكن لا أحد يستطيع يحدد نهاياتها، فالشرق الأوسط الذى كان دائمًا بؤرة للصراع ومركزًا للمواجهة لا يستطيع أن يظل فى حالة حرب أو شبه حرب بغير انقطاع، فالشعوب تريد السلام والأطفال والشباب من الأجيال الجديدة يتطلعون إلى حياة آمنة مستقرة للجميع، ولن يتحقق ذلك أبدًا ما لم تدرك إسرائيل أن ما تفعله الآن يحمل من المخاطر أكثر بكثير مما تتصوره بل يكفى أن يكون واضحًا لها أن تصرفاتها تنسف مفهوم التعايش المشترك وتعود بنا إلى الوراء فى ظروف لا تحتمل ذلك وأوضاع تختلف تمامًا عما كانت عليه فى الماضى.

إننى أريد أن أقول ـ عربيًا ـ إن تفكيرًا غير تقليدى يجب أن يسيطر على السياسة والإعلام القوميين، وقد جاء الوقت لكى نفكر جميعًا فى خطاب سياسى مختلف وأسلوب إعلامى جديد، ويجب استخدام كافة الكروت العربية وتوظيف كل الموارد القومية من أجل المرحلة الحالية بدءًا من دور مطلوب لبعض دول الجوار الشرق أوسطية وأشير تحديدًا إلى «تركيا» بتاريخها الطويل مع العرب وحاضرها وثيق الصلة بإسرائيل وصولاً إلى ضرورة القيام بخطوة شجاعة على صعيد المصالحة العربية بحيث يتغير المناخ السياسى فى المنطقة أمام إسرائيل بل والولايات المتحدة الأمريكية على نحو يقنعهما بأن الظاهرة «الصوتية» أو «الصمتية» على الصعيد العربى لن تستمر طويلاً مرورًا باستخدام معطيات الواقع العربى الراهن بما فيها «كارت تخفيف الحصار العربى على العراق» حتى يدرك الجميع أن التصعيد لن يكون دائمًا من جانب واحد وأنه لا يوجد سقف لحدود المواجهة، وأن البديل الوحيد هو تهدئة الأوضاع بعد توقف إسرائيل عن ممارسة سياستها العدوانية وعودة الأطراف إلى مائدة المفاوضات التى توقفت منذ قرابة عام كامل. وأضيف هنا عاملاً لا يجب إغفاله على الإطلاق وهو أن حجم البسالة الفلسطينية والتضحيات غير المسبوقة لذلك الشعب المقهور وقوافل الاستشهاد التى تخرج من صفوفه والشهداء الذين يسقطون على أرضه قد جعلت إسرائيل أمام خيار صعب لابد أن يلزمها بإعادة التفكير فى النهج الاستفزازى الذى تواصله. أما إذا أردنا أن نفكر ـ مصريًا ـ فإننى لا أرى فارقًا ضخمًا بين

المستويين فى التفكير ، فمصر جزء من أمتها العربية تبدو مستهدفة أكثر من غيرها ولكنها مطالبة بأن تكون أشد حذراً وأكثر حكمة لأن أى موقف يبدو منه «خروج عن النص» بالتعبير المسرحى الشائع سوف تكون نتائجه بغير حدود ، وآثاره ممتدة على شخصية الصراع العربى الإسرائيلى كلها وهى التى شاركت فيها «مصر» دائمًا بالنصيب الأكبر حربًا أو سلمًا ، ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن الأحداث الدامية فى الأرض المحتلة لا تبدو أبدًا مواجهة بعيدة بين بعض الجيران ، ولكنها تمثل رسالة مباشرة لكل الأطراف فى المنطقة وفى مقدمتها من تقع عليهم مسئولية حماية الأمن القومى المصرى ، برغم أننا دعاة استقرار وطلاب حق وحماة سلام .

صاحب القرارين

رأيت أنه يجب عليّ أن أشارك فى ذكرى عبور القوات المسلحة لقناة السويس، وتوجيه ضربة حاسمة لقوات الاحتلال الإسرائيلى فى أعماق سيناء بعد سنوات من الهزيمة العسكرية والهوان السياسى، ولقد جاءت هذه الذكرى العظيمة لتضع نفسها فى قلب هذه الدراسة، إذ إنها ليست بعيدة عنها، فالشعوب تتخذ من انتصاراتها دافعًا إلى الأمام، كما أن الأمم تختزن من تجاربها رصيدًا من الحكمة يبقى فى الذاكرة الوطنية ليربط بين الماضى والحاضر والمستقبل، ولقد اخترت أن يكون حديثى فى العيد الفضى لحرب أكتوبر الظافرة عن صاحب القرارين؛ قرار الحرب، وقرار السلام الرئيس الراحل «أنور السادات» خصوصًا وأن المناسبة تأتى قبل أيام قليلة من ذكرى اغتياله، وتصادف أيضًا ذكرى رحيل سلفه الرئيس «جمال عبد الناصر» بما تثيره هذه المناسبات المختلفة من شجون قومية، وما تحمله من أسباب للتأمل ودوافع للدراسة.

ولقد كنت قد ذكرت فى مقال سابق عن «عبد الناصر» أنه يتعين على أن أكتب يومًا عن «السادات» فى موضوعية وتجرد باعتبارى واحدًا من أبناء جيل عايش عصر الثورة المصرية وصعد معها انتصارتها، وهوى معها أيضًا إلى قاع الهزيمة بعد نكسة 1967، لذلك فإن ارتباط جيلنا بالزعيمين الراحلين «عبد الناصر» و«السادات» سوف يظل قابعًا فى أعماق تفكيرنا بحيث يدعونا دائمًا إلى فهم دلالات عصريهما، والحكم بأمانة على عهديهما، خصوصًا إذا كنا نؤمن بوحدة التاريخ السياسى المصرى، وندرك أن شخوص الحكام كانت انعكاسًا طبيعيًا لكل مرحلة، مدركين أن كلاً منهما قد أعطى بقدر ما أتيح له من ضوء، وما توافرت لديه من رؤية، فإذا كان «محمد على» هو بناء مصر الحديثة، وإذا كان «إسماعيل» هو حالم مصر الأوروبية، فإن «جمال عبد الناصر» هو البطل الوطنى الباسل، كما أن «أنور

السادات» هو الزعيم المصرى الجسور، فدعنا اليوم إذًا نتعرض للمحات من تاريخه الذى يحفل بمظاهر المغامرة السياسية فى إطار الحركة الوطنية المصرية قبل 1952؛ إذ يكفى أن نتذكر أنه منذ أن تخرج ضابطًا صغيراً فى الكلية الحربية قبيل الحرب العالمية الثانية، منذ ذلك الحين وهو يلعب دوراً على مسرح الحياة السياسية المصرية، ويشارك بجهود فاعلة وبدافع ذاتى، فقد كان فى استطاعته أن يعيش حياة مستقرة ينعم بالرتب العسكرية، ويسعى نحو الدرجات العليا فى سلك العسكرية المصرية، ولكنه لفظ كل ذلك لينخرط فى طريق آخر هو طريق العمل السياسى الوطنى منفرداً بذلك عن أغلبية رفاقه فى السلاح، أليس هو «أنور السادات المغامر السياسى» المتعاطف مع الألمان ضد بريطانيا المحتلة؟ أليس هو «أنور السادات» المتعاون مع المناضل القومى عزيز المصرى ضد من يحرمون الوطن حق الاستقلال التام والسيادة الكاملة؟ أليس هو «أنور السادات» الشريك فى اغتيال «أمين عثمان» الذى كان يرى أن العلاقة بين مصر وبريطانيا يجب أن تكون فى متانة الزواج الكاثوليكى الذى لا تنفصم عراه؟ أليس هو أيضًا «أنور السادات» الذى تسلل قريبًا من مشارف تنظيم الحرس الحديدى الموالى للملك، بينما هو فى ذات الوقت شريك فاعل فى تنظيم الضباط الأحرار مع ولاء حقيقى له، وإخلاص عميق لمبادئه؟ إنه بغير جدال «نمط خاص» يمثل نموذجًا فريداً فى التاريخ السياسى والعسكرى لمصر الحديثة، ويعد تعبيراً عن الشخصية متعددة الألوان، متنوعة الاتجاهات، ثرية العطاء، شاملة الرؤى، ولعلنى أعطى نفسى فى هذه المناسبة الحق فى مناقشة بعض القضايا ذات الطبيعة الخلافية حول شخصية صاحب القرارين «أنور السادات» وأختار من بينها أربعة بوجه خاص، ونحن نحتفل بذكرى حرب أكتوبر الظافرة؛ إذ تجسد تلك القضايا الأربعة محاور الخلاف عند تقييم سنوات حكمه على قمة السلطة بعد سنوات من نضاله فى الشارع الوطنى.

السادات وإسرائيل:

يصعب التشكيك فى سلامة فهم «أنور السادات» لطبيعة الدولة العبرية بدءاً من تاريخ قيامها مروراً بسياساتها التوسعية وصولاً إلى مواجهاتها المختلفة مع جيرانها،

بل إنه يبدو واضحًا من سياق الأحداث أن «السادات» كان واعيًا للغاية بمخاطر السياسات الإسرائيلية على الأمن القومى المصرى خصوصا قبل مخاطرها على الأمن القومى العربى عمومًا، ولقد أدرك «السادات» مبكرًا أن عامل الزمن لا يبدو فى صالح أصحاب الأرض المحتلة، وأن التقادم يصنع شعورًا بالتعود على الواقع، ويعطى الغير ذريعة لتبرير الوضع الراهن وخلق عادة التسليم به، والذين يشككون فى سلامة «الموقف الساداتى» من الصراع العربى الإسرائيلى يتجاهلون أحيانًا أن الرجل قد قاد حربًا هى الأولى التى لا يهزم فيها العرب عسكريًا أمام إسرائيل، إن لم تكن حربًا ظافرة بكل معايير الاستراتيجيات العسكرية المعاصرة، بل إننا لو عدنا بالذاكرة إلى العامين السابقين على حرب أكتوبر لاكتشفنا أن موقف الرئيس «السادات» كان قد تحول إلى مثار للتندر العابث، والسخرية اللامسئولة حتى وقر فى أعماق العدو قبل ذهن الصديق أن «السادات» لن يحارب أبدًا، وأنه سوف يرضى بأرخص الحلول لقضية الوطن، وحين أنهى فجأة وجود الخبراء العسكريين «السوفييت» من القوات المسلحة المصرية، ظن البعض أن القرار يعنى انتفاء خيار الحرب، بينما كان الرجل يعد المسرح العسكرى ليكون الجهد الوطنى وحده مسيطرًا، وحتى يصبح النصر المنتظر مصريًا خالصًا، حتى كان الذى حدث وهو أمر مختلف تمامًا، فقرار خوض الحرب بعد سنوات من الهزيمة المريرة والإحباط القومى لا يبدو أمرًا سهلاً، ويحتاج إلى شجاعة كبيرة، وعزم صادق.

أما أولئك الذين يزعمون - ظلمًا وخطيئة - أن حرب أكتوبر هى حرب متفق عليها فى محاولة مسرحية للخروج بالموقف فى الشرق الأوسط من حالة اللاحرب واللاسلم، فإنهم يرتكبون جناية واضحة فى حق التاريخ والعقل معًا، فهل كان يمكن للولايات المتحدة الأمريكية ومعها إسرائيل أن تقبلا باتفاق يسمح بعبور الجيش المصرى لقناة السويس، واقتحام معاقل العدو وراء خط «بارليف» فى سيناء؟ . . وهل كان يمكن لهم التضحية بحجم الخسائر الفادحة على المستويين المادى والبشرى أثناء الحرب؟ . . وهل كان لهم أن يقبلوا بالضربة المفاجئة للطيران المصرى والتى دكت مراكز الاحتلال وشلت حركة قواته وحطمت أعصاب قياداته؟ . . وهل كان يمكن أن يقبلوا بأكبر مواجهة مع المدرعات المصرية فى سابقة لا وجود لها منذ معارك الحرب العالمية الثانية؟ . . إن القبول بهذا المنطق الظالم يعنى الغفلة، وسوء النية،

وانحراف التقدير، ويجب أن يدرك الجميع أن الجيش المصرى لا يخون، وأن القيادات العسكرية لا تتآمر، كما أن سجل الزعامات المصرية قد تشوبه أخطاء مصدرها حسن النية المفرطة، ولكنه لم يعرف أبداً الخيانة الوطنية، ودعنا هنا نعترف بأن قرار حرب أكتوبر سوف يظل ضياء متصلاً يشع فى قبر «السادات» إلى يوم البعث العظيم.

السادات والانفتاح الاقتصادى:

يحاول الكثيرون القول - ومعهم بعض الحق - بأن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد جلبت فى وقتها عدداً من التطورات السلبية التى انعكست على الحياة الاقتصادية والخريطة الاجتماعية فى مصر، وتحولت إلى نوع من الانفتاح الاستهلاكى دون سواه، وقد يكون هذا القول صحيحًا، ولكن هل يعيب صاحب التوجه نحو انفتاح اقتصادى يتواكب مع انفتاح سياسى، إن الأمر قد تحول - فى ظل الاندفاع فى اتجاه معاكس للسياسات الاقتصادية لعصر «عبد الناصر» - إلى انفتاح غير مدروس اختلط فيه الحابل بالنابل فى ظل شراهة طبقة جديدة اقتنصت الفرصة من أجل تحقيق ثروات فى مرحلة الانتقال قد تعجز عن تحقيقها فى مرحلة الاستقرار الاقتصادى والثبات المالى؟ ولا تعتبر هذه خطيئة «السادات» الذى أراد أن يقيم انسجامًا بين توجهاته الخارجية بالابتعاد عن الشرق والاقتراب من الغرب ليصنع أوراق اعتماد جديدة ترتكز على الانفتاح الاقتصادى ومحاولة البدء فى التطبيق الديمقراطى فى مراحله الأولى، وذلك بعد أن أثبت قدرة رفيعة على المناورة السياسية بين القوى الدولية، فقد طمأن «السوفييت» وقتها بتوقيع معاهدة صداقة معهم وبتعيين وزير خارجية كان سفيراً سابقًا لمصر فى «موسكو»، بينما كانت كل نواياه فى اتجاه آخر، فكان كالقائد الذى يخفى مساره بأن يعطى إشارة الاتجاه يساراً بينما هو يتجه يمينًا.

السادات والجماعات الإسلامية:

شأن كثير من الأصنام الفكرية فى تاريخنا السياسى الحديث بقيت مقولة راسخة

مؤداها أن السادات هو المسئول عن نمو الجماعات المتطرفة وتزايد قوتها بعد أن فتح لهم الطريق لينشطوا في الجامعات والتنظيمات المختلفة بغية إحداث توازن مع الجماعات اليسارية المتهمة بالعداء لحكمه وسياساته، والأمر في مجمله صحيح تاريخيًا، ولكنه لا يعكس بأي حال توجهًا مسبقًا من السادات لدعم تلك الجماعات لذاتها أو عن إيمان بأفكارها، وغاية الأمر أنه ربما زين له البعض إمكانية استخدامها كقوة سياسية تبدأ صفحة جديدة مع عهده بحيث تصبح عنصراً داعمًا له مع أن السوابق تؤكد دائمًا أن تلك الجماعات لا تتحالف جديًا مع غيرها، وأنها تسعى دومًا إلى الانفراد بالسلطة بكل الطرق السياسية أو الدموية إذا اقتضى الأمر أحيانًا، ولعل التقليب في سجلات التاريخ السياسي «لأنور السادات» يوضح أنه قد مر على حركة الإخوان المسلمين دون أن ينخرط فيها مثل بعض رفاقه من الضباط الأحرار، بل إنه في أشد سنوات إعجابه بالتنظيمات النازية، والحركات الفاشية لم يجد في نفسه تجاوبًا مع التنظيمات الدينية برغم مسحة من التدين عرفها تاريخه منذ بدايته حتى نهايته، ولعلي أضيف إلى هذه النقطة بعداً جديداً يعود إلى بداية حكم «السادات» والإحساس العام لدى البسطاء بأن هزيمة الوطن قد جاءت عقابًا لابتعاد النظام السياسي عن النهج الديني وعدائه لجماعات الإخوان المسلمين، حتى أن الرئيس «عبد الناصر» نفسه، وهو صاحب المواجهات الحادة مع تلك الجماعة، قد استجاب لنصيحة مستشاريه فكان أول ظهور جماهيري له بعد أسابيع من نكسة 1967 مقترنًا بمناسبة دينية في أحد مساجد القاهرة، لذلك فإننا نرى أن موقف الرئيس «السادات» من الجماعات الإسلامية كان جزءاً من مناخ عام حينذاك يرى أن الخروج من الأزمة والخلاص من النكسة يستدعي العودة إلى الله، وإيقاف المواجهة مع الداعين إلى حكم الشريعة الإسلامية في وقت سقطت فيه نظريات كثيرة وتوارت معه أفكار باهرة، حتى تصور البعض أن فلسفة النظام الاشتراكي والتقارب مع الدول الشيوعية هما سبب الهزيمة العسكرية، والنكسة السياسية، وهذا في الواقع تفكير قاصر، وتطويع للحجة، وإرهاق للتفسير؛ إذ إن تهاوي تطبيق معين لا يعني بالضرورة سلامة سواه، و«السادات» لم يكن جزءاً من هذا المنطق ولكنه استجاب للمناخ العام الذي صنعته أجواء مثل هذا النوع من التفكير الجماهيري العفوي.

الســـادات والأقبـــاط:

وهنا نتعرض بصراحة لواحدة من أكثر الأمور حساسية لدور السادات فى السياسة والحكم، فكل الشواهد كانت تؤكد أن العلاقة بين «السادات» والأقباط - باعتبارهم جزءاً عريقًا من نسيج الوطن - كان يمكن أن تكون علاقة طيبة للغاية، فقد درس «السادات» فى مدارس الأقباط، وجاء من محافظة تعتبر نسبة التواجد القبطى فيها واحدة من أعلاها بين محافظات الوجه البحرى، فضلاً عن ارتفاع نسبة التعليم فيها، وتزايد الإحساس الشديد بقيمة الأرض والارتباط بها فى ظل رقعة زراعية خصبة الإنتاج، ولكنها محدودة المساحة أمام كثافة سكانية عالية خلقت مناخًا من التعايش الحتمى بين الجميع، بل إننى أزعم أن حرص «السادات» الشديد على استعادة الأرض المصرية كان نابعًا - إلى جانب كل دوافع الحق الوطنى - من ذلك الشعور «المنوفى» بأهمية الأرض وارتباطها بالإنسان، لذلك كله فإن الصدام الذى حدث بين السادات والأقباط لم يكن له ما يبرره على الإطلاق، فالرجل كان يسعى للتقارب مع الغرب وإطلاق حرية رأس المال الخاص والانفتاح الاقتصادى الجديد، وكلها مغريات لا تتعارض مع تطلعات الأقباط المصريين الذين لحقت بهم أضرار نتيجة قوانين التأميم وسياسة الاقتصاد الاشتراكى بنسبة تفوق غيرهم بحكم انخراطهم فى النشاط الاقتصادى الحر وحيازتهم لمعدلات عالية من الناتج القومى العام.

وهكذا كانت كل الشواهد تدفع إلى درجة من الانسجام بين «السادات» والأقباط وخصوصًا وأن سلفه «عبد الناصر» قد حافظ - برغم اختلاف السياسات وتباين التوجهات - على علاقة طيبة مع الأقباط، بل وصلة حميمة مع البابا «كيرلس السادس»، بينما لعبت الكيمياء البشرية دوراً عكسيًا فى العلاقة بين «السادات» والبابا «شنودة الثالث»، وقد يقول قائل إن حماس «السادات» الشكلى للجماعات الإسلامية فى بداية عهده قد صنعت ضبابًا كثيفًا من المخاوف لدى قبط مصر، بينما كانت المواجهتان الحاسمتان بين «عبد الناصر» والإخوان المسلمين فى عامى 1954 و1965 بمثابة رسالة واضحة لدعاة التطرف الدينى فى الجانبين على حد سواء، وهنا يجب أن نتذكر أن ظروف المواجهة الحادة قد ارتبطت بفترة سبقت التحرير الكامل للتراب الوطنى بشهور قليلة فقط، اتسمت فيها قرارات الرئيس الراحل بالعصبية

الشديدة فى ظل أجواء القلق الشعبى والتوتر الإقليمى، لأنه كان لا يريد تعطيل الجلاء الإسرائيلى عن سيناء مهما كانت الظروف، وتصور ـ خطأ أو صوابًا ـ أنه إذا لم يقم بإجراء قمعى ضد كل القوى المعارضة بما فيها بعض القيادات الدينية الإسلامية، ورموز الكنيسة القبطية، فإن إسرائيل قد تجد فى الاختلافات الظاهرة على الساحة السياسية المصرية ذريعة تؤجل بها انسحابها أو تسعى بسببها إلى التحلل من التزاماتها، وهو تفسير لا ينهض مبررًا لقبول منطق الاعتقال الجماعى لقوى المعارضة السياسية فى البلاد، ولو افترضنا أنه لم يرحل عن عالمنا يوم كان يحتفل مع قواته المسلحة وشعبه بذكرى انتصاره، لو أن ذلك لم يحدث ربما تمكن «السادات» من رأب الصدع، ومداواة الجراح، ودعوة الجميع إلى دفء الوطن الواحد بعد تحرير كامل ترابه واستعادة كافة أراضيه، وهو ما تمكن «مبارك» من تحقيقه فور توليه سلطاته الدستورية كرئيس للبلاد.

* * *

.. هذه خواطر رأيت أن أقطع بها الحديث المتصل عن المستقبل إحساسًا منى بجلال المناسبة، وإدراكًا بأن المستقبل هو فى الغالب امتداد للماضى من خلال رؤية الحاضر مع يقين بأن الأجيال الجديدة من أبناء الوطن الذين لم يعايشوا هزيمة 1967 ولم يشهدوا انتصار 1973، والذين يستقبلون كل محاولات تشويه تاريخ بلدهم ويتعرضون دومًا لعملية غسيل مخ تستهدف كل زعاماتنا التاريخية حتى وقر فى ضميرهم أن العصر الملكى كان كله فسادًا وانحطاطًا وعمالة، مع أن عداء «فاروق» ـ آخر ملوك الأسرة العلوية ـ للاحتلال البريطانى لم يكن يقل فى أعماقه عن أى وطنى مصرى آخر، وزعموا أن «محمد نجيب» كان عابر سبيل لا قيمة له مع أن الرجل وضع روحه على كفه بقبول قيادة ثورة يوليو 1952، وكان دوره أول من سيواجه عقوبة الموت لو فشلت الثورة وتغير المسار، وقيل للأجيال الجديدة أيضًا أن «عبد الناصر» كان دكتاتورًا انتهت حياته بالهزيمة والهوان، بينما يغفلون إيجابياته الضخمة ودوره التاريخى المشهود من أجل تحرر الوطن والمواطن ومواجهاته الباسلة مع القوى الاستعمارية والسياسات الإسرائيلية، وصموده الشامخ أثناء فترة حرب الاستنزاف المجيدة، ويقولون أيضًا إن «السادات» كان رجل الغرب، ويحيطون اسمه أحيانًا ببعض الشبهات الظالمة غافلين عن عمد ذلك الدور الوطنى الطويل

الذى بدأ منذ تخرجه وانتهى مع رحيله متناسين أن ذلك الرجل كان يملك رؤية بعيدة تضعه فى مصاف أعظم قيادات تاريخنا وأبرز زعامات شعبنا، بل إن الأشقاء العرب الذين دأب بعضهم على التشكيك فى قيمته والنيل من مكانته، قد بدءوا يدركون بعد فوات الأوان أن الرجل كان صاحب رؤية خاصة تميزت بالشمول والواقعية والوضوح والعمق، أليس هو صاحب القرارين؟ نذكره اليوم فى العيد الخامس والعشرين لذكرى حرب أكتوبر المجيدة، كما نذكر معه كل شهدائنا الأبرار، ورجالنا البواسل، وزعمائنا الخالدين.

«طابا» .. بقعة مقدسة

تملك مصر أقدم خريطة فى التاريخ، وتعرف حدوداً ثابتة لم تتغير عبر القرون، وقد وفد عليها الغزاة، وتولى حكمها بعض الطغاة، ولكنها ظلت دائمًا أرضًا واحدة، ووطنًا متماسكًا، وشعبًا متجانسًا فى كل الظروف، وحين وقع العدوان الإسرائيلى فى يونيو 1967، واحتلت إسرائيل سيناء فإن العقل والقلب المصريين لم يقبلا ما حدث، وظل هدف إزالة آثار العدوان غاية وطنية لا تسبقها غاية أخرى، حتى جاءت حرب أكتوبر المجيدة، وتمكنت القوات المسلحة المصرية الظافرة من عبور قناة السويس والتمركز فى الجبهة الشرقية على رمال سيناء الغالية التى تضم فى أعماقها ذلك «الوادى المقدس طوى»، وكان النصر العظيم بعد سنوات من حرب استنزاف ضارية أثبتت أن المصرى لا يقبل الهزيمة بطبيعته، ويرفض الهوان بفطرته، ويسعى لاسترداد حقوقه بكل قوته، فقد استعاد كامل ترابه الوطنى بكل الطرق المتاحة فى عالمنا المعاصر بدءاً من استخدام القوة مروراً بالمفاوضات الدبلوماسية وصولاً إلى التحكيم الدولى، لذلك فإن «طابا» سوف تظل علامة مضيئة فى تاريخ السيادة المصرية لما أحاط بظروف استردادها من وعى وطنى، ويقظة قومية، ومازلت أذكر - بحكم موقع وظيفى سابق لى - تلك الشهور التى كانت تجرى فيها صياغة «مشارطة التحكيم» بين مصر وإسرائيل، وأذكر كذلك أن ثقة الرئيس مبارك كانت كاملة فى وضوح الحق المصرى وحتمية استعادة مصر لتلك المساحة الصغيرة الباقية من ترابها الوطنى، والتى تصور البعض وقتها أنها لا تستحق كل ذلك الاهتمام، وكل تلك الجهود، ولكن القائد أدرك ببصيرته الوطنية وحسه المصرى، أن أرضنا مقدسة وأن ترابنا ورمالنا هى جزء لا يتجزأ من تاريخ الإنسان المصرى ذاته، حيث بدأت بعد ذلك ولشهور طويلة معركة من نوع جديد كان جنودها قافلة متكاملة من رجال القانون والدبلوماسية والعسكرية، إلى جانب المؤرخين

والجغرافيين وخبراء «الطبوغرافيا» الذين عكفوا على كل الوثائق الدامغة، والخرائط الموثقة، والمستندات التاريخية الفاصلة حتى وضعت مصر أمام محكمة العدل الدولية من الوثائق والأسانيد ما يثبت الحق، ويدفع الباطل، تأكيدًا لقداسة أقدم خريطة فى التاريخ المكتوب.

ولقد تابع العالم إقليميًا ودوليًا تلك المعركة القانونية الباسلة بالتقدير والإعجاب، إذ انتزعت مصر حقوقها الكاملة وحققت سيادتها الشاملة فى ظل مجتمع دولى منحاز لإسرائيل فى أغلبه، ومن خلال مؤسسات دولية تميل أحيانًا لمجاملة الدولة العبرية بالحق وبالباطل، لذلك فإنه يتعين علينا أن نتيه بتلك المعركة الظافرة وأن نضعها فى مكانها اللائق فى تاريخنا الوطنى، فإذا كانت حرب أكتوبر هى الوسام الرفيع على صدر العسكرية المصرية، وإذا كانت المفاوضات الشاقة التى تلتها هى وسام آخر على صدر الدبلوماسية المصرية، فإن استعادة طابا تمثل أيضًا وسامًا على صدر رجال القانون فى مصر، وتبقى بالنسبة لهم مشاركة رفيعة فى استعادة أرض الوطن واسترداد كامل ترابه، ويهمنى لذلك أن أسجل هنا ملاحظات ثلاث:

الأولى: إن اللجوء إلى التحكيم الدولى فى مسألة «طابا» يمثل سابقة عظيمة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، ويعطى ثقة لشعوب المنطقة، ويأتى تأكيدًا للمثل العربى المعروف (لا يضيع حق ووراءه مطالب به).

الثانية: إننا نستطيع فى مصر تشكيل سبيكة رفيعة المستوى من مختلف التخصصات وعديد الخبرات، إذا أردنا تكوين كتيبة ضاربة فى مجالات مختلفة من أجل المصلحة العليا للوطن، إذ لا شك أن تضافر تلك المجموعات من ذوى العلم والخبرة كان هو الركيزة التى استندنا عليها فى التنقيب عن حقوق الوطن وصيانة خريطته العريقة.

والثالثة: إن العمل القانونى والدبلوماسى مكملان للجهد العسكرى، بحيث يصبح توظيف الكفاءات الوطنية ممكنًا من أجل تحقيق هدف وطنى معين بشرط التنسيق الجيد وتوافر الانسجام الفكرى والوعى السياسى، ومازلت أعتبر أن تجربة العمل الوطنى لاستعادة «طابا» تمثل مدرسة فريدة فى تاريخنا المعاصر.

. . لقد كنت شاهداً من قريب على الجهد المضنى والفكر المنظم الذى تحقق من أجل استرداد «طابا» ، لذلك فإننى أشعر باعتزاز خاص بهذه الندوة الثرية حول هذا الشأن رفيع القدر ، ولن أنسى ما حييت ذلك الشعور الوطنى الكاسح الذى غمرنا صباح يوم رائع ونحن نرقب الرئيس مبارك وهو يرفع علم الوطن فوق أرض «طابا» إيذانًا باكتمال سيادة مصر على أرضها ، ورسالة للأجيال القادمة بأن الأجداد والآباء لم يفرطوا فى ذرة واحدة من تراب الوطن أو حبة من رماله ، لأن حدود مصر ثابتة منذ الأزل وسوف تبقى مقدسة إلى الأبد .

صفحة مطوية من الذاكرة السياسية

قبل أن يمضى «يوليو» من كل عام يتذكر العرب عموما والمصريون خصوصا ذلك الحدث الذى مضى نصف قرن على وقوعه فى 23 يوليو 1952، وعلى الرغم من أن نبش الماضى لا يفيد أحيانًا إلا أن استقراء التاريخ الحديث يفيد دائمًا، ولست ممن يؤمنون بأن تكريم «عبد الناصر» كبطل قومى بارز لابد وأن يكون على حساب «السادات» كرجل دولة من طراز فريد.

إننى أظن عن يقين أن «عبد الناصر» كان زعامة استثنائية تأثرت بها المنطقة العربية على نحو غير مسبوق، ومهما كانت حسابات الكسب والخسارة فى النهاية، إلا أنه يظل علامة فاصلة فى التاريخ العربى الحديث، وقد التقى «عبد الناصر» فى مشروعه القومى مع «محمد على الكبير» فى مشروعه التوسعى، فضلا عن محاولة كل منهما تحييد دور الدين ورجاله فى الحياة السياسية.

وقد التقى «السادات» على الجانب الآخر مع «محمد على الكبير» أيضًا فى فهمهما المشترك للمتغيرات الدولية والإقليمية مع قدرتهما على اختراق الحسابات العلوية للقوى الكبرى، كما تعتبر «حركة التصحيح» التى قام بها «السادات» حتى يستتب له الأمر وتستقر له السلطة نسخة عصرية ـ بغير دماء أو ضحايا ـ من «مذبحة القلعة» التى أطاح فيها «محمد على الكبير» بخصومه من المماليك حتى انفرد بالحكم وتمكن من أن يكون حاكما مركزيا واحدا لمصر وغيرها من الأمصار التى أضافتها فتوحاته فى شرق أفريقيا وحول منابع النيل والجزيرة العربية والشام وسواحل جنوب المتوسط وجزره حتى دكت سنابك خيله هضبة «الأناضول» ذاتها فى إشارة تاريخية لاستقلال مصر عن السلطنة العثمانية، لذلك فإننى أدعى أن زعامات مصر سلسلة متصلة حاولت كل حلقة منها أن تقدم جديدا بقدر ما أتاحت لها الظروف، كما أننى أزعم أيضًا أن العصر الملكى لم يكن فترة مظلمة فى

تاريخنا، كما يتم تصويرها دائما، فأنا أرى فيها من الإيجابيات ما يصل إلى قمتها عند كبير الأسرة العلوية الذى يرجع إليه الفضل فى قيام الدولة المصرية الحديثة منذ قرنين من الزمان.

ولعلى أسوق اليوم تجربة ذاتية ترتبط بنهج يوليو الثورة، وهى تجربة شخصية مباشرة جرت أحداثها فى منتصف الستينيات، ففى يوم من أيام فبراير 1966، وكان قد بقى على تخرجى فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة شهور ثلاث، وردت إشارة إلى الكلية تطلب حضورى فوراً إلى مبنى الاتحاد الاشتراكى لأن نائب رئيس الجمهورية وأمين عام التنظيم السياسى الواحد وقتذاك «على صبرى» يريد أن يستقبلنى فى مكتبه على كورنيش نيل القاهرة، فتوجهت إليه - على غير سابق معرفة شخصية - حيث مكثت معه أكثر من ساعة كاملة تحدث فيها المسئول الكبير بهدوء وثقة زائدين إلى شاب فى مقتبل العمر ومستهل الحياة باعتباره رئيساً لاتحاد طلاب إحدى الكليات، ولم يكن الشاب قد تجاوز الحادية والعشرين من عمره إلا بشهور قليلة.

وتحدث «على صبرى» يومها طويلاً عن «الاشتراكية العربية» وضرورة وجود كوادر قادرة على النهوض بالتجربة الثورية وحمايتها على حد تعبيره، ثم انتقل إلى الانقلاب العسكرى ضد الرئيس «نكروما» فى جمهورية غانا والذى كان حدثا مدويا وقتها ودور القوى المعادية لحركة التحرر الوطنى من زعاماته وقادته، وأذكر أنه أشار يومها إلى عائلات من جيرانه لا تتحمس للقوانين الاشتراكية ومازلت أتذكر اسم عائلة «أبو رحاب» من صعيد مصر، حيث أشار إليهم كنموذج قريب منه عائليًا وبعيد عنه فكريًا، وقد استمع إلىّ نائب الرئيس وأمين عام التنظيم السياسى الواحد بكل اهتمام وعناية وأنا أتحدث إليه عن سلبيات العمل السياسى ومشكلات منظمة الشباب التى كان يحاول بناءها بجدية وموضوعية الدكتور حسين كامل بهاء الدين - وزير التعليم حاليًا - ومعه كوكبة متألقة من شباب مصر كانوا يؤمنون بما يفعلون، ولكنهم لا يدركون الحسابات العلوية لمراكز القوى التى كانت تحاول استخدام نواياهم الحسنة ووطنيتهم الصادقة فى صراع يبدو أن عبد الناصر كان مدركًا له وربما راضيًا عنه.

وأعلمنى نائب الرئيس فى نهاية اللقاء أنه قد تقرر ضمى لعضوية «طليعة

الاشتراكيين» ، التنظيم السرى داخل الاتحاد الاشتراكى وطلب منى أن أحضر الاجتماعات التى تتم دعوتى لها فى حينها ، وأعترف أنه كانت لدى فى ذلك الوقت جرأة الشخص غير المسئول الذى لا توجد لديه مخاوف وليس لديه ما يخسره ، لذلك لا يتخذ مواقفه وفقا لحسابات المصلحة الشخصية ، إنها تذكرنى بما رواه لى الصديق «محمد بن عيسى» وزير خارجية المغرب حاليًا عما يسميه «شجاعة الجاهل» الذى لا يدرى ما يراد به ولا ما يريد ، فهو يتصرف بتلقائية وعفوية قد يدفع ثمنها ، كما قد يجنى ثمارها ! ، وقد عدت من ذلك اللقاء المثير إلى صفوف زملائى فى كليتى وأنا أشعر بمزيج من القلق والترقب .

ومضيت فى عملى من خلال رئاستى لاتحاد الطلاب وعضويتى للجنة المركزية لمنظمة الشباب بعد ذلك ثم مسئوليتى عن التثقيف السياسى لشباب القاهرة حتى جاء شهر ديسمبر من نفس العام ، حيث استدعيت للقاء عاجل فى مقر الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى ، وتوهمت يومها أننى سوف أتلقى بعض عبارات التقدير على مقالات متتالية اتسمت بموضوعية التحليل ووضوح الفكرة فى صحيفة «الشباب الاشتراكى» التى كنت واحدا من أسرة تحريرها وكاتبًا لمقال أسبوعى . فيها ، يقرؤه الشباب داخل مصر والمبعوثون منهم خارجها .

ولكننى فوجئت يومها بأننى مقدم لمحاكمة تنظيمية أمام ثلاثة من أعضاء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى وهم السادة «فتحى الديب» أمين الشئون العربية و«محمد عبد الفتاح أبو الفضل» أمين التنظيم و«الدكتور حسين كامل بهاء الدين» وهو قيادتى المباشرة فى ذلك الوقت والذى استهل التحقيق معى فى هدوء لا يخلو من روح التعاطف فى محاولة لانتزاع الشعور بالضيق الذى أصابنى نتيجة تلك المفاجأة التى لم أكن أنتظرها على الإطلاق ، فبادرنى أمين الشباب قائلاً بأنه يقدر إمكاناتى الحركية فى إطار الشباب العربى وأن السيد «على صبرى» يصفنى بالوعى السياسى ، مما يؤكد أننى على دراية كاملة بما أفعل ، وأن التهمة الموجهة لى هى أننى قد عقدت اجتماعات مع أعداد من الطلاب العرب الوافدين فى محاولة لإقامة تنظيم سياسى قومى يضم شبابا من مختلف الأقطار العربية ، وأن مثل هذا العمل يعتبر خارجًا عن إطار تكليفات «طليعة الاشتراكيين» ويستوجب المساءلة لذلك .

وأعترف الآن أننى شعرت بإحباط شديد لأن التهمة لم تكن صحيحة أو هى فى

أقل تقدير لم تكن دقيقة، إذ إننى وبحكم نشاطى الطلابى واهتمامى السياسى كنت شابًا متحمسًا وله حضور فاعل فى الأوساط الطلابية والشبابية، ولم يكن لدى تصور محدد لتنظيم معين، ولكن كانت لى ملاحظات على بعض سلبيات تجربة العمل السياسى الأحادى فى ذلك الوقت، بل إننى اشهد أن أمين اللجنة المركزية للشباب حينذاك كان يستمع إلى ما نقول بكل موضوعية واهتمام، بل إننى أعتقد أنه كان صاحب فكرة تدبير مقابلتى المنفردة - وأنا طالب فى الجامعة - مع نائب رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت حتى يستمع المسئول الكبير مباشرة إلى ما يراه الشباب على الجانب الآخر بكل صدق وتلقائية.

وقد انتهى التحقيق معى يومها بقرار فصلى من «التنظيم الطليعى» الذى لم أكن قد حضرت اجتماعا واحدا له، وكانت علاقتى الوحيدة به هى ذلك اللقاء الذى تم مع «على صبرى» بمكتبه فى شتاء 1966، ويبدو لى الآن أن الفصل والتعيين سمتان تاريخيتان تلازمتا مع مسيرة حياتى الوظيفية!! . . إنه القدر الذى يحدد خريطة المستقبل حتى ولو كان التخطيط محكما والتفكير مسبقا . .

إننى أردت من سرد هذه التجربة أن أوضح أن الحقبة الناصرية كان فيها ما لها كما كان فيها ما عليها، فبرغم ضخامة زعامة «عبد الناصر» إلا أن الصراع السياسى المحتدم ومراكز القوى المتعددة كانت تمتص القدر الأكبر من رحيق الثورة وتجهض مسارها القومى، وكان الشباب - وقد كنت أحدهم - هم وقود ذلك الصراع والأداة التى يجرى استخدامها لصالح مجموعة ضد الأخرى على حساب وطن دفع الثمن غاليا فى الخامس من يونيو 1967 . . يومها لف الحزن المدائن، وبدا الزعيم شاحب الوجه شارد الفكر، وأصابتنا مشاعر متباينة فيها من الحزن والألم ما فيها من العناد والصبر، ومازلت أذكر دائما تلك الأيام الحالكة السواد من تاريخ مصر الحديث، والغريب أن «أنور السادات» كان فى ذلك الوقت يراقب ويتأمل كمن يتربص داخل «مزارع القصب السياسى» فى انتظار لحظة يخفيها القدر، وقد حانت تلك اللحظة يوما عندما رحل البطل القومى «عبد الناصر» كالأسد الجريح، وجاء رجل الدولة «السادات» إلى سدة الحكم بقدرات هائلة اكتسبها من سنوات طويلة فى كواليس العمل السياسى ودهاليز النضال الوطنى، فبينما كان البطل الذى رحل يجسد روح العرب، فإن الزعيم الذى خلفه كان يعبر عن عقل مصر.

الحصـــــاد

«يبدو تعـاقب القرون فى الزمـان مثل مفـترق الطرق فى المكان، كلاهما يحتاج إلى مراجعة وتأمل فيما تم وتهيؤ ورؤية لما هو قادم».

حصاد القرن العشرين لمصر

يتمثل حصاد القرن العشرين لمصر فى سبيكة فريدة من المواقف والأحداث التى تشكلت منها شخصية مصر المعاصرة بعد أن حدد القرن التاسع عشر ملامح مصر الحديثة، وليس من شك فى أن دراسة التطور السياسى والاقتصادى والتحول الثقافى والاجتماعى لمصر فى القرن العشرين لا يمكن دراسته دون الوعى بالمتغيرات المثيلة التى حملها القرن العشرون على الصعيدين العالمى والعربى، وهو ما تعرضنا له فى المقالين السابقين، ومصر دولة مركزية إقليميا محورية دوليا، منحتها الجغرافيا مكانا متميزا وأعطاها التاريخ مكانة فريدة.. وعلاقة مصر بالقرن العشرين علاقة هبوط وصعود إذ تغير خلال نظام الحكم بها وتحول من الملكية إلى الجمهورية، كما شهدت مصر تحولات ضخمة يبدو مجملها إيجابيا ولكنها لا تخلو أيضا من سلبيات لعبت فيها الزيادة الطردية لعدد سكان مصر - فى متوالية شبه فلكية - دورا مؤثرا للغاية، فقد تزايد عدد المصريين والمصريات إلى أكثر من ثلاثة أضعافه عبر سنوات القرن العشرين، وهو ما انعكس على كثير من أوضاع البلاد الداخلية، وامتص قدراً كبيراً من معدلات زيادة النمو الاقتصادى سواء ما اتصل منها بحجم الإنتاج أو نوعية الخدمات، كما أنه أيضًا قرن التحول الثقافى الواسع فى العقل المصرى، بدأ سنواته برحيل الإمام المجدد محمد عبده، وعرفت عقوده الأولى حركة تحرير المرأة، كما أنه القرن الذى شهد ظهور الجامعة بمفهومها العصرى وارتفع فى منتصفه شعار «التعليم كالماء والهواء»، وهو قرن أحمد لطفى السيد وشوقى وحافظ وطه حسين والعقاد وسلامة موسى والحكيم ونجيب محفوظ، وهو أيضًا قرن سيد درويش وأم كلثوم وعبد الوهاب، إنه قرن الرموز الضخمة والأعلام الشامخة فى حياتنا الفكرية وثروتنا الثقافية، وهو قرن الزعامة عربيًا، والريادة إسلاميًا، والقيادة أفريقيا، إنه قرن سنوات المجد وأعوام الهوان فى الوقت ذاته،

ذاق فيه المصريون معاناة الهزيمة وعرفوا معه طعم النصر، أنه قرن فؤاد الأول وعبدالناصر والسادات ومبارك، كما أنه قرن مصطفى كامل وسعد زغلول ومصطفى النحاس وحسن البنا، إنه القرن الذى اختلطت عبر سنواته النداءات الوطنية بالبيانات السياسية والفتاوى الدينية، إنه القرن الذى ارتفع فيه مع الثورة الشعبية عام 1919 شعارها الخالد (مصر للمصريين) بنفس الحماس الذى رفعت به ثورة الجيش فى 1952 شعارها (ارفع رأسك يا أخى) وكأن الشعارين يكملان معًا عبارة أحمد عرابى المدوية أمام خديو مصر فى القرن التاسع عشر عندما صاح (لن نورث بعد اليوم)، إنها مسيرة شعب خالد. . ورحلة وطن عظيم. . فى دروب العصر ومنعطفات التاريخ.

وإذا كان التركيز فى نقاط محدودة هو أفضل أسلوب لاستخراج الأفكار، فإننا نفتح الملفات المصرية للقرن العشرين على النحو التالى:

أولاً: إذا تطلعنا إلى بدايات القرن فسوف نتعاطف مع حماس ذلك الشاب الذى انطلق صوته إلى كل الأسماع فى وقته ـ برغم وطأة المرض فى صدره وكثرة التحديات حوله ـ لكى يقول «لو لم أكن مصريًا لوددت أن أكون مصريًا»، وهو ذاته مصطفى كامل الذى انبرى لكى يكون محامى مصر الأول أمام العالم المتحضر بعد مأساة دنشواى الدامية، وقد شهدت مصر بعد رحيله فترة باهتة خمد معها لهيب الحركة الوطنية، وأطل فيها الوجه الكئيب للفتنة الطائفية بعد اغتيال بطرس غالى باشا لأسباب نراها سياسية أكثر منها دينية، حتى احتوى عقلاء الأمة الموقف المشتعل وتغلب رصيد الوحدة الوطنية المصرية على محاولات التفرقة ومؤتمرات الطوائف، ثم جاءت ثورة الشعب بقيادة سعد زغلول لكى تجتمع مصر كلها على قلب رجل واحد من أجل الحرية الحقيقية والاستقلال الكامل، واحتشد الوطن فى ملحمة رائعة جمعت المسلمين والأقباط بصورة سوف تظل باقية فى ذاكرة الأمة دائمًا، وظهر حزب الوفد بزعامة زغلول ثم خليفته الوطنى الصلب مصطفى النحاس لكى يكون الوعاء التنظيمى الواسع للحركة الوطنية المصرية، واستطاع برغم كل الانشقاقات عنه والخروج عليه أن يكون تعبيراً ممتداً عن التيار السياسى الغالب لأكثر من ثلاثين عامًا، رفع فيها شعارات تدعم الوحدة الوطنية وتبشر بالروح الليبرالية وتعتنق قدراً كبيراً من المفاهيم العلمانية. . ويجب أن نسجل هنا أن

الإنجاز الأكبر لثورة 1919 هو تركيزها على العنصر المصرى واستخلاص الحركة الوطنية من شخصيتها الدينية التى ارتبطت بها على امتداد سنواتها قبل اندلاع تلك الحركة الجماهيرية، حتى برز لأول مرة تعبير (الأمة المصرية) لكى تؤكد لمن حولها عدداً من المعانى فى مقدمتها أن مصر للمصريين وأن لديهم مقومات الأمة الكاملة فى وقت كان الحديث فيه عن العروبة السياسية غير مطروح، ولعل تلك الفترة من تاريخ مصر فى القرن العشرين تثبت دائمًا قوة الإمكانات الكامنة لدى الشعب المصرى والتى تؤكد المخزون الضخم الذى ينطلق تلقائيًا أمام المحن والتحديات، وقد كنت أجد حرجًا فى الحماس لمفهوم (الأمة المصرية) ولو فى إطار العروبة الواحدة إلى أن استمعت إلى الرئيس اللبنانى يتحدث يوم تنصيبه عن (الأمة اللبنانية) فارتفع الحرج عنى وزالت الحساسية منى تجاه ذلك التعبير الذى يجب أن تعتز به مصر فى تاريخها الوطنى الحديث وخصوصًا أن لديها ـ قبل غيرها ـ كل مقومات الأمة تاريخًا وأرضًا وشعبًا.

ثانيًا: إذا كنا نسلم بأن تصريح 28 فبراير 1922 الخاص باستقلال مصر وانتهاء سنوات الحماية التى أعلنت عليها مع بداية الحرب العالمية الأولى كان تصريحًا شكليًا لا تتجاوز أبرز نتائجه إعطاء السلطان فؤاد الأول لقب ملك، إلا أننا ننظر إليه من زاوية أخرى وهى تلك المتصلة ببدء التمثيل الدبلوماسى المصرى المباشر مع الدول المختلفة، وإيفاد المبعوثين الرسميين إلى المفوضيات فى الخارج إيذانًا بميلاد السلك الدبلوماسى الحديث لدينا بحيث أصبح انفتاح مصر الدولة على العالم معترفًا به، كما أن تواجد بعثاتها فى العواصم الكبرى أعطى لها إحساسًا لازمًا بالكيان الذاتى والتواجد الفاعل، وعلى الرغم من أن ذلك الحدث قد تواكب مع واحدة من أصعب فترات الحركة الوطنية والمواجهة الحادة مع الوجود الأجنبى ومناوراته للالتفاف على قضية الاستقلال بالمفاوضات الشكلية تارة والتصريحات الزائفة تارة أخرى، إلا أن مصر تمكنت من التصرف دوليًا بشكل مستقل نسبيًا على نحو أعطاها فرصة الأخذ والعطاء فى المحافل العالمية والمنظمات الدولية دون الاكتفاء فقط بمكانتها الثقافية أو وزنها الحضارى، وكان ذلك سعيًا منها لممارسة دور مباشر فى السياستين الدولية والإقليمية.

ثالثًا: لقد زاحمت حركة الإخوان المسلمين كافة القوى السياسية على مسرح الحياة العامة فى مصر منذ الثلاثينيات، وعلى الرغم من أنها بدأت حركة دينية إلا أن بريق السلطة كان له سحره لدى دعاتها الأول وخصوصًا أن الشريعة الإسلامية تتميز بالثراء السياسى باعتبار أن الإسلام دين ودنيا، وقد جرت مواجهات بين الوفد وجماعة الإخوان المسلمين حتى فرض النحاس باشا على الإمام حسن البنا سحب ترشيحه لمجلس النواب مؤكدًا له أن جماعته دينية وليست سياسية، وقد حاول الإخوان التحالف مع القصر ومساندة الملك أمام تيار الوفد الكاسح وهو ما خلق جفوة دائمة بين الوفديين والإخوان، ولعل تأمل دور جماعة الإخوان المسلمين منذ إنشائها سوف يؤدى بالضرورة إلى اكتشاف دورها الكبير فى السياسة المصرية قبل 1952، وهو دور كانت له تداعياته بعد الثورة ومازالت آثاره باقية فى الشارع المصرى حتى الآن.

رابعًا: عرفت «مصر القرن العشرين» محاولات للتأثر بما يجرى على المسرح الدولى، فظهر تيار سياسى يتحمس للألمان فى الحرب العالمية الثانية كان من أقطابه على ماهر وعزيز المصرى، كما ظهرت جماعات سياسية تأثرت بتنظيمات هتلر وموسولينى من حيث الشكل دون المضمون، فظهر حزب مصر الفتاة بقيادة المجاهد أحمد حسين الذى أصدر كتابه (إيمانى) قياسًا على كتاب هتلر (كفاحى) مع فارق واضح بين التيارين، فبينما كانت حركة مصر الفتاة وطنية خالصة فإن النازية تمثل خليطًا بغيضًا من الشيفونية والفاشية وإرهاب الدولة القومية.. وتعكس الأوضاع فى مصر خلال أربعينيات القرن العشرين تحديدًا حالة من التأثر المباشر بما يجرى فى العالم بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية ودور مصر حليفة بريطانيا العظمى فيها.

خامسًا: لعل قيام ثورة 23 يوليو يمثل أبرز أحداث القرن العشرين على الإطلاق بالنسبة لمصر وأكثرها تأثيرًا على المصريين خلال النصف الثانى كله من ذلك القرن، فقد خلقت الثورة بإيجابياتها وسلبياتها مناخًا سياسيًا واجتماعيًا مختلفين وأحدثت تغييرًا جذريًا فى الخريطة الطبقية فى مصر، ولم يقتصر تأثيرها على التحول الجذرى داخليًا بل كان لها تأثيرات راديكالية فى توجهات السياسة الخارجية المصرية، بالإضافة إلى مسئوليتها عن وضع حدود الصراع العربى-الإسرائيلى فى إطاره

القومى الذى مازال إطاره قائمًا حتى الآن، وهى أيضًا الثورة التى تركت بصمات قوية على النظم السياسية العربية منذ قيامها.

سادسًا: لعل سياسة مصر العربية منذ قيام ثورة 1952 هى مسألة جديرة بالاهتمام، فقد ألقت مصر الثورة بكل ثقلها فى أتون الساحة العربية خصوصًا الجناح الشرقى منها، ثم انغمست مصر حتى النخاع فى سياسة إقليمية تقوم أساسًا على العامل القومى دون سواه، وقد كان وجود إسرائيل وتصاعد مخاطر سياساتها التوسعية والعدوانية عاملاً حاكمًا فى سياسة مصر الشرق أوسطية، بل ومحددًا أساسيًا فى سياستها الدولية خلال عقود النصف الثانى من القرن العشرين.

سابعًا: إن القرن العشرين بالنسبة للثقافة المصرية يتمثل فى اكتشاف كنوز توت عنخ آمون وإنقاذ آثار النوبة وإنشاء الأوبرا الثانية، إنه قرن الكتب التى أثرت فى أجياله بدءًا من رائعة جبران «النبى» حتى رواية همنجواى «وداعًا للسلاح»، ومن العبرات والنظرات للمنفلوطى، ثم العبقريات للعقاد والأيام لطه حسين وعودة الروح للحكيم وثلاثية محفوظ وفرافير إدريس، وصولاً إلى الأرض للشرقاوى وغيرها من الروائع الباقية، كما أنه قرن المراغى وشلتوت والغزالى والشعراوى وهو قرن كيرلس السادس وشنودة الثالث، إنه قرن الجرامفون والراديو والترانزستور والتليفزيون والفيديو والفضائيات، إنه قرن المسرح والسينما، قرن الصحافة الواسعة والخبر السريع والكاريكاتير الذكى، قرن الإبداع الفنى والإبهار التكنولوجى، قرن ثقافة «الإنترنت» فى عصر الكمبيوتر التى شدت الأجيال الجديدة ودخلت مع القراءة فى منافسة لا تتصف بالتكافؤ ولا تتسم بالعدل.

ثامنًا: إنه قرن جمال عبد الناصر بكبريائه القومى وشموخه الوطنى، قرن السد العالى، قرن القومية العربية وعدم الانحياز، قرن أنور السادات برؤيته البعيدة وسياسته المتميزة، قرن زيارة القدس التى كانت مفاجأة بكل المقاييس حتى أن الرئيس الأمريكى كارتر - صاحب أقوى أجهزة استخبارات فى العالم - هرع يومها إلى مكان صغير للصلاة فى البيت الأبيض لكى يقول ياإلهى ما هذا الذى يحدث فى الشرق الأوسط؟!!، إنه أيضًا قرن الحروب الأربع الدامية مع إسرائيل، والثمن الفادح بشريًا وماديًا الذى دفعه المصريون من أجل أمنهم القومى وتحرير أرضهم،

وهو قرن مشاركة مصر فى حرب تحرير اليمن والسعى لنقلها من العصور الوسطى إلى النصف الثانى من القرن العشرين ، كما أنه قرن الخلافات العربية - العربية والانقسامات والحساسيات والمخاوف التى سيطرت على العواصم العربية فى مواجهة الأشقاء خصوصًا بعد حرب الخليج الثانية ودخول العرب مرحلة من التشرذم تبدو غير مسبوقة فى تاريخهم الحديث .

* * *

هذه هى الملامح المصرية للقرن العشرين - بانتصاراته وانتكاساته - وهو يطوى آخر صفحاته ، بينما الخريطة المصرية كاملة لم تتغير ، إذ لم يفرط أبناء الوطن فى ذرة من ترابه أو حبة فى رماله ، فمصر التى علمت الدنيا ، تسطر الآن قبيل غروب شمس القرن العشرين صفحات ناصعة من العمل الوطنى الجاد طوال آخر عقدين فيه لاستكمال بناء الدولة العصرية فى عهد مبارك ، امتدادًا لشخصية الدولة الحديثة التى أرسى دعائمها محمد على مع مطلع القرن التاسع عشر .

مصر بعد نصف قرن

إن التطلع إلى المستقبل حق مشروع، واستشراف ملامحه واجب حضارى، كما أن الرحيل صوب سنواته القادمة هو أمر لازم للربط بين ما نزرعه اليوم وما يحصده أبناؤنا فى الغد، وهو توجه ضرورى لإقامة جسر اتصال بين جيل يبنى وجيل يجنى، ولقد رأيت اليوم أن أقوم بعملية إقلاع نحلق منها صوب المستقبل الواعد بعد أن طال بنا الإبحار فى مياه الماضى الغابر، وأن أطلب عدداً مبكراً من صحيفة مصرية سوف يصدر بعد خمسين عامًا وتقرؤه أجيال قادمة - إذا بقيت الصحف بشكلها التقليدى ولم تتطاول عليها أدوات حديثة للإعلام تهز عرش صاحبة الجلالة - ونستعرض فى ذلك العدد المنتظر من صحيفة قاهرية تصدر عام 2050 أخباراً متنوعة وأفكاراً مختلفة تجعلنا محملين بالآمل فى غدنا، راضين عن حياة المصريين فى عالم مختلف بعد نصف قرن يأتى.

. . لقد تصدرت الصفحة الأولى أخبار رئيسية حول تطورات العلاقات الدولية فى ظل هيمنة الصين على السياسات الآسيوية واحتلالها لمواقع متقدمة على الساحة العالمية، وقد كتب محرر الصحيفة المصرية يقول إنه عندما امتلكت كل الأمم وكافة الدول مصادر المعرفة الحديثة والتقنية المعاصرة، وأصبحت القدرات العلمية ملكًا للجميع فإن التفوق قد عاد من جديد للعنصر البشرى متمثلاً فى الأمم الأكبر حجمًا والدول الأكثر سكانًا، كما أن التجمع الآسيوى الصاعد الذى تبلورت ملامحه فى العقد الثالث من القرن الحادى والعشرين والذى صنع تحالفًا قويًا يضم الصين واليابان والهند مع انتساب روسيا الاتحادية له، قد خلق بدوره نوعًا من التوازن فى مواجهة التجمع الحضارى لغرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. . ويشير خبر آخر فى الصفحة الأولى أيضًا من نفس الصحيفة إلى أفريقيا التى أصبحت قارة خالية من الأوبئة والأمراض المتوطنة بعد أن تمكن التعاون المستمر والتنسيق الدائم

بين الجهات المسئولة عن الصحة فى دول القارة المتقدمة والمتمثلة فى جنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا وبعض دول شمال أفريقيا وبالعمل المشترك بينها من دعم مشروع قارى تحت اسم بروتوكول (مانديلا ـ ناصر) لمكافحة الأمراض والقضاء نهائيًا على بقايا فيروس «الإيدز» فى دولها، وبذلك دخلت القارة السوداء مرحلة جديدة تقترب مستويات الحياة فيها من مستويات الحياة شمالى المتوسط وشرقى السويس.. بينما جاء الخبر الثالث من ذات الصفحة عن «البرلمان العربى الموحد» الذى سيعقد اجتماعًا بعد أيام قليلة فى القاهرة يناقش فيه خطوات الاندماج الحزبى بين عدد من ديموقراطيات العالم العربى، ويشير الخبر إلى وجود أغلبية داخل البرلمان تسعى إلى الانتقال «بالسوق العربية المشتركة» إلى مرحلة جديدة تفتح فيها أبواب الشراكة مع دول وقوميات مجاورة فى مقدمتها إيران وتركيا وإسرائيل وبعض دول شرق أفريقيا، ويشير الخبر فى نهايته إلى أن أعضاء البرلمان الموحد سوف يحضرون أثناء تواجدهم فى مصر حفل تخريج دفعة جديدة من العلماء العرب الذين قضى كل واحد منهم خمس سنوات على الأقل فى «المركز القومى للتكنولوجيا المتقدمة» بالقاهرة بعد حصول كل منهم على درجته الجامعية وإتمام دراسته العليا، وينتهى الخبر بتصريح لرئيس المركز يشير فيه إلى تضاؤل حجم الفارق بين التكنولوجيا العربية وتكنولوجيا الدول المتقدمة سواء كانت صينية أو يابانية أو ألمانية أو أمريكية مضيفًا أن السبب وراء ذلك هو نظام العودة سنويًا لعدة شهور يقضيها «علماؤنا فى الخارج» داخل الوطن إسهامًا فى برنامج البحث العلمى العربى طويل المدى الذى تبنته مصر فى العقود الثلاث الأخيرة.. ثم نرى فى صدر الصفحة الثانية من صحيفة المستقبل تحليلاً وافيًا لنتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة فى مصر والمنافسة التى احتدمت بين «الحزب القومى لمصر العربية» فى جانب «والحزب الوطنى المصرى المستقل» فى جانب آخر وتقارب النتائج بينهما فى الانتخابات التى جرى فيها التصويت من خلال شبكة «الإنترنت»، كما فاز عدد من الأحزاب الصغيرة بمقاعد إضافية فى البرلمان، بينما بقيت رئاسة الدولة مع «الحزب القومى لمصر العربية» وظلت رئاسة الحكومة مع «الحزب الوطنى المصرى المستقل»، كما يشير نفس الخبر إلى حضور رئيس الدولة للمناورات المشتركة بين أركان القوات العسكرية المصرية الثلاث على سواحل المتوسط وحضور ممثلين عسكريين لعدد من

جيوش الدول المختلفة والذين أشادوا فى حديث تليفزيونى بما وصلت إليه القوات المسلحة المصرية من تقدم هائل يضعها فى مقدمة جيوش الشرق الأوسط ، ومن المتوقع أن يستقبلهم الرئيس فى اليوم التالى بالمقر الدائم لرئاسة الجمهورية فى مصر الجديدة ، على أن يكون الاحتفال الساهر مساءً فى دار المسرح الكبير بعاصمة إقليم (توشكى) ، حتى يتاح للوفود القادمة إلى مصر أن ترى الوادى القديم والوادى الجديد فى زيارة واحدة . . وعلى الصفحة الثالثة من نفس الصحيفة تحقيق كبير حول الانتخابات القادمة التى يشارك فيها علماء المسلمين من كافة الدول الإسلامية الذين يحضرون الاجتماع الطارئ «المجمع البحوث الإسلامية» لاختيار شيخ جديد للأزهر الشريف خلفًا لإمامه الراحل والذى كان مغربى الجنسية ، وتنحصر المنافسة بين ثلاثة من كبار علماء المسلمين أحدهم من مصر ، والثانى من سوريا ، والثالث من اليمن إذ إن مقام شيخ الأزهر له تأثيره الدولى الكبير خصوصًا بعد أن ازدادت مكانته رفعة عندما تم الأخذ الكامل بمنطوق أممية الإسلام ، وشمولية الاختيار ، وعمومية الإمامة ، فضلاً عن أن الأزهر الشريف هو أكبر مركز إسلامى على الأرض .

وقد أوردت ذات الصحيفة الصادرة فى مدينة «القاهرة الجديدة» عاصمة مصر والتى تبعد عن مدينة القاهرة القديمة سبعين كيلو مترًا فى اتجاه الصحراء ، حيث تقع وسط مثلث أضلاعه هى واحة الفيوم ومدينة الجيزة ومنطقة الواحات وقد تم إنشاؤها فى عشرينيات القرن الحادى والعشرين لكى تكون عاصمة سياسية وإدارية لمصر بينما ظلت القاهرة القديمة بحجمها الضخم ، وتراثها العريق ، مركزًا للتجارة ، وعاصمة للثقافة ، ومتحفًا تاريخيًا مفتوحًا خصوصًا بعد أن اختفت منها العشوائيات ودخلت أطراف المدينة الكبيرة إطار الشرعية العمرانية ، وجدير بالذكر أن قيام العاصمة الجديدة كان قد سبقه جدل كبير بين خبراء التخطيط العمرانى والمتخصصين فى دراسة شخصية العواصم والمعنيين بتطورها التاريخى منذ قرون (العاصمة الميناء) قبل عصر الطيران عندما كانت السيادة البحرية وحدها هى مصدر التفوق الدولى حتى ظهور (العاصمة العصرية) التى أمكن قيامها وسط الصحراء لكى تكون واحة ضخمة تشد إليها كثافة سكانية تسمح بتفريغ الوادى الضيق ودلتا النهر من التراكم السكانى المخيف اللذين كانا قد وصلا إليه ، فقد بلغ تعداد مصر مائة وخمسين مليونًا برغم كل جهود ضبط النسل وتنظيم الأسرة ، كما كتب أحد

أصحاب الأعمدة اليومية موضوعًا يدور حول تطورات السياسة الدولية فى ذات الصفحة مشيرًا إلى أن «منظمة تنسيق السياسات العالمية» ـ التى يقودها «مجلس الاستقرار الدولى» والذى تتمتع بعضويته كل الدول بصوت واحد لكل منها على قدم المساواة وهى المنظمة التى ولدت فى ثلاثينيات القرن الحادى والعشرين بديلاً عن «الأمم المتحدة» حيث كان قد تهالك دور الأخيرة وضعف تأثيرها ـ سوف تعقد هذه المنظمة اجتماعها السنوى فى عاصمة دولة «الكاميرون» فى أفريقيا إعمالاً لنظام عقد كل اجتماع دورى لها فى دولة مختلفة بإحدى القارات، وسوف تناقش المنظمة فى ذلك الاجتماع البرنامج المشترك للحفاظ على البيئة القارية ومواجهة مخاطر التصحر فى أفريقيا بالإضافة إلى مسألة نقص مصادر الطاقة فى عدد من الدول الآسيوية، ومن المتوقع أن يوصى مجلس المنظمة فى اجتماعه المشار إليه بضرورة تلقى اقتراحات الدول المختلفة فى هذا الشأن. . وجدير بالذكر أيضًا أن مقر «الاتحاد العربى» الذى قام بديلاً «لجامعة الدول العربية» منذ أكثر من ربع قرن قد دعا إلى ندوة مشتركة لدراسة أساليب تنقية الأنهار العربية والارتقاء بالمستوى الصحى فى بعض الدول ذات المستوى المعيشى المنخفض نسبيًا وسوف تنتهى الندوة باحتفال يتم فيه تدشين آخر شبكة طرق تربط كل أنحاء الوطن العربى وأطرافه المترامية طولاً وعرضًا، وقد صرح وزير «النيل والمياه» فى مصر أن احتفالاً موازيًا سوف يجرى بمناسبة مرور ثلاثين عامًا على خلو النهر من منبعه إلى مصبه من كافة مصادر التلوث. . كما تحدث أحد كتاب الأعمدة فى نفس الصفحة عن قضية الحفاظ على التراث الحضارى الدولى الذى تتبناه «الهيئة الدولية للثقافة» فذكر أن وزيرة «التراث والآثار» فى مصر سوف تحضر اجتماعًا فى هذا الخصوص يضم نظراءها فى دول الحضارات القديمة يجرى عقده فى العاصمة الصينية «بكين»، وتشارك فيه مجموعة من الدول التى سوف تتقدم بمشروعات وطنية من أجل الحفاظ على التراث الإنسانى المشترك مع تحقيق التنمية السياحية التى قطعت مصر شوطًا كبيرًا فيها حتى تصدرت قائمة دول الجذب السياحى بفضل التنسيق المنتظم بين القطاعات المتصلة بخدمة السائح الأجنبى. . وقد أجرت الصحيفة فى مكان آخر منها لقاء مع رئيس جامعة الإسكندرية الذى تحدث عن استضافة جامعته للجلسة القادمة للمؤتمر الثلاثى لدول حضارات المتوسط والذى يحضره رئيس أكبر جامعة فى «أثينا» وهى

المتخصصة فى تاريخ العلوم والتكنولوجيا كما يحضره رئيس جامعة «نابولى» للدراسات الإنسانية، وقد دعى للمشاركة فيه بصفة مراقب كل الحاصلين على جائزة «نوبل» من الدول الثلاث، والمعروف أن عملية إحياء الرابطة الثقافية بين الحضارات المتوسطية قد نشطت فى السنوات الأخيرة تحت مسمى (المتوسط بحيرة الحضارات الكبرى)، وقد لعبت فيها «مكتبة الإسكندرية» دوراً مرموقًا، حيث تعقد بها ندوة متوسطية شهرية يشارك فيها مفكرون وعلماء وفنانون من الدول الثلاث وقد دار آخر تلك الندوات حول موضوع «الإسكندرية مدينة مصرية ومركز لتاريخ الحضارة اليونانية». . وقد عرض فيه باحث مصرى شاب رؤيته المعاصرة لأفكار عميد الأدب العربى الراحل د. طه حسين التى تضمنها كتابه الشهير (مستقبل الثقافة فى مصر). . بينما قدمت الصفحة الاقتصادية تحليلاً ضافيًا لمعدلات التصدير السلعى المصرى وحركة تدفق رءوس الأموال للاستثمار فى المناطق الجديدة بالصحراء الغربية وتأثير التطبيق الصارم لاتفاقيات (الجات) على كل من الميزان التجارى وميزان المدفوعات فى مصر.

وقد جاء فى صفحة أخبار المرأة أن نسبة الأمية بين النساء فى مصر سواء فى الريف أو المدن قد انخفضت إلى صفر فى المائة، حيث وصلت نسبة التعليم بين الفتيات فى الريف مائة فى المائة منذ عدة سنوات، والمعنى بالأمية هنا كما أوردته الصحيفة ليس مجرد الجهل بالقراءة والكتابة، ولكن أيضًا انعدام القدرة على الاستخدامات المتنوعة لتقنية الكمبيوتر والتفريعات الحديثة لذلك الإنجاز الباهر الذى انتشر على نطاق واسع منذ أكثر من نصف قرن، وأحدثت توابعه ثورة تكنولوجية هائلة انعكست على النظام التعليمى فى دول العالم كله سواء من حيث البرامج أو الوسائل أو مناهج البحث حتى أن البعض يسمى حضارة العصر «حضارة الكمبيوتر» تمييزاً لها عن «حضارة الكتاب» التى عرفتها الإنسانية لعدة قرون. وقد بقيت القراءة مصدراً رئيسًا ودائمًا للمعرفة، بينما أصبحت الأدوات الحديثة مكملة لها فى كافة نواحى الحياة الثقافية.

كما يضيف محرر نفس الموضوع أن قيمة الكتاب سوف تظل باقية لأنه صمد لمئات السنين وعاءً للثقافة ومصدراً للمعرفة، بينما لا يزيد عمر المخزون فى جهاز أى «كمبيوتر» عن بضع عشرات من السنين فضلاً عن أن «الفيروسات» لا تصيب

الكتب ولكنها تهاجم «الإلكترونيات» ، وكأنما يؤكد لنا التطور الإنسانى يومًا بعد يوم أن الكمال لا يكون بالضرورة قرين الحداثة والتقدم ، ولكنه يمكن أن يكون أيضًا امتدادًا للعراقة والقدم .

ونطوى تلك الصفحة إلى صفحات أخرى تتحدث عن التعليم الفنى حيث يشيد الصحفى فى مقاله بالتقدم الهائل الذى طرأ على دراسة التقنية الحرفية والتدريب المهنى ، مؤكدًا أن التوازن قد اكتمل بين العرض والطلب فى ميدان الخبرة بين الحرف المختلفة ، ويضيف الكاتب إلى ذلك أن أساليب الحياة الحديثة قد دخلت كل قرية مصرية ، كما استعادت المهن والحرف سمات التجديد ، فارتقت الصناعات الثقيلة والخفيفة ، وازدهرت المدائن القديمة والجديدة ، وقد حظى الصعيد المصرى - كما يذكر كاتب الصحيفة - بدرجة عالية من الاهتمام ، حيث تقوم التجمعات الصناعية الكبرى حول مدنه المختلفة ، وقد انعكس ذلك التقدم الصناعى فى مصر العليا على الحركة الثقافية والفنية فيها ، فأصبحنا نتابع بإعجاب النشاط المسرحى فى قرى الصعيد ونجوعه ، فضلاً عن الانتصارات الرياضية التى بدأت تحققها نواديه التى ظهرت فى السنوات الأخيرة ولم يكن لها وجود طويل من قبل ، ويقارن صاحب المقال فى نهايته بين الوضع الحالى وما كان يعانيه الصعيد عندما دهمته موجات الإرهاب الأسود منذ أكثر من ستين عامًا ، حيث جرت محاولات مسمومة لتفريق صفوف الأمة وضرب وحدتها الوطنية ، ولكن الكنيسة القبطية قامت وقتها بدور مسئول فى مواجهة ذلك كله ، ولعل هذا يفسر مكانتها حاليًا لدى المصريين جميعًا مسلمين وأقباط .

وفى تعليق آخر بصفحة الفن بنفس الصحيفة يتحدث الكاتب عن نجاح الدولة فى توظيف أدوات الإعلام المختلفة لخدمة السلعة الثقافية وتحقيق المعادلة الصعبة بين التثقيف والترفيه مع نهوض صناعة السينما وغزو الفيلم المصرى لدول الشرق الأوسط وأفريقيا ، كما تستعرض ذات الصفحة عددًا من الأخبار الفنية المهمة وفى مقدمتها عودة حصة الموسيقى إلى المدارس ، وظهور جيل جديد يتذوق ذلك الفن الراقى الذى لا يعترف بالفوارق بين الأمم أو الحواجز بين الشعوب . ويضيف محرر الصفحة طائفة من الأخبار حول النهضة المسرحية عمومًا وتقدم المسرح السياسى خصوصًا فى ظل أجواء الديمقراطية والتعددية السياسية .

فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى صفحة الرياضة فإننا نقرأ أخباراً عن ظهور ألعاب جديدة، وانتهاء احتكار كرة القدم لجهود الدولة وإمكاناتها، وظهور تنافس بين الساحات الشعبية والمراكز الرياضية على امتداد خريطة الوطن، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى انحسار الهوة بين المدينة والقرية؛ إذ أصبحت الأخيرة متمتعة بكل ما يوجد فى المدينة وإن كان ذلك بصورة مصغرة. . وينهى المحرر تعليقه بالحديث عن الأجيال الجديدة من الشباب ودرجة اقبالهم المتزايد على الحياة العامة واتساع مساحة مشاركتهم السياسية، والاختفاء الكامل لظاهرة الإدمان بين الشباب بعد أن حققت مصر انتصاراً كاملاً على كافة أنواع المخدرات منذ عقدين كاملين من الزمان، كما اقتحمت عناصر شبابية كثيرة مسرح العمل الوطنى والنشاط البرلمانى مع ارتفاع نسبة تمثيلهم داخل مجلس الوزراء ذاته فى ظل مفهوم تداول الوظائف القيادية وتناوب المواقع الرئيسة تمشيًا مع ظاهرة عالمية معاصرة تمزج بين حكمة الشيوخ وحماس الشباب.

فإذا انتقلنا إلى آخر صفحات الصحيفة فإننا نجد مقالاً لرئيس التحرير يمهد لاحتفالات الذكرى المئوية لثورة يوليو 1952، ويستعرض الكاتب الصحفى أدوار قياداتها التاريخية، ويضع كلاً منهم فى إطاره الموضوعى الصحيح، فعبد الناصر بطل قومى، والسادات سياسى داهية، ومبارك بنَّاء الدولة العصرية، ثم يختتم الكاتب مقاله بطرح وجهة نظر له ترى أن وجود إسرائيل كدولة غربية حديثة فى الشرق الأوسط قد دفع العرب ـ بمنطق التحدى فى مواجهة الصراع الحضارى ـ إلى الجدية الكاملة، والتعامل الندى مع التكنولوجيا الحديثة، والاتجاه المخطط نحو نهضة حقيقية فى كل المجالات وعلى كافة المستويات.

. . إنها رحلة قلم شاقة بعد إقلاع صعب فى ظل أجواء غائمة يحجب فيها ضباب كثيف القدرة على رؤية المستقبل. . إنها محاولة لهجرة زمانية مؤقتة وليست هروبًا من واقع أو استغراقًا فى حلم، بل هى عملية استكشاف لمصر الغد التى نبحث فى دفتر أحوالها، ونقلب صفحاته التى سوف تكتبها أجيال جديدة فى سنوات قادمة لا تزال فى ضمير الغيب يحتويها زمان مجهول.

التعليم.. من الكتاتيب إلى الجامعات

ثار جدل منذ فترة بعد مقال للدكتورة نعمات فؤاد دعت فيه إلى استعادة نظام الكتاتيب كبوابة للتعليم من جديد أسوة بما كان قائمًا فى بلادنا حتى منتصف القرن الماضى، ورد عليها عدد من رجال التعليم وخبراء التربية منتقدين هذه الدعوة التى يرون فيها ردة عن النظم التعليمية الحديثة، بل إن صاحب أحد الردود استشهد بشكوى الدكتور طه حسين فى كتابه «الأيام» من الشيخ والعريف فى واحد من كتاتيب قرية الكيلو مركز المراغنة منذ أكثر من قرن مضى، لكى يدلل على مساوئ الكتاتيب حتى فى عصرها الذى ازدهرت فيه! . . وواقع الأمر أننى لست ممن يستهويهم الهجوم الدائم على الدكتورة نعمات فؤاد؛ لأننى أرى أنها - برغم حدة فى الرأى وغلظة فى الجدل أحيانًا - نموذج يستحق الإعجاب لسيدة من مصر نالت حظًا وفيرًا من الثقافة وقدرًا رفيعًا من المعرفة، فبينما ضربت فى التاريخ الإسلامى بسهم فهى أيضًا وفية لتاريخ بلدها الفرعونى وتمثل فى شخصيتها تزاوجًا بين الحضارتين يستحق الاهتمام والتقدير.

ومع ذلك فإننى أظن أن دعوتها لعودة «الكتاتيب» لم تكن واضحة الهدف دقيقة المحتوى، فهى تريد أن تقول إن سقم اللغة العربية لدى الأجيال الجديدة وهبوط مستوى إجادة الفصحى - كتابة ونحوًا - إنما يرجعان إلى قصور فى حفظ القرآن الكريم «كتاب العربية الأول» وإهمال للدراسات اللغوية فى سن مبكرة، وذلك تشخيص قد لا يختلف معها فيه أحد، أما أن يصبح ذلك مبررًا للدعوة إلى عودة «الكتاتيب» ونحن ندخل القرن الحادى والعشرين فتلك قضية أخرى. . فالكتاتيب - وقد التحقت بأحدها فى نهاية الأربعينيات - ارتبطت بتركيبة اجتماعية تغيرت، ونمط للقرية المصرية لم يعد له وجود تقريبًا، كما أن البيئة الثقافية فى مصر لم تعد هى

تلك التى عرفناها فى القرنين الماضيين، أضف إلى ذلك كله وربما قبله أيضًا أن البدائل الحديثة قائمة، ونظم التعليم الجديدة يمكن أن تحقق الهدف المطلوب دون اللجوء إلى الوسيلة القديمة المطروحة، وأعترف أن الذى لفت نظرى إلى الموضوع برمته حوار دار بينى وبين الدكتور سامح همام الأستاذ بجامعة القاهرة ورائد طب الأوعية الدموية فى مصر أثناء لقاء عابر فى فيينا عندما كان يحضر مؤتمرًا علميًا دوليًا فى عاصمة النمسا، والرجل له مكانة عالمية فى تخصصه فضلاً عن انحداره من أحد بيوتات «المنيا» العريقة، فقد كان والده عضوًا فى مجلس الشيوخ، وذات يوم قرر د. همام ترشيح نفسه لعمادة طب القاهرة وفاز عليه وقتها الأستاذ الراحل د. خيرى سمرة بصوت واحد، ويومها تلقى د. همام مكالمة هاتفية من الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب الأسبق ـ رحمه الله ـ يقول له «لقد نلت التشريف ورفع عنك التكليف».

وهو نفسه د. همام الذى قام بدور طبى حاسم لإنقاذ حياة الروائى الكبير نجيب محفوظ يوم أن تعرض أديب مصر وهو فى شيخوخته لطعنة غادرة، وقد أردت بكل هذا التعريف أن أضع الرجل فى إطاره اللائق حتى يكون تقييم رأيه مستندًا إلى خلفية واضحة، لقد قال لى الأستاذ الكبير والطبيب العالمى أنه يتفق مع د. نعمات فؤاد ـ المعروفة بغيرتها الشديدة على مصلحة الوطن من خلال مواقف صلبة مهما كانت مساحة الخلاف معها فى الرأى ـ فيما ذهبت إليه؛ لأنه ثبت علميًا أن الطفل يستكمل فى سنواته الأولى فيما بين الثالثة والسادسة من طفولته ثلث رصيده من المعارف والمعلومات فى حياته كلها، ويستكمل الثلث الثانى فيما بين السنة السادسة والسنة الثامنة عشرة من حياته، بينما يستجمع الثلث الأخير فيما يتبقى من عمره، وهذا منظور خطير للطفولة يجب أن نقف أمامه طويلاً، فالطفل المصرى ـ وربما الطفل العربى أيضًا ـ يضيع تلك السنوات الثلاث الحاسمة فى حضانة قد لا تبدو هى المكان الأوفق تربويًا أو تعليميًا، لذلك يقترح د. همام النظر بجدية إلى مرحلة ما قبل التعليم الابتدائى.

من هنا فإن رأيه وكذلك اجتهاد د. نعمات فؤاد لا يمسان من قريب أو بعيد جوهر العملية التعليمية القائمة التى نرى فيها تطورًا ملحوظًا وجهدًا مخلصًا، ولكن محور الحديث يدور حول السنوات الضائعة من أعمار أطفالنا بين المنزل

والحضانة خلال فترة يجب أن ينال فيها الطفل ثلث معارفه ومعلوماته فى حياته كلها! . . ويقترح د. همام - ولعله بدأ بالفعل مشروعًا فى هذا الخصوص بادئًا من محافظته - نشر دور حضانة إسلامية فى ربوع القرى وإحياء المدن من أجل تحفيظ القرآن حتى تصبح الفصحى هى لغة الأجيال الجديدة بدلاً من توزيع جهد الطفل المصرى وربما العربى بين العامية والفصحى، وهو جهد يستطيع لو اختزله بالتركيز على الفصحى أن يضيف إلى العربية لغة أجنبية بدلاً من الحيرة بين لغة المنزل والشارع فى جانب ولغة المدرسة والكتاب فى جانب آخر، فلقد تعلمنا من الطفولة الباكرة لغة غير التى نقرأ أو نكتب بها وهو أمر يضاعف المجهود ويكون فى الغالب خصمًا من رصيد الإلمام المطلوب باللغة العربية الصحيحة، وهنا أتفق مع د. همام فى الهدف وإن كان لى بعض التحفظ على الوسيلة، فأنا قلق دائمًا من كل ما يفصل بين المصريين بسبب ديانتهم - خارج دور العبادة - لأننى أرى أن وحدة الفكر الوطنى وتجانس المجتمع المصرى بكل فئاته وطوائفه هدف لا يسبقه سواه ولا يطغى عليه غيره، ولعل الأستاذ الكبير يدرك ذلك، وربما قبلى، ففى ذاكرته - بلا شك - أن الكتاتيب كانت منتشرة فى الريف المصرى ومدن الدلتا والصعيد يلتحق بها المسلمون والمسيحيون على حد سواء، بل إن كثيراً من الأقباط كانوا يسعون لإلحاق أبنائهم بالكتاتيب حتى يتمكن الشيخ الأزهرى من تحفيظهم بعض القرآن الكريم تقويمًا للسانهم العربى وتمكينًا لهم من لغتهم الأولى، ومازلنا نذكر أن الأعلام الرائدة فى تاريخنا الحديث - مسلمين وأقباطا - قد مروا بمرحلة الكتاتيب فى طفولتهم حتى وإن انتهى بهم المطاف بعد ذلك إلى السوربون أو أكسفورد أو غيرهما من جامعات الغرب الشهيرة .

ومازلت أذكر عندما كنت أدرس للحصول على الدكتوراه فى جامعة لندن منذ قرابة ثلاثين عامًا كيف كانت تستهوينى لغة المجاهد الكبير مكرم عبيد باشا وأرى فيها بصمة شيوخ الكتاتيب من رجال الأزهر الشريف فى عصر جميل التحق فيه عدد من الأقباط بذلك الجامع الإسلامى الشامخ طلبًا للمعرفة وتقويمًا للغة بل وأحيانًا لدراسة الشريعة الإسلامية وفقه الأئمة، لذلك فإننى أشارك د. همام قلقه من تبديد تلك المرحلة العمرية المبكرة من طفولة المصريين بل والعرب أيضًا فى أسر تلك الازدواجية اللغوية، وأطالب معه باستثمار فترة ما قبل الالتحاق بالتعليم

الابتـدائى فى تعليم اللغـة العـربيـة ببسـاطة وسـلاسـة من خـلال الجـمل الكـاملة والتراكيب السهلة مع البعد تمامًا عن دراسة النحو فى تلك المرحلة المبكرة، فأنا أريد للطفـل المصرى أن يتعلـم اللغة العربية كـما يتعلم عزف البيانو (سمـاعى) وليس بالضرورة من خلال (النوتة الموسيقية)، خصوصًا وأن مدارس التعليم الحديثة تركز على «الطريقة الكلية» التى تتميز بالشمولية وتقترب من مفهوم وحدة المعرفة بدلاً من المضى فى تلك السن الصغيرة وراء التفاصيل، فالأفضل عند التعليم هو الانتقال من العـام إلى الخاص وليس العكس. . وفكرة الدكتـور همام جـديرة بالرعـاية مع تطوير يعتمد على شرطين: أولهما: انفتاح التجربة على المصريين جميعًا بغير استثناء مع إعطاء الفرصة للمسلـمين والمسيـحيين بنفس الدرجة. وثانيهـما: عـدم المسـاس بجوهر العملية التعليمية القائمة على اعتبار أن الاقتراح يدور حول الإفادة من المرحلة السابقة على الالتحاق بالمدرسة الابتدائية مع قيد مهم لابد من الإشارة إليه وهو الذى يتـصل بمحظور لا يخـفى على فطنة الدكتـور همـام ـ الوطنى المهـمـوم بمشكلات مصـر، الزاهد فى المناصب والمبتعد عن الأضواء ـ وهو ضرورة التدقيق الشـديد عند انتقاء من يقومـون بتحفيظ القرآن الكريم ويعـملون على ترغيب أطفـالنا فى لغتهم القـومية وإبراز جوانب جمـالها أمامهم فى مقتبل العمر؛ لأن وصـول أصحـاب العقليات المتزمتة أو ذوى الأفكار المتشددة إلى مـواقع التوجيه والتأثير فى تلك المرحلة من الطفولة الباكرة سوف يكون أمرًا بالغ الخطورة وسنكون أمام واحد من احتمـالين، أولهما: تعقيد الأطفال من لغتهم وتعـجيز عقولهم الصغيرة عن إدراك شـخصيتهـا الرائعة كـما احتواها القرآن الكريم. وثانيهـما: احتـمال إصابة بعضـهم بنوع من التزيد والمغالاة عند فهم أمور الدين وأساليب اللغة على نحو قد يفـرخ للوطن عناصـر يمكن أن تتـجه صـوب سـاحـات التطرف الفكرى والتـزمت الأخـلاقى، ولحسـن الحظ أننى وجـدت أن الدكـتـور همـام على دراية بهـذه الاحتمالات ووعى كامل بنتائجها مع تحوط شديد لها، باعتبار أن الهدف الحقيقى هو ترسيخ أصول لغتنا العربية لدى الأجيال الجديدة والحفاظ على الهوية القـومية لهم وهى شواغل حقيقية لكل من يعنيه مستقبل الوطن فى الألفية الثالثة.

ولعلى هنا أطرح عددًا من الملاحظات المرتبطة بتلك المرحلة العـمرية الضائعة من معظم أطفـالنا حيث يقضونها أمام جهاز التلفـزة فى المنازل يلتقطـون مـا يجـب ومـا

لا يجب، أو يصرفونها فى دور للحضانة تقدم ماله جدوى وما ليس منه جدوى . .
وهذه الملاحظات فى مجملها هى :-

1- إن الفكرة الخاصة بدور حضانة تعلم اللغة العربية من خلال القرآن الكريم هى فكرة تقترب من مفهوم مدرسة الفصل الواحد فى التعليم الابتدائى مع الفارق فى المرحلة العمرية فقط، ولكن جوهر الفكرتين يلتقى عند مفهوم التغلب على نقص الإمكانات وضرورة الوصول لأصغر قرية وأبعد حى وأقصى نقطة يعيش فيها مصريون على خريطة الوطن.

2- إن الفكرة تستعيد مفهومًا تاه فى زحام العصر وهو ذلك الذى يؤكد أن للتقدم طرقًا كثيرة وأنه ليس رهنًا بالنمط الغربى وحده، إذ إن توظيف معطيات البيئة فى ظل ظروف كل مجتمع هو الذى يصنع عوامل التطور الذاتية وليس بالضرورة أن يتم ذلك نقلاً عن الغير أو تقليداً للآخر.

3 - إن استغلال المرحلة العمرية السابقة على الالتحاق بالتعليم الإلزامى ضرورة ملحة لأنها سنوات حاسمة فى تكوين عقل الطفل وتشكيل شخصيته، لذلك فإن إهدارها نتيجة غياب التخطيط السليم أو التربية الصحية أو التنظيم المتكامل هو إهدار لطاقات الوطن وتبديد لأغلى استثماراته وهو الاستثمار البشرى، فضلاً عن أن تنمية الذكاء وتدريب المهارات يبدأ من تلك السن ولا يهبط فجأة على الطالب فى الجامعة! . . إنما أردت من هذا العرض السريع للأفكار المتصلة باستغلال سنوات الطفولة الأولى أن أنبه إلى أن الطفل المصرى يتعلم لغتين عربيتين فى وقت واحد، بينما ينعم نظيره الذى يبدأ بالإنجليزية أو الفرنسية بلغة واحدة نطقًا وكتابة، والأفكار المطروحة فى هذا الموضوع تحاول كلها توحيد جهود تعلم اللغة العربية السهلة والقريبة من لغة الحوار اليومى حتى تتاح للطفل المصرى - ونظيره العربى - أن يتعلم بنفس الجهد المبذول لغته الأولى ولغة أجنبية أخرى معها فى وقت يعتمد فيه الخطاب المعاصر على أدوات حديثة فى مقدمتها الإلمام بلغة أجنبية واحدة على الأقل تكون عالمية الانتشار حية التأثير، فالطفل السوى هو الذى نهيىء له العمل على الجمع بين فكر لغة القرآن وتراثها فى جانب، وأسلوب التفكير السائد لدى الدول المتقدمة فى جانب آخر من خلال الازدواج الثقافى وليس الازدواج اللغوى كما هو حادث حاليًا.

فالتعليم العصرى لا يقف عند النمط الغربى وحده كما أنه لا يرتد إلى الوراء

ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين ليعيد تجربة القرن التاسع عشر، ولقد عشت سنوات فى دولة آسيوية كبرى هى الهند، وشهدت كيف يمكن أن يكون التقدم فى كل المجالات ـ بما فيها التعليم ـ وفقًا لنمط ذاتى يتسق مع الشخصية القومية وينطلق من مقومات البيئة الثقافية للمجتمع فى شبه قارة واسعة لدولة يختلط فيها النشاط الزراعى بالصناعات الصغيرة، وينتشر معها نمط من التعليم فى مدارس صغيرة (أقرب إلى مفهوم الكتاتيب ولكن مع التركيز على الرياضيات فالأرقام مكون رئيسى فى العقل الهندى) فى الوديان والجبال على امتداد ريف الهند الواسعة، بلد الديانات المتعددة والثقافات المختلفة. . لذلك فإننا مطالبون فى مصر عند التصدى لأسباب التخلف والخلاص منها لتشييد دعائم التقدم ألا نقف أمام تجارب أوروبا والأمريكتين وكأنها هى الطريق الوحيد إلى الأمام، بل لابد أن يكون فى تجارب دول أخرى مثل الصين والهند وربما اليابان مع بعض التحفظ بالنسبة للأخيرة على اعتبار أنها أقرب إلى الصيغة الغربية منها إلى الآسيوية وذلك كله من أجل الحصول على أقصى عائد لاستثمارات التعليم فى ظل ما هو متاح حاليًا وما كان قائمًا من قبل ومازال له وجود فى ذاكرتنا الوطنية.

بقيت حقيقة لابد من الإشارة إليها وهى أن التعليم يبدأ بالفعل مع الخطوات الأولى من عمر الوليد حيث يكون بعدها مستعدًا لتلقى كل ما يتصل بمعرفة ما حوله، لذلك تبدو مهمتنا خطيرة للغاية وهى تحديد نوعية التلقين الذى يتأثر به الطفل فى مستهل حياته، وهنا لا يجب النظر إلى وسيلة معينة باستخفاف ما دامت الغاية واضحة والهدف محددًا، بل يجب توظيف كل ما هو متاح لخدمة ما هو مطلوب بدءًا من الكتاتيب وصولاً إلى الجامعات.

هذه بعض من رؤيتنا حول الجدل الذى ثار بعدما طرحت الأستاذة الدكتورة نعمات فؤاد اقتراحها، ثم طوره وأضاف إليه الأستاذ الدكتور سامح همام، وكلها فى النهاية أطروحات مفتوحة للحوار البناء لأنها تبغى مصلحة الوطن قبل كل شىء وتهدف إلى تعظيم شأنه دون سواه، وهى أمور لا ينبغى أن تثير حساسية أحد أو تفتح مجالاً للتراشق الذى يقوم على التشكيك فى النوايا وهدم جسور التواصل بين الأفكار والأجيال والاجتهادات، ولنتذكر دعوة توفيق الحكيم الخالدة التى تطالبنا أن نكون جميعًا (الكل فى واحد).

استعادة التقاليد المهنية

عرفت مصر المهن والحرف منذ آلاف السنين، وتراكمت لديها خبرات طويلة، وانتظمت لها تقاليد ثابتة فى كل منها، وهو أمر وضع بلادنا فى مكانة خاصة عبر التاريخ، حتى التصقت بنا شخصية «حضارة البنائين» الذين يشيدون الرموز الباقية فى عصور التاريخ المختلفة، ولكن الصورة الآن تدعو إلى شىء من القلق، فقد توارت التقاليد المهنية وكادت تختفى القيم الحرفية، وأصبحنا أمام واقع مختلف قد تتأثر بسلبياته ذاكرة الأمة، ويختل به توازنها التاريخى، وتغيب معه درجة الوعى الذى يعتبر جزءاً من كيان الشعب المصرى، ويكفى - ونحن نتطلع إلى المستقبل ونخطو نحو آفاقه - أن نكتشف أن المهن والحرف تتعرضان لهزة تحتاج إلى نظرة سريعة ومراجعة شاملة، فلقد دخلنا عصر الأعداد الكبيرة فى كل القطاعات، ولم يعد اهتمامنا بالكيف بنفس القدر الذى كنا نوليه للكم، ففى ظل تركيبة الزحام الشديد، والأعداد الكبيرة، اختفت عنايتنا التاريخية بالتقاليد الثابتة للمهن والحرف بشكل غير مسبوق، ونحن نعنى بكلمة التقاليد هنا ذلك النمط السائد من العادات والأعراف اللذين تواجدا عبر أجيال مصر العريقة، ولعله من المفيد أن نشير إلى عدد من الملاحظات ونحن نتناول المهن والحرف المصرية بالدراسة فى هذا المقام:

أولا: إن الحديث عن التقاليد ليس حديثًا يقف عند حدود الشكل، إذ إن التطور الإنسانى يثبت يومًا بعد يوم أن الشكل جزء من المضمون، ومن الخطأ أن نتصور أن الأمور الشكلية لا تنعكس على جوهر المسائل، فتحية العلم فى المدارس رمز له دلالته فى التكوين النفسى للأجيال، كما أن القيام للمعلم عند دخوله الفصل الدراسى هو تعبير مباشر عن العلاقة المطلوبة بين التلميذ والأستاذ، كذلك فإن ارتداء «روب المحاماة» فى المحكمة هو أمر يشعر صاحب المرافعة بتقاليد المهنة العريقة وآدابها الرفيعة وأهدافها السامية، كما يترك أثرًا من الهيبة والاحترام لدى

الناس، ونفس الأمر ينطبق على «الروب الجامعى» الذى اقتصر استعمال الأساتذة له حاليًا على جلسات مناقشة الرسائل العلمية للدكتوراه والماجستير . . فواقع الأمر يؤكد دائمًا أن استيفاء الشكل أمر ضرورى لسلامة المضمون.

ثانيًا: إن مصر عرفت التقاليد الفكرية فى كافة نواحى الحياة، وضرب المصريون القدماء فى كل جوانب الحضارة بسهم لاتزال آثاره باقية، لذلك فإنه من الطبيعى أن تمتد التقاليد إلى المهن والحرف باعتبارهما التطبيق العملى للنهضة فى كافة الميادين تعبيرًا عن ميلاد مرحلة جديدة من حضارة قائمة، وهل ننسى التقاليد العلمية والاجتماعية «لرواق الأزهر» الذى نقلته عنه الجامعات الغربية ليصبح أساسًا لفكرة «الكلية الدراسية المتخصصة» داخل الجامعة الواحدة.

ثالثًا: إن التفريط فى الالتزام بالتقاليد المهنية وغياب التمسك بالأعراف الحرفية قد أدى إلى ذلك الذى نراه، تدهور واضح فى بعض المهن، واختفاء كامل لعدد من الحرف، وافتقاد لمفهوم «التجويد» بمعناه التاريخى المتطور، ومع تسليمنا بأن التكنولوجيا الحديثة قد جارت على بعض منها، إلا أن استمرارها كان يعكس بالضرورة جزءاً من الهوية المصرية وشخصيتها المعروفة.

رابعًا: إن أخلاقيات الزحام الشديد وفلسفة الأعداد الكبيرة قد أدت تلقائيا إلى التفريط المتكرر فى عناصر ثابتة من التقاليد الراسخة للمهن والحرف المصريتين، ولكن ذلك لا ينهض وحده كسبب يتحمل وحده المسئولية عما جرى ويجرى، إذ إن الذى حدث هو أن شواغل العقل المصرى قد زينت للكثيرين أنه لا وقت للشكليات، وأنه لابد للدخول للمسائل مباشرة باعتبار أن التقاليد طقوس بالية لا تحتم روح العصر التمسك بها، فلو أخذنا مهنة واحدة كمثال يؤكد ما نذهب إليه فقد نختار مهنة الطب بحكم عراقتها فى التاريخ المصرى، ومساسها بحياة البشر فضلاً عن أنها مهنة عالمية، فجسم الإنسان واحد فى كل زمان ومكان، كما أن تلك المهنة كانت تمثل لنا - فى زمن مضى - رصيداً إقليميًا نعتز به، ومركز جذب لأشقائنا فى المنطقة العربية والقارة الإفريقية، ولكن الذى حدث بعد ذلك هو أن سياسة الأعداد الكبيرة التى زحفت على كليات الطب - فى الجامعات القديمة والإقليمية - قد أدت إلى تواجد أفواج ضخمة من الخريجين فى السنوات الأخيرة على حساب

النوعية بالضرورة، وتفضيلاً لمفهوم الكم دون النظر إلى مضمون الكيف الذى لا يجب أن يهبط عن مستوى معين لأن الأمر يتعلق بصحة الناس بل وبأعمارهم أحيانًا، كما أنه لا يخفى علينا أن الطب ليس الطبيب والمستشفى وحدهما، بل إن الطب والتمريض وجهان لعملة واحدة، كما أن الرعاية الصحية عملية متكاملة وإن كان جوهرها هو الطبيب الذى يجب أن يمتلك أساسًا نظريًا علميًا بقدر ما لديه من خبرة عملية، ومصر التى عرفت أساطين الطب الحديث فى مختلف فروعه لاتزال - برغم كل الظروف - معطاءة تنجب كل يوم نوابغ ومتميزين، ولكن واقع الحياة قد جعل اللهاث وراء مطالبها سببًا فى افتقاد المثل، وغياب القيم، والتغاضى عن سلامة التقاليد، ولا يقف الأمر عند حدود مهنة معينة أو حرفة بذاتها، إذ إن التفريط فى التمسك بالتقاليد المهنية والسوابق الحرفية قد أدى إلى نوع من الاستسلام لمسار التغيير دون التحكم فى توجيهه، حتى أصبح التطور ذا دلالات رقمية فقط دون أن يعنى - فى الغالب - تقدمًا فى النوعية، ويأتى السؤال الكبير . . كيف نستعيد تلك التقاليد ما دامت هناك جدوى لوجودها؟ والأمر هنا بسيط للغاية فالحرص على الالتزام بشكليات المهن والحرف سوف يؤدى بالضرورة إلى العودة لمفهوم التجويد فى كل عمل نسعى إليه بحيث يؤدى ذلك أيضًا إلى دعم المجتمع المدنى وتقوية أركانه، ولعلنى أطرح فى هذه المناسبة تصورًا لاستعادة هذه التقاليد والتمسك بها فى القطاعات المختلفة وأوجز ذلك فى الملاحظات التالية:

(أ) دعنا نسلم بداية أن التقاليد مازالت مرعية بشكل يكاد يكون كاملاً فى المؤسسة العسكرية المصرية وربما تبعتها بعد ذلك - وبدرجات متفاوتة - هيئات أخرى ترتبط بمهن مختلفة مثل السلك الدبلوماسى، وهيئات القضاء والشرطة، وبعض القطاعات الجامعية، إلا أن الأمر يختلف بشكل ملحوظ فى الأغلب الأعم من مؤسسات المجتمع الأخرى، وهذا أمر لا يبدو طبيعيًا فى دولة عرفت فى القرنين الأخيرين ازدهار مؤسسات فريدة فى المنطقة كلها بدءًا من البرلمان مرورًا بالجامعة وصولاً إلى الحركة النقابية المهنية والعمالية، وذلك استنادًا إلى خلفية ثقافية وظفت العلاقة بين الدين والدنيا لخدمة التطور حين لعب الأزهر الشريف ثم الكنيسة القبطية أدوارًا مشهودة خصوصًا فى إطار الحركة الوطنية، وهو أمر يدعو إلى الإحساس بالرصيد العالى الذى كنا نملكه وحان الوقت لاستعادة ما فقدناه منه.

(ب) إن الأمر لا يحتاج إلى جهد كبير لاكتشاف أن الصيغة التى نجمت عن المشكلة السكانية فى مصر هى التى عكست نفسها على الواقع كما نرى الآن وهو أمر يدعونا إلى إعادة النظر لا فى السياسة السكانية والتوزيع الديموغرافى وحدهما، ولكن يدعونا إلى إعادة النظر أيضًا فى جوهر فلسفة السياسة التعليمية والعمل الثقافى فى الدولة العصرية التى بشر بها الراحل «أحمد بهاء الدين» منذ أكثر من ثلاثة عقود، فنحن نحتاج اليوم إلى مراجعة شاملة وصريحة للأمور التى أدت للاستسلام لمفهوم الكم على حساب الكيف فى توجه مرحلى يسعى للإرضاء الوقتى للجماهير، وشراء الشعبية السريعة دون اعتماد نظرة بعيدة ترى ما فى الأفق من سحب وغيوم.

(جـ) إن طبيعة النظام السياسى وتركيبة الهيكل الاقتصادى هما عاملان رئيسيان فى تشكيل فكر الناس ورؤيتهم للأمور وقدرتهم فى الحكم عليها، وليس من شك فى أن التطورات المتلاحقة على امتداد النصف قرن الأخير سوف توحى لنا بشىء آخر، فلقد غاب عنا فى غمار الحروب والمواجهات والتحديات أن المسار الأمثل لحركة التطور المصرى كان يجب أن يأخذ فى اعتباره عددًا من المحاذير، يقع فى مقدمتها أن الزيادة العددية فى السكان قد صاحبتها بالضرورة عملية انخفاض فى النوعية؛ لأن الفئات التى أقدمت على ضبط النسل وتنظيم الأسرة كانت هى تلك الأكثر قدرة على ضمان حد أدنى من المطالب الصحية والتعليمية، بينما ظلت الطبقات التى لم تستجب لمفردات السياسة السكانية هى تلك المحرومة - فى الغالب - من حد أدنى من الرعاية الصحية والفرص التعليمية، يضاف إلى ذلك أن الحكومة فى مراحل سابقة كانت تنظر إلى مسألة تنظيم الأسرة نظرة تخلو من بعض الجدية، ولا تبرأ من بعض الاستخفاف فى ظل وهم سيطر علينا طويلاً، مؤداه أن وزن مصر السياسى مرتبط بحجمها السكانى دون الأخذ فى الاعتبار بدلالات الكيف فى تلازم مطلوب مع مؤشرات ذلك الكم.

(د) إن غياب الحفاوة بالتقاليد المهنية قد ارتبط بنوع من التهالك الاجتماعى للحصول على الشهادات العلمية دون العناية بالخبرات العملية والدورات التدريبية، وهو أمر يبدو بالغ الأهمية؛ إذ إن القيم السائدة أصبحت تساوى بين من يحملون المؤهل الواحد دون الاعتبار بعناصر أخرى جرى تهميشها تدريجيًا على

خريطة التطور السياسى والاجتماعى فى مصر الحديثة . وبرغم الجهود الهائلة التى تبذلها الحكومة المصرية والمنظمات الأهلية لرعاية الفئات الأولى بالاهتمام، بدءًا من الأمومة والطفولة مرورًا بالقطاع الريفى وصولاً إلى التجمعات الشبابية، إلا أن كثيرًا من تقاليد الحياة السوية قد توارت فى عصر غياب طابور الصباح والملعب المدرسى والعلاقة الحميمة بين المعلم والطالب .

(هـ) إن الانفتاح على عالم اليوم قد أدى فى بعض الأحيان إلى عملية انتقال غير واعية لكثير من معطيات الحياة الغربية دون النظر إلى مضمونها، فأصبح التقليد لدينا مسطحا لدرجة كبيرة، واختفت ركائز جوهرية عند الأخذ من المصادر الأجنبية، فعصر الأقمار الصناعية والسماوات المفتوحة والبث الإعلامى الكاسح كان كله على حساب القراءة التقليدية بكل ما يرتبط بها من تقاليد معرفية تجعل العلاقة بين الإنسان والكتاب مصدر اعتزاز ذاتى، كان له دوره دائمًا فى تنمية الشخصية وخلق الثقة بالذات وتدعيم النظرة الموضوعية للأشياء، وبرغم الجهود المبذولة فى هذا الشأن، إلا أن انقطاع الصلة عمومًا بين الأجيال الجديدة وعادة القراءة قد أدى إلى نوع من ميوعة التفكير، وذوبان الهوية، والتخلى عن تقاليد الشخصية المصرية .

. . إن ما نتحدث عنه ليس نوعًا من الترف الفكرى، أو التنزه العقلى، ولكنه أكبر من ذلك وأهم، فالتاريخ البريطانى لم يكن ساذجًا حين جعل العناية بالتقاليد على قمة أولوياته وانصاعت أجياله لدستور غير مكتوب يلتزم بالسوابق والأعراف، ويحترم الشكل باعتباره جزءًا لا يتجزأ من المضمون، وبذلك احتفظ البريطانيون بأقل هامش من هبوط الحس الإنسانى فى كافة قطاعات الحياة وهو أمر لا يجب أن يتداخل فى الذهن مع الوزن الاقتصادى للدولة، فقد يقول قائل إن الولايات المتحدة الأمريكية التى تعد القوة القائدة اقتصاديًا فى عالم اليوم لا تبدو حريصة على التقاليد، أو راعية للقيم، وهذا قول غير صحيح على الإطلاق، فعناية الأمريكيين لا تقل عن عناية الأوروبيين أو حتى اليابانيين بالتقاليد المهنية والمظاهر السياسية والاجتماعية، بل إن افتقاد التاريخ العريق يدفع الأمريكيين أحيانًا إلى اصطناع السوابق والحفاوة بالإجراءات . كما أن شعوبًا كثيرة كانت قد فقدت جزءًا كبيرًا من

تقاليدها فى غمار حركة التطور وزحام الأحداث ، وقد أفاقت سريعًا لاستعادة ما كادت تفقده مع حركة التاريخ ، ونحن مطالبون بشيء من ذلك أكثر من أى وقت مضي فى تاريخنا كله ، ويكفى أن نتأمل حركة المرور فى أحد الشوارع الرئيسية بالقاهرة فى إحدى ساعات الذروة - وما أكثرها - لنكتشف أن العقول التى تقف وراء عجلة القيادة لا تعرف بالضبط ما هو معنى العقل المنظم ، ومنطق الأولويات الصحيح ، وذلك لسبب بسيط وهو أنها لم تعرف قيمة التقاليد ومكانتها فى حياة العصر .

إننى أدق الناقوس - فى سياق حديث موصول عن المستقبل - لكى أقول إن أجيالنا القادمة يجب أن تعود إلى العناية بالتقاليد المهنية والعادات الحرفية ، فرباط العنق ليس دائمًا من الكماليات ، وطالب الطب فى الثلاثينيات والأربعينيات الذى كان يلتزم «بالطربوش» غطاء لرأسه وهو يؤدى الامتحان الشفهى أمام أستاذه لم يكن عابثًا أو مضيعًا للوقت ، ولكنه كان فى واقع الأمر يتصرف فى حدود التزام بالشكليات ينعكس بالضرورة على سلوكياته اليومية ، وآدابه المهنية ، لذلك فقد أصبح من المتعيّن على كل أصحاب مهنة أن يعيدوا النظر من جديد فى السوابق ، وأن يمعنوا النظر فى التقاليد التى غابت فى إطار عملية انتقاء واعية تعرف ما الذى يجب الاحتفاظ به ، وما الذى يجب الاستغناء عنه ، إننى لا أدعو إلى عودة عصر «الطرابيش» أو نموذج «الأدب التركى» ولكننى أدعو إلى التمسك بكثير من الشكليات الإيجابية من أجل استعادة الصحة النفسية للعلاقات بين الأفراد داخل المهنة الواحدة وفى إطار المجتمع المشترك ، ولن يتحقق ذلك إلا بالوعى الكامل بدورنا التاريخى زمانًا ، ودورنا الجغرافى مكانًا ، والإحساس الكامل بمسئوليتنا تجاه الآخرين ، إذ لن نتمكن من تحقيق القفزة المطلوبة والطفرة المنتظرة إلا بصحوة حقيقية تستند إلى تقاليد ثابتة . . تسمح بالحديث الحقيقى عن الجدية والاستمرارية فى حياتنا بكافة جوانبها ، فلتكن عودتنا إلى التقاليد الصحيحة فى كافة المهن والحرف أمرًا واعيًا ندركه جميعًا فى موضوعية وتجرد . إننا نتطلع إلى يوم نجد فيه أن التقاليد العريقة قد عادت للطب المصرى كنموذج لمهنة عظيمة ترتبط بالإنسان فى أصعب لحظات حياته وهو أسير معاناة المرض ، بل إننى أتجاوز النموذج المهنى إلى مثال

لإحدى الحرف ولتكن «السباكة» وأقف عاجزاً أمام ظاهرة المياه «الراشحة» التى نراها على امتداد البصر فى معظم المبانى، وكأنها تشير بوضوح إلى مواقع «دورات المياه» فى كل طابق لكى تؤكد أن التجويد الحرفى غائب، وأن «الصبى» غير كفء، لأن «المعلم» لم يعد موجوداً ! . . ولن نيئس من تأكيد ما نذهب إليه، مؤمنين بأن الأشياء الصغيرة هى فى الغالب ذات دلالات كبيرة، ولن يصلح مستقبلنا إلا بما صلح به ماضينا فى فتراته الزاهرة وأيامه الخوالى حين كنا نعرف شيئًا اسمه التقاليد المهنية، والمهارات الحرفية . . فيا ترى متى نستعيدها بعد غياب؟

الطب المصرى.. استعادة المجد..

لن أستطرد فى الإشارة إلى أمجاد الطب فى مصر الفرعونية التى عرفت «الحكيم» قبل غيرها من أم الأرض، كما لن أستطرد فى التحدث عن إنجازات الطب فى مصر الإسلامية التى نقلت عنها أوروبا العصور الوسطى من خلال الحضارتين الإغريقية والرومانية، ولكننى أود فقط التذكرة بالتاريخ الحديث فى بلادنا عندما أنشأ كلوت بك مدرسة الطب المصرية فى عهد محمد على، والتى أوفدت خريجيها فى بعثات متصلة لتبادل الخبرات ونقل تكنولوجيا الطب المتقدمة مع عدد من دول «أوروبا القرن التاسع عشر» حتى أصبح للطبيب المصرى اسم مدوى فى المحافل العلاجية والمؤسسات الصحية، ولعلنا لانزال نذكر أسماء لامعة لكواكب مضيئة فى سماء الطب المصرى المعاصر من أمثال نجيب محفوظ وعلى إبراهيم وعبد الوهاب مورو ومظهر عاشور، وغيرهم من أساطين الطب الحديث فى بلادنا والذين قامت على أكتافهم وأجيال أخرى تلتهم ممن تعلموا على أيديهم تقاليد مهنية راسخة، تحققت بها تلك السمعة الطبية للطبيب المصرى فى المنطقة العربية والقارة الإفريقية بل وعلى الصعيد الدولى أيضًا، حتى إن اسم مجدى يعقوب جراح القلب العالمى لا يذكر إلا مقترنًا بأصله المصرى ودراسته بقصر العينى فى جامعة القاهرة. فالطبيب المصرى كان دائمًا مضرب الأمثال فى ذكاء اليدين والقدرة على التشخيص الواعى واكتشاف أعراض الأمراض الخطيرة بأقل الإمكانات المتاحة، وظل الأمر كذلك حينًا من الدهر إلى أن طرأ على الساحة الطبية فى المنطقة العربية عاملان:

أولهما: إن غيرنا قد أصبح لديه كوادر طبية تعلمت فى مصر أو فى جامعات أوروبا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى إمكانات مادية كبيرة توفر لهم الأجهزة المتطورة والمعدات الحديثة.

ثانيهما : إن الأمر قد أخذ اتجاهًا عكسيًا حيث طغى منطق الكم على منطق الكيف ، وأصبحت لدينا أعداد هائلة من خريجى الطب فى ظل جامعات إقليمية جديدة بما أدى إلى هبوط مستوى الخريجين وانخفاض قيمة شهادة الطب المصرية ، مع صعوبة التقاط العناصر النابهة فى مثل تلك الظروف ، مضافًا إلى ذلك النقص الواضح فى مهنة التمريض فى مواجهة الأعداد الكبيرة من المرضى مع قلة فى الإمكانات وقصور فى الموارد .

ورغم هذين العاملين ظلت مصر المعطاءة تقذف بأفواج من الأطباء المشهود لهم بالتفوق العلمى والتمرس المهنى والبراعة العلمية ، كما لا يزال للطبيب المصرى سعره الخاص فى سوق العمالة الصحية فى الدول العربية والقارة الإفريقية ، ولن أنسى ما حييت تلك النشوة التى أصابتنى عندما كنت أجرى فحصًا طبيًا روتينيًا فى (فيينا) وساقتنى الظروف إلى لقاء مع البروفسور النمساوى الشهير Michael Marberger أستاذ المسالك فى مستشفى الـ AKH الكبرى ، وعندما رأيت أن أجامله بترديد ما يقال عن إنه أكبر خبير فى تخصصه على المستوى الأوروبى أجاب فى تواضع «إن ذلك مؤكد على مستوى النمسا على الأقل» ! ثم أضاف ولكننا جميعًا تلاميذ البروفيسور الكبير Ghoniem of Mansoura مشيرًا إلى الطبيب المصرى العالمى الأستاذ الدكتور محمد غنيم مؤسس مركز الكلى فى جامعة المنصورة ، ثم أضاف الطبيب النمساوى المرموق أنه يوفد الأطباء النمساويين إلى مركز الدكتور غنيم فى المنصورة للتعلم والتدريب تمامًا كما كان أجداده يوفدون من يطلبون علم وخبرة الشيخ ابن سينا فى مرحلة زاهرة من تاريخنا العربى ، ساعتها شعرت أن قامتى تطول وأن كبريائى الوطنى يزداد شموخًا ، ولحظتها قررت أن أتطرق للكتابة فى مسألة استعادة مجد الطب المصرى من جديد فى إطار النهضة المصرية الحالية والصحوة الوطنية القائمة . ولعلنا نتساءل الآن ما هو الطريق لتحقيق ذلك فى ظل ما هو متاح لدينا؟ إننى أوجز ذلك فى عدد من الأفكار أهمها :

1 ـ لابد من حسم الصراع الدائر على ساحة التعليم الطبى بين مؤيدى فتح الأبواب فى ظل مفهوم الكم وقبول الأعداد الكبيرة فى كليات الطب المصرية ، وبين دعاة التركيز على الكيف وقصر الالتحاق بكليات الطب على أعداد معقولة تتناسب مع إمكانات تلك الكليات من حيث عدد وكفاءة الأساتذة ووفرة الأجهزة

والمختبرات، مع التوقف عن إنشاء كليات جديدة للطب إلا فى ظل شروط علمية ومهنية دقيقة وكفى ما كان. . ولعلى أتحمس فى ذلك مع نقيب الأطباء الأستاذ الدكتور حمدى السيد فى موقفه الحاسم من هذه المسألة على امتداد السنوات الأخيرة.

2ـ قد يكون الازدواج مقبولاً أو محتملاً فى قطاعات كثيرة ولكن حين نصل إلى القطاع الصحى فإن الأمر يختلف بالضرورة، ونحن فى مصر نعانى فى الطب ـ كما فى التعليم ـ من حالة ازدواج بين الخاص والعام، والفارق بينهما مسافة واسعة تبلغ فى طولها نفس المسافة بين الفئات القادرة والطبقات محدودة الدخل فى بلد مازال الفقر فيه ضيفًا ثقيلاً على الأغلب الأعم من سكانه، لذلك فإن المراجعة الشاملة لأساليب التعليم الطبى والعلاج الصحى فى وقت واحد هى مسألة ضرورية لمواجهة ذلك الازدواج القائم.

3ـ سوف تظل قضية (التأمين الصحى) واحدة من أمهات المشكلات فى طريق الرعاية الصحية لدينا وليس ذلك أمرًا جديدًا ننفرد به، فحتى الدول المتقدمة فى أوروبا ـ بدءًا من بريطانيا صاحبة الريادة فى التأمين العلاجى ـ قد بدأت تراجع ما كان قائمًا وتعترف بصعوبة تحقيق الأهداف المطلوبة فى ظل الإمكانات المتاحة، وعلاقة التأمين الصحى بالتعليم الطبى وثيقة لأن كليهما يصب فى قناة الصحة العامة للشعب، ولقد حظيت مسألة التأمين الصحى الشامل باهتمام عدد من وزراء الصحة الذين تعاقبوا على المنصب، ولكنها بقيت شاغلاً يؤرق كل من يعنيه رفع كفاءة الخدمة الصحية وحمايتها من التلاعب وسوء الاستغلال.

4ـ إن الطب الاستثمارى الذى بدأنا نعرفه على نطاق واسع فى السنوات الأخيرة قد بدأ يشكل هو الآخر ظاهرة تستحق الدراسة من حيث أسعاره وحجم إفادة الطبقات غير القادرة منه، وذلك يذكرنى بمقال قرأته منذ سنوات عن المدارس الثلاث لحل مشكلات النقل والمواصلات فى الدول النامية، حيث ساق كاتب ذلك المقال النماذج الثلاث بدءًا من النموذج الأمريكى الذى ينادى بالاعتماد على السيارات الخاصة للأفراد والتوسع فى ملكيتها بعدد أفراد الأسرة الواحدة فى مجتمع الرفاهية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يعتمد النموذج الأوروبى

على دعم النقل العام والارتقاء به حتى يقل عدد السيارات الخاص نتيجة جذب المواصلات العامة المريحة لسواد الناس فى مجتمع منظم تبدو العلاقات بين أطرافه سوية نسبيًا . أما النموذج الآسيوى فهو يعتمد على وسائل تلائم البيئة وتبدو متاحة فيها وميسورة للمواطن العادى من دراجات وسيارات صغيرة ذات «موتور» محدود القوة (السكوتر وغيره من المركبات ذات العجلات الثلاث) ، وبين هذه النماذج الثلاث كان على الدول النامية أن تختار ، ومن عجب أننا فضلنا فى مصر منذ البداية النموذج الأمريكى فى مواجهة مشكلات النقل فى ظل شبكة طرق محدودة ، فظهرت مشكلات المرور بصورتها الحادة ، ونفس النمط من التفكير ينسحب على الأخذ بمنطق الطب الاستمارى وخلق واحة علاجية لا يتطلع إليها إلا من يقدر عليها ، وهو نفس المنطق الذى حكم أيضًا مسألة التعليم الاستثمارى فى بلادنا أيضًا .

5 ـ سوف أظل أنعى على أمتنا العربية تقصيرها فى دعم الطب المصرى على أرضه لأسباب تلحق بغيرها من عوامل الفرقة وإهدار فرص التكامل بين الأشقاء ، أما كان الأجدى بمن يملكون الثروة العربية توظيف جزء منها لإقامة مراكز علاجية عالمية على أعلى مستوى فى مصر تحت إدارة مشتركة للإفادة من الخبرة العريقة للطبيب المصرى الذى لا تنقصه إلا الإمكانات والموارد التى تتيح له الحصول على أحدث ما فى تكنولوجيا الطب من أجهزة ومعدات؟ ، فلو أن الإخوة العرب يفكرون وفقًا لنظرية «الميزة النسبية» لكل قطر عربى لأدركوا أن العنصر البشرى متميز وفائض فى مصر ، وأن الطبيب المصرى مشهود الكفاءة ذائع الصيت ولأقاموا صروحًا طبية ضخمة فى مصر تستوعب الكفاءات الطبية المصرية والعربية ، أيضًا وجعلوا من تلك المراكز الصحية نقاط استقطاب للمرضى العرب والمصريين ، ولوفرنا جميعًا تلك النفقات الهائلة التى ننفقها على علاج مواطنينا فى الخارج ، ولحدث التزاوج المنطقى بين الطبيب المصرى والإمكانات العربية ، ولكن ذلك لم يحدث وظلت هذه فرصة ضائعة أخرى تلحق بعشرات الفرص الضائعة التى تخصصنا فيها نحن العرب .

فإذا كانت تلك هى ملاحظات مبدئية حول الطب المصرى فإن الحديث عنه يستدعى الإشارة إلى عالمية المهنة ، فالطبيب يكاد يكون صاحب المهنة الوحيدة الذى

يستطيع أن يعمل فى كل مكان وأى زمان، فجسد الإنسان واحد لا يختلف لأسباب جغرافية أوعرقية أو عقائدية، صحيح قد تكون لبعض الأمراض المتوطنة جنسيات معينة وفقًا للظروف المناخية أو طبيعة الغذاء الغالب، ولكن تبقى فى النهاية تلك المساواة الإلهية بين البشر فى لحظة الميلاد الأولى ولحظة الرحيل الأبدى وما بينهما من أمراض عابرة أو مشكلات صحية مزمنة، كما أن أجساد العظماء تتساوى أيضًا مع أجساد الدهماء، ومازلت أذكر حديثًا لوزير الصحة المصرى عند وفاة الرئيس عبد الناصر حين نقل جثمانه عقب الوفاة مباشرة إلى قصر القبة لحين تشييع الجنازة الرسمية، وكان معاونو الرئيس الراحل قلقين على بقاء الجثمان يومين فى ثلاجة القصر، وحاول زميلهم الوزير إفهامهم يومها أن جسد عبد الناصر زعيم الأمة لا يختلف عن جسد أبسط الناس، إنها حكمة الخالق والحد الأدنى من المساواة الذى أراده بين مخلوقاته، فإذا كان الطب بهذا المنطق الإلهى الخالد مهنة عالمية لا تختلف باختلاف البعدين الزمانى والمكانى، فإن ذلك يفتح بالضرورة آفاقًا واسعة أمام الطب المصرى على الصعيدين الإقليمى والدولى، وقد كانت المنطقة العربية - إلى عهد قريب - هى ساحة الوجود الطبى المصرى، بينما تبدو القارة الإفريقية بديلاً مكملاً فى السنوات الأخيرة، وكم تكون سعادتنا بالغة ونحن نسمع عن أسماء شهيرة لأطباء من أصل مصرى فى كافة التخصصات على امتداد الخريطتين الدولية والإقليمية لأن خبرة الطبيب المصرى تنطلق من الممارسة العلمية الواسعة فى ظل وفرة بشرية تحتوى كل الأمراض بل وتسمح أحيانًا بالتجربة فى بلد لا يزال فيه خطأ الطبيب غير مقنن بشكل محدد حتى الآن.

* * *

والآن هل نستطيع أن نضع تصورًا لأساليب النهوض بمهنة الطب من جديد لكى تستعيد مجدها المعروف وتسترد عافيتها الدائمة، إننا يمكن أن نفكر فى ذلك على عدة محاور :-

أولاً: ضرورة إعادة النظر فى سياسة الأعداد الكبيرة داخل كليات الطب المتعددة وأهمية الوعى بأهمية حسم هذه القضية لصالح منطق الكيف وليس منطق الكم، لأن احتمال سياسة الأعداد الكبيرة قد يكون ممكنًا فى بعض المهن، ولكن حين يأتى

الأمر لمهنة الطب فلابد من وقفة شجاعة وصارمة لأن مجال عمل الطبيب هو الكيان البشرى ذاته بكل ما يحمله من قيمة وما يعبر عنه من أهمية، لذلك فإن التمحيص الكامل عند اختيار طبيب المستقبل هو أمر بالغ الأهمية، وبهذه المناسبة فإننى لا أعترض على وراثة مهنة الطب من الآباء والأمهات إلى الأبناء والبنات باعتبار أن هؤلاء عاشوا فى بيئة طبية قد تكون عاملاً إضافيًا لتعزيز كفاءة ذلك الجيل الثانى، ولكننى أطالب بأن يتم ذلك فى إطار القواعد الصحيحة مع الالتزام الكامل بتكافؤ الفرص بين جميع طلاب الطب دون تحيز أو محاباة أو تجاوز أو تفرقة لسبب دينى أو اجتماعى.

ثانيًا: إعطاء مهنة التمريض كل جوانب الاهتمام بما يكفل لها أسباب الارتقاء، ونحن نعترف بكل الجهود المبذولة خصوصًا تلك التى دعت إليها السيدة الأولى فى مصر، ولكن نظرة المجتمع لهذه المهنة الإنسانية مازالت تنعكس على نوعية الإقبال عليها وطبيعة الوافدين لها.. فالتمريض رسالة قبل أن يكون مهنة، ولعل معظم الشكوى فى مستشفياتنا تجعل دائمًا من التمريض قاسمًا مشتركًا فيها.. وليست العبرة فى التمريض بالشهادة الجامعية أو المؤهل الدراسى بقدر ما هى خبرة الممارسة وحسن الخلق ويقظة الضمير، بل إن المقارنة بين الطب فى بلادنا ونظيره فى الدول الأكثر تقدمًا تؤكد دائمًا أن التمريض هو الذى يمثل الجزء الأكبر من الفجوة بيننا وبينهم وأنه هو الثغرة الأولى فى نظامنا العلاجى والوقائى معًا.

ثالثًا: الارتقاء بقدرات الطبيب الفكرية والشخصية والتى تعتبر من العوامل التى ترفع مهارته عند التشخيص الذى يقوم على النظرة الشاملة والقدرة على الربط بين المظاهر المختلفة التى قد تكون انعكاسًا للبيئة المحيطة على المرضى الذين يتعامل معهم، فالطبيب دقيق الملاحظة هو القادر على استنباط أساليب العلاج من دراسة الأعراض المتاحة، كما أن ثقافة الطبيب لا تبدو ترفًا إضافيًا ولكن هى فى الحقيقة مقوم أساسى فى شخصيته؛ لأنها تلعب دورًا مهمًا فى فهم ظروف مرضاه وما يحيط بها من قيم وانفعالات ومشاعر، أنا لا أريد أن يكون في حكمة (أبو قراط) أو موسوعية (الرئيس ابن سينا) أو ثقافة (أبو بكر الرازى) ولكن لابد له أن يكون ملمًا بأطراف التركيبة البشرية القائمة فى المحيط الذى يعمل فيه.

رابعًا: لقد آن الأوان لحسم مسألة الحديث المتكرر عن نقص الإمكانات فهذا الحديث كان محتملاً من قبل، ولكن التجارب الحديثة أثبتت أن الإمكانات ليست هى كل شيء، كما أنها ليست العائق الوحيد لكل تقدم، هل تحتاج النظافة العامة إلى إمكانات أم إلى أخلاقيات؟ هل الاهتمام بالتعقيم فى المستشفيات والعيادات مسألة تكلفة أم مسألة وعى وضمير بالدرجة الأولى؟ بل هل قضية التمريض بكل أبعادها نابعة من نقص الموارد البشرية أم من تهافت بعض القيم الاجتماعية؟ هذه كلها تساؤلات تجيب عنها حقيقة واحدة وهى أن الطب والتمريض رسالتان وليستا مجرد مهنتين، والدليل على ذلك أن المستشفيات الاستثمارية التى لا تعانى من نقص فى الإمكانات لأنها تقدم لمرضاها عند انتهاء العلاج - سواء بالوفاة أو استرداد العافية - أفدح الفواتير، هى ذاتها تعانى من معظم مشكلات المستشفيات الحكومية التى لا تملك نفس الإمكانات، فالمشكلة تنبع من المجتمع القائم ثم تنعكس عليه بالتالى.

خامسًا: إن قضية ثمن الخدمة الطبية سوف تبقى هاجسًا يؤرق ضمير المجتمع ما لم نتمكن من حسمها وفقًا لمعيارى التكلفة الحقيقية فى جانب والمسئولية الاجتماعية فى جانب آخر مع أهمية تحقيق التوازن بينهما فى ظل روح المجتمع الواحد الذى نريد أن يتحقق فيه حد أدنى من الرعاية الصحية للفقراء ومحدودى الدخل، فهذه ليست قضية أخلاقية فقط ولكنها أيضًا جزء من سلسلة متصلة الحلقات، فلن ينعم القادرون فى مجتمع مريض الجسد، عليل النفس، مهتز القيم، مضطرب الرؤية.

هذه بعض تصورات مواطن مصرى تجاه مهنة شديدة الأهمية فى حياة الشعوب ومستقبل الأجيال، رأيت أن أطرحها - فى حيدة وموضوعية - لأننى أتطلع إلى يوم قريب يستعيد فيه الطب المصرى أمجاده، وليس ذلك اليوم فى ظنى ببعيد.

المؤسسات الدينية المصرية

سوف تظل علاقة مصر بالأديان السماوية الثلاث علاقة خاصة تنفرد بها من بين دول العالم وأمم الأرض، فمصر صاحبة الدور الإسلامى المتميز، التى احتضنت آخر الرسالات السماوية بكل الاهتمام والرعاية، والتى لجأ إليها «أهل البيت» من اضطهاد بعض مراحل العصر الأموى، وهى ذاتها مصر التى عرفت أرضها الطيبة رحلة «العائلة المقدسة» التى تتوافق بداية الألفية الثالثة مع ميلاد بطلها، السيد المسيح - عليه السلام -، كما أنها مصر أيضًا بلد نبى الله موسى إلى بنى إسرائيل، وهى مصر ذلك البلد المبارك الذى اختصه القرآن الكريم بالذكر الحكيم خمس مرات صراحة، بينما ذكرها بالإشارة غير المباشرة فى مواضع أخرى، ولقد ألقت هذه الأحداث التاريخية الكبرى على كاهل مصر والمصريين مسئولية فريدة تجاه الأديان التى عبرت فوقها، واستقرت على أرضها، حتى أصبحت لمصر رموز دينية مرموقة يتقدمها «الأزهر الشريف» بتاريخه العريق، ثم «الكنيسة المصرية» بأدوارها الوطنية المشهودة، ولعلى أسعى هنا إلى أن الفت الأنظار إلى حقيقة مؤداها أن الدبلوماسية الدينية لمصر - إن جاز التعبير - هى واحدة من أكثر أدوات سياستها الخارجية تأثيراً وأشدها مصداقية، ولقد أتاحت لى ظروف عملى فى النمسا المشاركة مؤخراً فى الجهود التى سبقت قيام أول أكاديمية إسلامية يشرف عليها الأزهر الشريف فى القارة الأوروبية، وهو ما دعانى إلى تأمل دبلوماسية مصر الإسلامية، والتى تعتبر إحدى الدوائر الأساسية فى سياستها الخارجية، فبرغم التسليم بأن مصر ليست هى أرض الرسالة أو مهبط الوحى إلا أن هناك اعترافًا ضمنيًا، لدى الضمير الإسلامى المعاصر بأن مصر هى قلعة الإسلام، وحافظة شريعته، وحامية ثقافته، بفضل أزهرها الشريف الذى يعتبر الجامعة الإسلامية الأولى فى العالم، وهو ما يدفعنى فى هذه المناسبة لكى أبدى عدداً من الملاحظات حول دور الأزهر الشريف فى عالم اليوم

لا باعتباره المؤسسة الدينية الرسمية لمصر الدولة، ودرع الإسلام النقى ضد دعاة التطرف ومشوهى صورة الدين الحنيف، ولكن أيضًا باعتباره مركز اهتمام للمسلمين فى كل مكان بغض النظر عن أصولهم وأعراقهم وألوانهم وجنسياتهم.

الأزهر المكانة:

أولا: إن الأزهر الشريف - فى حدود علمى - هو الجامعة الإسلامية الوحيدة التى ظلت تدرس لطلابها طوال تاريخها على مذاهب الأئمة الأربعة، كما اعترفت أيضًا بالفقه الجعفرى ودرست أصوله، بل إن عناية مصر الدولة بالمذهب الحنفى - كامتداد لوضعها فى الإمبراطورية العثمانية - لم يمنع الأزهر الشريف فى كل الأحوال من العناية بالمذاهب الفقهية الأخرى بنفس الدرجة من الاهتمام، ومصر تؤكد بذلك دائمًا وحدة المسلمين، وتتجاوز كافة الاتجاهات المذهبية، وترتفع فوق كل الخلافات بين الفرق الإسلامية، ولعل ذلك هو الذى يعطى الأزهر الشريف وجهه المقبول فى العالم كله، حتى إن رئيس دولة باكستان السابق كان يستقبل شيخ الأزهر فى مطار «إسلام أباد» كلما لبى الإمام دعوة الرئيس الباكتسانى، وهو أيضًا الأزهر الشريف الذى عاتب من أجله يومًا الرئيس هوارى بومدين - باعتباره واحدًا من خريجيه - سفير مصر فى الجزائر لأن مقام شيخ الأزهر يجب أن يعلو عن غيره، ويسبق فى مراسم الدولة أعضاء الحكومة، حتى اتخذ الرئيس السادات قراره فى السبعينيات بجعل ترتيب الإمام الأكبر تاليًا لرؤساء الحكومات فى البروتوكول المصرى، ومنذ ذلك الوقت ومصر الرسمية تشدد على أن تكون الدعوات الموجهة للإمام الأكبر لزيارة الدول المختلفة صادرة من رئيس أو ملك أو أمير أو رئيس حكومة على الأقل، حفاظًا على مكانة الأزهر الشريف، وتأكيدًا لهيبة شيخه الجليل، ولعلنا نضيف هنا أن رئيس دولة «جزر المالديف» السيد - عبد القيوم هو خريج أزهرى آخر ينتمى إلى جامعته العريقة وتاريخه الطويل.

ثانيًا: إن الأزهر يتميز بدرجة من العالمية لا يسبقه إليها غيره، فهو المركز الإسلامى الوحيد فى عالم اليوم الذى يطبق مفهوم أممية الإسلام، كما يجب أن تكون، فقد تولى مشيخته فى الخمسينيات الشيخ «الخضر حسين» وهو تونسى،

مثلما كان هو الجامع الذى استقبل «ابن خلدون» من ذات البلد ليعقد حلقات الدرس فيه عندما كان يضع أسس علم الاجتماع الحديث ويكتب فى خصائص العمران منذ عدة قرون، وكان ذلك اعترافًا من الأزهر بمكانته وتأكيدًا لمفهوم الوحدة الإسلامية الحقيقية، كما وفد إلى الأزهر الشيخ «نور الحسن» من السودان ليرقى فى مدارجه حتى أصبح وكيلاً له، وقد أضاف لى فى هذا الشأن الأستاذ الدكتور محمود زقزوق وزير الأوقاف الحالى - أثناء مشاركته فى افتتاح الأكاديمية الإسلامية فى فيينا - اسم الشيخ «حسن العطار»، ابن الأزهر الذى يعد أحد رواد عصر التنوير وواحدًا من أبرز معلمى رفاعة الطهطاوى، باعتباره مغربى الأصل، وأضاف لى أيضًا الوزير العالم أن الشيخ «عيسى منون» قد قدم هو الآخر من الشام ليدرس فى الأزهر حتى آلت إليه عمادة كلية الشريعة فيه، فهو بحق الأزهر الشريف الذى لا يعرف المسلمين إلا بدينهم وعلمهم، ولا ينظر إلى أصولهم وأقطارهم.

ثالثًا: إنه الأزهر الشريف الذى أخذ بنظام «الرواق المذهبى» (من شافعية وحنفية ومالكية وحنابلة) وهو أيضًا الذى أخذ بنظام «الرواق الجغرافى» (المغاربة والشوام والسودان وغيرهم) حتى كان كل عامود فى الجامع الكبير علامة على عالم جليل، أو شيخ معلم، أو فقيه فيلسوف، بل إنه فى ظنى أن الجامعات الأوروبية قد أخذت بنظام الكلية الدراسية FACULTY منذ عدة قرون نقلاً عن مفهوم «الرواق الأزهرى» الذى سبق الجميع فى الاتجاه نحو التخصص موضوعيًا ومذهبيًا وجغرافيًا، وعرف وظيفة (أستاذ كرسى) قبل غيره من جامعات الدنيا، لذلك لم يكن غريبًا أن يستقر فى وجدان غير المسلمين وضع خاص للأزهر الشريف، وتحضرنى دائمًا قصة دبلوماسية عاصرتها أثناء عملى فى سفارة مصر بالهند، عندما كانت العلاقات المصرية - الهندية فاترة بعد توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، وكانت السيدة أنديرا غاندى رئيسة الوزراء غير متحمسة لتفعيل العلاقات مع مصر فى تلك الفترة بسبب مصالح الهند لدى الدول العربية الأخرى، وفوجئت السفارة المصرية فى نيودلهى باتصال من مدير مكتب رئيسة الوزراء يطلب مقابلة سفير مصر حينذاك وهو الدكتور نبيل العربى - الذى أصبح قاضيا فى محكمة العدل الدولية - وعرض المسئول الهندى على السفير المصرى رغبة السيدة أنديرا غاندى فى زيارة مصر خلال أسبوع إذا وافقت القاهرة، وكان ذلك موضع دهشتنا الكاملة، ولكن المسئول

الهندى أضاف أن لديهم مطلبا واحدا وهو حصول السيدة أنديرا غاندى على الدكتوراه الفخرية من جامعة الأزهر أثناء الزيارة، ولم يكن ذلك ممكنًا بالطبع لا لأن رئيسة الوزراء سيدة، فقد كان يمكن تجاوز ذلك بمنحها الدرجة من إحدى كليات البنات الأزهرية ولكن لأن الأزهر الشريف لا يستقبل من لا يدين بإحدى الديانات السماوية الثلاث، وأدركنا أن هدف رئيسة الوزراء هو استخدام اسم الأزهر الشريف لجذب أصوات المسلمين الهنود إلى جانبها فى انتخابات برلمانية وشيكة آنذاك.

الأزهر الرسالة:

لست أعتقد أن الأزهر الشريف بتاريخه الطويل يمكن أن يؤخذ بسياقه الأكاديمى فقط، بل لابد من تجاوز ذلك إلى التسليم بدوره السياسى داخليًا وخارجيًا انطلاقًا من مواقفه المعروفة له، وهنا يتعين أن أسجل الاعتبارات الثلاث التالية:

(أ) إن الأزهر الشريف لا ينزوى ولا يخفت صوته إلا إذا كان هناك فهم مغلوط لوظيفته الإنسانية والوطنية، فضلاً عن مسئوليته الدينية، وهو الذى يقف دائمًا وراء دور مصر الإسلامى، ومازلت أذكر ما حدث أثناء خدمتى فى العاصمة البريطانية فى مطلع السبعينيات حين شرع المسلمون فى بناء المركز الإسلامى الجديد هناك، وظن الجميع أن مصر المكبلة بمشكلاتها الاقتصادية الناجمة عن حروب الصراع العربى الإسرائيلى لن يتواصل دورها المعهود على طريق الدعوة الإسلامية، فإذا بنا نثبت بالوثائق الرسمية من مكتبة المتحف البريطانى أن الأرض التى سيقام عليها المركز الجديد والتى تجاوزت قيمتها حينذاك ثمانية ملايين جنيه إسترلينى هى ملكية تاريخية كاملة للدولة المصرية، منذ المقايضة التى تمت بين حكومة الملك فؤاد الأول ملك مصر وحكومة الملك جورج الخامس ملك بريطانيا العظمى، والتى تم بمقتضاها تبادل قطعة الأرض التى كانت تقوم عليها «كاتدرائية جميع القديسين» على كورنيش النيل بالقاهرة - ثم انتقلت حاليًا إلى الزمالك بعد بناء كوبرى ٦ أكتوبر فى قلب العاصمة المصرية - وأرض حدائق «الريجينت» فى الشمال الغربى للعاصمة

البريطانية والتى يقع فوقها المركز الإسلامى الحالى بلندن، وقس على ذلك رصيد عريض لمصر فى خدمة الدعوة الإسلامية فى العديد من دول العالم، وذلك برغم دخول غيرنا فى حلبة المنافسة بالأموال الطائلة والإمكانات الكبيرة، ولكن يظل رصيدنا هو الباقى ما دمنا نؤمن بأن الجهود فى هذا الميدان يجب أن تكون متكاملة وليست أبدًا متنافسة.

(ب) عندما حاولت بعض الدول الانتقاص من دور الأزهر كما فعلت الحكومة التركية منذ أعوام قليلة بإعلانها سحب الاعتراف الوظيفى بالشهادة الأزهرية، للحيلولة بين حامليها الأتراك وبين العمل الحكومى، توالت على الفور ردود الاعتبار للأزهر الشريف من أركان الدنيا الأربعة وفى المقدمة كان مئات الألوف من الأتراك فى أوروبا، وكم كانت سعادة المصريين عامة والأزهريين خاصة وهم يشهدون حماس الأتراك فى النمسا للأزهر الشريف وتقدير دوره الدينى العظيم واحترام مكانته العلمية الرفيعة.

(جـ) إن عمومية الرسالة الأزهرية ودورها فى الدعوة الإسلامية تستوجب رؤية مختلفة لا تقف عند حدود الوطن المصرى، لأن الأزهر لم يعرف فى تاريخه الحدود الجغرافية أو التقسيمات الإقليمية، بل إن شهادته العليا كانت تحمل اسم (العالمية) منذ أكثر من ثلاثة أرباع قرن كامل، ولقد تردد حاليًا أن هناك تيارا داخل إدارة الأزهر الشريف يرى تقليص الدور الخارجى لصالح الدور الداخلى للأزهر، وهو اتجاه يستحق المراجعة لأن قيمة الأزهر الداخلية والخارجية مرتبطتان فهما وجهان لعملة واحدة، ومقولة (ما يحتاجه البيت يحرم على الجامع) التى جرى ترديدها فى هذا السياق، تعتبر بمثابة لطمة قوية لامتداد الأزهر فى الخارج وإشعاع دوره المستمر، فالدعوة الإسلامية التى يتحملها فى قارات العالم المختلفة ذات عائد سياسى واضح، ولها مردود وطنى لا يخفى على أحد، ولن تكون الأعباء المالية عائقًا تقليديًا يؤدى إلى انكماش دور الأزهر، فالتوظيف الذكى للإمكانات يمكن أن يجعل عطاء الأزهر عينيًا، فى صورة علماء موفدين، أو مناهج دراسية أو كتب دينية، بشرط التدقيق فى شخصية الداعية، والارتقاء بنوعية المبعوث الأزهرى إلى الخارج.

الأزهر المستقبل:

وهنا نأتى لأكثر النقاط إثارة للجدل، وأهمها تأثيراً فى تحديد دور مصر الإسلامى كله، وأعنى بها التنظيم الحالى للأزهر الشريف الذى نجم عن القانون رقم 103 لسنة 1961 بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التابعة له والذى أدخل الكليات المدنية فى إطار جامعة أزهرية واحدة، ومبعث القلق هو أن خريجى الثانوية الأزهرية بقسميها العلمى والأدبى يفضلون فى أغلبهم الالتحاق بالكليات المدنية من طب وطب أسنان وصيدلة وهندسة وعلوم وزراعة وتجارة وتربية وغيرها على الالتحاق بالكليات الأصيلة الثلاث للأزهر الشريف التى ظهرت منذ تنظيم عام 1928، وبذلك قد يؤدى انصراف معظم المتفوقين الأزهريين عن دخول كليات الشريعة والقانون وأصول الدين واللغة العربية وأيضًا كليتى الدعوة الإسلامية والدراسات العربية والإسلامية إلى احتمال أن ينخرط فى صفوفها فقط من تبقى من حملة الثانوية الأزهرية، وهنا تبدأ المشكلة المتوقعة بانخفاض المستوى الفكرى والثقافى والعلمى لخريجى تلك الكليات بما يؤدى إليه ذلك من هبوط مستوى الدعاة من الناحيتين الشرعية واللغوية، وهو أمر يحتاج إلى اهتمام وعناية تصل بالبعض إلى اقتراح محدد يفصل بين الجامعة الأزهرية بكلياتها الأصيلة والتى يلتحق بها خريجو الثانوية الأزهرية وليس لهم غيرها تحت مظلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر حتى تبقى منارة لعلوم الدين الحنيف، وقلعة للثقافة الإسلامية بجلالها التاريخى ورهبتها الروحية، وبين منظومة الكليات المدنية فى جامعة الأزهر الحالية التى يمكن أن تتحول وحدها إلى جامعة مستقلة تحت اسم الجامعة الإسلامية، بحيث تقبل خريجى الثانوية العامة أيضًا ويدرس طلابها مقرراً سنويًا إجباريًا عن الحضارة الإسلامية، ويلتحق بها من يؤهله مجموعه الدراسى دون النظر لديانته لأن سماحة الإسلام فى المعرفة أوسع بكثير من أن تقصر طلب العلم على المسلمين وحدهم، وذلك يرفع الحرج المتكرر الذى يحاول به أعداء جامعة الأزهر حاليًا توجيه الطعون لمصداقيتها، ولحسن الحظ فإن الدراسة سوف تظل تحت مظلة دينية رحبه، وروح إسلامية سمحاء، ولقد علمت أن كلية هندسة الأزهر قد دعت منذ سنوات المفكر المصرى الدكتور مهندس ميلاد حنا لحضور مؤتمرها العلمى ورئاسة

إحدى جلساته، وكم وددت لو أن الدعوة قد اقترنت أيضًا بعضويته لمجلس الكلية تقديرًا له من ناحية، وتعبيرا عن عمق جذور الوحدة الوطنية وثراء الوجدان المصرى بكل معانى الانصهار والتوحد من ناحية أخرى، وخصوصًا وأن الإسلام النقى لا يضع مصدات أمام العلم، أو عوائق فى طريق المعرفة، فالإسلام العظيم يحترم الإنسان لذاته باعتباره أرقى الكائنات، وخليفة الله فى الأرض.

الكنيسة المصرية فى الخارج:

أحسب أن الكنيسة المصرية - بتاريخها الوطنى العريض وقيادتها الحكيمة - يمكن أن تمارس دورًا مصريًا مشهودًا فى الخارج بوصفها مؤسسة دينية تنتمى للوطن كله، وكيانًا روحيًا يستقطب الجاليات فى الدول المختلفة، ولقد حاولت الكنيسة القبطية أن تلعب ذلك الدور فى كثير من المواقف والمناسبات، ولكن رد الفعل الأجنبى لذلك كان حذرًا فى معظمه، واعتمد دائمًا على كم هائل من الدعايات والأراجيف التى تحاول النيل من وحدة الوطن وتماسك أبنائه، بينما نشعر نحن المصريين فى الخارج - مسلمين ومسيحيين - بأهمية دور الكنيسة الوطنية، الفريدة فى شخصيتها، العريقة فى تاريخها، فالمسيحية المصرية هى التى عرفت الرهبنة المبكرة وابتدعت وجود الأديرة، وبهرت العالم بالمحافظة على جوهرها واستقلالها عبر العصور، لذلك لم يكن غريبًا أن يذهب سفير مصر المسلم إلى الخارجية النمساوية مرتين، وإلى مقر حاكم فيينا مرات، طالبًا التصريح لأبناء وطنه ببناء كنيستهم الجديدة، بل وسعت تلك السفارة أيضًا إلى تقديم التسهيلات لبناء كنيسة أخرى لأقباط مصر فى «جراتس» ثانى مدن النمسا، فالوطن يتحدث باسم الجميع، ومصر تحتوى كل مواطنيها، وتفخر بكافة أبنائها.

* * *

.. هذه نظرة عامة لمؤسسات مصر الدينية فى الخارج، ورؤية مستقبلية لرموزها الشامخة وفى طليعتها الأزهر الشريف الذى قاد حركة التنوير العصرى والإصلاح الاجتماعى والتحديث الثقافى.. الأزهر الذى قاوم الطغاة، وتصدى للغزاة..

الأزهر الذى تخرج منه محمد عبده وطه حسين وغيرهما من علامات عصر النهضة الفكرية . . الأزهر الذى قاوم نابليون وأشعل الثورة ضد الحملة الفرنسية . . الأزهر الذى حمل محمد على مؤسس مصر الحديثة إلى مقعد الحكم وكرسى الولاية . . الأزهر الذى وقف على منبره جمال عبد الناصر يرد بالجماهير الهادرة على عدوان القوى الباغية . . وهى فى النهاية مصر ، عريقة الحضارة ، كبيرة القدر ، ترى الأزهر درة فى تاريخها ، ومسئولية فى أعناق أبنائها . . تنظر إليه الدنيا بالإجلال والإكبار والعرفان ، وهو شأن لو تعلمون عظيم .

الإنفاق الدينى فى مصر

يحسن أن نتأمل مراسم الاحتفالات المصرية بالمناسبات الدينية، خصوصًا أننا من أكثر شعوب العالم تدينًا وأشدها تمسكًا بالقيم الروحية، فقد آلت إلينا طقوس اجتماعية ترتبط بالمجتمع الإسلامى يرجع أغلبها إلى العصرين الفاطمى والمملوكى، وإن كانت جذور التدين المصرى تضرب فى الأعماق السحيقة للتاريخ حتى إنه عندما خرج الإسكندر الأكبر غازيًا يحمل على كاهله آمالاً عريضة فى إقامة إمبراطورية كبرى تبدأ قاعدتها من مصر، نصحه كبار القادة والمستشارين بأن يتجه أولاً إلى معبد آمون فى سيوة لعله يتقرب إلى الشعب المصرى الذى يمر الطريق إلى قلبه بديانته، وكرر ذات التوجه نابليون بونابرت بعد ذلك بعشرات القرون، عندما جاء إلى مصر على رأس حملته الفرنسية مدفوعًا بأحلام واسعة فى إمبراطورية كبرى، وقتها وزع منشوره الشهير الذى يتحدث عن احترامه للإسلام ونبيه معلنًا أن هدفه فقط هو تخليص المصريين من ظلم المماليك وحكم العثمانيين، ولقد أردت بتقديم هذين النموذجين أن أؤكد منذ البداية إدراكى العميق بأهمية الدين لدينا فى مصر بحكم انتمائنا لحضارة ذات فلسفة عميقة اهتمت كثيراً بالموت واستعدت أكثر للحياة الثانية بعده، فكانت الأهرام والمعابد رموزاً لفك أكبر لغز فى حياة البشر حتى أن المصريين وصلوا إلى منطق التوحيد قبل أمم الأرض كلها عندما اكتشفوا أن وحدة الكون وثوابت حركته وانتظام دورته لابد أن تشير إلى خالق واحد هو الأحق بالعبادة والتقرب والطاعة، ولم يكن وصول «أخناتون» إلى هذا المفهوم الرائع الذى سبق وصول الرسالات السماوية إلا تعبيراً عن عمق الإحساس الدينى لدى المصريين وتأكيداً لارتباطهم الشديد بدياناتهم.

وأينما نولى وجهنا نجد أن لمصر دورا دينيا بارزا، ويكفى أنها وطن تردد ذكره فى القرآن خمس مرات صراحة، وهى أيضًا وطن قدم المسيحية للعالم فى بساطتها

ونقائها وحافظ للكنيسة القبطية على تقاليدها الأولى بغير تغير، بينما لعب الأزهر الشريف دوره التاريخي الضخم الذي لا ينازعه فيه أحد واستمر لأكثر من ألف عام منارة مضيئة تهتدي بها الأمم والشعوب، ويأخذ عنها العلماء والفقهاء، ويتطلع إليها المسلمون من المشرق والمغرب حيث ظلت أروقته الرحبة وبقيت منائره الشامخة تحمي الإسلام الحنيف وتدافع عن علومه وتنشر ثقافته الإنسانية الرائعة، لذلك كان طبيعيًا أن يكون للإسلام مذاق خاص على أرض مصر الطيبة، إذ يصلي الفلاح المصري في خشوع على ضفاف النهر الخالد معتزًا بدينه راضيًا عن حياته متطلعًا إلى غده. ولكن - والأمر كذلك - لابد لنا من وقفة نحاول فيها مناقشة بعض الظواهر التي جدت على الساحة الدينية في مصر خلال السنوات الأخيرة وتركت آثارًا جديدة لم يكن لها وجود على هذا النحو منذ عقود قليلة، حيث جرى استخدام واسع للدين بغير حق، وظهرت محاولات عديدة لتوظيف تأثيره الضخم دعمًا لأفكار وافدة أو خدمة لتيارات دخيلة، ونحن نعتقد أن التدين أمر مطلوب خصوصًا للأجيال الجديدة لأنه يسهم في تربية الضمير الوطني والأخلاقي، ويعزز نقاء الذات ونظافة السريرة..

ولا شك أن موجات العنف التي شهدتها المنطقة تحت عباءة الدين - وهو منها براء - قد تركت أثرًا سلبيًا على التدين الصحيح، حتى إن بعض العائلات أصبحت تشعر بالقلق عندما ينتظم أبناؤها في أداء الصلوات أو يأخذون في التردد الدائم على المساجد؛ خشية أن يقعوا فريسة فهم خاطئ للدين أو تحسبًا لاحتمال انخراطهم في تيار متطرف، وهذا أمر يدعو إلى الأسف ويوضح حجم الخسارة الفادحة التي حاقت بالمسلمين نتيجة تشويه تعاليم دينهم وتزييف حقائق تاريخهم. ولكن الذي أريد أن أجازف بالحديث عنه هنا هو ما سمعته من أرقام تقريبية عن نفقات التدين في مصر بدءًا من بناء ورعاية دور العبادة - إسلامية ومسيحية - إلى نفقات الحج وأداء العمرة التي بلغت أرقامًا تحسب بمليارات الجنيهات سنويا، وليس لدينا شك في أن المسلم لابد أن يؤدي أركان الإسلام الخمس «وحج البيت» واحد منها (لمن استطاع إليه سبيلا)، ولكن الذي ألاحظه في السنوات الأخيرة هو تحول هذا الركن الإسلامي العظيم لدى قلة من الناس إلى نوع من السياحة السنوية المتكررة على نحو لم يلزم به الدين الحنيف أتباعه، حتى إنني أذكر اتصالا تلقيته من أحد أصدقائي

بالإسكندرية يطلب مساعدته فى الحصول على تأشيرة لأداء فريضة الحج لهذا العام، فلما سألته إن كان قد أدى الفريضة من قبل عرفت أن هذه هى المرة الثامنة عشرة على التوالى! ، ولست أظن أن الإسلام قد أوجب شيئًا من هذا التكرار لأن سبع عشرة حجة من هذه الحجج كان يمكن أن تعطى فرصة لسبعة عشر مسلم مصرى أو مصرية لأداء هذه الفريضة، أما عن العمرة فحدث عنها ولا حرج، فقد جرى التوسع فيها على نحو غير مسبوق، حتى أننى لا أظن أن بلدًا إسلاميًا يسرف شعبه فى القيام بها مثلما نفعل نحن المصريين، إلى درجة أن رأس السنة الميلادية يحول هو الآخر إلى مناسبة إسلامية يتجه فيها عشرات الآلاف من المصريين لقضاء ليلة عيد الميلاد بجوار الكعبة والبيت الحرام وهذا أمر لا بأس به أيضًا إذا كان المقصد الوحيد هو التقرب إلى الله والسعى لنيل شفاعة رسوله وتطهير النفس من أحزان الحياة اليومية، ولكن الذى يحدث بالفعل هو أمر يختلف عن ذلك، حيث إنه أصبح - فى أغلبه - نوعًا من السياحة التى يسعى إليها القادرون فى ظل الأوضاع التى طرأت على الاقتصاد المصرى فى العقود الأخيرة، كما أننى لا أرى أن الإسلام قد أوجب على المسلمين والمسلمات أداء العمرة مرة كل عام أو عدة مرات فى العام الواحد كما يحدث الآن، فالإسراف الشديد فى تكرار مرات الحج والذهاب الدورى لأداء العمرة ليست هذه كلها بالضرورة تعبيراً عن شعور دينى عميق بقدر ما هى رغبة اجتماعية ونفسية تعكس ظروفًا اقتصادية متميزة، وتستنزف موارد الدولة من النقد الأجنبى، فما يملكه الأفراد هو فى النهاية حصيلة جهد المجتمع كله، كما أننى لا أظن أن الخزانة السعودية فى حاجة إلى دعم من أموال الشعب المصرى، وهنا يكون من المتعين لإيضاح وجهة نظرنا - بغير لبس أو تأويل - أن نسوق الملاحظات الآتية :

أولاً: إن تدين الشعب المصرى واحدة من أبرز خصائصه الرائعة، وسمة يتميز بها، وقيمة يحرص عليها، ولكن ذلك كله يجب أن يكون محكوما بظروف الدولة التى ننتمى إليها مع إعمال شرط الاستطاعة الذى حدده الدين الحنيف لأداء فريضة الحج بحيث لا ينسحب سقوط التكليف بوجوب أدائها - لأسباب صحية أو مادية - على الأفراد وحدهم ولكن الرخصة تنسحب فى هذه الحالة على الأمة بكاملها، بحيث تعتبر الاستطاعة قضية تتصل أيضًا بالاقتصاد القومى كله .

ثانيًا: إن السياحة الدينية هى أمر لا نرفضه فى وقت نعلم فيه أن الآلاف يهرعون إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والمصايف الغربية كل عام، فمن الطبيعى لا نحرم على راغبى السياحة الدينية على الجانب الآخر لأنها لا تخلو من شعور روحى وإحساس وجدانى، ولكن الذى نناقش فيه هو ذلك الإسراف الذى تجاوز الحدود لدى آلاف العائلات المصرية بتكرار زيارات العمرة ربما كل عدة شهور بصورة تشكل فى النهاية عبئًا على الإنفاق القومى المصرى.

ثانيًا: إن الاقتصاد المصرى الذى استنزفت سيولته - كما يردد بعض الخبراء - مسائل فرعية وظواهر وافدة مثل نفقات التليفون المحمول والدروس الخصوصية والمساكن غير الكاملة، فضلاً عما استنزفته بعض المشروعات الكبرى من موارد مالية، إن هذا الاقتصاد الذى خضع لبرنامج إصلاح ناجح يجب ألا ينتكس ويتعين علينا جميعًا أن نسهم فى سرعة استعادته لعافيته الكاملة إلا أن ذلك لن يتحقق بغير دراسة كافة المظاهر المتصلة بحجم الإنفاق العام للدولة، ولا شك أن السياحة الخارجية - ومن بينها السياحة الدينية - تحتاج إلى تنظيم يضعها فى إطارها الصحيح.

رابعًا: إن الإسلام العظيم الذى عنى بالواقع الاجتماعى والظرف الاقتصادى والذى وصل إلى حد تعطيل تطبيق الحدود فى «عام الرمادة»، هو نفسه الإسلام العظيم الذى يرعى ظروف البشر وحاجات الناس، فكثير من الأموال الفائضة التى يجرى إنفاقها فى مواسم العمرة - الرجبية والرمضانية وتلك المرتبطة بميلاد الرسول - صلى الله عليه وسلم -، بل وأيضًا التى أصبحت مستحبة فى ذكرى ميلاد السيد المسيح - عليه السلام - تحتاج إلى وقفة تأمل لأن جزءًا كبيرًا من نفقاتها يمكن أن يوجه للأعمال الخيرية وفى مقدمتها بناء المدارس نهوضًا بالتعليم أو إعداد المستشفيات ارتقاءً بالخدمة الصحية.

خامسًا: إننى أقول قولى هذا وعينى على صحيح الإسلام وقلبى مع جوهره الرائع وكل ما أريد أن أصل إليه هو أن ندرك جميعًا أن ذلك الدين الحنيف الذى دخل فى تفاصيل الحياة البشرية بدءًا من الميلاد وصولاً إلى الوفاة مرورًا بالزواج والطلاق والميراث هو ذاته الدين الذى جعل التفكير فريضة، والاجتهاد حق، والقياس رخصة، وهو الدين العظيم الذى رأى أن ما تجمع عليه الأمة يصبح ملزمًا

لها ، لذلك فإنه من العبث تطويع هذه الأطر الرائعة لتلك الشريعة السمحاء خدمة لأهداف دنيوية عابرة تحت غطاء دين يتصف بالعمل على سمو النفس والسعى نحو إعلاء الذات .

* * *

إننى أعلم أن كثيراً من المفاهيم الدينية والاجتماعية قد تشابكت على أرض مصر ، وأدرك أكثر أن المحظورات فى هذا السياق قد تزايدت بشكل يدعو إلى القلق ، ولكننى أدرك فى الوقت ذاته أن صحيح الدين يجب أن يسود على هذه الأرض العجوز التى احتضنت الرسالات واستوعبت الثقافات وصنعت الحضارات ، ولن يتقدم قوم على الطريق الصحيح إلا بمناقشة كل القضايا بموضوعية مع فتح كل الملفات فى أمانة وصدق ، والإنفاق الدينى فى مصر ليس هو القضية الفريدة ولا هو الملف الوحيد ، ومع ذلك فلا تثريب علينا حين نطرح القضية أو نفتح الملف .

ويهمنى هنا أن يكون واضحًا أننى آخر من يفكر فى استثارة الشعور الدينى لشعب عرف التوحيد قبل غيره ، ولكننى أريد فقط أن أقول إن الإسلام هو دين أممى سبق كل التوجهات الداعية إلى العالمية بعدة قرون حتى أنه قد اكتسب مذاقًا خاصًا فى مصر حيث إن إسلام شعبها يختلف عن سواه فى عمقه وقوة تأثيره ، فمصر لم تمزقها الفرق الإسلامية ولا الصراعات الدينية ، لذلك فإن بساطة تدين أبنائها يجب أن ترتبط بنظرة موضوعية لأسلوب أداء الشعائر على نحو يتفق مع جوهر الدين وألا تمضى وراء مظاهر عابرة لا تنهض وحدها لكى تكون تعبيراً إسلاميًا حقيقيًا ، وواقع الأمر أن مسألة الإنفاق الدينى لا تقف عند تنظيم الحج وترشيد العمرة ولكنها تتجاوز ذلك إلى ظواهر جديدة منها التسابق فى بناء المساجد والكنائس بشكل لا يبرأ أحيانًا من رغبة فى تأكيد الذات على حساب المشاعر الدينية الصادقة ، وإذا كان أجدادنا فى مصر الإسلامية قد قالوا (إن ما يحتاجه البيت ، يحرم على الجامع) فإن ذلك يؤكد الفهم المصرى الواعى لمفهوم الإنفاق الدينى وكيفية ترشيده ، ولنتذكر جميعًا أننا نلوذ فى سياق ما ذكرنا بالنص الإسلامى الذى نرجع إليه عندما يقول (الأكباد الجائعة أولى بالصدقة من البيت

الحرام)، وقد يقول قائل إن الأكباد الجائعة وأصحاب الاحتياجات الملحة أولى بالإنفاق من كثير من مظاهر حياتنا المعاصرة ولا يقف الأمر عند حدود البيت الحرام وحده إذ إن احتياجات المصريين الروحية هى جزء أساسى من احتياجاتهم اليومية، فنحن شعب تشغل فيه القيم الروحية والانفعالات العاطفية مساحة واسعة من وجدانه وحيزاً واضحًا فى ضميره على نحو ينعكس على طريقة تفكيره وأسلوب حياته.

لذلك فإنه يتعين أن نكون واضحين تمامًا بأن نقول إن الإنفاق باسم الدين ليس هو أول ما يجب ترشيده ولكنه فى الوقت ذاته يمثل قدوة على طريق ترشيد الإنفاق العام لأننا ننتمى إلى دين لا يحب «المسرفين» ، لكنه يدعو إلى سلوك الذين «كانوا بين ذلك قواما»، وكل ما نريد أن نصل إليه هو عملية تنظيم لأداء واحد من أركان الإسلام الخمس ووضع حد للدوافع الاجتماعية التى أصبحت تحيط بعملية تكرار أداء العمرة على نحو يستنزف قدراً من طاقات المجتمع المصرى ويؤثر على الإنفاق العام لموارد الدولة النقدية كل عام، وما نقوله عن الحج والعمرة لابد أن ينسحب بالضرورة على كل ما يتصل بإنفاق الموارد المصرية فى الخارج بعد أن نزح قدر كبير منها خارج الوطن وأصبحنا فى حاجة إلى إعادة النظر الطوعى وبإرادة الناس ورغبتهم، حتى يحتفظ الوطن بموارده ورصيد نقده الأجنبى.

ولعلى أضيف هنا أننا ندخل عصراً جديداً فى العالم كله يصعب فيه التدخل القسرى فى شئون الأفراد أو التشدد التعسفى فى وضع الضوابط؛ إذ إننا أمام نوع من الحوار الذاتى يريد أن يضع الدين الحنيف فى مكانه الرفيع، وأن يمنع كل محاولات استخدامه اجتماعيًا واقتصاديًا لخدمة أهداف قصيرة المدى، مع التركيز على الجانب الروحى للدين الذى لعب تاريخيًا دوراً حاكمًا فى حياة الشعب المصرى، الذى هو - من هذا المنطلق - أولى شعوب الأرض وأحق أم الدنيا بالتطلع لزيارة البيت الحرام وقبر رسول الإسلام.. إننا نريد فقط من كل من نال هذه الفرصة المباركة أن يترك مساحة لغيره حتى تتحقق أمنية أكبر عدد ممكن من المسلمين المصريين لأداء فريضة الحج، مع ترشيد الزيارات المتكررة لأداء العمرة

على مدار العام، وخصوصًا أننا بلد زاخر بمصادر الطاقة الروحية، فمصر هى التى لاذ بها «أهل البيت» فى القرن الأول الهجرى، حيث تعلقت مشاعر المصريين بأسمائهم وأضرحتهم وإحاطتهم بكل أسباب التبجيل ومظاهر الاحترام. . ويجب أن نتذكر فى النهاية أن الإسلام يضع العقل فى المقدمة ويسمو بالمشاعر ويرقى بالقيم، وليس أبدًا دين تبذير أو تظاهر، حتى إن تعريف الإيمان فى الإسلام هو «ما وقر فى القلب وصدقه العمل». . وسوف تبقى مصر كما كانت دائمًا حصن الإسلام، وسوف يظل أزهرها الشريف قلعة لفقهه وشريعته إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

من معرض الكتاب إلى منتدى دافوس

شاركت لسنوات عديدة بلقاء فكرى سنوى فى معرض القاهرة الدولى للكتاب، وكنت أشعر أن المناخ الفكرى والجو الثقافى الذى يوفره ذلك المهرجان السنوى لمحدثيه ورواده على السواء هو أمر يدعو إلى الارتياح والرضا وخصوصًا وأن مناخ الحرية المتاح فى الحديث والحوار والمناقشة كان يمثل قدراً لا بأس به فى عمومه بمنطق أن «مالا يدرك كله لا يترك كله»، إلى أن تلقيت دعوة مفاجئة من منتدى «دافوس» بسويسرا فى مطلع عام 1995 للحديث أمام الجلسة الرئيسة للمنتدى حول موضوع (الدين والسياسة فى الشرق الأوسط) وذلك بترشيح من الأستاذ الفرنسى المعروف «كيبيل» والذى كان يعرف عن اهتمامى بهذا الموضوع الذى كرست له عدداً من المحاضرات عندما كنت أقوم بالتدريس لطلاب الدراسات العليا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وكان المنتدى كريمًا معى للغاية باستضافة كاملة للسفر والإقامة لى ولزوجتى، ثم كان حديثى فى جلسة افتتاحية بالقاعة الرئيسة لمقر المنتدى حيث قدمنى فى بدايتها وأدار الحوار معى السياسى «ريمون بار» رئيس وزراء فرنسا الأسبق.

وكان جمهور الحاضرين خليطًا من مختلف الأجناس والأفكار والثقافات ومزيجًا من ساسة ودبلوماسيين وإعلاميين ورجال أعمال، وفى جلسة ثانية جرت مناظرة بينى وبين نائب وزير خارجية إيران فى قاعة محدودة الحضور حول ذات الموضوع، وأنا أقول ذلك لكى أعترف بداية بأننى كنت أدرك مقدمًا أن وراء فكرة «المنتدى الاقتصادى بدافوس» أهدافًا سياسية محددة قد لاتبرأ من خدمة غايات لا تخفى على أحد، بل إن أصحاب المنتدى لم يخفوا ذلك خصوصًا بعد أن امتد دورهم إلى ترتيب المؤتمرات الاقتصادية الكبرى فى الشرق الأوسط فى محاولة للتطبيع بين إسرائيل وجيرانها العرب من خلال محاولة ذكية للمزج بين الساسة

ورجال الأعمال، حيث إن هناك طرحًا مستحدثًا يرى أن النظم السياسية التى يحميها رأس المال الخاص قد تكون أطول عمرًا وأكثر استقرارًا بمفهوم جديد يرى أن أصحاب المصلحة فى نظام معين هم الذين يدافعون عن بقائه ويعملون لاستقراره، ولا شك أن شيئًا من ذلك قد حدث فى عدد من الدول الآسيوية والإفريقية فى السنوات الأخيرة بظهور طبقة رجال أعمال جدد ترتبط مصالحهم بالأنظمة السياسية القائمة فى بلادهم.

وأعود هنا مرة أخرى إلى معرض القاهرة الدولى للكتاب الذى مضى على بدايته أكثر من ثلاثين عامًا، وتطور مفهوم فكرته فى السنوات الأخيرة لكى يضيف النشاط الثقافى الحى إلى حركة النشر الصماء التى كانت تقف عند حدود الشراء والاقتناء، وقد أغرانى بالربط بين معرض الكتاب ومنتدى دافوس - إلى جانب خوض التجربة الشخصية لى معهما - أن انعقادهما فى تلك الفترة أتى متواكبًا من حيث التوقيت زمانًا رغم الاختلاف مكانًا، لذلك أرجو أن يفسح لى القائمون على أمر هذا المعرض وفى مقدمتهم الصديق رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب صدورهم لكى أبدى - من بعيد - عددًا من الملاحظات حول معرض القاهرة الدولى للكتاب وتطور فلسفته:

أولا: إن اللقاءات الفكرية قد خرجت عن إطارها الصحيح، فالأصل فى اللقاء الفكرى أن المتحدث فيه يطرح قضية بذاتها، ويضع من المقدمات ما يفتح الحوار حولها، وبذلك فإن لقاءات المسئولين حول مشكلات مواقعهم المختلفة لا تقع تحت مفهوم اللقاء الفكرى، بل هى أقرب إلى اللقاء الجماهيرى الذى يبدو عنوانًا أكثر سلامة وأقرب دلالة لما يجرى فى تلك اللقاءات، وخصوصًا وأننا نسرف كثيرًا فى استخدام الصفات الفكرية والخصائص الإبداعية التى نطلقها بغير ضابط ولا رابط، ونخلعها بسخاء على أمور لا تتصل بها بشكل تضيع معه المعانى العميقة للفكر الحقيقى والإبداع الرفيع، ولكن إذا جاء أحد الوزراء أو كبار المسئولين إلى معرض القاهرة حاملاً فكرة معينة أو طرحًا محددًا يتسم بالجدة والشمول، وكان لديه من رحابة الصدر الحقيقية ما يجعله قادرًا على الحوار الصحيح خارج إطار وظيفته ودون التقيد بهالة موقعه، فلا بأس فى هذه الحالة أن نطلق على حديثه وحواره

عنوان «اللقاء الفكرى» ، ونحن نريد بذلك أن نضع الأمور فى حجمها الحقيقى وأن نجعل المسميات متطابقة مع الدلالات الصحيحة للموضوعات المختلفة .

ثانيًا: نشعر أحيانًا بأن زحام النشاط الثقافى من لقاء فكرى إلى عرض كتاب إلى حوار على المقهى الثقافى إلى غير ذلك من أنواع الأنشطة المطلوبة ، نلاحظ أنها تخلق بالضرورة نوعًا من الزحام من حيث المكان والتوقيت ، بل إننى أخشى أن نسقط ـ والأمر كذلك ـ أسرى للرغبة المحمومة فى رصد الكم على حساب الرؤية السليمة لمفهوم الكيف ، لذلك فإنه يتعين علينا أن نفكر بشكل مختلف يسمح باختزال هذه الأنشطة فى نوع من التركيز الموضوعى الذى يتجنب التكرار ولا يجعل رواد المعرض موزعى الجهود مشتتى الانتباه .

ثالثًا: إننى أتساءل أحيانًا هل يتم الجانب الثقافى للمعرض على حساب حركة النشر ومعدلات البيع فى معرض الكتاب ذاته؟ فالتثقيف هدف رفيع وغاية نعتز بها ولكن معرض الكتاب له أهدافه التجارية المتصلة بحركة النشر والترويج للكتاب والمساعدة فى غرس عادة القراءة لدى الأجيال الجديدة ، وهى كلها أمور ترتبط بفكرة المعرض ومبرر قيامه ، كما أن النشاط الثقافى يمكن أن يجد له أماكن مختلفة ومناسبات أخرى ، أما صناعة النشر وسلعة الكتاب فعيدهما الوحيد هو ذلك المهرجان السنوى للمعرض الدولى للكتاب ، ولقد سمعت من بعض الناشرين شيئًا يدور حول هذا المعنى ، والأفضل فى ظنى أن يكون هناك نوع من التوازن فى المعرض السنوى للكتاب بين الوظيفتين التجارية الإعلانية من جانب والثقافة الفكرية من جانب آخر .

رابعًا: إن التركيز على قضية واحدة سنويًا واعتبارها بمثابة «الطرح السيد» فى كل أنشطة المعرض هو أمر مطلوب ، وأعترف أن رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب قد اتجه هذا النحو فى عدد من السنوات واختار هذا العام شعاراً براقًا يتصل بالتهيؤ للمستقبل ، ومازلت أذكر الاجتماعات التحضيرية التى كانت تسبق المعرض سنويًا ويتداول فيها المسئولون عنه الرأى مع عدد من المفكرين والمثقفين ، وكان لى شرف المشاركة فيها فى محاولة لتبادل المشورة وتزاوج الخبرة واستخراج الفكر المشترك ، وكان اختيار قضية واحدة تسيطر على أنشطة المعرض الثقافية كل سنة بمثابة أمر يلقى

قبولاً عامًا بين الجميع على اعتبار أن ذلك يسمح بالتركيز على موضوع معين ويجعل الخروج بنتائج علمية وتطبيقية أمرًا ممكنًا .

خامسًا: إن توقيت معرض القاهرة الدولى للكتاب سنويًا والذى يتذبذب كل عام بين عدد من المؤشرات والمحاذير منها شهر رمضان المبارك وعيد الفطر وأجازة نصف العام الدراسى للمدارس والجامعات، إن كل هذه العوامل التى تؤدى إلى تأرجح توقيت المعرض سنويًا هى أمور تنال قدرًا من قيمته الدولية، إذ إننا نفضل أن يكون له موعد سنوى ثابت لا يخلفه وأن يكون هذا الموعد هو المتغير المستقل الذى تتبعه المتغيرات الأخرى، فثبات الموعد سنويًا أمام دور النشر العربية والأجنبية والمهتمين عمومًا بصناعة الكتاب هو أمر يعطى المعرض المصرى درجة أعلى من المصداقية والمكانة .

سادسًا: إن نوعية جمهور المعرض وطبيعة رواده هى قضية أخرى ربما ترتبط بالنقطة السابقة، فالأجيال الجديدة من الشباب المتعطش للمعرفة المفتقد للحوار هى التى تزحف من الصباح الباكر موزعة على فعاليات المعرض المختلفة، بل إن منهم من لا يترك مقعده بطول اليوم كله متابعة للأنشطة المتعددة فى المكان الواحد، وإلى هؤلاء من أبناء مصر وأصحاب المستقبل الواعد يجب أن تتجه الجهود وأن تنصرف الاهتمامات، وما أكثر ما رأيت فى عيون ذلك الشباب من رغبة ملحة فى المعرفة ونفوس متعطشة للحوار وقلوب مفتوحة للمستقبل، لذلك فإنه يتعين علينا أن نسلم هنا بأن معرض القاهرة الدولى للكتاب قد ارتبط بالأجيال الجديدة وفتح أبوابه لها وترك تأثيره فيها .

سابعًا: إن توسيع دائرة المشاركة العربية فى معرض القاهرة الدولى للكتاب هو أمر لازم لأنه يعنى أن «عكاظ المصرى» سوف يظل بؤرة الاهتمام وطليعة المناسبات الثقافية العربية، ولنتذكر هنا أن صناعة النشر - بالانتعاش أو الانكماش - هى «ترمومتر» الحركة الثقافية والنشاط الفكرى فى بلد معين، وقد تعرضت مصر فى السنوات الأخيرة لمنافسات عديدة أصبحت تفرض عليها درجة أعلى من الحماس لما تصدره من فكر وإبداع مع ضرورة التركيز فى بضائعها الثقافية على الصعيد العربى

خصوصًا بعد أن استعاد لبنان الشقيق عافيته ودخلت دول المغرب العربى ميدان الثقافة العربية بشكل مكثف، فضلاً عن سباق خليجى فى هذا الميدان يبدو مدعومًا بالإمكانات المادية قبل غيرها.

ثامنًا: إن الخروج عن الروتين السنوى للمعرض بإعطاء دولة عربية معينة أو لغة عالمية محددة ميزة سنوية تتغير من عام إلى عام بشكل يجعل من معرض القاهرة الدولى للكتاب مضيفًا ذكيًا يستوعب الغير ويمتص روح المنافسة لدى الآخر، إن مثل هذا الخروج عن الروتين السنوى سوف يخلع على هذه المناسبة السنوية المهمة روح التجدد وصفة التنوع ويكسبه شعبية عربية ودولية أكبر.

تاسعًا: إن اللجوء إلى عدد من التيسيرات لرواد المعرض هو أمر مطلوب سواء بتحديد أيام مختلفة لشرائح دراسية متنوعة أو باللجوء إلى تحديد أيام لفئات بذاتها وكلها أمور يمكن أن تخلق بدورها نوعًا من تعددية النشاط، وتحدث درجة من التلوين الثقافى الذى يعطى المعرض السنوى خصائص أكثر شمولاً ويسمح له بتغطية مساحة أكبر على خريطة الحركة الثقافية للوطن كله.

عاشراً: إن تسهيلات ارتياد المعرض بتنظيم أكثر لعمليات الدخول والخروج والتأمين تبدو للوهلة الأولى أموراً إجرائية بسيطة، بينما هى ذات تأثير كبير فى إنجاح المعرض وتنظيم الحركة فيه، وقد يحتاج الأمر هنا إلى اختيار أعداد من الشباب من مختلف الأعمار الذين يمكن أن نطلق عليها (أصدقاء المعرض) ويناط بهم المشاركة الفعالة فى ترتيب وتنظيم وتيسير النشاط اليومى لهذا الحدث السنوى الكبير.

* * *

.. فإذا كانت هذه هى ملاحظات عامة حول المعرض السنوى الدولى للكتاب فى القاهرة، فإنه يتعين علينا أن نجرى قياسًا بينه وبين معرض دولى آخر مثل معرض «فرانكفورت» أو معرض عربى مثل معرض «الشارقة» لكى نشعر بالتميز الذى يلحق بمعرض القاهرة ويعطيه - برغم كل الملاحظات والتعليقات - درجة من الاختلاف والتباين، ولعلى أقترح هنا على السيد رئيس الهيئة والقائمين على المعرض استضافة شخصية فكرية دولية وأخرى عربية كل عام تكون هى ضيف

الشـرف السنوى على المستـويين الدولى والإقليـمى، بحيث يكون هناك نوع من التركيز على ما كتبوا والاهتمام بما قالوا، مع إمكانية التعريف بهم وتبادل الحوار معهم، ولاشك أن التقليد الحميد الذى استنه الرئيس «مبارك» بالحرص على افتتاح أعمال المعرض سنويًا وإجرائه حوارًا مفتوحًا مع نخبة من المثقفين هو أمر يعطى هذه المناسبة وزنًا أمام الرأى العام، ويضيف إليها اهتمامًا رسميًا يحتاجه ـ على ما يبدو ـ كل عمل نريد له الاستمرار والنجاح فى بلادنا، ولعلى أكون منصفًا إذا سلمت بأن المقارنة بين معرض القاهرة للكتاب والمنتدى الاقتصادى فى «دافوس» هى مقارنة ظالمة، فالفوارق بين المناسبتين قد تكون أكثر من أسباب التشابه بينهما من حيث الهدف المطلوب وطبيعة الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة، ولكننى قصدت فقط الإشارة إلى التوقيت المشترك بينهما وحديث رئيس مصر أمامهما خلال نفس الأسبوع، فضلاً عن أن كلا من المناسبتين هى تجمع لساسة ومثقفين يتحلقون فى دوائر للحوار من أجل هدف مختلف فى الحالتين، كما أغرانى بالإشارة إليهما معًا تطلعى إلى أن يحقق معرض القاهرة الدولى للكتاب وهدفه ثقافى فكرى بالدرجة الأولى، ما تحقق لمنتدى «دافوس» وهدفه سياسى اقتصادى بالدرجة الأولى أيضًا، وقد يكون من المناسب هنا أن أقرر أن معرض القاهرة الدولى للكتاب برغم أية ملاحظات حوله هو إضافة ثرية لحياتنا الثقافية والفكرية، كما أنه لا يخلو من قيمة سياسية واجتماعية بقدر ما يتيح من حرية فى الحوار، وما يوفر من مساحة ديموقراطية عند مناقشة القضايا القومية والمسائل الوطنية، كما أن الجو الذي يسود أيام المعرض والروح التى تسيطر على شبابنا أثناء انعقاده هى كلها إضافات لمناخ الحياة العامة فى مصر بانعكاساتها على المستوى العربى كله، ولا يبخس القائمين على معرض القاهرة الدولى للكتاب حقهم أن يكون عملهم مثار اهتمام وموضع مقارنة ومحل دراسة.

كما أنه لا يجب أن يغيب عن وعينا أن مصر الشقيقة الكبرى كانت مستهدفة دائمًا بالانبهار عربيًا، بينما هى الآن مستهدفة أحيانًا بالنقد عربيًا أيضًا، وذلك يضاعف من مسئوليتنا، ويصرف جزءًا أكبر من اهتمامنا إلى السلعة الثقافية المصرية وخصوصًا أن الكتاب المصرى هو مبعوث الكنانة الدائم إلى أرجاء أمته العربية مهما تغيرت الظروف أو تحولت المواقف أو تبدلت القوى.

الحـــوار المفقـــود

عندما نشر الإهرام مقالا لى حول مستقبل الدور المصرى تحت عنوان «شمس لاتغيب» لم أكن أتصور أن هذا المقال سوف يفتح بابًا للحوار الواسع حول واحد من أكثر الموضوعات حيوية وأهمية، وكنت أظن أن ما كتبته سوف يمضى امتدادًا لكتابات سابقة لى ولغيرى حول ذات الموضوع فى السنوات الأخيرة، خصوصًا وأننى كنت قد تطرقت إلى هذا الأمر فى مقال بالأهرام عام 1998 تحت عنوان «أدوات دور مصر العربى».

لذلك فإنه عندما نما إلى علمى رغبة البعض فى التعقيب على مقالى شعرت بالرضا وقلت لمحدثى «مرحبًا بالحوار»، ذلك أننى أحسب أن الحديث من طرف واحد هو حديث مبتور، أما الحوار فهو النمط الطبيعى للحديث بين البشر، كما أننى أؤمن عن يقين بضرورة الخروج من دائرة «المنولوج» إلى ثقافة «الديالوج»، وليس هناك ما يسعد من يكتب أكثر من تلقيه ردود فعل لما كتب سواء اتفق أصحابها معه فى الرأى أو اختلفوا معه فى التوجه، وكنت قد لاحظت من معظم التعليقات أنها تطرح وجهات نظرها دون أن تكون بالضرورة مخالفة لما ذهبنا إليه فى مقالنا، حيث لم أكتشف خلافًا جوهريًا بين ما كتبت وآراء من كتبوا حول ما ذهبت إليه فى ذلك المقال إنما جاء التباين من اختلاف الزاوية التى ينظر منها كل منا تجاه المشهد الواحد.

وقد كان موقفى واضحًا منذ البداية فى مقالى «شمس لا تغيب» إذ ركزت بوضوح على حقيقة مؤداها أن الأمم لا تعيش على ذكرياتها وأن الأدوار ليست ميراثًا يئول للشعوب بغض النظر عن سعيها للنهوض وعملها من أجل التقدم، كذلك ذكرت فى مقال ـ موضوع المناقشة ـ بالنص (أن استجداء المكانة بالاستدعاء المستمر

لذكريات الأمم وماضى الشعوب هو دوران فى حلقة مفرغة بلا نهاية، وهو تأكيد لرغبة موروثة فى أن نردد ما نريد سماعه، وأن نعيش فى أجواء مجد نذكره وغابر يقبع فى الذاكرة القومية دائمًا).

فإذا كنا نؤمن بأن الحديث عن الماضى أمر ضرورى لفهم الحاضر والتهيؤ للمستقبل إلا أن الاستغراق فى التغنى بالأمجاد دون أن يواكب ذلك جهد وطنى جاد هو خطيئة كبرى، وإذا كان استقراء التاريخ أمر لا مناص منه إلا أن ذلك مشروط بألا يتحول الأمر إلى مصادرة على نوعية المستقبل أو قيد على حركة التطور أو هجرة زمنية تعطى بالوهم شعورًا زائفًا لمن يريد أن يعيش دورًا لا يستحقه، تلك كانت رؤيتى دائمًا ذكرتها فى كثير مما كتبت حول هذه القضية فى السنوات الأخيرة، فالدور المصرى لا يئول لكل مرحلة من تاريخنا بالميراث أو التقادم ولكنه يأتى بالإبهار والهيبة النابعين من الجهد المصرى والعمل الوطنى، إذ إن مصر القوية فى الداخل هى صاحبة الدور الفاعل فى الخارج سواء كانت أدواتها فى ذلك جيش باسل أو تعليم مؤثر أو ثقافة ذائعة أو ديموقراطية متقدمة، ولكن يبقى البناء الاقتصادى المصرى هو دائمًا «عمود الخيمة» فى كل ما جرى على امتداد قرون عديدة.

نعم.. قد تخبو المصابيح أحيانًا ولكن سرعان ما تسترد مصر مكانتها لأن لديها مقومات ثابتة تحول دون سقوطها الكامل، والشواهد على ذلك كثيرة فكبوات مصر لم تكن وضعًا طبيعيًا ولكنها كانت دائمًا عارضًا استثنائيًا يؤكد أن غياب شمسها افتراض نظرى مؤقت؛ لأنها دائما ساطعة الوجود متألقة الدور، ولكن الذى يعنينى اليوم هو ذلك الانطباع الذى خرجت به من حصيلة ذلك الجدل الذى دار حول مستقبل الدور المصرى، فلقد تولد لدى شعور ربما يشاركنى فيه الكثيرون ممن تابعوا ما كتبت تعليقًا أو تعقيبًا، مؤداه أن الحوار الموضوعى مازال مفقودًا، بينما يرتبط ما يحدث حاليًا بمجموعة من الخصائص التى يمكن أن تؤثر سلبًا على الحياة الفكرية فى مصر، وقد تحسن الإشارة إلى تلك المجموعة فى النقاط التالية:

أولا: إن جزءًا كبيرًا من المناقشات التى تدور على الساحة الوطنية وفى حياتنا العامة لا تصدر أحيانًا عن منطلق موضوعى، ولكنها تأتى من تقييم شخصى،

فالكثير منا لا يناقش الآراء بقدر محاكمته للأسماء!! ولقد ذكر لى الصديق الدكتور أسامة الغزالى حرب أنه بعد أن نشر تعقيبه على مقالى جاءته اتصالات ممن ينتظر الفرصة للرد علىَّ وكأنه يتربص انتظاراً للحظة المناسبة، وأزعم أيضًا أننى تلقيت كذلك عديداً من اتصالات أخرى يتحدث أصحابها عن التعقيبات التى نشرت بحماس زائد لى يقترن برفض مبالغ فيه لما كتب الآخرون، وأعترف الآن أننى شعرت من كل ذلك أن هناك خلطًا بين القضايا العامة والأمور الشخصية وأن البعض ينتهز الفرصة لتصفية الحسابات أحيانًا أو خلط الأوراق أحيانًا أخرى، وتلك ظاهرة تستحق التأمل لأننا برعنا دائمًا فى هذه المنطقة من العالم فى إلباس الدور الخاص رداءً عامًا كما برعنا أيضًا فى تحويل القضايا العامة إلى خلافات شخصية، بينما الأصل فى الحوار أنه تبادل لوجهات النظر فى إطار من الاحترام لفكر الآخر، ورأى الغير فالإمام العظيم الذى قال (إن رأيى صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب) قد وضع لنا قاعدة رفيعة للحوار الموضوعى القائم على التجرد والعقل والبعد عن الغرض والهوى، كما أن مقولة «فولتير» الشهيرة (إننى على استعداد لأن أدفع حياتى ثمنًا للدفاع عن صاحب رأى أختلف معه) تضيف هى الأخرى مفهومًا من الحضارة الغربية المسيحية يأتى امتداداً لمضمون مماثل سبقته إليه الحضارة العربية الإسلامية.

ثانيًا: إن كثيراً من التعليقات والتعقيبات حول هذا الموضوع قد جاءت - اتفاقًا أو إختلافًا - ضمن إطار موضوعى فى مجمله ولم يخرج عن هذا السياق إلا نفر قليل يريد أن يغتنم الفرصة لكى يلعب دوراً لم يكن له فى يوم من الأيام، ولعلى أعود الآن إلى الدافع المباشر لكتابة مقالى «شمس لا تغيب»، إذ إننى كنت قد قرأت مقال الأستاذ أنور الهوارى فى صحيفة «الحياة» وأعجبنى ما كتبه من حيث البناء الفكرى والإحكام النظرى، ودفعنى ذلك إلى استعادة الاهتمام بالموضوع دون أن يكون فيما كتبته إساءة لصاحب المقال الذى أقدر طريقة تفكيره وأسلوب عرضه، رغم أن مقاله قد أثار لدى قلقًا مشروعًا حول مستقبل الدور المصرى، وهو قلق يشاركنى فيه صاحب المقال ذاته ومعنا كل المهتمين بالشأن الوطنى العام والمستقبل القريب القادم.

ثالثًا: يبدو أن ثقافة الديموقراطية مازالت غائبة عن الساحة، كما أن الارتباط بينها وبين أسلوب الحوار لايزال ناقصًا هو الآخر، فالأصل فى الديموقراطية ليس هو فقط المؤسسات والوسائل ولكنه أيضًا المناخ السائد والروح المسيطرة، فلو أننا تعودنا فى البيت وفى المدرسة وفى الجامعة وفى مكان العمل على احترام الرأى الآخر وتبادل الأفكار فى تجرد وحياد لما سقطنا فى خطيئة الجدل الذى نشم منه أحيانا رائحة الشخصانية والإحساس المبالغ فيه بالذات والرغبة فى تشويه الفكر الآخر والتشويش عليه.

رابعًا: هل آن الأوان لكى ندرك أن الخلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية؟ إن هذا مطلب عزيز علينا جميعًا إذا كنا نسعى لحوار جاد تحكمه النوايا الحسنة والغايات المخلصة، وقد لاحظت ـ كما لاحظ غيرى ـ أن معظم من كتبوا تعقيبًا على مقالنا والتعليق حول مضمونه قد عبروا فى أغلبهم عن رؤى لا يبدو بينها اختلاف حقيقى، فمن ذا الذى يجادل فى أن تاريخ الدور المصرى ـ بانتصاراته وانكساراته ـ هو دور محورى مركزى مؤثر، وأن هذا الدور ليس ميراثًا دائمًا ولكنه يحتاج إلى شحنات مستمرة تعطيه قوة دفع جديدة تحتفظ له ببريقه وتألقه معتمدًا على مقومات سياسية واستراتيجية، فكرية وثقافية، اقتصادية وبشرية.. لا أحد يجادل فى ذلك وإنما تنبع الاختلافات دائمًا من طبيعة نقطة البداية عند طرح الموضوع، فهناك من يتحدث بحماس الأمل مستندًا إلى أسباب موضوعية، وهناك من يتحدث بحذر القلق مستندًا هو الآخر على أسباب موضوعية، وفى الحالين فإن النتيجة واحدة لأن القضية مشتركة، وهموم الوطن مسئولية جماعية لا يستأثر بها فرد ولا تحتكرها جماعة.

خامسًا: إن أسلوب الخطاب الوطنى المعاصر يحتاج منا جميعا إلى نظرة مختلفة، حتى نعطى له استحقاقه من التفصيل والوضوح بحيث تبدو الأفكار محددة والأطروحات كاملة والرؤى شاملة.. وهنا فإننى أقرر أن رصانة اللغة ورقى الأسلوب وجلال العبارة كلها مقومات لا تنتقص من صاحب الفكرة بل تضيف إليه ولا تحسب عليه بشرط ألا تضيع الحقائق فى غمار روعة الأسلوب خصوصًا فى إطار لغتنا العربية التى تعتبر واحدة من أكثر لغات الأرض ثراءً وسخاءً وعذوبة. كذلك فإننى أظن أن الخطاب الوطنى المعاصر يجب أن يتحول ليصبح متمشيًا مع

السياق الجديد للخطاب العالمى المعاصر، بحيث يتصور من يناقش قضية ما - حتى ولو كانت وطنية محلية - أنه جزء من كل، وأن من يريد دوراً مصرياً فاعلاً، فإنه يجب أن ينظر بعين إلى الداخل وأن ينظر بالأخرى إلى الخارج، فتلك هى شخصية العصر ونتيجة طبيعية للتحول العظيم الذى سمح لنا بالحديث المكرر عن العولمة والانفتاح وسقوط الحواجز إلى درجة قد تصل إلى حد احتمال المساس بالنظرية التقليدية لسيادة الدولة.

* * *

تلك هى رؤيتى التى خرجت بها من حصاد حوار الأسابيع الماضية، وهو الذى يمثل ظاهرة صحية فى عمومه برغم كل المآخذ عليه، فالأمر يحتاج منا جميعًا إلى اهتمام ورعاية حتى تصبح حصيلة الآراء مادة قابلة للاستخدام، لأن رأى شخصين هو بالضرورة أفضل من رأى فرد واحد، كما أن رأى مجموعة هو بدوره أفضل من رأى اثنين، فالحوار يثرى، والجدل يغنى، والمعرفة لا يدعيها شخص وحده، والحكمة لا ينتسب إليها فرد دون سواه، وكلما اتسعت دائرة الحوار، وتعمقت الآراء، وازداد عدد المشاركين فيه، فإن ذلك يؤدى بالضرورة إلى ازدهار الديموقراطية، وتأكيد المشاركة السياسية، وإذا كانت الصحافة هى آية هذا الزمان، فإن احتواءها للغة الحوار هو المدخل الطبيعى لعصر جديد وعالم مختلف.

وسوف نتطلع جميعًا إلى يوم تستعيد فيه الساحة الفكرية خصائص الحوار المفقودة عندما لا يصبح الجدل محاكمة للشخوص والأسماء، ولكن مناقشة للأفكار والآراء.

فى جدوى الكتابة

أسأل نفسى كثيراً - فى حوار صامت مع الذات - ما هى جدوى ما نكتب؟ إن البعض هو الذى يقرأ، وبعض البعض فقط هو الذى يقرأ قراءة كاملة تتجاوز العناوين، أخذًا فى الاعتبار أننا نكتب بلغة يعانى أكثر من نصف من يتحدثونها من أمية القراءة والكتابة بها، إن النتيجة تبدو فى النهاية محدودة التأثير لا تعدو أن تكون فرقعة بين المثقفين فى كثير من الأحيان، أو كتابات عابرة ينتهى تأثيرها بمجرد الفراغ من قراءتها، خصوصًا وأنها تعتمد غالبًا على الحوار من طرف واحد، ولا تتطرق لأسلوب الحركة الواسعة على امتداد مساحة رحبة من الفكر الخلاق والرؤية المتكاملة، وهو أمر يدعو فى النهاية إلى التأمل العميق رغبة فى الوصول إلى مستوى تصبح به الكتابة طرفًا فاعلاً فى حركة المجتمع وفكر البشر وبناء الدولة.

إنها محاولة لتوسيع دائرة الحوار لأن نسبة من يقرءون الصحف فى بلادنا لا تزيد على عشرة بالمائة من مجموع السكان فى أحسن التقديرات، فضلاً عن نوعية القراءة ذاتها، هل هى عابرة سطحية أم عميقة تفصيلية؟ من هنا تبدو قيمة التساؤل حول جدوى الكتابة فى بلادنا باعتبارها مسألة تحتاج إلى ضوابط وأصول لكى تحقق بعضًا من أهدافها الحقيقية، ويمكن أن نسهم هنا فى ذلك ببعض الملاحظات منها:

أولا: إن نسبة الأمية فى المجتمع المصرى مازالت عالية ورغم كل الجهود المبذولة فى هذا الميدان إلا أن معدل انحسار ذلك العائق الضخم مازال دون المطلوب، ومازالت هناك ملايين يقترب عددها من نصف سكان مصر تعانى من وطأة الأمية، كما تستأثر المرأة بالنصيب الأكبر من ذلك، خصوصًا فى ربوع الريف لأسباب تتصل بالقيم السائدة والأفكار المتوارثة التى ما زالت تجعل للصبى ميزات كثيرة يتفوق بها على شقيقته، ومسألة الأمية التى حاولت الدولة علاجها من خلال هيئة

مستقلة على المستوى القومى ما زالت تحتاج فى المقام الأول إلى مزيد من الجهود الطوعية والمبادرات الذاتية، وإمكانية تجنيد طاقات الشباب المتعلم لمحو أمية أقرانه من أبناء وبنات وطنه، فتلك خدمة لا تقل قيمة وشرفًا عن الخدمة العسكرية ذاتها، ويكفى أن نتأمل مسيرة الإنسان الأمى من مولده إلى مماته لندرك أن حياته هى سلسلة متصلة من الحرمان الحقيقى من كل مصادر المعرفة ومنابع العلم وروافد الثقافة، إنه إنسان معزول بمعنى الكلمة يكاد يكون عبئًا على سواه، فضلاً عن معاناة داخلية تجعله دائمًا فى زاوية الإهمال والنسيان، وبذلك فإن الكتابة لا تصل إلى هذا القطاع العريض من الناس الذى يبدو مستبعدًا بصورة دائمة من متعة القراءة أو ميزة الكتابة.

ثانيًا: لقد عرفت مصر فى السنوات الأخيرة معدلاً عاليًا من الندوات الفكرية والمحاضرات العلمية والمناسبات الثقافية حتى أن البعض أصبح يرى أن مدينة الألف مئذنة قد أصبحت مدينة الألف ندوة! ولا شك أن حصاد ذلك الكم الكبير من الجهد الفكرى والعمل الثقافى يجب أن يتحول إلى عائد ملموس يصل إلى القطاعات المحرومة ثقافيا من أبناء الوطن، وهو ما لا يحدث حتى الآن. فالسلعة الثقافية ليست سلعة متاحة للجميع، ولكنها تصل فقط إلى أولئك الذين يستطيعون تداولها والتعامل معها ونقلها لغيرهم، وما أكثر المناسبات الثقافية التى تنتهى بانتهاء وقتها، ولا تترك أثرها خارج النطاق الذى جرت فيه، وسبب ذلك فى ظنى أننا لا نحرص على الخروج من كل مناسبة بنتائج محددة تكون مادة للحوار العام أو تمثل محاولة للتحريض على فكر جديد.

ثالثًا: إن الكتابة تتصل بالدرجة الأولى بقضية حرية التعبير، والكاتب الذى يسطر حروفه وهو محاط بالمحاذير ومناطق الحظر يشعر بالعجز الحقيقى، وتصبح كتابته فى النهاية شيئًا بلا لون أو طعم أو رائحة، ذلك أن معظم من يكتب فى بلادنا لا يستخدم الهامش المتاح للحرية، بل يتطوع أحيانًا بالانكماش فى حيز محدود طلبًا لمنفعة، أو درءًا لضرر، وهذه قضية جوهرية تستحق الدراسة وتحتاج إلى مراجعة، فلقد اكتشفت فى كثير من الكتابات أنه لو كان المسموح به وفقًا للظروف السياسية والثقافية، أو لاعتبارات تتصل بالأمن القومى وسلامة الدولة يصل إلى خمسة وسبعين بالمائة، فإن بعض المثقفين يتحركون فى دائرة لا يتجاوز قطرها

خمسين بالمائة فقط مما هو متاح، وتفسير ذلك هو فى النهاية أمر يتعلق بالمواريث والتقاليد والقيم، فالكثير يفضلون التحرك فى أحضان السلطة أو اللعب على المضمون برغم أن المتروك قد لا يكون محظوراً بشرط أن يكون الهدف صادقًا، وأن تكون الغاية واضحة.

رابعًا: إن كثافة المادة الإعلامية وتعدد مصادر المعلومات وتنوع موارد الثقافة قد صنع زحامًا على امتداد ساحة الكلمة المقروءة أو المسموعة، وهو أمر أدى بدوره إلى زيادة عبء استقبال الرسالة بكافة أنواعها، خصوصًا وأن ذاكرة الإنسان أصبحت مثقلة بأحمال تزيد على طاقتها فى عصرنا، كما أن «ذاكرة العوام لا تمتد لأكثر من عدة أيام»، كما قال مؤرخ مصرى فى القرن التاسع عشر، لذلك كله تصبح الكتابة جهدًا غير مضمون العائد فى زمان ازدحمت فيه الأفكار، وتداخلت الرؤى، وتشعبت المواقف.

خامسًا: إن الصحافة تمثل ركيزة أساسية للكلمة المكتوبة، والذين قالوا «إن لكل زمان آية وآية زماننا الصحافة» لم يبالغوا كثيراً، فهى لم تعد فقط سلطة رابعة، ولكنها تجاوزت ذلك إلى دور فاعل فى تكوين ظاهرة الرأى العام، حيث لا تزال للكلمة المكتوبة مهابة واحترام، كما أن النشر أصبح واحدًا من أبرز الصناعات الثقافية فى عالم اليوم، وأصبحت خطورة العمل الثقافى أضعاف ما كان عليه من قبل مع تناقص معدل الأمية وتزايد مساحة الحرية، وهو أمر يغرى بالكتابة من جانب، ولكنه يثير التساؤل حول جدواها من جانب آخر، خصوصًا وأن الصحافة لم تعد فقط هى ما يكتبه الصحفيون المحترفون أو الكتاب المتخصصون، ولكنها امتدت لأكثر من ذلك لكى تشمل ما يكتبه العامة، كما انتقلت الصحافة على نطاق واسع من مرحلة الخبر إلى مرحلة الرأى، خصوصًا وأنها تعيش منافسة شديدة مع مصادر الإعلام الأخرى التى قد تسبقها فى المعلومة، وتتفوق عليها فى سرعة نقل الأنباء.

سادسًا: إن الرغبة فى الحوار تحتاج إلى قدرة عليه وإمكانية له، وترتبط بمناخ سياسى معين وظروف اقتصادية وسياسية سائدة، ولا يمكن أن يصبح الحوار منحة فوقية أو قرارًا سياديًا، ذلك أنه يرتبط بثقافة الديموقراطية ذاتها واعتمادها كأسلوب للتعامل وطريقة للحياة على مستوى الأسرة ثم المجتمع ثم الدولة.

سابعًا: لقد وفدت على مجال الكتابة نوعيات جديدة من كل حدب وصوب، واختلط الحابل بالنابل، وأصبح على من يريد الكتابة المقروءة أن ينقب فى زكام ضخم يستمد منه الخيوط ويستلهم به الأفكار لكى يقدم مادة مختلفة تبرر مسعاه فيما يكتب، وهو أمر يحتاج إلى متابعة دائمة، وإلمام كاف بكل ما تصدره المطابع التى تبدو كالوحش فيما تنشر، وكالغول فيما تنتظر من كتابات.

.. لقد أردت من هذه السطور أن أتساءل عن عائد ما نكتبه وجدوى الاستغراق فيه؟ وهل توجد هناك ضوابط محددة يمكن اللجوء إليها عند البحث فى محاولة جادة لتحويل الحديث من طرف واحد إلى حوار مزدوج التأثير يسمح بمنطق الأخذ والرد ويفتح الباب لنقاش واسع حول القضايا المختلفة؟ فهل نستطيع أن نفكر فى هذا الشأن مضيًا على عدد من المحاور نحدد منها:

1 ـ إن اتساع مساحة الحريات الفردية وفى مقدمتها حرية التعبير هو أمر يجعل للكتابة جدواها الحقيقى، إذ إن تحرك الكاتب دون حواجز أو مصدات يجعل مصداقيته حقيقية أمام نفسه وأمام قارئه، أما الكتابة فى قوالب جامدة وترديد «منولوجات» واهية فهى المقدمة الطبيعية لضرورة التوقف واحترام عقل الغير، فالحرية ليست طريقًا للمصداقية فقط ولكن للجودة الحرفية أيضًا، فالكاتب المتميز لا يظهر معدنه، ولا يتألق ضياء كلمته، إلا فى أجواء الحرية وتحت شمسها الساطعة.

2 ـ إن الخلفية الثقافية لمن يمسكون بالقلم ويسهمون فى تشكيل عقلية أجيال قادمة تعتبر هى الأخرى مسألة حيوية حاكمة فى تحديد الإجابة عن جدوى الكتابة من عدمها، فالملاحظ فى السنوات الأخيرة أن جزءًا كبيرًا من أزمة الكتابة فى بلادنا لا يعود فقط إلى ضعف مصداقية بعض من يكتبون ولكن أيضًا لنقص كفاءتهم، وانخفاض قدرات معظمهم مع قدر من الضحالة الفكرية والفقر الثقافى.

3 ـ إن حجم الفرص المتاحة أمام كل ذى قلم تبدو هى الأخرى مبررًا لجدوى الكتابة ذاتها، لذلك فإن (صفحات الرأى) وأبواب (إلى المحرر) و(بريد القراء) وغيرها مما تنشره الصحف اليومية أو المجلات الأسبوعية قد أصبحت جزءًا لا يتجزأ من شخصية الصحيفة أو المجلة، وهذه ليست وظيفة جديدة للصحافة، إذ إن

مشاركة القراء فى إعداد مادة الكتابة أمر مألوف منذ ميلاد الصحافة وفجر نهضتها الأولى، وكلما ازدادت مساحة ما يكتبه القارئ من مادة صحفية كان ذلك دليلاً على شعبيتها وتأكيدًا لمصداقيتها.

* * *

إننا نقرأ أحيانًا مقالاً يحتوى من الآراء والاجتهادات ما يثير الجدل ويستحق النقاش ويحرض على الحوار، ولكن المفاجأة تكون دائمًا أن المقال يمضى بلا رد فعل وكأننا نعيش فى وادى الصمت، أو أن الكتابة أصبحت كالنقش على الماء أو الحرث فى البحر حسب التعبير الشهير.. وتفسير ذلك لا يخرج عن حالة السلبية التى تجتاح الإنسان المعاصر لا فى بلادنا وحدها ولكن فى العالم كله، خصوصًا فى عصر الأعداد الهائلة لملايين البشر، إلى جانب الإحساس أحيانًا بمصاعب النشر وعدم جدوى الكتابة، وهذا هو جوهر القضية، إذ إن غياب الحوار يسلب الكتابة المعاصرة جزءًا كبيرًا من قيمتها، ويحيل سطورها إلى مادة صماء تفتقد الحيوية ويعوزها نبض الفكر وتنقصها القيمة الحقيقية لعائد الكتابة ومبرر وجودها، والمدهش فى النهاية أن الكم من المشكلات التى تعرفها بلادنا يستوجب دائمًا درجة عالية من يقظة القلم ووعى صاحبه، ويستدعى أيضًا إعادة النظر فى مصداقية الفكرة وشرف الكلمة، فالاتجار بالأفكار المكررة وترديد المفاهيم المستهلكة أصبحا عبأين على الكتابة المعاصرة التى يجب أن تسعى إلى التجديد الفكرى والابتكار الثقافى دون الوقوف أمام مظاهر الجمود أو الاستغراق فى صنع قوالب أو تمجيد الشخوص أو البكاء على أطلال التاريخ المجيد، فالدنيا تتحرك بسرعة، والعالم يتقدم بوعى، والكتابة إن لم تكن إضافة إيجابية فهى بالضرورة ملهاة سلبية، ولن تتحقق جدواها بغير هدف واضح وضمير شجاع، فى ظل مناخ من الحرية التى هى أغلى مقدسات الإنسان وأرقى صفاته منذ لحظة ميلاده.

فى جـــدوى الكـــلام

كتبنا مقالاً بعنوان «فى جدوى الكتابة»، وكانت له أصداؤه، حتى أن الناقد الكبير الأستاذ رجاء النقاش جعل الرد عليه واسم كاتبه عنوانًا لمقاله فى الأهرام، كما تعاقبت ردود الفعل حوله بالتعليقات الإيجابية فى مجملها لأنه كان يتعرض لظاهرة تلازم حياتنا وترتبط بنا، وأعنى بها أن الكلمة المكتوبة لا تصل إلى الناس لأسباب عددتها، وكانت الأمية من بينها كواحدة من العوامل المانعة لوصول الكتابة، لمستقبلها الطبيعى، وظننت أن المسألة مقصورة فقط على تدنى جدوى الكتابة، ولكننى اكتشفت بعد ذلك خصوصًا عندما ساقنى القدر لكى أكون عضواً فى البرلمان أن الجانب الآخر للقضية التى طرحتها منذ عام والذى يبدو أكثر إثارة للجدل وأولى بالرعاية هو ما يتصل بجدوى الكلام ذاته، والكلام علم وفن وهو أيضًا التعبير التلقائى للإنسان عما يريد أن يقوله وهو مرآة شخصيته ومحدد هويته، ولقد قال الفيلسوف الإغريقى العظيم «تكلم حتى أعرفك».

أما الذين قالوا «إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب» فهم فى ظنى انسحابيون سلبيون؛ لأن من الكلام ما يعادل الذهب ومن الصمت ما لا يرقى إلى مستوى الفضة، فالمهم دائمًا هو نوع الكلام ودرجة صدقه ومدى موضوعيته وجدوى قوله، وأعترف أنى اكتشفت مؤخراً أن براعة الكلام صفة عربية سائدة وميزة مصرية معروفة، ومع ذلك فإن الذى يدعونى دائمًا إلى التساؤل هو الافتراض الوهمى القابع فى أذهاننا من أن حلو الكلام وطلىّ الحديث هما تعبيران عن تميز الشخص وتفوقه، بينما الأمر فى يقينى أن الحديث مهما كان رائعًا ولكن لا يستند إلى قاعدة فكرية فإنه يبدو كالعملة الورقية بدون غطاء، إنه يبدو كلامًا مرسلاً مثل «الإصدار الجديد» للبنكنوت والذى لا يقابله حجم مماثل من السلع المعروضة والخدمات المتاحة بالدولة.

لذلك فقد أدركت مبكرًا أن الارتباط بين القدرة على الكلام والتفوق الشخصى ليس شرطيًا كما أن التلازم ليس حتميًا، فما أكثر من يجيدون الكلام بغير عقل يقف وراءه أو فكر يستند إليه، وعندئذ تصبح الحالة كما عبر عنها الفقيه القانونى الدكتور «أحمد كمال أبو المجد» أشبه «بشيك بغير رصيد» وأهمية وقيمة ما يقوله هذا المفكر الكبير ترتبط به أيضًا فهو نفسه واحد من فرسان الكلام حتى إن بعض حساده عندما تولى وزارة الإعلام فى السبعينيات أطلقوا عليه اسم «كلام أبو المجد».

ويجب أن أعترف هنا ويشاركنى فى ذلك الجميع ربما بغير استثناء أن ذلك الرجل قد جمع بين سلاسة الحديث وعمق الفكرة على نحو يدعو إلى الاحترام بل يتجاوزه أحيانًا إلى الانبهار؛ إذ إنه قد حشد فى رصيده فهمًا دقيقًا للحضارة العربية الإسلامية مع تواصل رصين يربطه أيضًا بالفكر الأوروبى المسيحى والعقل الأمريكى المعاصر، فأصبحت كل شيكاته معتمدة على رصيد لا ينتهى ومعين لا ينضب، إننى أردت من هذا المثال الواضح أن أقول إن حديثى حول جدوى الكلام ينصرف إلى الكم الهائل من الأحاديث والخطب والتصريحات التى يطلقها الناس بغير ضابط أو رابط، حتى أصبحت تطرح أمامنا إشكالية جدوى الكلام فى عصر لا يبدو فيه الإسهاب مرغوبًا ولكن يبدو فيه الإيجاز مطلوبًا!

ولن يمكن أن نتطرق إلى معالجة هذه القضية بدون أن نطرح الملاحظات التالية:

أولا: إن الكلام يرتبط بلغة معينة ولا أقصد هنا بالطبع المعنى المجرد للغة، ولكننى أعنى طبيعة الطرح ونوعية الحوار ومستوى الحديث، فالخطاب الإنسانى مرتبط باللغة الأصلية وأسلوب التفكير وترتيب الأولويات مع الإحاطة بالموضوع وعمق التحليل ووفرة المعلومة، لذلك فإن كثيرًا مما يقال يبدو أحيانًا وكأنه مفردات لفظية لا تستند إلى قاعدة فكرية.

ثانيًا: إننا ننتمى إلى واحدة من أكثر أمم الأرض حفاوة باللغة وحماسًا لجمال اللفظ وولعًا بالمحسنات والتشبيهات، وقد يكون ذلك كله مصدرًا للمتعة بشرط ألا يأتى ذلك على حساب الفكرة؛ إذ إن اللغة الرفيعة مع الفكر العميق هما فى النهاية مصدر التألق والتميز ولكن إحداهما لا تنهض وحدها بديلاً عن الأخرى.

ثالثًا: إننا شعب مغرم بالكلام، قادر عليه، متميز فيه، ولكن حصيلته تبدو

أحيانًا أقل بكثير من حجمه، كما أن مضمونه فى أحيان أخرى يبدو محدودًا مقارنًا بمساحته وقد يكون هذا عيبًا فى لغتنا الثرية وإمكاناتها الضخمة، ولكننى أظن أنه أيضًا عيب فى نبرتنا الحماسية، وتناولنا المطلق أحيانًا للقضايا بغير وضوح، مع غياب التحديد وافتقاد الدقة فى التعبير.

رابعًا: لقد اكتشفت فى شهور عضويتى لمجلس الشعب أن كل النواب تقريبًا قد نجحوا فى دوائرهم الانتخابية لأسباب متعددة، ولكن القاسم المشترك بينهم هو القدرة على الحديث والرغبة فيه، وكم سألت نفسى مرارًا هل هناك ارتباط بين تميز الشخص وبين قدرته على الكلام؟ وهو الأمر الذى قادنى إلى أن أطرح هذا التساؤل عن جدوى الكلام.

خامسًا: إن الكلام فى بلد مثل مصر - تلتهم الأمية نصف سكانه - تبدو خطورته أكبر بكثير من خطورة الكتابة، فالسمع موقف تلقائى بينما القراءة تصرف تعمدى، وقد يسمع الإنسان بغير إرادته ولكنه لا يقرأ بدون رغبته، من هنا فإن جدوى الكلام تسبق فى ظنى جدوى الكتابة فى بلد مثل ذلك الذى ننتمى إليه.

.. إننى أطرح من خلال هذه القضية مسألة مهمة ترتبط بضرورة وجود قاعدة نظرية رصينة وراء النشاط اللفظى للحديث وإلا أصبحنا أمام لغو لا طائل منه، وثرثرة لا مبرر لها، ولقد حرصت شخصيًا على أن أضع لكلامى أفكارًا محددة أنتقيها بكل عناية وأبحث فيها بكل اهتمام، لأننى اتهمت نفسى منذ الطفولة بالقدرة على الحديث والحفاوة بالصياغة نتيجة الحفظ المبكر لأجزاء «القرآن الكريم»، والسياحة بين كتب التراث فى المراحل الأولى من العمر، ومازلت أذكر تجربة تحضرنى دائمًا وتلح على خاطرى كلما فكرت فى جدوى الكتابة أو الكلام، إذ تقدمت يومًا بدراسة فى مادة قاعة البحث التى كان يشرف عليها الدكتور بطرس غالى - أمين عام الأمم المتحدة السابق - فى مطلع الستينيات بجامعة القاهرة ومازلت أذكر أن البحث كان متعلقًا بمادة التنظيم الدولى، كما كان عنوانه هو «عبد الرحمن الكواكبى والتنظيم الدولى» وكنت بذلك أشير إلى كتابه الشهير «أم القرى» وألقيت البحث أمام زملائى فى استحسان واضح من أستاذى ورفاق الدراسة، ولكن بعضهم عاب علىّ يومها أن رصانة اللغة قد تستهوى المستمع أحيانًا لتشده بعيدًا عن جوهر الفكرة، فانبرى الدكتور «بطرس غالى» للرد على هذه الملاحظة قائلا: إن

سلامة اللغة إذا أضيفت إلى عمق الفكرة تصبح إضافة إيجابية؛ لأن الشكل جزء من المضمون ذاته حتى إن ملبس الإنسان يبدو إحدى مكونات شخصيته، وضرب الأستاذ الجامعى المرموق يومها أمثلة لنماذج من ثقافته الفرنسية ترتبط بشخصيات معروفة فى تاريخ الحضارة اللاتينية تميزت بروعة الأسلوب وجمال اللفظ على نحو لم ينتقص من قيمتها الفكرية ومكانتها العلمية بل أضاف إليها وزاد منها.

وإذا كان العرب قد أعطوا عناية فى الفكر الإسلامى «لعلم الكلام» فإن الغرب فى ظل الحضارة الأوروبية قد أعطى أهمية «لفن الكلام»، وعكست الحضارتان معًا أهمية الكلام فى حياة الشعوب وتراث الأمم لأن التخاطب يرتبط بالإنسان من بدايته وحتى نهايته، حتى إن أساتذة الدراسات السيكولوجية وعلماء النفس يؤكدون أنه إذا عاش عربى - على سبيل المثال - فى الولايات المتحدة الأمريكية أربعين عامًا لا يتحدث لغته الأصلية افتراضًا، فإن الكلمات الأولى التى سينطق بها بعد إفاقته من عملية جراحية كبرى سوف تكون بلغته العربية، حيث يرتد الذهن إلى المصادر الأولى للمعرفة والتى تشكلت منذ الشهور الأولى فى حياته، فتكون نداءات المريض أو شكوى الألم بعد الخروج من غيبوبة المخدر منطوقة بلغته الأم قبل أى لغة أخرى مهما طال العهد بها أو توالت السنون للحديث بواسطتها، وتلك دلالة إنسانية على الارتباط بين الكائن ولغته التى تمثل قرينًا يعيش معه ويقبع فى أعماق وجدانه.. ولعلى أسجل هنا عددًا آخر من النتائج المرتبطة بقضية جدوى الكلام وأرصد منها:

1 - إننا أمة تعودت فى كثير من المناسبات أن تقول ما لا تفعل ثم تفعل ما لا تقول!! وسلبت تلك الفجوة بين القول والفعل درجة المصداقية ومساحة الاقتناع لدى الآخر الذى يستقبل القول أو الغير الذى يتابع الفعل، وفى ظنى أن هذه الازدواجية هي جزء كبير من جوهر مشكلة القيمة الحقيقية للكلام فى بلادنا.

2 - إن الكلام بالعبارات النمطية والأكليشيهات اللفظية قد سلب الحديث جزءًا كبيرًا من جدواه وجعله مكررًا وباهتًا؛ لأنه «حديث معاد» لا يخرج عن دائرة الظاهرة الصوتية ولا يقترب من جوهر الفكرة العقلية.

3 - إن الذين لا يضيفون جديدًا قد لا يقولون أيضًا صحيحًا، وصدق من تهكم على حديث لرفيق له يومًا قائلاً «إن كل جديد فيما يذكره ليس صحيحًا كما أن كل

صحيح فيه ليس جديدًا»! ، أو هى أقرب إلى عبارة هجاء ذكى سمعتها من بعض خصوم كاتب اشتغل بالتأليف والترجمة ، إذ قالوا عنه «إنه إذا ألف ترجم وإذا ترجم ألف» ، وهذه برغم أنها عبارة هجاء قاسية قد لا تنطبق على ذلك الكاتب الراحل إلا أنها مؤشر لشيء ما فى الشخصية المصرية مازلنا نعانى منه ، ولا نستطيع الخلاص من آثاره .

4 - إن الذاتية التى تصبغ جزءًا كبيرًا مما نقول وتنعكس على الأغلب الأعم من كلامنا قد حرمت الحديث درجة الموضوعية ومستوي المصداقية ، فالتجرد عن الهوى هو الذى يسمح بالصدق مع النفس والوضوح مع الذات ، ولا يمكن أن يكون هناك فكر عميق مرتبطًا بادعاء شخصى أو غرام مطلق بالذات ، فالأصل فى الحديث السليم أنه صادق ومباشر وأمين .

5 - إن الكلام ليس أداة للفكر فحسب ولكنه أيضًا مؤشر لما يقف وراءه ، ومحدد لنوعية العقل ، ودرجة الثقافة ، ومستوى فهم الآخر ، فما عرفت متحدثًا رفيع القدر إلا إذا كان مدركًا لحقيقة من يتجه إليهم بخطابه أو يقصدهم بحديثه ، فليس المهم فقط التحكم فى جهاز الإرسال وحده ولكن أيضًا هناك ضرورة ضبط الإيقاع لكى يكون على نفس موجة جهاز الاستقبال ؛ لأن جدوى الكلام مسألة نسبية ترتبط بمن تصدر عنه ومن تصل إليه .

إننى حين أتطرق إلى هذا الموضوع فإننى أريد أن أقول إن الكلام وسيلة الإنسان للتعامل مع غيره كما أن الصمت لا يخفى دائمًا عبقرية كامنة أو عمقًا حقيقيًا ، إذ يكشف الكلام بالضرورة عن نوعية صاحبه وإمكانياته الحقيقية ، لذلك فإننى أزعم أن تلازم الفكر مع القول هو جوهر قضية الحرية فى كل العصور ومختلف الأزمنة ؛ إذ إن حرية التعبير تتلازم مع حرية التفكير ولا يوجد بينهما نصف طريق ، وهى فى النهاية غاية يصل إليها البشر بالالتزام الفكرى والإطار الأخلاقى مهما كان الهدف بعيدًا أو كانت الرؤية ضبابية أو كانت المخاوف مسيطرة ، وجدوى الكلام يحددها ذلك الرصيد الذى يقف وراءه ويمده بالأفكار الرصينة والرؤى الواضحة ، ويرتب أولويات القضايا ويأتى بأمهات المسائل قبل صغائر الأمور ، ويضع صاحبه فى النهاية أمام مسئولية الحديث وشرف الفكرة وصدق العبارة حتى يكون هناك «جدوى للكلام» .

القاهــرة وواشــنطن

«الولايات المتحدة الأمريكية هى القوة الأعظم دوليا، ومصـر هى الدولة المحورية إقليميـا وبينهما مسـاحة من الاتفاق عند المصالح ومسـافة من الاختلاف عند المبادئ».

حوار مصرى أمريكى

بدعوة من إدارة «حقوق الإنسان» بوزارة الخارجية المصرية، التقيت برئيس مكتب الحرية الدينية الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية «THOMAS FARR» بحضور نخبة محدودة من الأمريكيين والمصريين من مختلف التوجهات والمواقع والديانات، وكان الحديث ثريًا فى أعماقه، صريحًا فى أبعاده، يدور حول مفهوم الحرية الدينية المعاصرة مع اتخاذ مصر كخلفية دائمة طوال المناقشة، ولقد لفت نظرى أن تطوراً ملموسًا قد طرأ على الفهم الأمريكى لطبيعة النسيج الاجتماعى المصرى والتطور التاريخى للعلاقة بين أطراف التكوين السكانى فى مصر، وخصوصًا أننى - فضلاً عن اهتمامى الدائم بهذه النقطة - كنت قد فرغت من قراءة كتاب الأستاذ «سمير مرقس» عن «الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط» وهو الذى أفرد فصلاً كاملاً عن القانون الأمريكى للتحرر من الاضطهاد الدينى الذى صدر فى أكتوبر عام 1998، يوضح فيه أن دوافع صدور هذا القانون قد بدأت بجهود مشتركة من الأصوليين اليهود والبروتستانت انطلاقًا من تراث مشترك بينهما ينظر أحيانًا بقلق إلى الغير سواء كان مسيحيًا أو مسلمًا.

ويهمنى أن أسجل فى هذه المناسبة ملاحظات حول مسألة الحريات الدينية فى العالم المعاصر، وخصوصًا أننا قد قطعنا فى مصر شوطا على الطريق الإيجابى للخلاص من هذه المشكلة، كما أن مسألة الحرية الدينية فى مصر هى فى نظرى جزء من قضية التنمية البشرية والتطور الاجتماعى، ولا يجب أن يتم انتزاعها من سياق التطور الطبيعى للحياة العامة فى مصر، بل إننى أضيف إلى ذلك أن تنامى الديموقراطية الحقيقية وازدهار ممارستها يحتوى ضمنيا الأسلوب الأمثل للتعامل مع هذه المسألة، ويكفى أن نتذكر أن الانتخابات البرلمانية الأخيرة قد جاءت بثلاثة نواب من المسيحيين فى القاهرة ذاتها - رغم أية ملاحظات عليها أو تأويلات لها - إلا

أن احترام الرئيس للدستور وتسليم العملية الانتخابية للقضاء المصرى الشامخ قد بدأ يعيد الوجه الحقيقى للشعب المصرى ويمسح عنه تراب الماضى بكل ما اعترض مساره التاريخى الطويل، وهنا أتعرض للملاحظات المرتبطة بهذا الشأن الوطنى المهم:

1 ـ لقد بدا لى ـ ومن معى ـ فى حوارنا مع مدير مكتب الحريات الدينية فى الولايات المتحدة الأمريكية أنهم يدركون جيداً فى «واشنطن» أن المناخ العام فى مصر أفضل بكثير مما يتحدث عنه بعض غلاة المتعصبين فى الخارج، كما أنهم يدركون أيضًا أنه لا توجد فى مصر مشكلة طائفية بالمفهوم الشائع لها، فقد تطفو أحيانًا على السطح بعض الأحداث السلبية ولكنها لا تعبر عن تيار عام يشير إلى معاناة غير المسلمين فى مصر، إذ إن المعاناة مشتركة والمشكلات واحدة والظروف القائمة سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا تحيط بالجميع بغير استثناء فى مجتمع واحد.

2 ـ لقد استمع المسئول الأمريكى فى حوار امتد طويلاً على مائدة الغذاء إلى قراءتنا لقضية الحريات الدينية فى مصر، وسمع عن توارى ما كان يسمى «بالخط الهمايونى»، وإذاعة قداسى عيد الميلاد والقيامة فى القنوات الرئيسية بالتليفزيون ومحطات الإذاعة المصرية، كما عرف عن استعادة الكنيسة القبطية لمئات الأفدنة من أوقافها لدى الدولة وتطرق الحديث إلى الانتخابات الأخيرة التى أصبحت وسامًا يرصع جبين الديموقراطية المصرية، ولكن جوهر الحوار هو أين تقف الدولة خصوصًا عندما تتعرض مسيرة الحياة فى مصر لأحداث سلبية مفاجئة من نمط «الكشح واحد» و«الكشح اثنين»، وقد كان واضحًا للمسئول الأمريكى أن الدولة تقف مع المصريين جميعًا بغير تفرقة أو تجاوز أو تساهل.

3 ـ انعكست ظروف ظهور القانون الأمريكى الخاص بالاضطهاد الدينى والذى صدر منذ أكثر من عامين؛ استجابة لحملة طويلة بدأت بلقاء بين الأصوليات اليهودية والبروتستانتية فى الولايات المتحدة الأمريكية، لكى يتضمن ذلك القانون فرض عقوبات على الحكومات بعد مراقبتها إذا لم تقم بتغييرات يكون من شأنها إصلاح أوضاع من تسميهم بالمضطهدين دينيًا، وواقع الأمر أن أخذ هذا القانون فى إطاره المرتبط بظروف العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة

الأمريكية بوظيفة من يقوم بدور المسئول الأول عما يجرى فى العالم وداخل حدود دولة بذاتها، منذ أن أتاح فكر العولمة ومفهوم القرية الكونية لأقوى دولة معاصرة أن تضع أصابعها عبر الحدود السياسية والجغرافية داخل الدول، وأن تدس أنفها فى أخص شئونها بعد ما تعرضت نظرية «سيادة الدولة» لضربات موجعة فى العقد الأخير من القرن الماضى تحت أعلام الأمم المتحدة ورايات الحلف الأطلنطى، لذلك فإن حديث المسئول الأمريكى يمضى فى سياق الإحساس بالمسئولية الأولى عما يجرى فى كل مكان، بغض النظر عن المسميات المستخدمة أو الشعارات المرفوعة، وهى قضية تحتاج إلى تأمل ومسألة تستوجب المراجعة.

4 - لاحظت كما لاحظ رفاق الحوار أن هناك معلومات مهمة غائبة عن الأطراف الأخرى أو ربما مغيبة عمداً، فالأصوات التى ترتفع فى المهجر تنقصها المعلومات وتعيش فى ظل مرارة الخروج من الوطن والابتعاد عن واقعه، كما أنها مازالت أسيرة مراحل مضت من تاريخنا لم يعد ممكنًا القياس عليها اليوم، لذلك فعندما تحدثت مع المسئول الأمريكى عن نماذج من فكر رئيس الدولة المصرية وسماحته ورحابة صدره واتساع دائرة التسامح لديه، فإنه استمع جيداً ومؤيداً لما ذهبت إليه باعتباره علامة صحة يدركونها تمامًا فى مثل هذه القضايا، لأن «ولى الأمر» هو رئيس كل المصريين الذى ينعكس فكره على القرار السياسى وتتأثر برؤيته كافة الأحداث الجارية.

5 - تعرضنا فى الحديث عن روح الوحدة الوطنية المصرية إلى المسار التاريخى لها، إذ لا توجد مرارة ترسبت لدى طرف تجاه الآخر، فمصر ليست «الهند» التى يتهم كل طرف فيها غيره بمسئوليته عن تقسيم شبه القارة الهندية، كما أن الواقع فى «مصر» يشير بوضوح إلى الأصول المصرية المشتركة للأقباط والمسلمين على السواء، لذلك ذكرت للزائر الأمريكى أن منهج دراسة الأقليات المتعارف عليه لا ينطبق على المسيحيين فى مصر لسبب بسيط وهو أنهم لا ينفردون بخصائص عرقية أو اجتماعية تميزهم عن غيرهم، كما أن الانصهار التاريخى علامة مميزة لوحدة المجتمع المصرى وتماسك نسيجه المشترك.

ولقد شعرت من الحوار مع المسئول الأمريكى أن فيضًا من الأكاذيب يتدفق

أحيانًا إلى بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي من دوائرهم الانتخابية دون تمحيص أو مراجعة، فيندفعون إلى إثارتها في نوبات مفتعلة من أجل كسب الرضا العاجل لبعض ناخبيهم في المناطق التي يمثلونها، وهو أمر يجب أن يكون واضحًا لكل من يتابعون الحملات الموسمية حول قضايا الاضطهاد الديني، خصوصًا في توقيت يرتبط بزيارة كبار المسئولين المصريين للولايات المتحدة الأمريكية. وهنا لابد من الإشارة إلى الحلول غير التقليدية للمسألة الطائفية التي يجب أن تستند إلى الحوار المفتوح والمناقشة العامة، إذ إن التشخيص الصحيح لمرض هو نصف الطريق إلى العلاج ذاته، ولن يتحقق الانفراج الصحيح إلا بفهم كل طرف للطرف الآخر بموضوعية ودون حساسية، بل إن الطائفية في رأينا هي نتاج طبيعي لانتشار الضباب الفكري ونقص الشفافية وغيبة روح الفهم المتبادل، فهي كما راها مؤرخ الجغرافيا العظيم «جمال حمدان» هي غرس استعماري وأداة سياسية لتدعيم وجوده، لذلك فإن تطبيق نظريات الغرب على واقع الدول الأخرى هو قياس ظالم؛ لأنه ينطلق من مقدمات تحكمية تريد أن تصل إلى نتائج محددة سلفًا. . ولقد ذكرت للمسئول الأمريكي أرقامًا حول نصيب المسيحيين في حجم الاستثمارات ومستوى النشاط الاقتصادي في بلادنا، وكيف أن ذلك يفوق بكثير النسبة العددية لهم؛ لأن الأمر في ظني لا يقف عند حدود المشاركة السياسية وحدها ولكنه يتجاوز ذلك أيضًا إلى غيرها من جوانب الحياة ودرجات النشاط العام على كافة الأصعدة، فالثروة لا تحكمها قواعد سياسية أو دينية ولكن دوافع اقتصادية ومالية.

ولقد أثار لقائي مع المسئول الأمريكي ومعاونيه روح التأمل لديّ حول طريقة التفكير الأمريكية وأسلوبها في التعامل مع الدنيا حولها، فالنظام التشريعي الأمريكي يسمح لنائب في «الكونجرس» بمفرده أن يتقدم بمشروع قانون دون حاجة إلى توقيع عدد معين من الأعضاء؛ مما يتيح لذلك العضو الواحد أن يطرح مشروعًا للمناقشة دون أن تكون لذلك المشروع أهمية محددة أو قبولاً عامًا، لذلك فإن المحاولات الأمريكية في هذا الشأن قد اتخذت مسارًا ارتبط بعدد من الأسماء من أمثال «فرانك وولف» و«أرلين سبكتر» وغيرهما في مسيرة خاصة، تعرض لها في عرض رصين الدكتور «سمير مرقس» في كتابه الذي أشرنا إليه في البداية، وشاركهما في ذلك طرح مماثل حول نفس الموضوع تحت مسمى قانون «دون ينكلز»

وهويقضى بتعيين سفير أمريكى متجول يختص بشئون الحرية الدينية الدولية، بعد موافقة مجلسى «الكونجرس» وإقرار ذلك القانون». . وأعود فأقول هنا مرة أخرى أن الفهم الأمريكى لمسألة الحرية الدينية هو جزء لا يتجزأ من الفكر المعاصر الذى جاءت به أطروحات معاصرة تتحدث عن وحدة العالم وكونية الأفكار وعولمة السياسات.

إن اللقاء الذى سعدت بقبول الدعوة لحضوره بوزارة الخارجية هو مؤشر للحوار البناء بيننا وبين الطرف الآخر من أجل خلق أرضية مشتركة، وفهم متبادل، ووضع المعلومات الصحيحة والأفكار الواضحة أمام الغير حتى لا يظل نهبًا للشائعات والمبالغات والأقاويل، ونحن بذلك لا نقدم تقريراً لغيرنا ولا نسمح له بالتدخل فى شئوننا، ولكننا ندرك فى الوقت ذاته أن الشفافية واحدة من علامات العصر، وأن الحوار المباشر هو نهج حضارى لا يجب الامتناع عنه، كما أن حجب المعلومات أصبح أمرًا يثير السخرية لأن عين العالم المعاصر تجول فى كل أطرافه وأذنه تسمع دقات قلبه، وقد كان من المدهش لى - على الأقل - أن أثار المسئول الأمريكى المعنى بقضية الحريات الدينية مسألة تتصل بطائفة مسيحية محدودة؛ إذ لا يتجاوز عددها العشرات كلهم من غير المصريين، حيث يطلب المسئول الأمريكى من باقى الطوائف المسيحية فى مصر وفى مقدمتهم الأقباط الاعتراف بتلك المجموعة، ويستأذن الدولة فى السماح لهم ببناء كنيسة صغيرة رغم أنهم يمارسون شعائر مذهبهم حاليًا بحرية كاملة، وهنا أدركت أن مسألة الاضطهاد الدينى لا تقف عند حدود المواجهة العابرة بين أصحاب الديانات المختلفة، ولكنها قد تحتدم أكثر بين أبناء الدين الواحد، ولعل الصراعات التى عرفها تاريخ أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت هى خير شاهد على ذلك.

لقد انتهى لقاؤنا كمجموعة حوار من المصريين - مسلمين وأقباطًا - مع المسئول الأمريكى ومعاونيه إلى نتيجة أكثر موضوعية، وفهم عميق الأبعاد، ورؤية واسعة الآفاق، مع إحساسهم بمستقبل يقوم على الوعى المتبادل، والفهم السليم، والتعايش المشترك.

مغزى تكريم السفير الأمريكى

حظى سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى جمهورية مصر العربية «دانيال كيرتزر» والذى انتقل من القاهرة لكى يكون سفيراً لبلاده فى إسرائيل بقدر غير مسبوق من حفلات التوديع ومناسبات التكريم، وهو ذاته السفير الذى تعرض أيضاً لحملة رفض غير مسبوقة عندما بدأ مهمته فى القاهرة، حيث انطلقت أقلام صحفية وقتها لكى تغمز من قناة يهوديته ووصلت إلى حد التعليق على طعامه وملبسه، برغم أنه لم يكن جديداً على القاهرة فقد خدم فى السفارة الأمريكية بها منذ أكثر من عشرين عاماً، ولقد تابعت درجة الحفاوة الزائدة التى ودعت بها الدوائر المصرية المختلفة السفير الأمريكى المنقول وقرينته والتى ربما تجاوزت حجم مساحة الشعبية التى تمتع بها منذ أكثر من عقد كامل من الزمان سفير أمريكى آخر فى القاهرة هو «فرانك ويزنر»، ولكن تبقى القيمة الحقيقية فى ظنى للسفير الأمريكى أنه قد حقق نجاحًا كبيراً فى العاصمة المصرية؛ لأنه لم يبدأ عمله من الصفر ولكنه بدأ دونه بعشرات الدرجات وكان عليه أن يبنى جسور الثقة المفقودة أولاً قبل أن يبدأ بعد ذلك مهمته الدبلوماسية فى عاصمة أكبر دولة عربية، وربما كانت أدواته التى اعتمد عليها درجة عالية من الهدوء والصبر مع دماثة الخلق، فضلاً عن قدر كبير من الموضوعية فى الرأى والتجدد فى الفكر والرصانة فى الأداء، إلى جانب الانفتاح على شرائح المجتمع المختلفة وقطاعاته المتعددة، ولكن الأمر تجاوز ذلك كله ليعطى فى النهاية شهادة رفيعة للشعب المصرى فهو ذلك الشعب العظيم الذى يتعامل مع البشر بغض النظر عن دياناتهم وأجناسهم مركزاً فقط على المواقف التى يتخذونها والأفكار التى يحملونها والآراء التى يعبرون عنها، فالشعب الذى حمل تراث التسامح الدينى والأخلاقى عبر القرون، لا يمكن أن يتهمه أحد يوما بعداء السامية أو بنظرة معادية لليهودية التى يضعها الإسلام - دين غالبية المصريين - فى مكانها

اللائق دينًا سماويًا له احترامه برغم الاختلاف الذى لا ننكره ولكننا لا نستخدمه، فالفارق واضح تمامًا لدى المصرى بين موقفه الإيجابى من اليهود عمومًا ورفضه على الجانب الآخر لسياسات إسرائيل العدوانية وانتهاكاتها لقواعد القانون والدين والأخلاق. . والذى يهمنى فى مغزى توديع السفير «دانيال كيرتزر» هو تلك الدلالات العميقة التى يطرحها ذلك التكريم الكبير الذى تلقاه ذلك الأمريكى اليهودى، الذى تبنى دائمًا وجهات نظر معتدلة لا تخلو من نظرة متوازنة تجاه طرفى الصراع الدامى فى الشرق الأوسط، فهو الذى انسحب من مجموعة مساعدى المبعوث الأمريكى فى المنطقة عندما اكتشف «كيرتزر» أن آراءه ومواقفه لا تنسجم مع مسار مهمة المبعوث وظروف عمله.

إنه «كيرتزر» الذى يحمل خبرة فريدة تشكل رؤيته تجاه الصراع فى الشرق الأوسط، فهو المسئول الذى خدم فى كل من مصر وإسرائيل دبلوماسيًا عاديًا ثم أصبح سفيرًا فيهما على التوالى، وهى تجارب أتاحت له أن يمتلك ناصية الفهم الصحيح لطبيعة ذلك الصراع الذى امتد لعشرات السنين، ودفع فيه الفلسطينيون وغيرهم من العرب فى الأرض المحتلة الأخرى واحدة من أغلى فواتير النضال الوطنى والتحرر القومى فى التاريخ المعاصر، لذلك لم يكن غريبًا أن يتسابق المثقفون والدبلوماسيون ورجال الأعمال والشخصيات العامة، بل والمسئولون إلى الحفاوة بالسفير الأمريكى الذى يغادر العاصمة المصرية ليصبح معتمدًا فى العاصمة الإسرائيلية، حتى أن أمين عام جامعة الدول العربية الجديد السيد عمرو موسى أقام له مأدبة غداء، حرص على أن يوضح فيها أن ذلك التكريم يأتى منه بصفة شخصية تقديرًا لمكانة «كيرتزر» وتاريخه الدبلوماسى، الذى يعتمد على أسس أخلاقية يدركها الجميع ويشيد بها كل من تعامل معه، وقد يبدو مثيرًا للسخرية أن ذلك السفير الأمريكى اليهودى الذى واجه حملة إعلامية معادية عند تعيينه فى القاهرة، يواجه الآن حملة مماثلة فى إسرائيل تتهمه بالتعاطف مع وجهة النظر العربية وتفهم ظروف الشعب الفلسطينى برغم ديانته اليهودية وجنسيته الأمريكية! ولكن يبدو أنه قدر «كيرتزر» أن يكون ذلك هو استقباله عندما يبدأ مهمة كبيرة فى إحدى دول الشرق الأوسط، خصوصًا وأن الظرف العام الذى يمر به النزاع العربى الإسرائيلى يبدو ملتهبًا إلى حد التوهج، مضطربًا إلى درجة الغليان، متوترًا إلى مستوى

الإحباط، والأمر فى مجمله يفرض على أن أشير إلى عدد من الملاحظات المرتبطة بالتحول الذى ارتبط بدرجة قبول السفير الأمريكى، الذى غادر مصر تاركًا فيها رصيدًا كبيرًا من الصداقة والاحترام الذى ربما لم يتمتع به سفير أمريكى سابق عليه . . ولعلى أوجز هذه الملاحظات فى النقاط التالية :

أولاً: إن الشعب المصرى العريق صاحب التقاليد الفكرية الراسخة ووريث الحضارات المتعاقبة يملك عبقرية دائمة تفرق بين عناصر القضية الواحدة، فهو لا يخلط بين ديانة شخص ومواقفه ويدرك دائمًا أن الدين علاقة بين الفرد وخالقه، لا تؤسس بالضرورة لأفكار وسياسات ذات طابع عدائى أو منطلق استفزازى، فالتسامح المصرى الكبير جعل شعب الكنانة يحتضن الوافد إليه بغض النظر عما يقال عنه أو يتردد حوله، والعبرة دائمًا لديه بالممارسة الفعلية والمواقف الواضحة، وهو شعب متحضر يؤمن أنه «لا تزر وازرة وزر أخرى».

ثانيًا: إن «المسألة اليهودية» لم تعرف طريقها إلى البنيان المصرى المتين فمصر التى خرج منها «موسى» خائفًا يترقب، هى التى عرفت التوحيد قبل الدنيا كلها، وآمنت بالله عندما كانت البشرية غارقة فى عبادة الطواطم والأوثان، إنها مصر التى عرفت الديانات السماوية الثلاث وحظيت بالتقدير والعرفان فى كتبها المقدسة، كما أنها مصر الحديثة التى لا تبدو طرفًا فى «المسألة اليهودية» على الإطلاق، هل ننسى أن وزير مالية مصر العربية المسلمة كان يهوديًا منذ قرابة سبعين عامًا فقط عندما تولى «قطاوى باشا» تلك الوزارة المهمة فى ظل حكومات العصر الليبرالى الواقع بين الثورتين (1919ـ1952)، ولم يكن هناك وقتها من يشير إلى ديانته أو يغمز على يهوديته، بل لقد تمتعت العائلات اليهودية بنصيب وافر من الثروة المصرية فى مراحل مختلفة من تاريخ الدولة الحديثة على ضفاف النيل، وكان المصريون البسطاء يذهبون فى ثقة إلى الطبيب والجواهرجى ورجل الأعمال دون أن ينظروا إلى يهوديتهم أو يفكروا فى ديانتهم، إنها تقاليد مصر الرائعة التى خرجت تودع محامى المصرى اليهودى «هارون شحاتة» إلى مثواه الأخير لكى يضمه تراب مصر ويحتويه ثراها الطاهر لأنه كان ابنًا بارًا بوطنه، متمسكًا بالانتماء إليه، محافظًا على رؤية عادلة لصراع يبدو هو فيه طرفًا تلقائيًا لدى الجانبين فى وقت واحد دون أن يسعى هو لذلك، ولكنه القدر الذى جعل منه منتميًا للوطن المصرى ومنتسبًا للديانة اليهودية

التى استخدمتها إسرائيل تزييفًا وتشويهًا لكى تولد فى أحضانها الحركة الصهيونية العالمية .

ثالثًا: إن تجربة «دانيال كيرتزر» تسجل للمواطن المصرى البسيط عمق الرؤية وسلامة النظرة وهى رؤية لا تحمل العداء لكل يهودى، كما أنها نظرة لا تتحفظ على كل أمريكى، ولكنها تتسع أيضًا لكى تستوعب الإطار الحقيقى للواقع فى الشرق الأوسط، والذى يشير بجلاء ووضوح إلى جرائم الاستعمار الاستيطانى فى فلسطين والانحياز الأمريكى المتواصل للسياسات الإسرائيلية، فالتفرقة بين عناصر النزاع وعوامل الصراع هى جزء من السمات التاريخية للشعب المصرى الذى لا يخلط الأوراق ولا تتداخل لديه الأمور ولا يصاب بعمى الألوان .

رابعًا: إن تجربة العمل الدبلوماسى للسفير الأمريكى الذى أنهى عمله فى مصر وبدأ مهمة أخرى فى إسرائيل سوف تكون بالضرورة عملاً غير تقليدى؛ لأن الرؤية المزدوجة للجانبين والفهم المباشر للواقع فى الدولتين سوف تتيح له منظورًا أوسع يتأمل به ما جرى، ويفكر معه فيما يجرى، ويتوقع منه ما سوف يجرى فى هذه المنطقة شديدة الحساسية بالغة الخطورة من خريطة الدنيا، ولاشك أن «كيرتزر» سوف يتمكن بتدفق آرائه واتساع رؤيته من التواصل الدائم مع الرأى العام المصرى والعربى لكى يكون قناة أمينة تعكس نظرة عادلة - أو على الأقل غير منحازة - تجاه أطراف الصراع فى الشرق الأوسط .

خامسًا: ليتنا نتعلم القيمة الحقيقية للفرصة المتكافئة التى تتاح للدبلوماسى المصرى وهو يتابع أطراف الصراع الدولى أو الإقليمى، فمن يرى الطرفين أفضل بالضرورة ممن يتعامل مع أحدهما فقط . . ولعلى أظن أن جزءًا كبيرًا من مقومات وزير الخارجية المصرى «أحمد ماهر» - وهى كثيرة - أنه كان الدبلوماسى المصرى الوحيد الذى خدم سفيرًا لبلاده فى «موسكو» ثم «واشنطن» فرسخت لديه تجربة فريدة للعمل فى دولتين كانتا قطبى صراع الحرب البارد، ة فضلاً عن الاختلاف الجوهرى فى النظم الاجتماعية بينهما، ولاشك أن ثراء تجربة الدبلوماسى إنما تصدر عن خبرته المباشرة وتعامله الواقعى مع الأحداث اليومية فى البلد الذى يخدم فيه .

. . إننا إذ نودع السفير الأمريكى الجنسية، اليهودى الديانة، وهو يتجه إلى

موقعه الجديد فى إسرائيل ، فإننا نقدر أن له رصيداً كبيراً فى بلد لا ينتمى إليه بالديانة على نحو قد يفوق ذلك الرصيد الذى سوف يناله فى الدولة العبرية التى يشارك أبناءها ديانتهم السماوية . ولعل الجميع يدركون أن الدين ليس طرفًا فى الصراع العربى الإسرائيلى ، ولكن جرى استخدامه تاريخيًا من جانب إسرائيل على نطاق واسع لتشويه الحقائق والدخول فى متاهات تبدأ بالحديث عن عداء السامية وتنتهى إلى اضطهاد اليهود فى أوروبا ، وكأن على الشعب الفلسطينى أن يدفع بالإنابة عن البشرية فاتورة «المسألة اليهودية» عبر التاريخ كله! بل إننى أزعم أن «دانيال كيرتزر» كان يشعر أحيانًا بحساسية تتصل بموقعه وشخصه أيضًا عندما تكون هناك إشارات نقدية للشخصية اليهودية فى الصحافة المصرية انطلاقًا من ممارسات إسرائيل وسياسات حكامها ، ولكن الرجل ـ وهذه شهادة له ـ كان يواجه ذلك بالحوار الهادئ والمناقشة الواقعية ، ولقد حضرت له حديثًا فى الغرفة التجارية المصرية الأمريكية أشار فيه إلى شىء من ذلك ، واتسع صدره خلال محاضرته لتعقيب مكتوب منى كنت أشير فيه إلى ممارسات مماثلة تجاه العرب فى الصحافة الأمريكية والإسرائيلية ، بل إننى عندما تلقيت دعوة لكى أكون متحدثًا أمام ذات المحفل فإننى قلت للحاضرين على موائد الغذاء الشهرى للغرفة المصرية الأمريكية ـ وقد كانوا خليطًا مصريًا وأجنبيًا من الدبلوماسيين ورجال الأعمال ـ إن الموقف الأمريكى المنحاز لإسرائيل سوف يظل عقبة أمام القبول الطوعى للمواطن العربى بالسياسات الأمريكية فى المنطقة ، حتى فيما يتصل بما هو خارج إطار الصراع العربى الإسرائيلى ذاته ؛ لأننا ننتظر من الولايات المتحدة الأمريكية دوراً أكثر موضوعية وأقرب للعدالة مما تنتهجه الآن تجاه طرفى النزاع فى الشرق الأوسط ، ولا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تتخلى عن مسئولياتها أو تنسحب من دورها ؛ لأن تلك هى ضريبة القوة الأعظم منذ أن سيطرت يومًا على مقادير العالم القديم الإمبراطورية الرومانية إلى أن دخل العالم عصر السيطرة الأمريكية بكل ما لها وما عليها . . فليدرك الآن العالم المتحضر من النظرة الرسمية والشعبية فى مصر تجاه الدبلوماسى الأمريكى الرفيع «دانيال كيرتزر» درس الموضوعية التى ترثها الشعوب ، والحكمة التى تتحلى بها الأمم ، حتى يتوقف الجميع عن المزج الأحمق بين العوامل المتصلة بالجوهر وبين الظروف الشخصية على الجانب الآخر ، فالمهم دائمًا أن يكون الخيط الرفيع بين

العناصر المتداخلة فى المكون الواحد أمراً واضحًا لا يعتريه خلط، ولا يحيط به جدل، ولا يقف أمامه تعصب. . ولقد حرصت من جانبى - كمصرى معنى بالشأن العام - أن أقوم ببادرة لم أفعلها من قبل وهى أن أتوجه بموعد لزيارة «دانيال كيرتزر» بمكتبه بالسفارة الأمريكية بالقاهرة مودعًا ومتمنيًا تواصل العطاء ومؤكدًا على روح الشعب المصرى التى تتميز بالسماحة والانفتاح، وهو ما شعرت به ونحن نلهث وراء السفير الأمريكى المغادر من حفل توديع إلى آخر، ومن مناسبة تكريم إلى أخرى بشكل يضع وسامًا جديدًا على صدر الشخصية المصرية التى تعتز بمن يستحق ولا تعاقب من لا يستحق، تضع الرجال وفق أقدارهم وتحكم عليهم بمواقفهم لأن الأمر فى النهاية يتصل بقضية الإنسان الواحد خليفة الله فى الأرض الذى عرف الصراع مبكراً منذ أن بدأت جريمة أول قتل فى التاريخ أطاح فيها الأخ بأخيه، حيث مازال أحفاد إبراهيم يتصارعون فوق أرض الأنبياء منذ جاءت إسرائيل لتحتل وطنًا بغير حق، وتطرد شعبًا بغير سند، وتمارس انتهاكات إجرامية وتصرفات لا إنسانية، وتستبدل «المسألة الفلسطينية» «بالمسألة اليهودية»، بينما تتقدم قوافل الشعب الفلسطينى فى جسارة وبطولة وبسالة لا نكاد نجد لها نظيراً فى التاريخ المعاصر برغم فداحة فاتورة الدم وضراوة آلة الحرب الإسرائيلية وسقوط الشهداء كل يوم، ولكن تبقى الآمال فى سلام شامل وعادل قائمة، وتظل إرادة الشعب العربى صامدة، ويستمر النضال الفلسطينى إلى يوم العودة رغم ويلات الحروب، وعنف المواجهات.

. . فليذهب «دانيال كيرتزر» إلى إسرائيل ولكن يبقى الشعب المصرى فى عقله، حتى ولو كان الشعب الإسرائيلى فى قلبه!

مصر والولايات المتحدة .. مراجعة وتأمل

لقد تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات انتحارية غير مسبوقة فى تاريخ البشرية، ولا يجادل أحد فى أن ما جرى يمثل مرحلة جديدة من المواجهة بين الولايات المتحدة وخصوم سياساتها أو المعارضين لدورها المسيطر فى عديد من المناطق، ونحن إذ نرفض العنف الذى يطاول الأبرياء ونعتبره نوعًا من الإرهاب الذى يمثل رسالة عشوائية يبعث بها مجهول إلى أى مكان بدون عنوان، إننا ندين ذلك ونحذر من وقوع العالم المعاصر فريسة له، فالإرهاب هو البديل الجديد الذى تضرب به قوى خفية عندما تشعر بانعدام التكافؤ مع الطرف الآخر، ومهما كان تحليلنا لما جرى وتعليقنا عليه وردود فعل الولايات المتحدة له، إلا أننا نعترف أيضًا أن وصول يد الإرهاب إلى الأعصاب الحاكمة فى أقوى دولة فى هذا الزمان هو أمر ينال من هيبتها وينتقص من كبريائها، لذلك فإن ما نكتبه اليوم يمثل محاولة للمراجعة والتأمل فى ملف العلاقات بين مصر والقطب الدولى الذى تمتد أصابعه إلى كل مكان، وقد كان يمكن أن يكون العنوان ماذا تريد مصر من الولايات المتحدة الأمريكية؟ ولكن الأمر لن يختلف كثيراً باختلاف العنوانين، فالمقصود البحث فى أعماق العلاقة بين القاهرة وواشنطن فى العام الأخير تحديداً، إذ يبدو واضحًا أن ما تريده مصر من الولايات المتحدة هو فقط نظرة عادلة بين طرفى الصراع فى الشرق الأوسط واهتمام حقيقى بالتسوية السلمية والكف عن افتعال بعض القضايا الفرعية التى تندرج تحت إطار الشئون الداخلية المصرية، ولا أحسب أن مصر تتطلع لأكثر من ذلك إلا إذا وضعنا بعض الرتوش المتصلة بتقويم واشنطن لبعض الأنظمة العربية خصوصًا فى العراق وليبيا والسودان، وتحاملها أحيانًا على شعوب تلك الدول تحت مسميات مختلفة فى ظل ظروف سمحت لها بذلك، ولقد حقق الحادث المأساوى الأخير فى نيويورك وواشنطن فرصة أمريكية لتصفية حسابات وتغيير أوضاع . أما

ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية من مصر فذلك هو الجانب الآخر من العلاقات بين الدولتين، فنحن نعترف - وليس أمامنا خيار آخر - بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة الكلمة الأولى فى العالم المعاصر، وأنها تعيد ترتيب الأوضاع فى مناطقه المختلفة وفقًا لمصالحها مستخدمة فى ذلك الأساليب السياسية العلنية أحيانًا وغير العلنية أحيانًا أخرى، فضلا عن التوسع فى توظيف المفهوم الجديد للتدخل الإنسانى فى القانون الدولى المعاصر، حيث تمكنت بذلك فى توطيد مصالحها وتأكيد مكانتها واقتحام مبدأ سيادة الدولة فى مناطق مختلفة من العالم فى ظل مبررات متباينة وفى إطار من الشرعية الدولية ولو كانت اسمية، وقد تكون الأداة هى مجلس الأمن مرة أو حلف الأطلنطى مرة أخرى، ولكن المبررات جاهزة دائمًا بدءًا من التدخل لحماية الأقليات أو رعاية حقوق الإنسان، مرورًا بمواجهة الأنظمة الدكتاتورية أو رعاية الديموقراطية، وصولاً إلى الحفاظ على البيئة ومنع التدهور المعيشى فى بعض المناطق. ولا شك أن ذلك كله لا يخلو من ازدواجية المعايير وسياسة الكيل بمكيالين، فحقوق الإنسان الفلسطينى لا تتساوى مع حقوق الإنسان الإسرائيلى ولكنه منطق السلام فى العصر الأمريكى Paxa Americana، لذلك فإننا نضع تصورًا لما تريده الولايات المتحدة الأمريكية من مصر يستند إلى مستويات ثلاث: الأول مصرى، والثانى عربى، والثالث دولى، وسوف نتناولها بصورة عكسية وفقًا لمنطق الانتقال من العام إلى الخاص.

الولايات المتحدة ومصر دوليًا:

لا يخفى على أحد أن هناك معارضة علنية أحيانًا ومكتومة غالبًا ضد السياسة الأمريكية فى كثير من مناطق العالم وليس ذلك أمرًا جديدًا، فالقوى الكبرى تجد دائمًا من يقف أمام أهدافها ويتعقب مصالحها فإذا لم تكن هناك دولاً تملك من الندية ما يسمح لها بذلك، فإن البدائل هى دائمًا الرفض السياسى والعنف الإرهابى ومقاومة السياسات بكل الطرق المتاحة، ونحن لا نجد عمومًا خلافات جوهرية للسياسة المصرية تجاه الخطوط العريضة للتحرك الأمريكى دوليًا، وحتى إذا شعرت مصر بشىء من التجاوز الأمريكى فإنها لا تقف طرفا زاعقا فى مواجهتها، وتكتفى بدعم بعض المواقف الوطنية فى الدول المختلفة لو اختلفت تلك المواقف مع المصالح

الأمريكية، وهذا فى نظرى حد أدنى للحفاظ على العلاقات بين البلدين على الصعيد الدولى. . إن الدبلوماسية المصرية كانت لها ملاحظات على التدخلات الأمريكية الأخيرة فى منطقة البلقان، ولكنها تدرك فى الوقت ذاته أن البدائل المتاحة لحلول أخرى لا تبدو فى الأفق القريب، كذلك فإن القاهرة لاحظت أيضًا فى مواقف أخرى نماذج واضحة للسياسات الأمريكية المزدوجة فى بعض مناطق العالم خصوصًا تلك التى يشوبها التوتر ويغيب فيها الاستقرار، ولكن يبقى السؤال قائمًا وهو ماذا تريد الولايات المتحدة الأمريكية من مصر على الساحة الدولية؟ إنها تريد منها - فى ظنى - تأييدا مستمرا لكافة سياساتها الدولية والإقليمية، فالولايات المتحدة الأمريكية شديدة الحساسية للخلاف فى الرأى حتى وإن أظهرت غير ذلك، كما أنها تتصور أن حلفاءها يجب أن يتبعوها بالقبول الكامل لمواقفها وسياساتها سواء كان ذلك بالحق أو بالباطل، إنها الولايات المتحدة الأمريكية التى أصبحت تدرك أن كلمتها فاصلة لا فى السياسة الدولية وحدها ولكن فى دعم النظم التى ترضى عنها وإسقاطها عند اللزوم. إننا لا ننسى يوم أن وجهت «مادلين أولبرايت» وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة جملة علنية واحدة للرئيس الأندونيسى السابق «سوهارتو» قالت فيها: «إن عليك أن تتخلى عن السلطة فورا» فخرج من قصر الرئاسة فى اليوم التالى. ونحن لا ندعى أن أمريكا سيدة العالم مطلقة اليد بغير حساب، ولكننا نزعم أنها تلقى أحيانا مقاومة لأهدافها ومعارضة لسياساتها، وكما أعترف فى الوقت ذاته أن كفة الأقوى هى الأرجح وأننا نعيش بحق العصر الأمريكى بكل ما له وما عليه، فإذا انتقلنا إلى العلاقة المصرية الأمريكية فى المنظمات الدولية والمحافل العالمية فإننا نجد أن حجم الاختلافات لا يبدو علنيا ولا يعبر عن وجود ظاهر؛ لأن مصر تدرك من البداية الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية التى تعبر عن مصالحها وتترجم أهدافها، كما تعلم مصر طبيعة التحالفات القائمة والمحاور الموجودة.

الولايات المتحدة ومصر عربيا:

وهنا نأتى إلى جوهر الخلاف بين السياستين المصرية والأمريكية، فمصر باعتبارها دولة محورية فى الشرق الأوسط فإنها ترتبط بدور معين حكمته ظروف

الزمان والمكان، وكان يمكن أن تمثل العلاقات بين واشنطن والعالم العربى نموذجا مختلفا يسوده الانسجام فى ظل تداخل المصالح المشتركة والاهتمام الأمريكى بالمنطقة الذى بدأ يتشكل بصورة علنية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وظهور «مبدأ أيزنهاور» الذى يعتمد على ما كان يسميه «نظرية الفراغ» تعبيراً عن عملية الإحلال والإبدال التى كانت تتطلع إليها «واشنطن» لوراثة قوى الاستعمار القديم - البريطانى والفرنسى - فى الشرق الأوسط، ولكن الدعم الأمريكى لإسرائيل وتطرفها الواضح فى ذلك قد أدى إلى ردود فعل سلبية واضحة تجاه سياسات واشنطن الشرق أوسطية، بل إننى أحياناً أتخيل الشرق الأوسط لو لم تكن إسرائيل قد زرعت فيه لكى أكتشف أن العلاقات العربية الأمريكية كانت مرشحة لدرجة عالية من القوة والارتباط، فمصالح الولايات المتحدة فى المنطقة تبدأ بالموقع الاستراتيجى وتمر بالثروة البترولية لتصل إلى الأهمية الثقافية للوجود الحضارى فى المنطقة، إن هذه الارتباطات كان يمكن أن تغير وجه المنطقة إلا أن الدعم شبه المطلق من الولايات المتحدة لإسرائيل قد انعكس على العلاقات العربية الأمريكية، وأصبح الشارع العربى فى حالة قلق عندما لا يجد تفسيراً لسياسة ازدواج المعايير والكيل بمكيالين، بل إن أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية من الدول العربية مثل السعودية والأردن والمغرب ومصر وغيرها قد بدءوا يشعرون فى العام الأخير بدرجة من الإحراج، عندما يضغط الشارع العربى منتقداً الموقف الأمريكى المنحاز لإسرائيل فى ظل سياسة «إرهاب الدولة» التى تمضى فيها، بينما تقف «واشنطن» فى سلبية واضحة وكأنها لا تريد أن تتحرك نحو الشرق الأوسط من جديد إلا باستدعاء إسرائيلى لا يبدو محتملا فى القريب العاجل، ويجب أن نقرر هنا أنه لا تحظى إدارة أمريكية فى العقود الاخيرة بمثل ما حظيت به إدارة «كلينتون» من شعبية فى الشارع العربى، ونحن لا نزعم هنا أن الرئيس الأمريكى السابق كان صديقا للفلسطينيين أو عاشقا للعرب، إلا أنه كان على الأقل شديد الاهتمام بالمنطقة حيث وضع ملف الصراع العربى الإسرائيلى فى صدر أولوياته دائما. لذلك فإننى أرى عن يقين أن أكثر ما يؤرق مصر فى علاقاتها مع الولايات المتحدة على الصعيد العربى هو ذلك الموقف الأمريكى غير المبرر تجاه النزاع فى الشرق الأوسط، فهو موقف يفتقد إلى العدالة وتعوزه درجة مطلوبة من التوازن، ولقد حاولت القاهرة استخدام كل

القنوات من أجل إقناع واشنطن بمراجعة سياساتها فى المنطقة، ولكن ذلك كان يؤدى أحيانًا إلى اهتمام وقتى تقوم فيه الولايات المتحدة ببعض أنشطة «العلاقات العامة» ذات الطابع الإعلامى، دون أن تصل الرسالة المصرية إلى جوهر السياسة الأمريكية تجاه النزاع بين إسرائيل والعرب عموما والفلسطينيين خصوصا، ويمكن أن نضيف إلى ذلك عددا آخر من العوامل فى مقدمتها الموقف المصرى من استمرار الحصار على الشعب العراقى، واختلاف القاهرة مع واشنطن حول تطورات ما سمى بمسألة «لوكيربى»، فضلا عن أن التناول الأمريكى لتطورات الملف السودانى أمرا يستحوذ - خصوصا فى هذه الفترة - على قدر كبير من اهتمام القاهرة التى تتابع تلك النوبة المفاجئة من الاهتمام الأمريكى بالوضع فى جنوب السودان ومحاولتها فرض حل أمريكى تزعم أن لمصر دورًا أساسيًا فيه.

الولايات المتحدة ومصر داخليا:

وهنا نأتى إلى أكثر النقاط حساسية وإثارة فنحن نعلم أن هناك دوائر فى الكونجرس الأمريكى ومراكز صنع القرار المختلفة خصوصًا على المستوى الإعلامى الذى برع فيه الأمريكيون، فأصبحت مسألة صناعة الشخصية وصنع الإطار التحكمى للصورة أمرًا لا يباريهم فيها أحد، أقول إنه فى هذه الظروف نشطت تلك الدوائر فى شن حرب خفية على مصر فى مناسبات مختلفة بينما لا تبدو إسرائيل أحيانًا بريئة من الوقوف وراء تلك المحاولات التى تستهدف الوحدة الوطنية المصرية وتماسك البناء التاريخى لنسيج المجتمع الواحد فى شمال وادى النيل، والأسباب دائما جاهزة والمبررات متاحة، إننى ألاحظ أن تلك الدوائر التى تسعى إلى التشهير بالأوضاع الداخلية فى مصر تتجاهل عن عمد كل التطورات الإيجابية وتركز بشكل متعمد على معلومات مغلوطة أحيانًا أو مبالغ فيها دائما، والمتابع لملف العلاقات المصرية الأمريكية فى السنة الأخيرة سوف يجد أن اعتقال المفكر المصرى «سعد الدين إبراهيم» ومحاكمته تحتل حيزا كبيرا من حجم الانتقاد الأمريكى للوضع الداخلى فى مصر. ومازلت أذكر مداخلة علنية على الهواء فى إحدى القنوات الفضائية بينى وبين الصحفى الأمريكى المعروف «توماس فريدمان»، حيث أثار هذه

المسألة واعتبرها جوهرية فى مسار العلاقات بين البلدين، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل إن مسألة محاكمة «تنظيم الشواذ» قد أصبحت هى الأخرى مادة للحوار الصامت بين تلك الدوائر الأمريكية والشأن الداخلى المصرى، ولكن أخطر البنود فى ملف العلاقات المصرية الأمريكية هو فى ظنى ذلك المتصل بالعلاقات بين «المسلمين والأقباط فى مصر»، إذ إن واشنطن تعتمد على مصادر غير دقيقة من بعض المهاجرين المصريين، الذين يتحدثون بمنطق الغياب الطويل عن الوطن والعجز عن متابعة التطورات الإيجابية فيه، لكى تتكون فى النهاية دعايات تتردد حول اضطهاد الأقباط وتصويرهم ضحايا فى وقت تشير فيه كل الدلالات الحقيقية إلى اتجاه عكسى تتأكد به صلابة الوحدة الوطنية وتنتهى معه المشكلات المتعلقة بالحضور القبطى فى الاقتصاد والثقافة والسياسة فى الدولة المصرية، وفى ظنى أن التعامل مع هذه الملفات الفرعية فى العلاقات المصرية الأمريكية أمر له أهميته ودلالته؛ إذ يكفى أن تتذكر تلك الأصوات التى تنطلق فى واشنطن من حين لآخر تتحدث عن المعونة الأمريكية لمصر وربطها بالسياسة المصرية تجاه عدد من القضايا العربية أو المسائل الداخلية، و«حديث المعونة» حديث ذو شجون لأن العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر هى علاقات ذات اتجاهين، فيها الأخذ والعطاء المتبادلان، ويجب ألا ينسى الأمريكيون أن مصر هى بوابة الشرق الأوسط منها دخل السوفييت فى منتصف الخمسينيات، ومنها أيضًا خرجوا فى مطلع السبعينيات، وإذا كانت زيارة «نيكسون» الشهيرة لمصر عام 1974 كانت هى تدشين بداية العلاقة الجديدة بين القاهرة وواشنطن، فإن استمرار هذه العلاقة القائمة على الصداقة والفهم المتبادل تحتاج هى الأخرى إلى مجهود مشترك من الجانبين لا يقع على كاهل مصر وحدها ولكن واشنطن مطالبة بأن تلعب دوراً أساسيًا فيه.

.. هذه ملاحظات عامة حول المحاور الأساسية للعلاقات المصرية الأمريكية على الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية - فى ظروف شديدة الحساسية بالغة التعقيد - وكلها توضح بجلاء أن تلك العلاقة تمثل ركيزة أساسية لشرق أوسط مستقر ولمنطقة عربية تقبل بالسياسات الأمريكية التى تحتاج إلى إعادة نظر، فالعقبة الرئيسية التى تقف فى طريق العلاقات المصرية الأمريكية هى بالدرجة الأولى ذلك الموقف

الأمريكى الداعم لإسرائيل فى معظم ممارساتها والرافض رفضا كاملاً لأية إدانة لسياساتها، ويوم تفتح الإدارة الأمريكية الحالية ملف الشرق الأوسط وتتصفح عناصره بكل موضوعية وتجرد؛ سوف تكتشف أن جزءًا كبيرًا من مسئولية ما جرى يقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ إن دور القوة الأعظم يجب أن يتسم بالموضوعية والتوازن ويتصف بالعدالة ووحدة المعيار والكيل بمكيال واحد، ومازال الأمل كبيرا فى أن تدرك واشنطن - بعد صدمة العمل الإرهابى الأخير - أن تعاملها مع الأصدقاء يجب أن يكون بنفس الدرجة، لأننا نعيش فى عالم شديد التعقيد يبدو فيه أن قوى غير علنية سوف تمارس ضغوطا غير مشروعة على سياسات القوى الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ومهما كان حجم إدانتنا لتصرفات تلك القوى الخفية فإننا نؤكد أن الحل العسكرى فى مواجهتها ليس هو الحل الأمثل، ولكن كان يجب أن يكون البديل هو المراجعة الأمنية للسياسات والقيام بعملية نقد ذاتى شريف مع قدر كبير من ضبط النفس والتصرف بموضوعية وحكمة، فالإرهاب ابن غير شرعى ويصعب نسبته لقومية معينة أو دين بذاته؛ لأننا نعيش عصرا اختفت فيه الحواجز وتضاءلت الحدود وأصبح المصير المشترك هو رمزه الوحيد وشعاره الأول.

المعابر

«إن نقاط الالتقاء مثل جسور العبور يمكن أن تكون علامة فارقة تفصل بين التقدم والتخلف فى كل زمان ومكان».

العبث بالتاريخ

كتب الدكتور فؤاد زكريا يوما عن «دهاء التاريخ» فى معرض مقارنته بين حملة نابليون على مصر وحرب عبد الناصر فى اليمن، وانقسم الناس يومها حول ما كتب بسبب الاختلاف الجوهرى بين الحالتين، ولكن الشيء الذى ظل متفقًا عليه هو أن المفكر المصرى البارز قد اختار عنوانًا لا يخلو فى مضمونه من عمق ولا يبرأ بذاته من دهاء، وواقع الأمر أن تاريخنا القومى قد تحول فى كثير من المناسبات إلى ملهاة فردية، أو كوميديا عبثية تتقاذفها الآراء فى ظل أهواء شخصية، أو تجارب ذاتية، أو دوافع تفتقد الموضوعية، بينما يحتاج التاريخ إلى كل النزاهة والتجرد والحياد، فقيمة «الجبرتى» - على سبيل المثال - تأتى من أن انبهاره الشديد بما كان يجرى حوله، خصوصًا بعد وصول حملة نابليون، الأمر الذى فرض عليه تلقائيًا درجة عالية من الالتزامات بالحقيقة، فضلاً عن أن مشاعره الوطنية قد جعلت دراما الأحداث حول مطلع القرن التاسع عشر تبدو لديه جزءا من جدية الحياة ذاتها، وشريحة من رؤية المستقبل واحتمالاته.

كما أن «عبد الرحمن الرافعى» على الجانب الآخر قد صبغ كثيراً مما كتب بلون انتمائه السياسى مع ما يجلبه ذلك من عداوات وما يؤدى إليه من تحالفات، وفى ظنى أن المؤرخ الملتزم لا يجب أن يكون له انتماء سياسى معين مكتفيًا بشعوره الوطنى الخالص وإحساسه القومى الصادق، أقول ذلك بمناسبة ما كتبه الدكتور عبد العظيم رمضان عن السياسى المصرى الراحل أحمد ماهر ورد حفيده وسميه - سفيرنا فى واشنطن - عليه، مع ما تردد بعد ذلك من تعليقات حول هذا الموضوع، وقد أعادت لى هذه المسألة من جديد ذلك الجدل الذى يثور حول أهمية احترام التاريخ لأنه أدهى بكثير مما نتصور، كما أن المردود السلبى للعبث به أكبر مما نتوقع، فالشعوب التى تفهم تاريخها الصحيح، وتضع رموزه فى مواقعهم الحقيقية هى

القادرة على استشراف المستقبل، واستطلاع الطريق نحو غد أفضل، ومسئولية المؤرخ أن يتعامل مع الأحداث والشخوص فى تجرد واضح وسمو رفيع، فى إطار الظروف الموضوعية التى أحاطت بها، فهو يقف وراء «الكاميرا» ولا يسمح لنفسه أبدًا بأن يكون أمامها.

ويثير الموضوع فى مجمله عددًا من الملاحظات عندى أوجزها فى النقاط التالية:

أولا: إن مفهوم المعاصرة مازال يسلب من موضوعية الرواية التاريخية أهم عناصرها، ويهبط بها إلى مستوى الشعور الذاتى المباشر على نحو يجعل نبرة «الأنا» طرفًا فيه أحيانًا، فالمؤرخ الذى عاش أحداثًا معينة وتفاعل معها بالسلب والإيجاب يصعب عليه فى كثير من الأحيان تنحية مشاعره الذاتية، وربما تجربته الشخصية لكى يرتفع إلى درجة من التجرد، بل ويهبط المؤرخ فى كثير من الحالات ليصبح طرفًا فى الحدث، ومحاورًا فى المباراة، بدلاً من أن يكون حكمًا عادلاً يرى مسيرة الأحداث فى إطار ظروفها دون أن يتأثر بأشخاصها، ولقد عانت «الحقبة الناصرية» وكذلك «الفترة الساداتية» كلاهما من هذه المحنة، وسوف نلاحظ دائمًا أن الحماس لأحد العهدين يكون تلقائيًا على حساب الآخر، كما أن موقف المؤرخين والكتاب منهما قد جاء دائمًا نتيجة مباشرة للمعاناة الشخصية أو المكاسب المادية، حتى تشوهت الصورة، واختلطت الأوراق، واضطربت الرؤية أمام الأجيال الجديدة.

ثانيًا: لقد اعتمد العمل التأريخى فى معظمه على عملية السرد التلقائى فى غيبة الوثيقة، حتى حفل تاريخنا بأصنام قائمة وأقنعة زائفة، ولم نتمكن حتى الآن من إعطاء كل حدث فى تاريخنا الحديث دلالته الصحيحة، كما أننا - ونتيجة لذلك - لم نعط لاعبى المسرح السياسى ما يستحقونه بغير تهويل أو تهوين، وسوف نظل نتطلع إلى يوم قادم تسقط فيه تلك الأقنعة وتتهاوى معها الأصنام، ليبدو تاريخنا الوطنى نقيًا من الشوائب، عفيًا من النواقص، خاليًا من الافتراءات، ويكفى أن نتذكر فى هذه المناسبة أن واحدًا من أطول شوارع «لندن» والذى يستقبل القادمين من مطار «هيثرو» إلى وسط المدينة هو طريق يحمل اسم «كرومويل» الذى ثار يومًا على النظام الملكى البريطانى، ودفع حياته ثمنًا لمحاولة تقويض العرش القابع فى بلاط

«سان جيمس»، والإطاحة بتاج لا يزال قائمًا حتى اليوم، فالتاريخ الداهية يحتوى الجميع سواء، أولئك الذين نتفق معهم فى الرأى أو أولئك الذين نختلف عنهم فى الهوى.

ثالثًا: إننى أزعم مخلصًا أن مراحل عديدة من تاريخنا الحديث سوف تظل فى حاجة إلى إعادة نظر، كما أن أحداثًا كثيرة مازالت تفتقد الموضوعية عند التحليل، وأستطيع أن أذكر منها بغير تردد حادث 4 فبراير عام 1942 أثناء العصر الملكى فى جانب، وأحداث السنوات الأولى من قيام الثورة المصرية فى جانب آخر، كما أن الرموز الضخمة فى تاريخنا خلال القرنين الأخيرين من أمثال محمد على، وعبدالناصر، والسادات مازالت تحتاج إلى مراجعة أمينة فى وقت ظهرت فيه دراسات من نوع جديد تعيد النظر فى شخصيات مثل الأفغانى، وعرابى، وسعد زغلول، كما أننى أزعم أن هناك فى الوقت ذاته رموزًا أخرى تستحق رد الاعتبار ربما أشير منها على سبيل المثال إلى الخديو إسماعيل، ومصطفى النحاس، وإسماعيل صدقى، كذلك فإن هناك أسماء لامعة تحتاج هى الأخرى إلى إعادة تقييم أكتفى منها بنموذجين فقط - درءًا للمخاطر - فأذكر اسم الدكتور محمود فوزى الذى يعتبره الكثيرون أستاذ الدبلوماسية المصرية، ويوسف وهبى أحد أبرز رواد المسرح المصرى الحديث.

ولمزيد من الوضوح فإنه يكفى أن نتأمل درجة التشابه بين السياسة التوسعية لمحمد على والانتشار القومى لعبد الناصر، لكى نكتشف أن القاسم المشترك بينهما كان هو توظيف الدور المصرى فيما وراء الحدود، بينما اعتمدت فلسفة السادات فى سياسته الخارجية على توجه مختلف يركز على مفهوم استعادة الأرض، والحفاظ على الخريطة المصرية الأصلية، مع السعى للانتشار دوليًا والانكماش إقليميًا، فإذا انتقلنا إلى المجموعة الثانية وقلبنا فى ملف الأفغانى فسوف نجد أنه كان يمثل شخصية شبه أسطورية لا تخلو من غموض اختلفت حوله الآراء، وتباينت أمامه وجهات النظر بدءًا من سيرته الذاتية، مرورًا بجنسيته الأصلية، وصولاً إلى أهدافه النهائية، وأذكر أننى حاورت المفكر الراحل الدكتور لويس عوض متحفظًا على ما كتب هو عن الأفغانى وتوصيفه لدوره بأنه كان يخدم أهداف السياسة الخارجية لبعض القوى الأوروبية، أما عرابى فقد تعرض هو الآخر لحملة تشويه ظالمة حتى أنه قوبل

بالازدراء والتحقير بعد عودته من المنفى ، واعتبره كثير من الوطنيين سببًا فى الاحتلال البريطانى لمصر ، وإذا تعرضنا لاسم سعد زغلول زعيم الثورة الشعبية المصرية بعد الحرب العالمية الأولى ، فإن حياته السياسية قد بدأت بشكل يكاد يتناقض مع ما انتهت إليه بعد ذلك عندما آلت إليه قيادة الثورة الشعبية ، ولقد أسدى الدكتور عبد العظيم رمضان خدمة جليلة لتاريخ الحركة الوطنية المصرية عندما قام بمجهود ضخم تمكن به من تقديم مذكرات سعد زغلول وتحقيقها رغم أن صاحبها كان معروفًا برداءة الخط تمامًا ، وتداخل الأفكار أحيانًا ، ولكن المؤرخ المصرى المتميز استطاع أن يجعل منها وثيقة مهمة فى تاريخنا السياسى المعاصر ، أما الخديو إسماعيل فهو يستحق رد الاعتبار بكل المعايير ، فهو بحق «إسماعيل المفترى عليه» ، حيث حفلت كتب التاريخ بكل سلبياته المالية ، بينما خلا معظمها من إنجازاته التحديثية ، وأعماله الرائعة ، التى عكست طموحاته فى أن يجعل مصر قطعة من أوروبا القرن التاسع عشر ، وحين نصل إلى مصطفى النحاس زعيم الوفد بعد سعد زغلول ، فإننا نعتقد أنه من أكثر زعمائنا الوطنيين صلابة وطهارة ، بل إننى أحسب أنه يتفوق على سلفه فى كثير من المواقف .

ولحسن الحظ فإن الرئيس مبارك ـ الذى دعا إلى مصالحة تاريخية بين رموز مصر الحديثة ـ قد رد الاعتبار للزعيم الراحل صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس ووضعه فى مكانه اللائق بين زعامات الأمة وقيادات الوطن ، كما أن سياسيًا داهية مثل إسماعيل صدقى الذى يبدو للكثيرين مجرد أداة قوية فى يد القصر الملكى ، وتعبيرًا عن إرادة الأقلية ضد التيار الشعبى العام لا يخلو هو الآخر من درجة عالية من التميز فى حنكته السياسية ورؤيته الاقتصادية تجاه عدد من القضايا لعل أهمها منظوره الفريد لأسلوب مواجهة المد الصهيونى فى فلسطين عند بدايته ، فإذا انتقلنا إلى المجموعة الثالثة التى نرى أنها تحتاج إلى إعادة تقييم ، فإننا نجازف بالتعبير عن وجهة نظر فريق يختلف مع تيار عام صنع عددًا من نجوم الحياة العامة فى ظروف تاريخية معينة أسهم فيها ما يمكن تسميته بالحظ السعيد ، بينما توارى فى نفس تلك الظروف آخرون كان يمكن أن يكونوا أكثر قيمة وأعلى قدرًا ، فالدكتور محمود فوزى الذى يعتبره الكثيرون أسطورة فى تاريخ الخارجية المصرية لا يرى فيه البعض أكثر من دبلوماسى تقليدى هادئ اعتمد على ما يمكن تسميته «بدبلوماسية الصمت»

فى مواقف كثيرة كانت تحتاج منه إلى إبداء النصيحة وإسداء المشورة وخصوصًا وأن منصبه كوزير الخارجية يعطيه دوراً سياسيًا يتجاوز موقعه الوظيفى على قمة الجهاز الدبلوماسى، ولكنه آثر دائمًا البعد عن المواجهة، والاكتفاء بتبرير ما يجرى، ونحن في مصر نظن فى كثير من الأحيان أن الصمت يخفى وراءه عبقرية، وأن التحفظ هو انعكاس لقدرات خفية، وقد يكون الأمر مختلفًا عن ذلك. أما رائد المسرح المصرى الحديث يوسف وهبى، فإن من النقاد من يردد أنه قد وظف أصوله الطبقية، وقوته الشخصية، من أجل الوصول إلى مكانته، بل وأضافوا أنه كان يعوض فقر الموهبة بارتفاع الصوت واللجوء إلى المسرح الخطابى دون الاعتماد على المؤثرات الفنية الحقيقية، وليس يعنى ذلك أن أصحاب تلك الآراء - ممن يعومون ضد التيار - يجردون مثل تلك الأسماء من كل قيمة، فذلك يصبح افتراء من نوع آخر يصل بصاحبه إلى درجة الاستخفاف برأى سائد، بل قد يتحول أيضًا إلى نوع من العبث بالتاريخ، فإذا كان أصحاب هذه الآراء يرفضون التهويل من شأن تلك الشخصيات فإننا لا نسعى أيضًا إلى التهوين من قدرهم، إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه المحدود أن مثل هذين النموذجين قد حصل - بمنطق الظروف وبحكم فراغ الساحة - على أكثر مما يستحق، وأؤكد هنا أننى لست متحمسًا لكل ما يردده من يحملون معاول الهدم، ولكننى أدعو فقط إلى ميزان جديد لتقييم الأحداث، والحكم العادل على الشخصيات فى تاريخنا المصرى المعاصر.

رابعًا: إن مناخ الحرية شرط أساسى لنجاح المؤرخ فى مهمته، وتحقيق رسالته، فالتاريخ لا يكتب تحت وطأة نظرية سياسية بعينها، أو بتوجيه من نظام حكم بذاته، بل لابد أن يشعر المؤرخ بأنه لا سلطان عليه إلا سلطان الوثيقة، وضمير المهنة التى اختارها طريقًا لحياته، كما أن التعددية الثقافية مهمة للمؤرخ، والتزاوج الفكرى أمر ضرورى له فلابد أن يضرب بسهم فى العلوم الاجتماعية الأخرى، إذ إن المؤرخ النابه هو الذى يلم بكافة الاهتمامات فى المجالات الرئيسة لمراحل التاريخ المختلفة بدءًا من الأدب والفن، مروراً بالقانون والاقتصاد، وصولاً إلى الحياة اليومية للمجتمع القائم، ولقد شرفتنى «الجمعية التاريخية المصرية» باختيارى عضواً معينًا فى مجلس إدارتها، وذلك قبل عام واحد من انتقالى للعمل سفيراً لبلادى خارج مصر، وهو مجلس يضم كوكبة من كبار المؤرخين المصريين الذين ينتخبهم أعضاء

الجمعية العمومية فى ذلك الكيان العلمى الرفيع الذى يعتبر واحدًا من أهم الإنجازات الأكاديمية للعصر الملكى فى بلادنا، وكنت أجد أننى الوحيد فى مجلس الإدارة الذى ينتمى لمدرسة العلوم السياسية وسط مجموعة متميزة من أبرز أساتذة التاريخ بتخصصاته المختلفة فى الجامعات المصرية المتعددة، وأعترف أننى قد شعرت باحترام كبير لهم وانبهار بجهودهم الصامتة، رغم حاجة الجمعية إلى تشجيع رسمى ودعم مادى، خصوصًا بالنسبة لمكتبتها التاريخية التى تعد بحق ثروة قومية، وقد لفت نظرى فى تشكيل مجلس إدارة الجمعية أنهم يلجئون عند انتخاب كل مجلس إلى تطعيمه بشخصية يرون الحاجة لوجودها نظرًا لانتمائها لتخصص يقترب من عملهم الجليل، وهذا تأكيد للمنظور الذى نشير إليه عن ضرورة امتزاج مصادر المعرفة المختلفة لدى المؤرخ الثقة الذى يكون عمدة الرواية التاريخية الصادقة، ولعل نموذج المؤرخ المصرى المعاصر د. يونان لبيب رزق فى نقل الرواية التاريخية من مصادرها الصحفية اليومية، يمثل إسهامًا رفيعًا فى تقديم الصورة الحقيقية للماضى ووضع الأحداث فى إطارها الصحيح.

خامسًا: يظل الضمير الوطنى لكل من يتصدى للدراسات التاريخية أمرًا جوهريًا لا يمكن الانتقاص من قدره، ويتجلى ذلك فى درجة نزاهته الفكرية، ومستوى أمانته العلمية دون أن يمنعاه من أن تكون له توجهاته الوطنية ولكن بدون انتماءات حزبية. فالمؤرخون المعاصرون مطالبون حاليًا برصد عبقرية الشعب المصرى تجاه قضيتى الحرب والسلام فى الصراع العربى الإسرائيلى، وكيف استطاع هذا الشعب العظيم أن يوزان فى ذكاء تاريخى بين الثوابت والمتغيرات، حتى تجلت مصداقيته فى احترام اتفاقية السلام مع إسرائيل التى تبلغ هذه الأيام عامها العشرين دون انتهاك حدودى إرادى واحد من جانبنا، بينما ظل التطبيع بطيئًا ومحدودًا لأن مشاعر الشعوب محكومة بشىء آخر يتصل بمنطق العدل وضروراته، ومفهوم الحق ومقتضياته، وشمول السلام وضماناته، كما أن تقييمًا نزيهًا للمواجهات المصرية مع إسرائيل سواء بالقوات المسلحة أو بالوسائل الدبلوماسية تبدو هى الأخرى مهمة قومية عاجلة أمام مؤرخينا الكبار، فى محاولة جادة لتوثيق تاريخنا الحديث وحرمان الطرف الآخر من الانفراد وحده عالميًا بحق الرواية التاريخية عن كل ما يتصل بالشرق الأوسط.

هذه محاولة للتفكير فى شأن الكتابة التاريخية المعاصرة، نسعى منها إلى الحفاظ على الذاكرة الوطنية، والاعتماد على المعايير الموضوعية، فى مناسبة الحديث عن السياسى الراحل أحمد ماهر الذى نرى أن الصديق العزيز الدكتور عبد العظيم رمضان قد حرمه بعض حقه بدون سوء قصد، ولكن ربما بدافع اعتقاده أن الخوارج على الوفد والمتمردين على زعيمه مصطفى النحاس لا يستحقون الإشادة والتكريم، وتلك وجهة نظر خاصة تحتاج إلى نظرة شاملة، ورؤية متجددة، فالشخص العام هو فى النهاية نتاج العصر الذى عاش فيه، وابن الظروف التى أحاطت به، وإفراز التطورات التى جرت حوله.

المراكز المضيئة وأقطاب النمو

مضيت وراء العالم المصرى أحمد زويل مشاركا فى عديد من لقاءات تكريمه مع نهاية القرن الماضى بعد حصوله على جائزة نوبل فى الكيمياء، وكنت مشغولاً - مثل الكثيرين - بقضية البحث العلمى والتقدم التكنولوجى، وتابعت حوارات مختلفة - شاركت فى بعضها - مع الحائز منفرداً على جائزة نوبل فى الكيمياء مع آخر سنوات القرن العشرين، وكأنما أبى القرن المنصرم أن يلملم أوراقه دون أن يبعث برسالة لمصر عبر واحد من أنجب أبنائها لكى يقول إن التواجد على خريطة القرن الحادى والعشرين مرتبط بالعلوم الجديدة لا بالحشو الدراسى، ومشروط بامتلاك التكنولوجيا الحديثة لا مجرد استيرادها، وإذا كان المنطوق القانونى الشائع يقول «إن حيازة المنقول سند الملكية» إلا أن ذلك لا ينطبق على المعرفة باعتبارها تظل منسوبة لمصدرها مهما تعددت مراكز تداولها.

وسوف تظل رحلة زويل من مولده فى دمنهور حتى حصوله على أرفع جائزة معاصرة فى واحد من فروع العلم المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتكنولوجيا، والمؤثرة تأثيراً كبيراً فى مستقبل البشرية والبحث فى لغز الحياة واكتشاف سر ذلك الانفجار الرائع الذى أدى من خلال ملايين التفاعلات والالتحامات إلى لحظة الميلاد الغامضة للكون العظيم، سوف تبقى تلك الرحلة الطويلة مصدر الإلهام ومبعث التأمل. وقد كان أشد ما استحوذ على اهتمامى فى أحاديث زويل إشارته المتكررة إلى أهمية وجود مراكز مضيئة Centers of Excellence والتى تكون بمثابة معاهد بحثية متخصصة ملحقة ببعض الجامعات أو المؤسسات الصناعية الكبرى وتنصرف مهمتها إلى البحث العلمى الجاد المدعوم بالكفاءات الراقية فى ميادين العلوم التطبيقية، وتخضع تلك المراكز لضوابط فى الاختيار وفقًا لخطط واضحة وبرامج زمنية محددة، وقد ذكرنا ذلك الطرح العصرى بما درسته فى علم الاقتصاد عند مطلع

الستينيات من ضرورة تواجد أقطاب للنمو فى هياكل الاقتصاد القومى تكون مهمتها أن تتحول إلى مراكز دفع إلى الأمام بالتركيز على قطاعات تملك الدولة فيها ميزة نسبية تنفرد بها ، وكان الجدل يثور فى ذلك الوقت بين الاقتصاديين الكبار من خلال مدرستين رئيستين تتحمس إحداهما لأهمية أقطاب النمو التى تقود الاقتصاد الوطنى ، بينما تتحمس الأخرى للتنمية الشاملة على جبهة عريضة تشمل كل القطاعات بغير استثناء ، ودخلت بين المدرستين وقتها قضية العدالة الاجتماعية عندما حاول دعاة كل مدرسة إقحامها فى الخلاف لعله يجد فيها مبرراً لدعم أطروحته ، وبعيداً عن متاهات المقارنة بين المراكز المضيئة فى البحث العلمى وأقطاب النمو فى الاقتصاد الوطنى ، فإننا نجدها مناسبة ملائمة للمشاركة فى إعداد أوراق اعتماد مصر إلى بلاط الألفية الثالثة ، وهنا يحسن أن نضع حيثيات قضية البحث العلمى فى النقاط التالية :ـ

أولاً: إن الحديث التقليدى عن مسألة الامكانات المادية اللازمة للبحث العلمى لم يعد يشكل عاملاً حاكمًا فى القضية ؛ إذ إن دولاً أكثر فقراً قد قطعت أشواطًا واسعة فى ذلك الميدان وفقًا لفكر مدروس وبإرادة وطنية واعية ، ولعل النموذج الهندى هو خير مثال لذلك منذ أن أنشأ البانديت نهرو المجلس الأعلى للتخطيط القومى الذى وضع البحث العلمى والتقدم التكنولوجى فى مقدمة أولوياته ، حيث مضت التجربة الهندية بثبات وتواصل ولم تتعرض للانتكاس أو النقوص ، كما حدث مع غيرها ، وليس صحيحًا أن البحث العلمى مصدر لابتلاع الميزانيات ولكنه فى حقيقة الأمر تجمع للكفاءات ، ومصر ـ مثل الهند ـ مستودع لعنصر بشرى متميز ، يمكن توظيف النخبة العلمية فيه لتحقيق أهداف الأمة فى تواجد فاعل على خريطة العصر .

ثانيًا: إن المراكز المضيئة فى البحث العلمى والتكنولوجيا الحديثة وحتى وجود جامعة متميزة فى ذلك هى بؤر ذات خصوصية تختلف عن الجامعات بصورتها المعروفة لتصبح تجمعًا مغلقًا للموهبين وأصحاب القدرات المتميزة فى مجالات البحث العلمى المختلفة . إن هذه المراكز المضيئة تثير قضية الصدام بين فلسفتى الكم والكيف فى سياستنا التعليمية والعلمية ، فالكم قد يفتح الباب أمام الجميع فى ظل فرص متكافئة بلا تفرقة ، ولكن الكيف اختيار حتمى عندما يكون الحديث عن

البحث العلمى الجاد. إن الفارق بين التعليم والبحث العلمى يبدو كالفارق بين ما يسمى فى لغة الشريعة الإسلامية فرض عموم، وما يسمى فرض كفاية لأن للأشواط العليا من البحث العلمى كوادر خاصة تنوب عن غيرها فى السعى نحو طفرات تكنولوجية تتمكن من توظيف العلم لخدمة الصناعة المتقدمة.

ثالثًا: إن العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص مسميات رددناها كثيرًا كلما تحدثنا عن قضية التعليم فى مصر، ولعل فلسفة المجانية ونظرية الأعداد الكبيرة قد اعتمدتا منذ البداية على شيء من ذلك، وواقع الأمر أن القضية أوسع وأعمق من هذا بكثير لأنها تتعلق فى النهاية بمستقبل الأمة وازدهار شعبها، ولا يجب أن تضيع العبقرية فى زحام التعليم العام أو يتوه الموهوبون فى وسط الأعداد المكدسة فى فصول المدرسة المصرية، حيث أصبح عسيرا على المعلم المعاصر أن يلتقط ذوى القدرات الخاصة فى ظل هذا الوضع القائم، كذلك فإن تطوير برامج التعليم يجب أن يأخذ مفهومه نحو العلوم الجديدة وأساليب التدريس الصحيحة ومناهج البحث الحديثة ولا يتوقف عند أمور شكلية مثل إعادة السنة السادسة الابتدائية أو الإبقاء على إلغائها!

رابعًا: إن توطين التكنولوجيا المتطورة أصبح أمرًا لا بديل له إذا كنا نريد أن نمضى مع إيقاع العصر الذى بلغ من السرعة أن بعض الاختراعات الحديثة فيه لم تجد لها مجالاً عند التطبيق بسبب ملاحقة كل اكتشاف علمى لما سبقه بمسافة زمنية قصيرة لا تسمح للأقدم بأن يجد مكانه عمليًا بحيث يبقى مرحلة نظرية فى سلسلة متصلة من الأبحاث المكثفة. فالتكنولوجيا هى تزاوج بين العلم والصناعة مثلما كانت الأرستقراطية هى تزاوج بين الثروة والثقافة. وليكن معلوما أن التقدم التكنولوجى لا يملك طريقًا وحيدًا بل إن المسالك إليه متعددة فليس النمط الغربى هو الأوحد؛ إذ إن تجارب الأمم الآسيوية المتقدمة تثبت أن التكنولوجيا العملاقة يمكن أن تجد مكانها وفقًا لاساليب مختلفة تعتمد على نظرية الميزة النسبية لكل دولة وحجم مواردها الطبيعية والبشرية. . إننى مازلت أذكر أن الهنود قد بنوا أكثر من عشرين طريقًا علويًا فى عاصمة بلادهم عام 1980 استعدادًا للدورة الرياضية الآسيوية وتم ذلك فى عدة شهور فقط وفى ظل توظيف أكبر عدد مطلوب من العنصر البشرى المتوافر لديهم.

وتقودنا هذه الإشارة إلى طرق موضوع له أهميته فى مسألة التكنولوجيا المعاصرة وأعنى به أن الأمر لا يتوقف عند مجموعة العلماء والباحثين ولكنه يتجاوز ذلك إلى العنصر البشرى المدرب على التطبيقات الجديدة للعلم فى ميدان الصناعة، وأظن أن مصر يعوزها العمالة المدربة التى هى عصب التنمية أكثر من حاجتها للعلماء الموهوبين، لذلك فإن برامج التدريب المهنى فى أوساط الشباب - خصوصا من هم دون التعليم الجامعى - تعتبر مسألة بالغة الأهمية لأنها حرب على البطالة وإصلاح لنظام التعليم ودعم للتكنولوجيا الحديثة.

خامسًا: إن القرنين التاسع عشر والعشرين قد شهدا تيارًا ماديًا كاسحًا على مستوى الفكر الإنسانى، فظهرت «الماركسية» التى تتحدث عن حرب الطبقات «والداروينية» التى تبحث فى نظرية النشوء والارتقاء «والفرويدية» التى تعطى الجنس دورا حاسما فى تفسير سلوك الإنسان، والملاحظ أن محور هذه الأفكار الثلاث الكبرى هو الإنسان بالدرجة الأولى ولكن من منطلق متقارب يمثل قاسما مشتركا بين تلك النظريات الثلاث يعتمد أساسًا على فلسفة مادية فى تفسير التاريخ وحركة التطور وتكوين الإنسان، حتى جاءت «نسبية» أينشتين لتكون انقلابًا علميا ضخمًا تغيرت به مفاهيم وتفجرت له قوى وانطلقت معه طاقات، ولعل ما يمكن أن نطلق عليه «الزويلية» سوف يصبح امتدادًا علميًا جديدًا يضيف إلى قيمة الإنسان ويكشف أمامه غوامض الوجود.

* * *

إن المراكز المضيئة لن تكون فقط مصادر إشعاع علمى وتجمع بحثى، ولكنها سوف تكون ركيزة للتنمية الشاملة ومرحلة ضرورية نحو اللحاق بركب العصر، ولعل الحديث عن جامعة متخصصة تحت مظلة (العلوم والتكنولوجيا) يكون بداية لطريق طويل تشيع فيه ثقافة البحث العلمى فى المجتمع المصرى بعد طول انتظار، فلقد كان أكثر ما أسعدنى فى الاحتفالية الزويلية أن أهمية مسألة العلم والتكنولوجيا قد بدأت تنتقل من أوساط المثقفين وأروقة الجامعات إلى رجل الشارع الذى أصبح يربط فى عفوية بين العلم الحديث وارتقاء مستويات معيشته وأساليب حياته.

وقد يقول قائل إن ما يجب أن تنفقه الدولة على البحث العلمى هو مقتطع

بالضرورة من ميزانية مجالات أخرى، وقد غاب عن أصحاب مثل هذا الطرح أن البحث العلمى لم يعد ترفًا إضافيًا تستكمل به الدولة وجاهتها أمام الجيران، أو لافتة عصرية ترفعها الأمم فى مواجهة الغير، ولكن واقع الأمر يؤكد أن القضية أخطر من ذلك بكثير لأنها تتصل بمستقبل الأجيال الجديدة كما تتحكم أيضًا فى استقلالية القرار الوطنى، فالدولة التى تستورد التكنولوجيا بالكامل دون إسهام ذاتى من جانبها تظل عالة على الآخرين وتبقى دائمًا تحت رحمة غيرها، بل إننى أجازف هنا وأزعم أن التكنولوجيا المستوردة تختلف شكلاً وموضوعًا عن التكنولوجيا المتوطنة، فالدول المتقدمة قد تعطى تراخيص التصنيع لغيرها ولكنها تحتفظ بقدر من أسرار الصناعة وتجويدها حتى يظل الفرق بينها وبين غيرها قائما . . إننى أظن - وأرجو أن أكون واهمًا - إن السيارات المصنعة لأفريقيا والشرق الأوسط وغيرهما من مناطق العالم الثالث قد تكون أقل دقة وجودة وكمالا من تلك المصنعة للاستخدام فى أوروبا أو الولايات المتحدة .

دعونا نطرق أبواب البحث العلمى بجدية واستمرارية تكفلان تطوراً حقيقيًا لهياكل الاقتصاد القومى وترفعان من مستوى حياة الفرد وحدة الوجود الأولى وركيزة المجتمعات الآمنة، وليكن التركيز على الموهوبين والاهتمام بالمتفوقين أمرين لازمين فى رحلة المستقبل، لأن العبقرية تحتاج إلى رعاية كما أن النبوغ لا يأتى من فراغ .

إننى مع تكافؤ الفرص تمامًا بين الطالب القادر والطالب الفقير فذلك جوهر العدل الاجتماعى ومفهوم المساواة فى المواطنة، ولكننى ضد تكافؤ الفرص تمامًا بين الطالب المجتهد والطالب البليد؛ لأنه ينبغى علينا دائمًا احترام العقل المتميز، وتقدير قيمة العمل الجاد، وتكريم الجهد الإنسانى فى كل مراحله، ولعل ذلك فى مجمله يشير بأصابع الاتهام لفلسفة العملية التعليمية فى بلادنا عبر العقود الأخيرة وتداعيات تلك الفلسفة الجامدة على قضية البحث العلمى والتقدم التكنولوجى بصورة أدت إلى اختفاء الموهبة ونزوح التفوق وهجرة العقول .

تقدير النبوغ وتكريم التفوق

ظلت الكتابة حول هذا الموضوع تلح على خاطرى منذ سنوات أحجمت خلالها عن التطرق إليه بسبب ما يحيط بحياتنا الثقافية من حساسيات، وما يتصل بطريقة تفكيرنا من شكوك، فالمتحدث عن جوائز الدولة طامع فى واحدة، والذى يناقش قضية عامة متطلع إلى منصب، وقس على ذلك سلسلة طويلة من الاتهامات الهامسة التى تصب على رأس كل من يؤرقه الشأن العام. فنحن مغرمون بتأويل الأحاديث وتلوين الأفكار وتفسير النوايا، وأضيف إلى ذلك كله عاملاً آخر أرجأت بسببه التعرض لأسلوب تقديرنا للإبداع أو مناقشة معايير تكريمنا للتميز، وأعنى بذلك التعديلات الأخيرة التى أعادت تنظيم جوائز الدولة ورفعت قيمتها المادية مع زيادة عددها وتنوع مستوياتها.

وتلك كلها تطورات أجهضت فى مجملها الدواعى الملحة للكتابة فى هذا الموضوع المرتبط بإطار البحث العلمى فى مصر وقيم الفكر السائد بها، بل وتقاليد تراثها الثقافى ذاته، ثم كان ما كتبه الكاتب الكبير والناقد المعروف الأستاذ رجاء النقاش حول هذا الموضوع فى صحيفة الأهرام مستمداً من ظروف معايشته الشخصية لمسألة ترشيح إحدى كليات جامعة القاهرة له لجائزة الدولة التقديرية، ثم الرد الرقيق الذى تلقاه من الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى، ثم من الاستاذ الدكتور رئيس جامعة القاهرة فى محاولة مهذبة للترضية، استناداً لأسباب تنظيمية دون وضوح مبررات منطقية، فالمرجع فى الردين هو قرار لجهة الإدارة لا يكاد ينهض ليكون تعبيراً عن مصلحة عامة.

أقول إن ذلك الحوار بأطرافه من كاتب كبير إلى وزير مستنير، مروراً برئيس أكبر جامعاتنا قد شجعنى أن أقول ما كنت أود أن أقوله منذ سنوات مضت وما راودنى

الحديث عنه فى كثير من المناسبات، فالجوائز - عالمية ووطنية - هى محاولة لإلقاء الضوء على المبدعين فى كافة المجالات، وهى عملية تتويج لجهود مضنية، وتكريم لحصاد حياة حافلة، فى ميادين العلوم والفنون والآداب، لذلك فإن العبث بها يمثل عملية سرقة مباشرة لجهود البعض، وتزييفًا لقيمة البعض الآخر، ويعتبر كذلك اعتداءً صارخًا على عدد من المواهب، وافتئاتًا ملحوظًا على كثير من الكفاءات، كما أن غياب العدالة فى توزيع جوائز التقدير والتشجيع يمكن أن يتحول بها فى النهاية إلى عملية تشويه للهدف النبيل الذى شرعت من أجله، وإساءة بالغة لفلسفة الجزاء الذى جاءت لتحقيقه، وكثيراً ما شعرت أن فى نتائجها جوراً على جهد عالم، أو إنكاراً لقيمة مفكر، أو تجاوزا لمكانة شاعر أو تجاهلاً لأعمال أديب أو إهداراً لإبداع فنان، بل آمنت أحيانًا أن العلاقات الشخصية والأهواء الذاتية تلعبان دوراً فى تحديد من تئول إليهم ومن يقع الاختيار عليهم، وليس ذلك تعبيراً عن مشكلة محلية، بقدر ما هو أيضًا جزء من ظاهرة عالمية، فالجوائز الدولية هى الأخرى لا تبرأ من شبهات سياسية، ولا تخلو من عوامل غير موضوعية، بل إن جائزة «نوبل» أشهر جوائز القرن العشرين تخضع هى الأخرى فى اختيار الفائزين بها لتوازنات جغرافية ودوافع سياسية وتأثيرات خارجية، ولعلى أزعم أن انتزاع الروائى العربى الكبير نجيب محفوظ للجائزة منذ أكثر من عشر سنوات جاء كنوع من ذر الرماد فى العيون العربية والتلويح بروح التعادل بين تيارات متعددة مشهود بتأثيرها على تلك الجائزة العالمية بين تيارات متعددة مشهود بتأثيرها على تلك الجائرة العالمية التى تجاوزت العقاد، وتخطت طه حسين، وتجاهلت توفيق الحكيم. . وهنا أسوق فى هذه المناسبة التى دفعنى إليها حرصى الشديد على سلامة واستمرار التقليد الوطنى لجوائز الدولة المصرية ورغبتى فى النأى بها عن كل الشبهات والملاحظات، أسوق عدداً من النقاط أوجزها على النحو التالى :-

أولاً: إنه لابد أن يكون هناك فض اشتباك كامل بين جوائز الدولة ومواقع السلطة، ومازلت أذكر أننى تقدمت لجائزة الدولة التشجيعية وحصلت عليها فى نفس العام الذى تقدمت فيه بعد ترك موقعى فى مؤسسة الرئاسة بسنوات؛ لأن فى حصول المسئولين على أى جائزة شبهة نفوذ واحتمال مجاملة يتداخلان فى عملية توظيف الدور لخدمة الشخص، ومازلنا نذكر حجم الإحباط العام الذى شعر به

المثقفون المصريون منذ سنوات عندما خرجت علينا نتائج جائزة الدولة التقديرية، وقد تقدم الحاصلين عليها مسئولان كبيران فى البلاد يشغلان أرفع منصبين يليان رئيس الدولة فى الترتيب «البروتوكولى»، ولعل ما أفزعنا وقتها أن اللذين حصلا عليها يملكان رصيداً مرموقا من الأستاذية الجامعية والإسهام المتميز فى تخصص كل منهما، وكان يمكن حصولهما على الجائزة بعد ترك الموقع إن لم يكونا قد حصلا عليها قبل بلوغه. أما أن يتم الإعلان عن جوائز الدولة التقديرية وقد رصعت بأسماء لامعة لشخصيات فى مواقع مؤثرة، فإن الأمر يحتاج فى هذه الحالة إلى مراجعة، بل إن ما حدث أيضًا فى العام الماضى من ترشيح عالمين جليلين لجائزة الدولة التقديرية بينما هما وزيران فى الحكومة القائمة قد جدد هو الآخر ذات الملاحظة حول نفس القضية.

خلاصة ما أريد أن أقوله فى هذه النقطة أن حصول المسئول على جائزة الدولة وهو فى موقع حاكم هو أمر ينتقص من قيمتها، بل ويعد عدوانًا على مكانة ذلك الذى حصل عليها، لأنها تضع السلطة فوق العلم وتحرم صاحبها فى هذه الحالة متعة المذاق الحقيقى لها، بينما قد يكون فى مقدوره أن ينالها فى ظروف طبيعية دون أن يقبل الحصول عليها فى ظروف استثنائية.

بقى أن اضيف إلى هذه النقطة أن منح الجائزة أيضًا لكبار المفكرين والمبدعين وهم قرب نهاية مشوار الحياة يحرمهم وذويهم روعة التقدير والشعور به، ويكفى أن نتذكر أن جائزة الدولة التشجيعية كانت تمنح حتى سنوات قليلة ماضية لمن لم يعد التشجيع هدفهم، فلقد حصلت شخصيًا على تلك الجائزة منذ سنوات عن كتابى «تجديد الفكر القومى» وأنا أزحف نحو الخمسين وحصل عليها فى نفس العام المناضل المصرى - فى كل العهود - الأستاذ الكبير أحمد حمروش، وكان قد تجاوز الستين، حتى أن الساخر العظيم محمود السعدنى سجل ملاحظة ذكية حول ذلك فى واحدة من مقالاته الرائعة حينذاك.

ثانيًا: إن مسألة الترشيح لجائزة الدولة التقديرية وقصرها على الجامعات أو المؤسسات البحثية أو المراكز العلمية الرسمية يعطى بالضرورة أولوية للعاملين فيها من الأساتذة والعلماء ولكنه يحرم - فى الوقت ذاته - كثيراً من أولئك الذين يستحقون الجائزة ولا يستطيعون التقدم إليها لأن الترشيح لها محكوم بقواعد

لا تجعل تكافؤ الفرص متاحًا، ولا تسمح للبعض بأن يجد مؤسسة علمية تقدمه، بل إن الملاحظ أن الجامعات قد حاولت فى السنوات الأخيرة احتكار الترشيح للجائزة بين من ينتمون إليها ويعملون فيها، وأغلقت كثيراً من ملفات مفكرين وأدباء وشعراء ونقاد وفنانين مبدعين ظلت نجومهم ساطعة فى سماء الحياة العامة، ومازلت أذكر أن صديقًا لى كان يشغل منصب عمادة إحدى كليات جامعة «حلوان» قد فاجأنى منذ ثلاثة أعوام بترشيح من مجلس كليته يضع اسمى بين مرشحى جائزة الدولة التقديرية من جامعته، وآمنت يومها أن الترشيح يخضع بالدرجة الأولى للمعرفة الشخصية قبل النظر لاعتبارات القيمة العلمية والمكانة الفكرية، ولعل ما عانى منه الأستاذ رجاء النقاش يبدو مرتبطًا بهذه النقطة، بل إننى أحسب أن قرار مجلس جامعة القاهرة بحجب ترشيحه لمجرد أنه من خارج هيئة التدريس بالجامعة تطبيقًا لقرار سابق للمجلس يفتقد روح التواصل مع المجتمع حوله والتفاعل مع حركته الفكرية والثقافية، كما يعبر عن درجة من الانزواء لم تعرفها جامعة القاهرة صاحبة التقاليد العلمية العريقة عبر تاريخها الطويل، وهى أمور تدعو إلى القلق، بل وتؤكد ما ذهبنا إليه من احتمال استبعاد كوكبة من مستحقى الجائزة خصوصًا فى ميادين الفكر والأدب والفن على اعتبار أن مجال البحث العملى وحده هو الذى يبدو لصيقًا بالجامعات ومرتبطًا بالمراكز العلمية المتخصصة.

ثالثًا: لقد أصبح واضحًا أن جوائز الدولة بدرجاتها المختلفة لا تصل بالضرورة فى عدالة كاملة وتكافؤ فرص حقيقى إلى من يستحقونها؛ إذ تلعب العلاقات والصداقات والاتصالات دوراً فيها، ومازلت أتذكر ما فعله رئيس إحدى الجامعات المصرية منذ بضع سنوات عندما كان يجرى اتصالات محمومة بمن يعرف من أعضاء المجلس الأعلى للثقافة، ثم يوسط معارفه الآخرين لتزكية اسمه لدى من يصوتون عند اختيار الفائزين وكأنه يقود حملة انتخابية أو يستعرض قدراته فى مجال العلاقات العامة، وتلك صفات لا تليق بعالم، ولكنها أضحت الآن جزءاً من طقوس جوائز الدولة، ولذلك فإننى أحسب أن هناك أسماء حصل أصحابها على جوائز الدولة التقديرية وهم فى الواقع لا يستحقون ذلك التقدير، بينما حجبت تلك الجائزة الرفيعة عن شخصيات لها وزنها الفكرى والعلمى وإسهامها المشهود فى حياتنا التعليمية والثقافية، وليس يعنى ذلك بالطبع أن جوائز الدولة لم تصل إلى

مستحقيها فى أغلب الأحيان، ولكن رغم ذلك فهناك أسماء لحاصلين على جائزة الدولة التقديرية قد يدهش الناس عند استعراضها وسوف تزيد دهشتهم بالضرورة حين يستعرضون أسماء أخرى لمستحقى الجائزة ممن لم تسع هى إليهم بمنطق التجاهل والنسيان، ولم يسعوا هم أيضًا إليها بمنطق الكرامة والكبرياء.

رابعًا: تعكس البدايات الأولى لمشروع جوائز الدولة فى مصر بداية سهلة، فقد كانت هناك أسماء مرموقة انتظرت طويلاً نوعًا من التكريم وكان الإجماع حولها كفيلاً بالحسم، ومازلنا نذكر خطبة طه حسين الشهيرة أمام الرئيس عبد الناصر لدى تسلمه جائزة الدولة، ووقفة العقاد الشامخة يوم أن سعت إليه نفس الجائزة، وبمرور السنوات غطت الجوائز التقديرية كل الأسماء التى لا خلاف حولها، ثم بدأنا بعد ذلك نرى تلك الجائزة وقد أصبحت مطمعًا يهرول إليه البعض فى سباق محموم لا يتمشى مع مكانة الجائزة أو خلق العلماء، وبهذه المناسبة فإن عودة تقليد الاحتفال «بعيدالعلم» تبدو ضرورة لأنها تمثل مهرجانًا سنويًا للعلم والعلماء، بحيث يصبح تكرار عنصر العلانية عاصمًا من الهوى، ومبررًا للحياء عند التفكير فى الإقدام على أية تجاوزات تلحق بجوائز الدولة، فضلاً عن أن احتفال «عيد العلم» كان حافزًا للأجيال الجديدة فى مجالى التربية والتعليم.

خامسًا: إن جوائز الدولة المصرية لا تختلف كثيرًا فى ظروف تحديدها وأساليب الاختيار فيها عن الجوائز العربية والدولية التى تخضع كذلك لمعايير مشابهة مع درجة عالية من التفوق فى فن العلاقات العامة وهى ملكات لا نعهدها فى أهل الفكر الجاد والمعرفة الحقيقية، بل إننى أجازف بالعوم ضد التيار حين أقول إننى لم أكن سعيدًا بالزج باسم العالم المصرى أحمد زويل - زميل دراستى الثانوية بمدينة دمنهور - فى كل مناسبة صغيرة وكبيرة أثناء زيارته لمصر؛ إذ إن سمة العلماء، وهو عالم دولى مرموق بكل المقاييس، تنأى بهم عن كل ما يعطى انطباعًا بشبهة الدعاية الشخصية أو الانتشار الاجتماعى، فالناس هى التى تسعى مبهورة ومشدوهة إلى أهل العلم وليس المطلوب أن يكون السعى من الجانب الآخر تحت تأثر مجموعات تجعل مهمتها أحيانًا توظيف شخصية علمية كبيرة لخدمة أهداف صغيرة، وهم بذلك يسيئون إلى مكانة العالم وقيمة العلم فى وقت واحد.

.. هذه بعض ملاحظات أغرانى بالتورط فيها مقال الاستاذ رجاء النقاش فى

رسالته المفتوحة للوزير متضرراً من قرار جامعة القاهرة الذى أصبح يؤدى إلى تكرار موقف معروف يحجب عن عدد كبير من أصحاب الفكر والعلم والمعرفة فى حياتنا العامة مجد تلك الجائزة وقيمتها الأدبية والمادية، ولننظر حولنا إلى جمهرة كبيرة من المحرومين منها خارج أسوار الجامعات أو الهيئات الأخرى المنوط بها حق ترشيح أبنائها لتلك الجائزة حتى نكتشف حجم المشكلة النفسية التى عكسها الأستاذ النقاش فى مقاله الذى يفيض ألمًا ويقطر أسفًا ولعلى لا أبالغ إذا قلت إن واحدًا فقط من كتب «النقاش» هو كتابه عن «العقاد» يكفيه مبرراً للتطلع إلى تلك الجائزة التى يستحقها، وإنى أشاركه الرأى أن التقدير الحقيقى هو الذى يأتى على غير توقع ودون معرفة، ولقد جربت ذلك شخصيًا حين فوجئت بترشيحى من كلية آداب بنها - على غير توقع أو انتظار ودون علاقة شخصية بأحد فيها - لجائزة الملك «بودوان» الدولية فى العلوم الاجتماعية والتى تقدمت لها عامين متواليين ضمن الدائرة الضيقة للمرشحين من أنحاء العالم، حيث كان المشروع الفكرى الذى أهلنى للترشيح مرتبطًا بتخصصى العلمى المتصل بالأقليات والاندماج الاجتماعى بين الطوائف المنبثق من تاريخ الشرق الأوسط عمومًا وتراث التجربة المصرية خصوصًا.

إن الناس - فى أى مكان - قد يقبلون تجاوزات فى مجالات معينة، ولكن هناك ميادين يجب الحذر عندها، ويتعين الاحتكام إلى الضمير بشده أمامها، ومنها ساحات العدالة والصحة والعلم، لذلك فإن العبث فى تلك الاتجاهات أمر غير مقبول، فلن يضير الناس كثيراً تلك الهوجة من الجوائز الدولية التى عرفناها فى السنوات الأخيرة من أنماط ذهبية أو فضية أو برونزية تحت مسميات فخمة تفرح بها الشركات وتنشر عنها الإعلانات، ويطرب لها رجال الأعمال ويدفعون عنها المقابل، لأن الناس تعتبر مثل تلك الجوائز نوعًا من الديكور المطلوب لتزيين المكاتب، وتجميل الأشخاص، والدعاية أمام بنوك الاقراض!.

ولكن الناس يكترثون فقط أمام الجوائز العلمية لأن الدولة طرف فيها من ناحية ولأنها تتصل بأمور جادة من ناحية أخرى، والمصريون يعتزون - عبر تاريخهم الطويل - بكل عالم جليل، أو أديب موهوب، أو فنان مبدع، لذلك فإنهم يتحمسون كثيراً لتكريم من يستحق، وينزعجون أكثر عن تكريم من لا يستحق.

.. دعونا نعفى عالمًا جليلاً من اللهاث فى شيخوخته وراء تقدير ينتظره أو تكريم

يستحقه، وأن نعفى أيضًا شابًا واعدًا فى مستهل حياته من إحباط يصيبه بسبب غياب تشجيع يحتاجه. . لقد أدركت أخيرًا لماذا عزف واحد من ألمع كتابنا الكبار فى تاريخ الصحافة المصرية كلها عن قبول الجوائز مهما كانت قيمتها؛ إذ إن أشد الأمور قسوة على النفس، وأكثرها مرارة للإنسان، أن يشعر أن حقه يأتيه بإرادة سواه، أو أن الظلم يرفعه عنه غيره حسب هواه.

تعقـــيب

اتصل بى الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب هاتفيًا ليعلق على ما جاء فى السطور السابقة حول (تقدير النبوغ وتكريم التفوق) موضحًا أن حصوله على جائزة الدولة التقديرية وهو يشغل منصبه الرفيع لم يكن مجاملة أو محاباة فهو حاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى مستهل حياته العلمية، فضلاً عن مؤلفاته الدراسية وإسهاماته فى ميدان القانون الجنائى، وأنا أتفق معه فى ذلك ولعل إشارتى لهذا الأمر عند الحديث عن جوائز الدولة تؤكد هذا المعنى، فقد وصل الدكتور سرور إلى مقعد الوزارة ووراءه تاريخ أكاديمى عريض فى الجامعة و«اليونسكو» وشهرة كبيرة فى المحاماة والحياة العامة، ولكن رأينا كان ـ ولا يزال ـ أننا نربأ بالمسئولين عن قبول جوائز الدولة وهم فى مواقع مؤثرة، ونرتفع بهم عن تأويلات لا مبرر لها.

لذلك فإننى أطلب من السيد وزير الثقافة ـ وإنجازاته مشهودة ـ أن يجد صيغة للحد من دور ممثلى الوزارات المختلفة داخل المجلس الأعلى للثقافة لأن تصويتهم عند اختيار العلماء والأدباء والمفكرين والفنانين لجوائز الدولة الكبرى أمر لا يتسق مع طبيعة الأمور، كما أن بعضهم لا يدرك تمامًا ارتباط نوع الجائزة بموضوع التخصص مما يجعل المعيار الشخصى هو الغالب، وقد أسعدنى كثيرًا أن الدكتور سرور قد أبلغنى أنه قد قرر الاعتذار عن قبول ترشيح جامعة المنصورة له للحصول على «جائزة مبارك» تاركًا الفرصة لغيره رغم أنه جدير بها، ولعل ذلك يضيف إلى رصيد هذا الرجل، والذى نعرف عنه ـ بالإضافة إلى المكانة العلمية والخبرة البرلمانية ـ فضيلتى التواضع وبشاشة الوجه.

لغة الخطاب المعاصر

. . ليس المهم فقط أن يملك الإنسان حرية التعبير؛ إذ إن طريقة التعبير لا تقل أهمية أيضًا فهى التى تحدد درجة الإفادة من مساحة الحرية المتاحة، وأحسب أن لدينا نحن العرب مشكلة حقيقية فى طريقة التعبير عن أنفسنا فى مواجهة الغير، وأظن أن لغة الخطاب العربى مازالت فى أغلبها دون روح العصر، وبعيدًا عن المقدمات المركبة فإننى أدخل إلى جوهر الموضوع دون تمهيد طويل لكى أقول إن جزءًا من أسباب الإخفاق العربى فى عالم اليوم يرجع إلى عدد من العوامل، يقع فى مقدمتها ضعف القدرة العربية على مخاطبة الآخر باللغة التى يفهمها، وأعنى باللغة هنا معنى مزدوجًا ينصرف أوله إلى اللغة بمفهومها المجرد، بينما ينصرف الثانى إلى العقلية التى تعبر عنها تلك اللغة، ويكفى أن نتأمل مناظرة بين عربى فى جانب وغربى فى الجانب الآخر لنكشف الهوة القائمة والحلقة المفقودة بينهما، ولندرك أن جزءًا كبيرًا من أسباب خسارتنا لقضايانا العادلة وحقوقنا المشروعة إنما يعود فى كثير من الأحيان إلى نقص إمكانات التعبير السوى عن الذات مع غياب منهج رصين لمخاطبة عقول الآخرين، ولا يرجع ذلك إلى ضعف فى الحجة أو نقص فى التعليم أو ندرة فى الذكاء، ولكنه يرجع فى ظنى إلى ظروف تستحق الدراسة وتغرى بالتأمل ويمكن أن نوجزها فيما يلى:

أولا: أن إلمام العرب عمومًا والمصريين خصوصًا باللغات الأجنبية كان نقطة ضعف واضحة إلى سنوات قريبة، فقد جاء علينا حين من الدهر اعتبرنا فيه أن اللغات الأجنبية جزء من الظاهرة الاستعمارية، وتوهمنا أن التركيز على اللغات الأوروبية يعنى ضياعا للشخصية القومية، وطمسًا للهوية الوطنية، وتأكيدًا لهوان لغتنا العربية، بينما قال نبى الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا أن من تعلم لغة قوم

أمن شرهم، ولكننا مغرمون دائمًا بتفصيل مواقفنا وفقًا لنزعات عابرة أو أهواء مؤقتة؛ إذ يكفى أن نتذكر أنه كان مسموحًا للطالب المصرى أن ينتقل من سنة دراسية إلى أخرى وهو راسب فى مادتين تكون الإنجليزية - غالبًا - إحداهما وذلك يعنى أن خريج الجامعة المصرية كان عاجزًا إلى عهد قريب عن الإلمام بلغة أجنبية واحدة، وكأنما كتب عليه أن ينال المعرفة من نافذة ضيقة تجعله أسير المحلية المحدودة، وحبيس لغته القومية الوحيدة، ولكن الصورة - لحسن الحظ - قد تغيرت وتبدلت، فبعد العجز اللغوى الذى حاق بمن درسوا فى الخمسينيات والستينيات وربما إلى منتصف السبعينيات ظهرت مدارس اللغات بشكل غير مسبوق، وأسهم التعليم الاستثمارى - برغم كل سوءاته - فى تحسن نسبى لمستوى الإلمام باللغات الأجنبية، وربما ساعد على ذلك أن معظم «المدارس الاستثمارية» هى مدارس الدراسة بالإنجليزية، بينما بقيت للفرنسية قلاعها التقليدية، ومدارسها العريقة، دون أن تدخل فى إطار الخصخصة التعليمية بكل ما لها وكل ما عليها.

ولعلنى أذكر هنا أن الخارجية المصرية قد اضطرت فى بعض سنوات السبعينيات إلى إجراء امتحانات مسابقة اختيار الدبلوماسيين الجدد مرتين فى العام الواحد بحثًا عن عناصر مناسبة فى ظل ندرة الشباب المثقف عقليًا القادر لغويًا، حتى أصبحنا أمام نموذجين للشباب على كافة المستويات الدراسية.

النموذج الأول: من خريجى مدارس اللغات الذين توفرت لهم أسباب الإلمام بها منذ سنوات الطفولة الباكرة، ونموذج آخر ظل يكدح بمجهود شخصى حتى تمكن من السيطرة الكاملة على إحدى اللغات الأوروبية على الأقل وهى فى الغالب اللغة الإنجليزية التى تفتح أمامه أبواب المعرفة ونوافذ العلم، ولقد صادفت شخصيًا النموذجين معًا من خلال معايشتى للأجيال الجديدة سواء فى الجامعات المصرية أو الجامعة الأمريكية أو معهد الدراسات الدبلوماسية، إلى أن بدأنا نستعيد الثقة بالذات عندما افتتحت بعض كليات الجامعات المصرية أقسامًا للدراسة فيها باللغتين الإنجليزية والفرنسية إيذانًا بالخلاص من العجز اللغوى الذى ظل يطاردنا لعقود عدة.

ثانيًا: إننى أظن أن امتلاك ناصية إحدى اللغات الحية الكبرى يعطى صاحبه

فرصة الازدهار والتألق، ويكفى أن نتذكر أن المصريين الذين انطلقوا إلى مجال العالمية ارتكزوا أساسًا على إلمام كامل بلغة أجنبية حية واحدة على الأقل ولعل نماذج عمر الشريف ويوسف شاهين وربما جميل راتب أيضًا فى الميدان الفنى خير مثال على ذلك، ولقد كان الساسة المصريون فى النصف الأول من هذا القرن يتحدثون الفرنسية مثلما كان «مصطفى كامل» و«سعد زغلول» وغيرهما من خريجى الحقوق المصرية أو المنتسبين للحقوق الفرنسية، كما كان هناك على الجانب الآخر خريجو الجامعات البريطانية العريقة مثل كمبريدج وأكسفورد فقد تخرج من الأخيرة على سبيل المثال «محمد محمود سليمان» رئيس وزراء مصر (صاحب اليد الحديدية) و«مكرم عبيد» قطب الوفد المصرى ورائد الوحدة الوطنية وغيرهما من رجالات مصر العظام، بل إننا لا نكاد نرصد سياسيًا مرموقًا واحدًا فى عصر الحياة الحزبية أثناء الفترة الليبرالية فى تاريخنا الحديث إلا وكانت له قدرة على التحدث بلغة أجنبية نتيجة الاحتكاك المباشر بالآخر، والرغبة الدائمة فى التواصل مع الغير، حتى برزت بيوت مصرية عريقة وظفت إمكاناتها المادية لتعليم أبنائها تعليمًا عصريًا راقيًا مثلما فعلت عائلتى عبد الرازق وغالى وغيرهما من العائلات المصرية مع مطلع هذا القرن، بل إننا إذا تأملنا الأجيال السابقة فى المهن المختلفة من عسكريين ومدنيين فسوف نجد أن اللغة الأجنبية كانت إحدى مقومات ثقافتهم العامة، كما سوف نلاحظ أن الإلمام باللغات الأجنبية لم يكن أبدًا على حساب لغتهم العربية، بل كان مكملاً لها متجانسًا معها فى معظم الأحوال.

ثالثًا: إن تسييس العلم قضية خطيرة يجب أن نعيد النظر فيها، فلقد خضعت مناهج الدراسة وبرامج التعليم لسنوات طويلة من حياتنا المعاصرة لعمليات شد وجذب وفقًا لطبيعة النظام السياسى وفلسفة الحكم وهو أمر يجب الحذر منه تمامًا، بل والابتعاد عنه كليًا، فالعلم لا وطن له، والمعرفة لا حدود لها ومن العبث أن نلون العملية التعليمية بأهواء سياسية أو أن نضع على المقررات الدراسية أصباغًا عقائدية، كما أنه من العبث أيضًا أن تتعرض العملية التعليمية لهزات عنيفة غير مدروسة فى الغالب بحيث نصبح أحيانًا ـ وفى عديد من الأقطار العربية ـ أمام نظام تعليمى يعيش فى غربة كاملة عن علوم العصر، وعزلة تامة عن معارفه، فبينما المطلوب للمستقبل القريب ذلك العقل الذى يملك مفاتيح المعرفة ويعرف كيف

يستخدم وسائل الحصول على المعلومات نجد أننا فى عالمنا العربى مازلنا نمضى مع الطرائق التقليدية التى تعتمد على عمليات الحشو الروتينية متوهمين أحيانًا أن التحصيل الدراسى المكثف يصنع العقل المنظم والمنهج الرشيد، بينما التعليم قد تطور لكى يصبح أداة لتنمية الذكاء وتدريب العقل والارتقاء برؤية الأجيال الجديدة.

وإذا نظرنا إلى وطننا المصرى بالذات لوجدنا أننا محتاجون إلى أعداد ضخمة من الفنيين وأصحاب الخبرات العملية من خريجى التعليم الفنى مع التركيز على التدريب الذى يصنع المهارات الحقيقية، وذلك أكثر من حاجتنا إلى من يحملون الدرجات الجامعية العليا، ويرصعون أسماءهم بالألقاب العلمية اللامعة، ويكفى أن نتذكر أن لدينا فى كل قطاع وفرة من العلماء مع ندرة من الخبراء، والفارق بين العالم والخبير أمر لا يحتاج إلى جهد كبير فى التمييز بينهما.

رابعًا: ليس جديداً أن نقول إن الخطاب العربى يتميز بداية من حيث الشكل بنقص الرصيد المتاح من اللغات الأجنبية لدى مصدرى الرسائل الإعلامية وضعف قدرتهم على تحقيق الاستخدام الأمثل لما يملكون منها، فضلاً عن تلعثم المتحدث أحيانًا واضطراب أفكاره أحيانًا أخرى مع تغليب العاطفة على المنطق ومخاطبة الغير بأسلوب لا يبدو مستوعبًا للغة الحاضر ولهجة العصر، ويكفى أن نتابع بعض المسئولين العرب الذين نراهم على شاشات التليفزيون أو نستمع إليهم متحدثين فى مناسبات رسمية لنكتشف أن حاجز اللغة عائق واضح يحول دون توصيل أفكارهم وآرائهم إلى من يستمعون إليهم، بالإضافة إلى أنهم يفكرون بلغتهم العربية بينما هم يتحدثون بلغة أجنبية ومن هنا تظهر فجوة حقيقية بين طريقة التفكير وأسلوب التعبير، فلكل لغة خصائصها المميزة وسماتها الغالبة كما أن البلاغة مبعث للاهتمام ومصدر للتأثير، كذلك فإن الشكل جزء لا يتجزأ من المضمون، ومهما كانت الأفكار عظيمة والآراء صائبة فإن بريق اللغة هو الذى يضفى عليها فى النهاية رونقًا وتألقًا، ومازلت ممن يعتقدون أن جمال اللغة يضيف إلى محتوى الحديث أو مضمون المقال، لقد كان «عبد الناصر» يتحدث لغة إنجليزية لا بأس بها، وكذلك كان «السادات» مع اهتمام خاص باستخدام بعض العبارات بلغات أخرى مثل الألمانية أو الفارسية فى مناسبات مختلفة، ولكننى أشهد ـ ويشاركنى فى ذلك

جمهرة الناس ـ أن الرئيس مبارك يتمتع بلغة إنجليزية سلسة واضحة مع سلامة فى النطق ودقة فى التعبير، وربما كان مصدر ذلك دراساته المتعددة داخل مصر وخارجها فى المسائل العسكرية وشئون الطيران، وهذه ميزة تعطيه قوة فى التأثير وقدرة على الإقناع وهى أمور يدركها كل من استمع إليه فى لقاءات صحفية أو مناسبات إعلامية عندما يتحدث باللغة الإنجليزية، بينما نرى فى الوقت ذاته بعض القيادات العربية التى تصر على التحدث بلغة يتوهمون أنها إنجليزية، بينما هى فى الواقع مصدر سخرية ومثار تندر، وفى رأيى أنه كان لا يعيبهم أبداً التحدث بالعربية والاستعانة بمترجم متمكن ينقل أفكارهم بوضوح، ويعفيهم حرج التلعثم اللفظى والتخبط اللغوى، ولنا فى القادة الصينيين أسوة فهم يصرون على التحدث بلغتهم، ويستعينون بالمترجمين القادرين على نقل أفكارهم وتوصيل آرائهم.

خامسًا: لو أننا تأملنا الخطاب الصهيونى على امتداد الأعوام المائة الماضية لاكتشفنا أنه برغم اختلاف جنسيات اليهود وتباين أوطانهم إلا أنهم استطاعوا التعبير عن أهدافهم بل وأطماعهم بلغة مقبولة، وجدت الآذان الصاغية والعقول الموالية، وليس ذلك غريبا على الفكر اليهودى المعاصر الذى اكتشف مبكرًا أن الإعلام سلاح لا نظير له فى قهر الغير، وتغيير الحقائق، وتزييف الأمور، فانصرفت حملاتهم تستهدف العروبة والإسلام، وتخلق رعبًا اسمه «العداء للسامية»، مع قدرة هائلة على استغلال تاريخ جرائم النازية ضد اليهود ـ ضمن ما فعل هتلر من جرائم ضد البشرية كلها ـ فى اكتساب التعاطف وفرض التأييد، وحين نستمع إلى مسئول إسرائيلى وهو يتحدث فإننا ندرك أنهم قد أدركوها هناك جيدًا أن «لغة الخطاب المعاصر» أداة ضرورية للوصول إلى الرأى العام ثم إلى صانعى القرار فى أى مكان على الأرض، كما برعوا تمامًا فى استخدام الإعلام الحديث فى الحرب النفسية والترويج للأفكار، والحديث عن الحد الأقصى ثم القبول بالحد الأدنى، وتوظيف واجهة ديموقراطية مصطنعة للتأثير فى العقلية الغربية التى تعتبر إسرائيل جزءًا لا يتجزأ منها.

* * *

.. إن ما أريدأن أقوله بصراحة هنا هو أننا غالبا ما نعجز عن الحصول على

حقوقنا أو الوصول لأهدافنا لسبب مباشر هو قصورنا فى التعبير عن وجهة نظرنا حتى لو كانت الفرصة متاحة لنا، لذلك كان طبيعيًا ألا نرى دائمًا جماعات ضغط عربية فى دولة أجنبية لأننا قد تفرغنا لإجادة الحديث مع النفس (المنولوج)، وانصرفنا تمامًا عن التمرس بالحديث مع الآخر (الديالوج)، وساعد على ذلك بالطبع افتقاد ما يمكن تسميته بثقافة الديموقراطية فى وطننا العربى الكبير بحيث أصبح كافيًا لدينا أن نقنع أنفسنا بدلا من أن نركز جهدنا فى إقناع الغير، وتلك فى ظنى هى جريمة العقل العربى الكبرى وخطيئته التى لا تغتفر، ولقد ظن بعضنا أن لغة الخطاب ليست ضرورية بل وظن البعض الآخر أن فن الحديث وأسلوب الخطابة هى أمور تقليدية عفا عليها الزمن ودخلت فى متحف كلاسيكيات السياسة، بيد أن الأمر جد مختلف فى هذا الشأن، ويكفى أن نتأمل - على سبيل المثال - الحملات الانتخابية لمرشحى الرئاسة الأمريكية، أو القدرات التى يتمتع بها الساسة الغربيون وهم يتراشقون بالأفكار الواضحة فى لغة رائعة تعبيراً عن مواقف سياسية أو التزامات حزبية، والسبب بسيط وراء ذلك كله وهو أن أولئك الناس قد تسلحوا علميًا وتدربوا سياسيًا واختاروا لغة يتحدثون بها هى فى الغالب لغتهم الأصلية التى يفكرون ويعبرون أيضًا بها، بل إننى أشعر بالأسى حين أستمع إلى متحدثين قادمين من دول إفريقية حديثة العهد بمفهوم الدولة، جديدة الدور فى العلاقات الدولية، قليلة الخبرة فى التمرس بأساليب الخطاب المعاصر، فإذا منهم من يتحدث لغة أجنبية سليمة ويعبر عن وجهة نظره بوضوح، ويتفهم العقلية الأجنبية بشكل يدعو إلى التقدير والإعجاب، بينما نحن العرب قد انصرفنا إلى الزهو بلغتنا القومية، وهو أمر واجب، ولكنه يجب ألاّ يحجب أيضًا عن أجيالنا الجديدة ثقافات أخرى ولغات أجنبية، بل إننى لا أذيع سرًا إذا قلت إن فى ذاكرتنا القومية وتاريخنا الوطنى شخصيات لامعة ومفكرين مرموقين إلا أن حاجز اللغة الأجنبية قد حرمهم حق الانتشار العالمى، وحجب عنهم مكانة كانوا أجدر بها من عشرات الأسماء المعروفة دوليا لمجرد أن أصحابها يمثلون جزءاً من الثقافة الغربية مع قدرة مميزة فى التعبير بلغة أجنبية، ويكفى أن أضرب مثالاً واحداً فى هذه المناسبة وهو أن كتاب «النبى» للمفكر اللبنانى المهاجر «جبران خليل جبران» يعتبر حتى الآن أكثر الكتب التى ألفها كاتب عربى من حيث التوزيع والتأثير على امتداد هذا القرن كله، والسبب وراء

ذلك هو أن «جبران» آثر أن يكون جزءاً من فكر الغرب ، وأن يكون قادراً على أن يصنع بقلمه قنطرة بين الشرق الذى جاء منه والغرب الذى عاش فيه ، ويجدر بى أن أوضح هنا أن دعوتى إلى الاهتمام باللغات الأجنبية وفهم «ديناميية» الخطاب المعاصر لا تعنى إطلاقًا الإقلال من شأن لغتنا القومية ، بل إننى أزعم أن الحفاوة باللغة العربية هى المدخل الطبيعى لالتقاط اللغات الأجنبية . وأريد أن يتذكر الجميع أنه قد آن الأوان لنتخلص من وهمين كبيرين يحاولان السيطرة على حياتنا أولهما يدعى أن العروبة تتناقض مع السعى نحو إتقان اللغات الأجنبية أو دراسة أساليب التفكير الأخرى . بينما ينصرف الوهم الثانى إلى الترويج الأحمق لفكر زائف يرى أن الإسلام يعادى الغير ولا يتحمس للانفتاح على الثقافات الأخرى ، وكلا الأمرين يصدر عن منطق مريض وعقل غائب لا يدرك أصحابه أن جزءاً كبيراً من محنة أمتنا العربية إنما يعود إلى افتقاد «لغة الخطاب المعاصر» .

تساؤلات قديمة وتفسيرات جديدة

هذه أسئلة ترددت كثيراً من قبل وكانت لها إجاباتها فى حينها، ثم ازداد حجم المعلوم مما يدور حولنا والمتاح عما يجرى فى عالمنا، فتغيرت الإجابات بالضرورة، وأضحى اليوم حقيقة ما كنا نعتبره احتمالاً بالأمس، كما تحول ما كان يبدو منذ سنوات مجرد اشتباه إلى واقع محدد لا تعوزه البراهين ولا تنقصه الدلائل، وسوف نطرح أمثلة ثلاث لتساؤلات تتفاوت فيما بينها من حيث القدم الزمنى، ولكنها تصب جميعًا فى اتجاه واحد هو جوهر تشكيل ملامح النظام العالمى المعاصر، وأول هذه التساؤلات يدور حول هزيمة 1967 - التى وقعت فى مثل هذه الأيام منذ اثنتين وثلاثين عامًا - ومحور ذلك التساؤل القديم هو . . هل كانت الحرب الإسرائيلية العربية الثالثة هى جزء من الإرهاصات المبكرة لما أطلق عليه فيما بعد اسم «النظام العالمى الجديد»؟ . . لكى نناقش هذا الطرح فإننا نحتاج إلى عودة لظروف تلك الأحداث وملابسات وقوعها.

فقد كانت الخمسينيات هى عقد انتقال مقاليد السيطرة البريطانية الفرنسية على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى قبضة الولايات المتحدة الأمريكية والتى اتخذت بدورها صوراً مباشرة من التدخل كان من رموزه ثورة يولية المصرية عام 1952، وموقف الرئيس الأمريكى «أيزنهاور» فى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر عام 1956 والذى أتبعه بالحديث عن «نظرية الفراغ» فى الشرق الأوسط مع ربطها بما سمى وقتها «مبدأ أيزنهاور» لإحلال بديل أمريكى فتى للوجود الأوروبى الهرم الذى كان قد بدأ الرحيل عن المنطقة، حتى كانت سياسة الأحلاف العسكرية التى حاولت «واشنطن» جر المنطقة إليها، ثم انتهت الخمسينيات والاتحاد السوفيتى لاعب رئيسى فى المنطقة.

بينما الولايات المتحدة راصد يقظ لكل أحداثها فى ظل عالم عربى منقسم بين دعاة الاشتراكية والتحرر من جانب ، وأصحاب النظم التقليدية المحافظة على الجانب الآخر، ثم تلقى المد الناصرى صفعة شديدة بحادث الانفصال الذى أصاب دولة الوحدة المصرية السورية في خريف 1961 ، وهو الذى خلف مرارة دفعت إلى دور عسكرى مرهق للقوات المسلحة المصرية فوق جبال اليمن، وكأنما بدا المسرح السياسى فى الشرق الأوسط وقتها وقد استعد تمامًا لضربة، إجهازية تستهدف المد القومى الكاسح الذى عرفه النصف الثانى من الخمسينيات والنصف الأول من الستينيات فجاءت الحرب العربية الإسرائيلية فى يونيو 1967 بمثابة تتويج لنتائج مؤامرة جرى إعدادها جيدًا، وعملية استدراج واسعة تم إحكام خطواتها بشكل غير مسبوق، فلقد كان المطلوب هو إنهاء ذلك التيار التحررى ووضع المنطقة فى إطار مختلف يتمشى مع تحولات جديدة بدأ العالم يتهيأ لاستقبالها .

لذلك لم يكن غريبًا أن تتوارد إشارات متعددة توحى بقرب انتهاء فترة التوتر الحاد للحرب الباردة بين المعسكرين مع ظهور بوادر التفاهم بين موسكو وواشنطن على صيغة جديدة للتهدئة والانتقال إلى عالم مختلف، وأذكر أننى ـ وفى أعقاب حرب 1967 ـ قد أعددت بحثًا مطولاً وأنا ملحق بمعهد الدراسات الدبلوماسية ، وجعلت له عنوانًا هو (تأثير التقارب الأمريكى السوفيتى على أزمة الشرق الأوسط)، حيث قامت بطبعه «أكاديمية ناصر العسكرية» التى كانت تستضيف المعهد الدبلوماسى فى سنواته الأولى ـ تأكيدًا لدور العسكرية المصرية فى التحديث الدائم للدولة العصرية فى مصر .

وأذكر أننى قد أصدرت البحث فى صورة كتاب صغير عالج بوضوح تداعيات الأحداث بعد الهزيمة العسكرية، وكشف فى مرحلة مبكرة عن احتمالات التفاهم الجديد بين القوتين الأعظم ـ فى ظل حسابات علوية ـ على المستوى العالمى، حيث بدا الشرق الأوسط جزءًا مهما منها، كما تعرضت بوضوح فى تلك الدراسة لتعبير يدور حول مفهوم التعايش أو التهدئة أو المهادنة DETENTE . ومازلت أذكر أن دوافع اهتمامى فى تلك الأيام بهذا الموضوع قد بدأت بمقال قرأته فى دورية دولية يبشر كاتبه بذلك الفكر الجديد، ثم استمعت فى نفس الفترة لمحاضرة ألقاها الدكتور مراد غالب ـ الذى كان سفيرًا مرموقًا لمصر فى الاتحاد السوفيتى حينذاك ـ ولفت

نظرى بشدة ما قاله يومها فى معهد الدراسات الدبلوماسية من أن القوى الدولية تتصرف وفقًا لمصالح قد تتعارض تمامًا مع مصالح قوى إقليمية أخرى .

وأذكر أنها كانت المرة الأولى التى استمع فيها إلى تعبير «الحسابات العلوية» الذى استخدمه المحاضر لإبراز طبيعة العلاقة بين القوتين الأعظم فى نهاية الستينيات ، ثم وفد إلى المعهد الدبلوماسى فى نفس الفترة سفير لامع آخر هو أحمد توفيق خليل الذى كان مديرًا لإدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية المصرية ، وكان عائدًا لتوه من حضور أعمال الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك ، وجاءنا محاضرًا يبشر بأفكار بدت غير مألوفة فى وقتها ، حيث كانت تدور فى مجملها حول ملاحظات ترصد روحًا جديدة ظهرت بين وفدى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية بدءًا من أعمال تلك الدورة الفاصلة ، حيث تكرر الحديث عن المسئولية المشتركة بين القوتين الأعظم من أجل الحفاظ على السلام العالمى .

كما بدا واضحًا للعيان أن هناك علامات فارقة تؤكد بوضوح أن الحرب الباردة سوف تتجه إلى الانزواء ، وأن فكرًا جديدًا يطل على طبيعة العلاقات الدولية فى ذلك الوقت . وحين استطردت فى القراءة والمتابعة باحثًا وراء ملامح ذلك العالم المختلف الذى بدأت مقدماته تبدو فى الأفق القريب مع رصد كل ما من شأنه أن يرمز إلى عهد جديد فى إطار محاولة قلقه لاستشراف المستقبل ، عندئذ بدت لى الأمور واضحة ، وأنا أعد ذلك البحث الذى يبدو الآن مبكرًا فى توقيته ، مهما فى رؤيته .

وأذكر أننى توقفت أيامها أمام ظاهرتين تستحقان التأمل ، أولاهما لقاء «جلاسبورو» بين القادة السوفييت والأمريكيين بشأن تطورات الشرق الأوسط وتداعيات أحداثه منذ حرب يونيو 1967 إلى وقت ذلك الاجتماع حيث ظهرت هناك نغمة هادئة تسيطر على ذلك اللقاء بين القوتين الأعظم ، كما بدا واضحًا أن هامش الخلاف بينهما ينحسر ، كما أن مساحة الاتفاق تتزايد ، حتى أننى أدركت يومها أن اللعب على ورقة الحرب الباردة لن يستمر متاحًا أمام قادة الشرق الأوسط . وأما الظاهرة الثانية فقد تأكدت عندما حاولت رصد معدلات استخدام

«الفيتو» من جانب كل الأطراف الدائمة العضوية فى مجلس الأمن، حيث لاحظت وقتها معدلاً اضطراديًا للتناقص فى استخدام ذلك الحق المجحف الذى استأثر به الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية ثمنًا لانتصارهم، وأداة لتحقيق أهدافهم. وحين أعددت جدولاً زمنيًا لمرات استخدام «الفيتو» فى النصف الثانى من الستينيات لاحظت بوضوح أن المعدل يتجه إلى الانخفاض على نحو يعطى مؤشرًا واضحًا للتقارب بين المعسكرين، مع خفوت ملموس لحدة الحرب الباردة.

وكأننى أريد أن أقول اليوم - وبعد استقراء أحداث أكثر من ثلاثين عامًا منذ إعداد تلك الدراسة - إن حرب 1967 بكل تداعياتها السياسية والعسكرية وبكل نتائجها التاريخية والجغرافية والتى مازالت مطبوعة على الأرض العربية، أقول إن تلك الحرب كانت جزءًا لا يتجزأ من الإرهاصات الأولى للتحول الذى طرأ على مناخ العلاقات الدولية واستثمرت إسرائيل فى براعة نتائجه قبل غيرها حين أدركت أن استخدام مرحلة الانتقال فى هيكل العلاقات الدولية هو الذى يحقق أفضل الظروف لإحداث التغييرات الإقليمية المطلوبة، وقد كان لها ما أرادت، فلم يقف الاتحاد السوفيتى وقفته فى 1956، كما أن «واشنطن جونسون» كانت شديدة الاختلاف عن «واشنطن أيزنهاور».

ولقد ظل يتأكد لدينا يومًا بعد يوم أن مؤامرة 1967 كان هدفها ظهور شرق أوسط مختلف لا يقف عند مجرد إسقاط حكم عبد الناصر فى القاهرة، فقد كان الأمر يتجاوز ذلك إلى ضرورة إجهاض مشروعه القومى تمامًا، وإنهاء الهوس التحررى بالكامل فى تلك المنطقة. وهكذا تبدو لنا اليوم حرب 1967، وكأنها كانت إحدى المقدمات المبكرة لما أطلق عليه أصحابه اسم «النظام العالمى الجديد»، ذلك النظام الذى يفرز أحيانًا ظواهر سياسية عابرة تلعب أدوارًا محددة، ثم تختفى من المسرح السياسى العالمى مثلما حدث مع «نتنياهو» الذى تسبب إخفاقه على الساحة الإسرائيلية فى موجة ارتياح دولية وإقليمية منقطعة النظير بعد أن ظل - قرابة سنوات ثلاث - وافدًا طارئًا بدون تاريخ يؤهله، فانتهى أيضًا بدون مستقبل ينتظره!.

* * *

. . أما التساؤل الثانى ـ وفى قفزة تاريخية وجغرافية عن السؤال الأول ـ فإنه يدور حول مستقبل السودان فى وقت يجرى فيه الحديث عن عودة عدد من قادته السابقين إلى عاصمته فى ظل أجواء قد توحى بالانفراج والمصالحة . ولا أعرف لماذا تلح على خاطرى دائمًا ، كلما فكرت فى الشأن السودانى عبارة ذكرها القائد الليبى «معمر القذافى» منذ أكثر من عشر سنوات تعليقًا على الأزمة السودانية الدائمة حيث قال (إننى أدهش لماذا يختلف الإخوة السودانيون ، إنهم جميعًا نسخة مكررة) . ولقد عكست هذه العبارة بإيجاز شيئًا حقيقيًا من أزمة السودان الحديث سواء فى دورات حكمه الديمقراطى أو العسكرى ، فالملاحظ دائمًا أن السودان الحديث مازال أسير عقد تاريخية لا يتجاوزها ، ومحاور نفسية يدور حولها ، وقد يبدو محزنًا أن ذلك البلد الذى يملك إمكانات هائلة للتوسع الزراعى والتقدم الاقتصادى مازال مستنزفًا بحركة انفصالية فى جنوبه ، ونزاعات مستمرة على حدوده ، مع أنه يحمل على أرضه شعبًا من أكثر شعوب الأمة العربية والقارة الإفريقية تسييسًا ، وأشدها اهتمامًا بالحياة العامة ، وتذوقًا للثقافة وطموحًا إلى المعرفة ، مع رسوخ عميق لروح الديمقراطية فى أبسط صورها كما تتجلى دائمًا فى شخصية السودانى العادى ، وأسلوب تعامله مع غيره .

ونحن المصريين أقرب شعوب الأرض إلى جنوب الوادى ، ألسنا شركاء النهر والتاريخ والتراث؟ فضلاً عن تداخل سكانى يصعب التمييز فيه أحيانا بين ما هو مصرى وما هو سودانى؟ . . ولكن ركامًا ضخمًا من الحساسيات يسيطر فى القرنين الأخيرين على العلاقات بين البلدين فضلاً عن سياسات موسمية تحكم العلاقات بينهما على نحو يذكرنا بالأمطار الموسمية التى تهطل عند منابع النيل فى الهضبة الحبشية المجاورة! وكأنما تحالفت الجغرافيا مع التاريخ لتضع فى طريق العلاقات بين البلدين التوأم كثيراً من المتاعب والمصاعب والشجون . ويتصور البعض وهمًا أن الخلاف بين القاهرة والخرطوم هو نزاع حدودى ، وهى محاولة ساذجة لتسطيح الأمور وتهميش الحقائق ، إذ إن واقع الأمر يقول بغير ذلك . وإذا لم يجلس المصريون والسودانيون على مائدة واحدة يضعون فوقها كل الأفكار والحقائق والمخاوف فى شجاعة ووضوح من أجل مستقبل أفضل لا يتوقف على

تغيرات فى الحكام، أو اختلاف فى التوجهات، ولا يمضى وفقًا للرؤى الموسمية، إذا لم يحدث ذلك فسوف يبقى ذلك الركام الموروث جاثمًا على صدر الدولتين. . وإذا كان من نقد ذاتى فى هذا المقام لسياسات القاهرة فى النصف الثانى من هذا القرن تجاه الخرطوم، فإننى أعتبر أن نظرة مصر الثورة للسودان وإن كانت شريفة فى دعم استقلاله الذى تم مع بداية 1956، ولكنها كانت - فى الوقت ذاته - متجاهلة لخصوصية العلاقة بين البلدين، إذ سقط السودان من قمة أولويات السياسة المصرية منذ منتصف الخمسينيات لصالح التوجهات المشرقية لسياسة مصر العربية، لذلك فإننى مازلت أحسب أن العلاقات المصرية السودانية هى نموذج آخر لمسار الفرص الضائعة فى تاريخنا الحديث.

* * *

أما التساؤل الثالث فإنه يبدو مرتبطًا برواية لم تتم فصولها، وأعنى بها أحداث البلقان وتداعياتها الخطيرة ومدى تأثيرها على الوضع فى العراق باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هى اللاعب الرئيس فى الحالتين مع فارق وحيد هو نوع المظلة المستخدمة، فهى مجلس الأمن فى الحالة العراقية، وهى حلف الأطلنطى فى الحالة الصربية. وقد تصور البعض وهمًا أن العمليات العسكرية فى البلقان سوف تكون خصمًا من نظيرتها فى مناطق الحظر الجوى فوق سماء العراق، ولكن التطورات كشفت عن غير ذلك من الناحيتين العسكرية والسياسية معًا.

فعلى الصعيد العسكرى لم تتوقف الهجمات الأمريكية على العراق، وعلى الصعيد السياسى خسر العراق كثيراً بما جرى فى يوغوسلافيا، فلقد قدمت واشنطن نموذجًا عمليًا لدور جديد تبدو فيه المواجهة هذه المرة مع دولة غير إسلامية فى محاولة لحماية مسلمى كوسوفا. إنها رسالة جديدة تؤكد بها «واشنطن» أن الدول الإسلامية ليست وحدها هى المستهدفة بل إن حماية المسلمين قد تكون هى الأخرى هدفًا إمريكيًا حتى ولو كان ذلك ظاهريًا على الأقل. وهذه نتيجة خطيرة بالنسبة للعراق، فقد كان جزءًا كبيراً من التعاطف معه نابعًا من الإحساس بأن بلدًا عربيًا إسلاميًا يجرى تحطيمه تحت سمع وبصر

الجميع ، أما الآن فالصورة تبدو مختلفة حيث سحبت العمليات العسكرية ضد الصرب جزءاً كبيراً من الرصيد السياسي والإعلامي الذي كان يعتمد عليه العراق ، وربما نالت أيضًا من درجة الحماس الإسلامي والعربي له ، فقد ظهرت نغمة جديدة يعزف عليها الكثيرون وهي أن الولايات المتحدة الأمريكية - قائدة العالم المعاصر - تتولى تأديب العصاة بغض النظر عن دياناتهم أو قومياتهم .

كما تعالت أصوات تتحدث عن عدالة «واشنطن» ، وتوازن الدور الأمريكي المحكوم بمصالحة وحلفائه دون الأخذ في الاعتبار بأية عوامل أخرى تتصل بالأعراق أو العقائد ، بل بدأ البعض يشكك في سلامة القول بوجود أسلوب الكيل بمكيالين على أساس أن المعيار يبدو الآن واحداً في النهاية وهو مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وأتباعها في أنحاء العالم الذي تنفرد بالهيمنة عليه ، وهي حاليًا لا تفرق عند إعادة ترتيب الأوضاع الدولية ما تقوم به في غرب آسيا أو ما تقوم به في شرق أوروبا ، فهي ترفض النظم غير المطيعة أينما وجدت ، وفي ظني أن السياسة الأمريكية قد خرجت من مأزق تاريخي كان العالم الإسلامي والعربي يضعانها فيه ، واستطاعت بالضربات العسكرية في البلقان والضجة الإعلامية المصاحبة لها والصخب السياسي حولها أن تحيل كثيراً من القوى الشعبية الطيبة في دول مختلفة لصالح دورها ، واكتسبت رصيداً جديداً لدى كل المستعدين لتفهم دوافعها في ظل وجود تبريرات جاهزة في كل الظروف .

* * *

.. هذه تساؤلات ، ومعها تفسيرات ، ولكن يبقى الباب مفتوحًا على الدوام لاجتهادات أو حوارات حول وقائع مضت ، أو أحداث تجرى ، في محاولة للفهم الصحيح من أجل تكوين الرؤية السليمة في عصر غابت فيه كلمة الحق ، واختفى منه صوت العدل ، وسادت معه شريعة القوة .

تعقيب

وصلنى تعليق على الجزء الأخير من الموضوع السابق «تساؤلات قديمة وتفسيرات جديدة» من الأستاذ كمال متولى مركزًا على نقاط ثلاث تؤكد الأولى على أن «الغارات الحالية على مناطق الحظر الجوى فى العراق شأنها شأن الغارات على يوغوسلافيا عارية تمامًا من الشرعية» وهو أمر لا يتعارض فى مجمله مع مضمون مقالنا وإن كنا قد فرقنا بين الحالتين على اعتبار أن مجلس الأمن هو صاحب القرار الأصلى فى فرض العقوبات على العراق، بينما الناتو هو صاحب القرار فى الحالة اليوغوسلافية. ويقول فى النقطة الثانية «إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تهاجم يوغوسلافيا من أجل المسلمين» وهو أمر لا نختلف معه فيه حيث نقول فى مقالنا السابق (إن حماية المسلمين قد تكون هى الأخرى هدفًا أمريكيًا حتى ولو كان ذلك ظاهريًا على الأقل) ثم أضفنا (إن ذلك قد يحيل كثيرًا من القوى الشعبية الطيبة فى دول مختلفة لصالح الدور الأمريكى). أما النقطة الثالثة فهى تتعلق بحديثه عن الرئيس العراقى صدام حسين، «وأنه يرفع راية لا يدعمها فعل منه» وهو أمر غير وارد فى مقالنا المشار إليه حيث تحدثنا فقط عن (أن التعاطف مع العراق نابع من الإحساس بأنه بلد عربى مسلم) وهذا أمر لا صلة له بتقييمنا للقيادة العراقية..

ولعلى أتفق فى النهاية مع صاحب التعليق فى الملاحظة التى أوردها سيادته عندما كتب «إن الوجود الصربى العسكرى القوى شوكة فى الجانب الشرقى من أوروبا يتعين القضاء عليها لتأمين هيمنة الولايات المتحدة وتأكيد أن دور روسيا القوى قد انتهى»، وهو تحليل يتمشى مع ما أوردناه فى مقالنا من (إن الولايات المتحدة الأمريكية - قائدة العالم المعاصر - تتولى تأديب العصاة بغض النظر عن دياناتهم أو قومياتهم).

مشـــاهدات

«يتـابع المرء مـا يدور حـوله حـتى تتـكون لديه نظرة شاملة لكثير من جزئيات الوجود وفرعيات الحياة».

حديث الفرقاطة

قررت البحرية البريطانية إرسال مجموعة من السفن الحربية إلى الشرق الأقصى على أن تقودها الفرقاطة البريطانية H M A CORNWALL، حيث تعبر قناة السويس صباح الثلاثاء الثالث والعشرين من مايو 2000، وقد عرض قائد الفرقاطة على السفير البريطانى بالقاهرة استضافة من يرغب دعوته للعبور على ظهرها من الإسماعيلية إلى السويس وهى مسافة تستغرق أكثر من ست ساعات كاملة نظراً لعملية الانتظار المعتادة فى البحيرات المرة، حيث تلتقى قوافل السفن القادمة من الشمال مع تلك القادمة من الجنوب وفقًا لتنظيم دقيق جرى العمل به على امتداد عمر القناة.

ولقد تلقيت أنا وزوجتى دعوة السفير البريطانى بالقاهرة GRAHAM BOYCE وقرينته بشىء من الاهتمام لأنها دعوة لا تتكرر كثيراً كما أنها تجربة فريدة أن أرى نفسى فوق بارجة بحرية بريطانية، وأنا الذى كانت فترة الخدمة العسكرية بالنسبة له فى الشهور التى تلت نكسة 1967 بالغة الصعوبة والتعقيد، وخصوصًا وأن علاقتى بالسلاح تقوم على ود مفقود وألفة غائبة، وبالفعل اتجهنا مع السفير وقرينته والملحق العسكرى البريطانى إلى سطح البارجة مع الساعات الأولى من صباح يوم عبورها بمدينة الإسماعيلية، وقضينا فى ضيافة الكابتن T P McCLEMENT قائد الفرقاطة ساعات من الحوار المتصل والحديث المتنوع إذا اكتشفنا أن السفير قد وجه الدعوة لنا فقط، وهو الأمر الذى دفعنى إلى استئذان السيدر وزير الخارجية قبل قبولى هذه الدعوة ذات الطابع الخاص.

لذلك أود هنا أن أضع القارئ أمام أهم ما دار من نقاش ثقافى وحوار عميق وخصوصًا أن السفير البريطانى - شأن معظم سفرائهم إلى العالم العربى - خبير

بالمنطقة إذ كان سفيراً من قبل لبلده فى كل من قطر والكويت على التوالى، وهنا لابد أن أسجل أن بريطانيا قد حرصت - بمنطق العلاقات التاريخية والوجود الطويل - على أن تتعايش مع الظواهر الشرق أوسطية بصورة مباشرة، حتى تراكمت لديها خبرة فريدة برزت خلالها أسماء مثل «لورانس العرب» مع الملك فيصل الأول والجنرال «جلوب» مع الملكين الأردنيين عبد الله والحسين، وقد بدا لى الحوار فوق سطح مياه قناة السويس أمراً مثيراً للغاية ونحن على ظهر بارجة حربية بريطانية خرجت من إنجلترا إلى جبل طارق مروراً بموانى البحر المتوسط وعبوراً لقناة السويس متجهة إلى مسقط ثم سنغافورة وشواطئ الشرق الأقصى.

ولقد أثارت تلك المرحلة القصيرة لدى شيئًا من تقاليد البحر وحياة قواته وتقاليد التدرج القيادى لها؛ إذ يكفى أن قائد الفرقاطة قد ذكر أنه قد فوض صلاحياته لمن يليه مباشرة من الضباط حتى يتفرغ لضيافتنا احترامًا منه لتقاليد البحر التى تعطى ربان السفينة - الحربية والمدنية - صلاحيات واسعة وسلطات تجعل لقراره سلطة القانون على ظهر سفينته، ولقد حرص القائد على أن يأخذنا فى جولة تفقدنا فيها أرجاء الفرقاطة الضخمة متنقلين من حجرة القيادة إلى حجرة العمليات ثم حجرة مراقبة الأجهزة والماكينات، عبوراً بالمطابخ والملاعب، وصولاً إلى هناجر الطائرات ومواقع الصواريخ الذكية المتقدمة التى لا يمكن رصدها إلا وهى على مسافة عشرة أميال من أهدافها المطلوبة فتبدو المفاجئة كاملة من حيث الزمان والمكان، كما شاهدنا كذلك مهابط الهليكوبتر ومراكز الخدمات المختلفة فوق المدينة العسكرية العائمة، لذلك يهمنى هنا أن أوجز خلاصة ما دار من حديث فى النقاط التالية:

أولاً: إن القوات المنقولة بحراً أو المنقولة جواً أصبحت بديلاً حديثًا للقواعد العسكرية الثابتة، فلم تعد الولايات المتحدة الأمريكية أو القوى الغربية الكبرى بحاجة إلى الوجود المقيم فى مراكز عسكرية متقدمة مادامت أساطيلها الحربية تجوب البحار، وطائراتها المتقدمة تستطلع أجواء الدنيا بأسرها، ولقد ذكر لى قائد الفرقاطة الذى شارك فى حملة جزر «الفوكلاند» الشهيرة عندما انتزعتها بريطانيا من جديد بقرار من رئيسة الوزراء ذات القبضة الحديدية السيدة «مارجريت تاتشر» عام 1982 أن رحلة فرقاطات البحرية البريطانية قد استغرقت أحد عشر يومًا من سواحل

بريطانيا إلى شواطئ الأرجنتين، حيث قامت بعملية عسكرية بحرية خاطفة كانت تعبيراً عن آخر صيحة يطلقها الأسد البريطاني فى شيخوخته.

ثانيًا: تطرق الحديث إلى العسكرية المصرية وتقدير جيوش العالم لخبرتها التاريخية المعروفة، ولقد فاجأنى قائد الفرقاطة بقوله إن لدى البحرية المصرية شيئًا يقترب من هذه الفرقاطة الضخمة، بل أضاف أنهم حريصون على تبادل الخبرات على مدار العام مع قواتنا المسلحة، وأنهم ينظرون إلى سجلها العريق وتقاليدها الثابتة بكثير من الاحترام والندية، ولقد شعرت عندما تحدث الملحق العسكرى البريطانى معى عن تفاصيل الخبرات المستفادة لهم من العمليات المشتركة والمشاورات المتبادلة أننا بحق ورثة قادة الجيوش وأمراء البحار ونسور الجو.

ثالثًا: اتجه الحديث إلى بعض الموضوعات المتصلة بالحوار الإنسانى الذى يدور بين ثقافات العالم وحضارات الأرض، ولقد قال لى السفير البريطانى إن «روبين كوك» وزير خارجية بريطانيا الحالى قد ذكر أن أهم حدث قد جرى له على مدار هذا العام هو لقاؤه مع فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الدكتور «محمد سيد طنطاوى»، كما أشار السفير إلى المحاضرة الشهيرة التى ألقاها الأمير «تشارلز» ولى عهد بريطانيا فى جامعة «أكسفورد» منذ عامين والتى أنصف فيها الإسلام بشكل موضوعى عادل تفتقده كثير من الكتابات الغربية المعاصرة، وأخذ السفير يحكى عن طرفة شهيرة حدثت عندما استقبلت مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية العاهل السعودى الملك الراحل «عبد العزيز بن سعود» مع رئيس الوزراء البريطانى الداهية «ونستون تشرشل»، والذى يرى السفير البريطانى أنه كان يستحق جائزة «نوبل» فى الأدب والتى حصل عليها عام 1953، وإن كانت شهرته السياسية قد طغت على مواهبه الأخرى، وموجز الطرفة أنه قبل الغذاء الذى أقامه «تشرشل» على شرف الملك «عبد العزيز» فى «أوبرج الفيوم» أرسل إليه الملك من يقول إن العاهل السعودى لا يقبل أن يشرب أحد خمراً على مائدة يكون هو حاضراً فيها، فرد «تشرشل» على المبعوث قائلاً أرجو إبلاغ جلالة الملك أن «تشرشل» يشرب قدراً كافيًا من الخمر قبل الغذاء وقدراً آخر بعده، لذلك فإن

رغبة الملك الجليل هى موضع احترامه مع الحرص على الاحتفاظ بروح الصدق مع النفس والوضوح مع الذات.

رابعًا: تحدثنا عن عظمة المصريين الذين حفروا القناة فى منتصف القرن التاسع عشر، حيث لم تكن التكنولوجيا متقدمة وأدوات الحفر لاتزال محدودة، كما تحدثنا كيف أن القناة تعكس عبقرية الفلاح المصرى الذى شيد الأهرامات قبلها، وبنى السد العالى بعدها، وهو أيضًا الذى حفر الترع وشق القنوات وأقام القناطر لكى تكون كلها شواهد على حضارة البنائين التى لم تتوقف يوما، ثم دار حديث عن الماضى تذكرنا فيه سعيد باشا و«دليسبس» والنظريات التى كانت سائدة قبل حفر القناة حول تفاوت منسوب المياه بين البحرين الأبيض والأحمر، وهى مغالطة وقع فيها الكثيرون إلى أن جاء فكر أتباع «سان سيمون» لكى يكون هو المقدمة الواقعية لفكرة شق القناة، وقد عبر السفير عن سعادته بالقرار الحكيم الذى اتخذه محافظ الإسماعيلية الحالى بمنع حرق تمثال وهمى يجسد شخصية اللورد «اللنبى» ـ وهو المعتمد البريطانى فى مصر مع سنوات الحرب العالمية الأولى ـ وأضاف أن حكمة قرار المحافظ تنطلق من أن مثل هذه التصرفات قد تنقلب أحيانًا إلى نوع من الشغب أو تندلع عنها الحرائق، كما أن ذاكرة الأمم تحتاج دائمًا إلى عملية تنقية تتمكن فيها من نسيان الأمور الصغيرة فى ظل روح الغفران المطلوب عند تناول فترات تاريخية ارتبطت بظروف معينة مرت بها العلاقات بين الدول.

خامسًا: لقد أثار عبورى لقناة السويس لأول مرة فى حياتى شعورًا عميقًا بما جرته القناة على مصر حتى أن قادة الحركة الوطنية كانوا يرددون دائمًا «إننا نريد القناة لمصر لا مصر للقناة»، وتذكرت أيضًا أن هذه القناة قد ارتبطت بكفاح الشعب المصرى فى القرنين التاسع عشر والعشرين وجسدت قدرًا كبيرًا من روح هذه الأمة وسعيها الدائب نحو آفاق أفضل، وقد ذكر قائد الفرقاطة أن تعريفة العبور فى القناة ـ وهى معتدلة ـ لا تزال أحد مصادر التشجيع على العبور فيها وهى أيضًا التى حرمت غيرها من إنجاح مشروعات بديلة، وقد شعرت بسعادة بالغة وهو يشيد بكفاءة المرشدين المصريين وإدارة الهيئة مؤكدًا أن كل شىء يحدث بدقة متناهية وأن العبور يتم وفقا لحسابات دقيقة، عندئذ تذكرت قصة انسحاب المرشدين الأجانب فى

صيف 1956 ، وكيف وقفت الدول الصديقة معنا فى تلك الظروف التى كانت نقطة تحول مفصلية فى تاريخ هذا الوطن .

. . كانت هذه أهم لقطات الحديث الذى امتدت لساعات طوال تخلله كرم زائد وود شديد من جانب طاقم الفرقاطة تعبيراً عن تقديرهم للأرض التى يعبرونها والقناة التى يمرون بها ، واستمعت إلى أحاديث البحر الذى يقضى فيه بعضهم مدداً متصلة قد تبلغ سبعة شهور كاملة فى جولة حول العالم ، ولقد أسعدنى كثيراً أن علمت أن طاقم الفرقاطة المكون من 270 فرداً قد انقسم إلى عدد من المجموعات عند وصولها إلى بورسعيد تذهب كل مجموعة منها بأتوبيسات السياحة إلى القاهرة لزيارة المتحف المصرى لعدة ساعات ثم تلحق بزملائها فى مدينتى الإسماعيلية والسويس على التوالى ، وقد بدا لى بوضوح شغفهم بحضارة مصر شديداً ، وحماسهم لتاريخها ملحوظاً ، وقد استغرقنى التأمل الشديد واتجهت صوب الماضى أتذكر «عرابى» الذى أراد أن يغلق القناة بردم جزء منها عندما تظاهر «دليسبس» بالموافقة على طلبه ، ولكن الخديعة الكبرى كانت تحاك له فى الخفاء عندما تخلى عنه الباب العالى وانصرف عنه عدد من أعوانه فى ذات الوقت حيث ظل وحده يرفع كلمة الفلاح المصرى أمام السلطة المتحيزة للعناصر الشركسية والتركية فى الجيش المصرى ، كما تذكرت «عبد الناصر» فى وقفته الشهيرة يوم السادس والعشرين من شهر يوليو عام 1956 ، وهو يعلن تأميم القناة بكل ما تلا ذلك من تداعيات يعرفها جيلنا جيداً ، كما تذكرت «السادات» عندما أعاد فتحها عام 1975 للملاحة الدولية بعد ثمانى سنوات من إغلاقها ، وتذكرت كذلك «مبارك» وهو يحاول الارتقاء بذلك المرفق الحيوى المهم الذى يمثل أحد مصادر الدخل القومى كما تذكرته أيضًا وهو يرقب القوافل الذاهبة والعائدة عبر القناة عندما تتيح له ظروف العمل الشاق ساعات قليلة من الراحة فى مقره بمدينة الإسماعيلية ، وكيف كان يسأل دائمًا عن مشروعات التطوير - اتساعًا وعمقًا - مع حرصه على متابعة مستوى الإيرادات وكفاءة العمل اليومى فى هيئة قناة السويس .

* * *

وعندما حان وقت مغادرة البارجة عند ميناء السويس أهدانى قائدها بصورة لها

فى برواز أنيق مع كلمات رقيقة مكتوبة عليها ، ولقد شعرت لحظتها أن الإنسان هو الإنسان فى كل مكان ، وأن اختلافات البشر ظاهرية ، وأن صراعاتهم مؤقتة ، وأننا جميعًا شركاء قارب واحد يمخر عباب الزمان ولكنه يؤكد دائمًا أن ذاكرة الأمم أقوى من كل الشوائب ، وأن عبقرية الشعوب أكبر من كل بصمات التاريخ ، كما أدركت من جديد أن مواقف الدول قابلة للتغيير ، وأن العداوات والصداقات تدور مع دوران الأرض ، وشعرت أن الحديث عن عالم مختلف يحمل فى طياته تحولات كبرى ، وأفكاراً جديدة ، ورؤى بغير حدود .

جـــولات الربيـــــع

شاءت الظروف أن أكون متحدثًا أمام عدد من المواقع الفكرية وقطاعات المجتمع المصرى، فما أكثر ما يصل إلينا من دعوات نحتاج معها إلى التدقيق فى الاختيارات إدراكًا منا بأن حديث المرء محسوب عليه وأن ما يقوله ينتسب إليه، فضلا عن حساسيات الموقع الوظيفى والحذر من الوقوع فى شراك الخلط بين المواقف الرسمية والاجتهادات الشخصية، لذلك اخترت من بين ما تلقيت من دعوات التحدث أمام جامعات ثلاث (المنيا - قناة السويس - حلوان) فضلاً عن سعادتى بقبول دعوتين اعتز بهما من القوات المسلحة لمحاضرتين أعقبهما حوار واسع فى لقاءين حاشدين أحدهما بالإسكندرية والثانى بالسويس، كما لبيت دعوتين أخريين للتحدث أمام البرلمان المصرى إحداهما فى مجلس الشورى (لجنة التنمية البشرية) والثانية فى مجلس الشعب (لجنة الشئون العربية) بالإضافة إلى بعض اللقاءات فى نوادى الروتارى واللوينز، كما قبلت دعوة من الصالون الثقافى فى (نادى الصيد)، والذى يعنينا هنا من ذلك كله ما خرجت به من انطباعات وما تولد لدى من قناعات خلال هذه الجولة الفكرية متعددة المواقف ومختلفة التوجهات، وخصوصًا وأن الخطاب النقدى للأجيال الجديدة يحمل شفافية خاصة تيسر لنا أن ندرك عن قرب مراكز اهتمامها فى مختلف المجالات، كما أن الحوار يفتح آفاقًا واسعة لحرية التفكير والتعبير ويضع أطرافه أمام مسئولية محددة تجعل الموضوعية بعدًا أساسيًا فيه، وقد لفت نظرى منذ البداية ظواهر ثلاث أرى أن تسجيلها أمانة وضرورة لا يجب النقوص عنها:

أولاً: إن الجيل الجديد خصوصًا فى الجامعات شديد التعطش للمعرفة كبير الاهتمام بالحوار ويود أن يعرف عن الدنيا حوله وأن يتابع ما يجرى داخليا وخارجيًا، كما أن استعداده لاستقبال الآراء المختلفة أمر يبدو واضحًا، والذين

يعيبون على هذا الجيل انصرافه عن الاهتمام بالحياة العامة، إنما يقيسون تلك الظاهرة بمعايير وظروف أجيال سابقة، بينما واقع الأمر يؤكد أن للجيل الجديد أنماطًا خاصة من الاهتمام العام قد لا تكون بالضرورة هى تلك التى عرفناها فى عقود ماضية.

ثانيًا: إن التباكى على قيم وأخلاقيات أجيال سابقة هى مغالطة أخرى تعكس بالدرجة الأولى نوعًا من الحنين إلى الماضى ورغبة فى استرجاع ذكريات الشباب الغابر، بينما كل الشواهد تؤكد أن الجيل الجديد أفضل من سابقه، فتلك سنة الحياة ودورة الوجود، وإذا قرأنا كتب أجدادنا منذ مئات السنين لوجدنا أن كل جيل كان ينتقد بقسوة الجيل الذى يليه ويذرف الدموع على أخلاقيات منهارة وقيم ضائعة وثقافة متدهورة، ولكن مواكب الحياة مضت رغم كل ذلك نحو آفاق التقدم وسماوات النهضة وذلك يعنى أن الانتقاد لم يكن فى موضعه وإنما كان فقط انعكاسًا لذاتية كل جيل ورغبته الدفينة فى فرض وصايته على الأجيال التالية لها.

ثالثًا: إن الجيل الجديد فى مصر يقترب بشكل ملحوظ من المستويات الفكرية والثقافية لشباب الدول المتقدمة ولم تعد المسافة بينهم واسعة مثلما كانت منذ عدة عقود، وسبب ذلك ما يمكن أن نطلق عليه تعبير المصادر المشتركة للمعرفة الحديثة، فقد حسم «الكمبيوتر» القضية واستطاعت «الإنترنت» أن تصل لكل منزل، فضلا عن الفضائيات المتاحة ووسائل الاتصال التى اعتمدت على تكنولوجيا المعلومات بشكل ليس له سابقة فى تاريخ البشرية، فنحن الآن أمام انقلاب إنسانى ضخم لا نكاد نجد ما يقترب منه فى العصر الحديث إلا الثورة الصناعية التى بدأت فى أوروبا على أنقاض النظام الإقطاعى المرتبط بالعصور الوسطى فانطلقت من مخاضها بذور الرأسمالية وارهاصات الديموقراطية بكل ما حملته من أفكار مختلفة وقيم جديدة، لذلك فإننا نتوقع أيضًا أن تسود العالم ـ على مستوياته الدولية والإقليمية والمحلية ـ منظومة جديدة من الأفكار والقيم التى لم تكن سائدة منذ سنوات مضت، وشبابنا فى مصر يبدو الآن قريبًا من تحول إيجابى هو جزء لا يتجزأ من تحول إنسانى عام تتعرض له البشرية فى العقد الأخير، فالأجيال الجديدة فى مصر لديها ألفة خاصة مع أجهزة التكنولوجيا الحديثة ومهارة ملموسة فى التعامل

مع الكمبيوتر وتوابعه، ورغبة واضحة فى الحصول على المعلومات من مصادرها الحديثة، وهذه كلها علامات مبشرة لا تستحق اللوم ولا تستوجب العتاب.

هذه ملاحظات مبدئية رأيت أن أطرحها قبل الخوض فى مضمون الحوارات التى كنت طرفًا فيها خلال الأيام القليلة الماضية، فإذا انتقلنا الآن إلى النظر فى بؤر الاهتمام لدى القطاعات التى تعاملت معها فى تلك الجولات، فإننى أستطيع أن أجملها فى عدد من القضايا التى تستأثر بجاذبية خاصة عند الرأى العام المصرى وتستحوذ على تفكيره ونستطيع أن نجملها فيما يلى:

1 ـ إن قضية العولمة باعتبارها ابنا شرعيًا لتكنولوجيا المعلومات تمثل هاجسًا ضخمًا لدى العقل المصرى، وهناك إحساس عميق بالاحتمالات السلبية لتلك العولمة إذ يرى البعض أنها محاولة لفرض النموذج الغربى على أساليب الحياة الأخرى وأنماطها المختلفة، ويتشكك الكثيرون فى النوايا الحقيقية لذلك التيار الضخم الذى يعيد ترتيب الأوضاع فى المناطق المختلفة من العالم وفقًا لرؤية أمريكية، وعلى الرغم من القبول العام للتكنولوجيا الحديثة والرغبة فى أن تكون مصر شريكًا فاعلاً فيها والأحاديث المتكررة عن ضرورة أن تصبح مصر مركزًا لتصدير برامج الكمبيوتر لدول المنطقة أسوة بدولة كانت لها ظروف مماثلة ثم قطعت شوطًا لا بأس به على هذا الطريق فى مجالها الإقليمى وهى «دولة الهند»، ورغم كل ذلك الاستعداد الإيجابى على الجانب التكنولوجى للعولمة، إلا أن المخاوف تبدو واضحة على الجانب الثقافى منها مع تسليمنا بصعوبة الفصل بين التطور التكنولوجى والعامل الثقافى في العولمة، فهما وجهان لعملة واحدة هى عملة العصر الجديد، كما تكمن مخاوف الأجيال المختلفة فى مصر ـ شأن غيرها من دول العالم النامى ـ فى احتمالات تأثير العولمة على الشخصية القومية ومساسها بالأركان الرئيسية للهوية الوطنية للشعوب المختلفة، والإحساس بأن العولمة قد تعنى تصدير منظومة أفكار وقيم لا يمكن الفكاك منها أو منع تأثيرها، وتلك قضية تستحق فى ظنى كل عناية واهتمام، بل إننى ـ مثل غيرى ـ قد كرست الجانب الأكبر مما أكتب، والأغلب الأعم مما أتحدث حول ضرورة الاستعداد لمواجهة مثل ذلك التناقض المحتمل، ولقد لفت نظرى أيضًا أن قدر الثقافة حول هذه القضية فى القطاعات التى

تعاملت معها على المستويين المدنى والعسكرى ينم عن اهتمام كبير، واطلاع واسع، ودراية كاملة.

2- يحتل الصراع العربى - الإسرائيلى جانبًا كبيرًا من اهتمامات الرأى العام المصرى الذى يتابع مسارات التسوية السلمية ويتطلع إلى مرحلة ما بعد تحقيق السلام فى المنطقة وإن كانت تحكمه موجات من التفاؤل والتشاؤم وفق مجريات الأمور فى المنطقة كلها، ولقد كان من الملفت أيضًا أن الشباب يربط ربطًا مباشرًا بين مستقبل المنطقة واحتمالات تحقيق السلام فيها كما يفكر فى كل التصورات المطروحة على الساحة حاليًا، وما يمكن أن يكون عليه العرب فى شرق أوسط جديد، ويثير لذلك قضايا متعددة مثل ما يتردد عن التعاون الاقتصادى والاندماج الإقليمى، والربط بين التوقيع والتطبيع على مسارات السلام الباقية وكذلك مستقبل جامعة الدول العربية. كما يعبر الشباب - فى قلق مشروع - عن أهمية الدور المصرى الذى لم يرتبط تاريخيا بالصراع العربى الإسرائيلى، ولكنه بدأ قبله بعشرات القرون، لذلك من الطبيعى أن يقوى ويزدهر فى ظل ثقافة السلام إذ إن العمق الحضارى المصرى يرتبط دائمًا بالظروف الطبيعية التى تزدهر فيها الثقافة القومية وتتمكن مصر بها من تصدير دورها التقليدى المرتبط بالثنائى التاريخى لشخصيتها القومية وهو القائم دائمًا على التحرير والتنوير.

3- تستأثر مسألة تحرير التجارة الدولية وقرب دخول اتفاقيات الجات مراحلها التطبيقية بقدر كبير من اهتمام الأجيال الجديدة ويتساءلون عن درجة استعداد اقتصادنا الوطنى للمواجهة الجديدة ويتحدثون فى أمل عن قضايا تتصل بالسوق العربية المشتركة واحتمالات تصدير المنتج المصرى بشريًا وثقافيًا وسلعيًا، ويرون أن التكتل الاقتصادى العربى يصبح ضرورة فى ظل شرق أوسط مختلف بعد الانتهاء من مرحلة اتفاقيات التسوية والدخول فى مرحلة السلام الشامل.

٤- يسيطر هاجس التكنولوجيا الحديثة على عقول من تحدثت إليهم - مدنيين وعسكريين - وتبدو إرادة اللحاق بركب تكنولوجيا المعلومات قوية لدى الجميع حيث يستأثر ميدان إنتاج وتسويق برامج الكمبيوتر بجزء كبير من طموحات الشباب المصرى الذى أثبت قدرة واضحة على التعاون مع أدوات العصر وتقنياته الحديثة،

ولقد اكتشفت من مداخلات الشباب عند الحديث فى هذا الموضوع أن لديهم إلمامًا شاملاً ووعيًا كاملاً بكافة المعطيات المتصلة بهذا النوع من التكنولوجيا والذى تبدو فيه الآفاق واعدة أمام دور مصرى جديد.

5 ـ أدهشنى وأسعدنى الاهتمام الزائد الذى لمسته فى كل القطاعات بأوضاع الجاليات المصرية فى الخارج خصوصًا فى الدول العربية وتقدير الشباب للاهتمام الحالى بها، مع إحساس عميق بكرامة المصرى وكبريائه الوطنى فى الوقت الذى يسلم فيه الجميع بضرورة احترام قوانين الدول الشقيقة ومراعاة ظروفها الاجتماعية والثقافية، ولقد لمست لدى الأجيال الجديدة رغبة فى التحرك نحو آفاق الهجرة الداخلية للإعمار والإصلاح داخل حدود الوطن المصرى لأن دائرة الفرص تتسع، كما أن الاحتمالات تتزايد، ومصر أولى بأبنائها وأحق بجهدهم لبناء المستقبل وفتح مجالات جديدة تتمثل فى مئات الآلاف من فرص العمل المطلوبة.

6 ـ تستأثر العلاقات المصرية العربية باهتمام بالغ من قطاعات مختلفة للشعب المصرى وخصوصًا أننا مقبولون على عصر جديد تبدو فيه الهوية القومية موضع صدام مصطنع مع العولمة وما تحمله من تيارات جديدة، ولقد أصبح مفهوم العروبة فى ذهن غالبية من تلقيت أسئلتهم وسعدت بالحوار معهم قائما على الحقائق المجردة والمصالح المشتركة ولم تعد القومية لديهم ميراثا عاطفيًا يقوم على شعارات مبهمة أو أطروحات غامضة، وهذه نقلة نوعية فى الفكر السياسى تسمح لنا بالحديث الرشيد عن علاقات وثيقة بين مصر وعالمها العربى تتأسس على مقومات موضوعية تبدو متواكبة مع عصر جديد وعالم مختلف، ولا تزال هموم الشأن العربى تلح على الذهن المصرى إذ يستأثر الوضع فى السودان بجاذبية خاصة، وتعبر الأجيال الجديدة عن إحساسها العميق بأن السودان هو العمق الاستراتيجى لمصر مثلما أن مصر هى رصيده وسنده أمام المحن والتحديات، وبدا الحرص على وحدة السودان قاسمًا مشتركًا لدى كل من تحدثت إليهم فى كافة المناسبات، إذ يتطلع الجميع إلى سودان جديد تختفى منه الصراعات العرقية والتنافسات الحزبية لكى يصبح بلدًا قويًا يضم فى ديموقراطية ومساواة كافة الأعراق والملل والأجناس.

أما الوضع فى العراق واستمرار الحصار على شعبه فهو يبدو كالجرح الدامى فى

الضمير المصرى الذى وقف سندًا للشرعية أمام الغزو الغاشم لدولة الكويت، ولكن هناك شعورًا عامًا بأن العقاب قد نزل على شعب لا يستحقه، بينما تقع المسئولية على حكامه الذين لا تصل إليهم معاناته، ولقد أدهشنى ذلك التضامن الشديد والحماس القوى فى لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب والإحساس العميق لدى نوابه بمأساة الشعب العراقى وضرورة أن يرى طاقة نور فى نهاية النفق المظلم، كذلك استأثرت علاقات العرب بدول الجوار وفى مقدمتها تركيا وإيران ودول القرن الأفريقى بتساؤلات كثيرة ومناقشات واسعة عكست الوعى العميق بشكل المستقبل وطبيعة الشرق الأوسط بعد التسوية السلمية.

7 ـ كان لقضية ترتيب أوضاع البيت المصرى مكانة أساسية فى كل الحوارات التى شهدتها، حيث يعترف الجميع بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى تحقق ـ رغم ما تعرض له من هزة فى الفترة الأخيرة ـ وتتلخص هموم الشارع المصرى فى التطلع إلى فرص أكثر لتشغيل الشباب مع الإحساس بالاهتمام الضخم الذى توليه الدولة لهذه المشكلة، فضلاً عن رغبة عامة فى التركيز على الشباب المصرى واهتماماته وتأكيد دوره الفاعل فى صياغة المستقبل، وقد جرى فى لجنة التنمية البشرية بمجلس الشورى حديث مستفيض حول دور الأحزاب السياسية المصرية، أكدت فيه أن زملاءنا بالجامعة من الطلاب العرب فى مطلع الستينيات كانوا يقولون لنا إن الحياة الحزبية المصرية تتركز فى حزبين كبيرين هما الأهلى والزمالك، وأصبح من المتعين الآن ـ بعد ازدياد حجم المشاركة السياسية ـ واتساع مساحة الديموقراطية أن تنشط الأحزاب لتصبح مدارس لتربية الكوادر الجديدة التى تقدم للوطن عطاءً متجددًا فى كافة المجالات.

* * *

ذلك كان حصاد جولة الربيع وحصيلة لقاءاته المتعددة فى قطاعات مختلفة داخل الوطن وبين فئاته التى تضع الشأن المصرى فى أولوية اهتماماتها والهم القومى فى مقدمة شواغلها؛ لأننا أبناء الشعب الذى حمل رايات النهضة الإقليمية عبر تاريخ المنطقة كله من خلال دور متجدد ورؤية متوازنة ومصداقية تاريخية لا ينكرها إلا من كان فى قلبه مرض!

حفـــل زفـــاف

كان صوت الموسيقى صاخبًا يصم الآذان، وقد التف القوم من مختلف الفئات والمشارب والاتجاهات حول الموائد الفاخرة، وتحلق الشباب فى مجموعات متراصة يصدر عنها ضجيج راقص يعبر عن مفهوم جديد لما يمكن أن نطلق عليه (تكنولوجيا اللهو)، وبدا الحوار مستحيلاً حتى مع من يجلس على المقعد المجاور فقد بلغ التلوث السمعى درجة فاقت التصور، وفى زحام ذلك كله كان لابد أن أسرح بخاطرى هروبًا من معاناة ما يدور حولى فاستغرقت فى الواقع المصرى المعاصر من خلال ما أراه، وبدأت أراجع خريطة المجتمع كما تعبر عنها حفلات الزواج الباذخة بل وأحيانا أيضًا سرادقات العزاء عند رحيل شخصية مرموقة، ومضيت أرصد الظواهر التى تحيط بى وأفكر فى المستقبل القادم على ضوء تلك الطقوس التى أصبحت تشكل سباقًا محمومًا بين من يحكمون ومن يملكون ومن يعرفون! ، وامتدت أمامى المسافة بين صالة الأفراح فى أفخم فنادق العاصمة وقاعة العزاء فى مسجد «عمر مكرم» لتصنع أمامى فارقًا إنسانيًا لا أنكره، بينما هى تلتقى فى واقع الأمر حول مؤشرات واحدة لظواهر مشتركة تميزت بها مصر فى السنوات الأخيرة، فكلما لبيت دعوة لحفل زفاف كبير أو سعيت للمشاركة فى عزاء واجب، اكتشفت تلقائيًا أن المجتمع المصرى قد دخل مرحلة مختلفة ذات توصيف جديد ولها مظاهر وافدة، فأظل أرقب فى مزيج من التأمل والدهشة ذلك الخليط العجيب من البشر الذين يجلسون حول موائد حفل الزفاف وفقًا لأسبقيات ما يمكن اعتباره «بروتوكول الدولة»؛ إذ إنه من فرط تعلق الناس بظاهرة السلطة فإنهم يستوحون فى مناسباتهم الخاصة ترتيب مقاعدها وفقًا لما يجرى فى الجلسة الرسمية والاجتماعات الوظيفية، ثم يصفون المدعويين وفقًا لذلك الترتيب الذى لا علاقة له من قريب أو من بعيد

بمناسبة عائلية تعتمد على بهجة شخصية بالدرجة الأولى ولا يجب أن تكون أبداً انعكاساً لما يجرى عليه العمل فى مراسم الدولة .

ولكن الناس يفكرون بمنطق آخر - وأعترف أننى قد خضعت لذلك المنطق فى حفلى زفاف ابنتى الكبرى والصغرى - وهو منطق يعتمد على رغبة دفينة فى تحويل المناسبة الخاصة إلى مناسبة عامة ، والخروج بالفرحة من سياقها الطبيعى إلى مظاهر تعتمد على المبالغة والتباهى وتضخيم الذات ، ولكن الذى يشد الانتباه دائماً ويلفت النظر أكثر هو ذلك الترتيب الذى يمزج بين من يحوزون السلطة ، ومن يملكون الثروة ومن يحترفون المعرفة ، لذلك رأيت أن لقطة الحضور فى تلك الحفلات تعطى فى مجملها صورة متكاملة للحوار الثلاثى الصامت - ولا أقول الصراع المكتوم - بين بريق السلطة وجاذبية الثروة وقيمة المعرفة ، وقد عن لى أن أستطرد هنا باحثاً فى تلك السبيكة الناتجة عن التداخل بين هذه العناصر الثلاث .

بـريق السـلطة:

إن تاريخ السلطة فى مصر قد ارتبط منذ الحضارة الفرعونية بالدولة المركزية التى قامت بضبط وتنظيم مياه النهر مصدر الخصوبة والنماء ، وتخطيط ورعاية الزراعة باعتبارها ثانى حرفة عرفها الإنسان ، ولعلى لا أغالى إذا قلت إن السلطة فى مصر تختلف عنها فى غيرها من دول المنطقة ، فهى فى مصر ذات بريق خاص وتألق متفرد لأنها تعبير عن القوة الأولى فى المجتمع فضلاً عن دورانها حول أفراد بذاتهم فى مواقع مختلفة أو مناصب محددة تعكس فى النهاية ضخامة حجم السلطة فى تاريخ هذا البلد العريق ، وإذا كنا نسلم أن لكل عصر مظاهره فإن لكل سلطة أيضاً رموزها التى ترتبط بها وتعبر عنها ، ولقد امتلكت مصر دائماً نظرة ذات خصوصية تجاه ظاهرة السلطة حيث ارتبطت فى كل الظروف بطبيعة مزدوجة تجمع بين الهيبة والشعبية فى آن واحد ، بل إن العودة إلى القرآن الكريم سوف تدلنا على أن الخطاب الإلهى قد توجه إلى أقوام متعددة وشعوب مختلفة عاشت فى غرب آسيا متمركزة فى الصحارى وحول الأنهار على امتداد خريطة ما نطلق عليه الآن بمنطقة الشرق الأوسط ، ولكن عندما جاء الأمر متصلا بالكنانة فإن الخطاب لم يتجه إلى الشعب

المصرى ولكن اتجه إلى رمز السلطة فيه دون غيره وقبل سواه، فصدر الأمر الإلهى للنبى موسى وأخيه هارون «اذهبا إلى فرعون»، فالسلطة فى مصر تجسيد كامل لمعنى القوة فى الدولة وتعبير عن مركز النفوذ فى المجتمع، ولعل مركزية السلطة فى مصر عبر العصور هى التى حرمت المسيرة الديموقراطية من الازدهار إلا فى فترات متقطعة وعهود قصيرة. . ونحن نعترف هنا بأن الرئيس الحالى لمصر هو أول من استطاع أن يمنع ظهور مراكز للقوى على سطح الحياة العامة المصرية لأسباب تتصل بحساسيته المفرطة لهذا الخطر ورغبته الواعية فى الحيلولة دون نشوء تلك المراكز واستفحال تأثيرها، ولكن هذا لا يمنع القول بأن المصرى عاشق للسلطة متمسح فيها يسعى للارتباط بها، وربما كان فى ذلك تفسير لضعف المعارضة السياسية فى مصر الحديثة، وتهافت حركة الأحزاب فيها حيث تدور هى الأخرى حول تلك السلطة الحاكمة فى مزيج غريب من التطلع والمهادنة.

لذلك لا يدهشنا أبداً أن نرى فى دعوة رموز السلطة لحفلات الزفاف الكبرى محاولة إنسانية شائعة لكسب الود وإظهار المكانة والتعبير غير المباشر عن افتقاد الأمان، والرغبة فى حيازة أكبر عدد ممكن من الاتصالات العرضية والرأسية مع أولئك الذين يتربعون على مقاعد السلطة ويستطيعون المنح والمنع، ويملكون سيف المعز وذهبه فى وقت واحد، والأمر فى ظنى أن المسافة بين حيازة السلطة وفقدانها مسافة كبيرة لا يمكن تجاهلها أو الإقلال من تأثيرها، إننا ننتمى إلى البلد الذى قيل فيه إن «الوزير يفقد نصف عقله عندما يتولى ويفقد النصف الثانى عندما يتخلى» وكم يستهوينى تأمل سلوك المسئولين السابقين وأسلوب تعامل الناس معهم، وأحاول التمييز بين رموز كل عهد خصوصًا فى لقاءات العزاء، ربما أكثر منها فى حفلات الزفاف، وكلما ازددت لهم تأملاً، زاد اقتناعى بأن السلطة رداء يتغير لونه فى كل عصر ويخلعه كل من تصدر قيمته من ذاته لا من موقعه، ولا شك أن اتساع مساحة المشاركة السياسية واكتساب الديموقراطية لأرضية جديدة سوف يؤديان بالضرورة إلى اقتراب الناس من السلطة بصورة مختلفة تنهى أزمة الثقة التاريخية بين المواطن والدولة، والتى لا نجد لها تفسيراً مقبولاً إلا فى ظل فلسفة عصور توارت ولا ينبغى لها أن تعود.

جاذبية الثروة:

إن الثروة مظهر من مظاهر القوة تلحق بالسلطة وتسعى لها ولا تترك وسيلة للاقتراب منها إلا واتجهت إليها، فالذين يملكون الثروة يصلون أحيانًا إلى درجة من التشبع تجعلهم يتطلعون تلقائيًا إلى من يملكون السلطة، ولعلنا نتذكر أسماء لامعة لرجال أعمال كبار فى سماء وطننا العربى، نجح أصحابها فى تكوين ثروات ضخمة ثم كرسوا الجزء الباقى من حياتهم فى خدمة السلطة والامتزاج بها والاقتراب منها بالتطوع للعب أدوار مطلوبة أحيانًا أو غير مطلوبة أحيانًا أخرى، ثم توظيف ثرواتهم لخدمة طموحات جديدة تعبر عن الرغبة المكتومة فى الانتقال من شاطئ الثروة إلى شاطئ السلطة، عبورًا بالمياه المتدفقة عبر قنوات النظامين السياسى والاقتصادى للدولة.

ولعلى أضيف هنا إلى ذلك عاملاً آخر يتصل بحاجة من يملكون إلى الحصول على رضاء من يحكمون ورغبتهم الشديدة فى تلبية مطالبهم والاقتراب من مواقعهم، وهنا فإننا نجد أمامنا قضية ذات أهمية خاصة وأعنى بها تلك الظاهرة التى عرفتها بعض المجتمعات النامية فيما يسمى بالعالم الثالث، كما يعرفها العديد من المجتمعات المتقدمة تحت اسم (جماعات ضغط رجال الأعمال)، وتتلخص تلك الظاهرة فى ذلك النوع من التحالف غير المكتوب بين السلطة والثروة بما يؤدى إلى حدوث تزاوج مرحلى أو دائم بينهما، تنجم عنه نتائج وآثار لا تخفى على المعنيين بدراسة النظرية السياسية الحديثة أو خبراء نظم الحكم المختلفة، ولاشك أن مثل هذا التحالف يترك بصماته على الاقتصاد القومى ومستوى الشفافية فى الحياة السياسية عمومًا، ولن يكون هناك ضمان فى مواجهة الانحرافات المحتملة فى هذه الحالة إلا بمزيد من الديموقراطية والاعتماد المطلق على مفهوم دولة القانون «State of law» فهو العاصم الوحيد من الزلل وأداة مواجهة الفساد الحاسمة، ولحسن حظ مصر فإن زحف أصحاب الثروة تجاه مواقع السلطة لم يحقق نجاحًا ملحوظًا برغم انعدام التعارض بينهما، بل ووجود درجة من الانسجام اللازم لتحقيق الاستقرار الذى يحتاجه القرار الاقتصادى فى بلد مثل مصر التى شهدت تغيرات متتابعة على امتداد فترة زمنية غير طويلة، حيث عرفت فى النصف الثانى من القرن العشرين قرارات

التأميم مثلما عرفت أيضًا قرارات حماية الملكية الفردية، وعرفت أيضًا مركزية القطاع العام مثلما عرفت سياسة الانفتاح الاقتصادى بشقيها الاستهلاكى دائمًا والانتاجى أحيانًا، وليس من شك هنا فى أن سيادة مفهوم جديد للمسئولية الاجتماعية لرأس المال الخاص سوف يؤدى بالضرورة إلى تقريب الفوارق بين الطبقات، والإجهاض المبكر لاحتمالات الصراع بينها.

قيمة المعرفة:

لقد كان الحديث دائمًا عن القوة مستمدًا من السلطة أحيانًا ومن الثروة أحيانًا أخرى، ولكن العقود الأخيرة قد وضعتنا أمام عنصر ثالث لا يقل قيمة وأهمية عن سابقيه بل وقد يتجاوز ذلك وأعنى به عنصر المعرفة، إذ إن من يعرف الآن أكثر هو بالضرورة الأقوى تأثيرًا والأقدر على تحقيق أهدافه والوصول إلى غاياته، وهنا يجب أن نتذكر أن الحديث المتكرر عن «العولمة» إنما يعنى ضمنًا إشارة واضحة إلى البعد المعرفى لها، إذ إنه بدون التفوق الكاسح الذى تحقق فى عالم الاتصالات والتقدم الكبير الذى أحرزته ثورة المعلومات فإن الحديث عن العولمة يصبح غير ذى موضوع، وتؤكد كل الدراسات المستقبلية حاليًا إننا نعيش عصر «المعرفة» التى قد تتفوق على الثروة وتتجاوز السلطة أيضًا، ونحن نعنى بالمعرفة هنا الأسلوب العصرى لتوظيف المعلومات فى خدمة قضايا الإنسان، فهى بهذا المنطق مزيج من العلم والصناعة تحت مسمى التكنولوجيا، ومزيج من الفكر والأدب والفن تحت مسمى الثقافة.

فالمعرفة فى إيجاز هى سبيكة من التكنولوجيا والثقافة فى وقت واحد، ولعل الجميع يتفقون معنا فى إعطاء كل عناية واهتمام لعملية الإحلال التى تشهدها التجارة الدولية المعاصرة، ويؤكدها معدل التبادل السلعى فى عالم اليوم حيث دخلت تعبيرات جديدة مثل التجارة الإلكترونية والملكية الفكرية كمصطلحات تعبر عن رموز حديثة لعصر «العولمة» بما تعنيه من سقوط فعلى للحواجز وزوال نظرى للحدود؛ حتى أصبحت «ثروة الأمم» التى تحدث عنها «آدم سميث» فى كتابه الشهير تعبيرًا متحفيًا تعرفه كتب التاريخ الاقتصادى، بينما تطور مفهومها ليواكب التغيرات

الهائلة فى عالم اليوم حيث أصبحت القيمة الحقيقية للحضارات، وأضحى القياس السليم لمكانة الدولة صادرين بالدرجة الأولى من حجم المعرفة المتاحة أمام صانع القرار، لذلك لم يكن غريبًا أن يتصدر أصحاب الشركات الكبرى المتخصصة فى علوم الاتصالات الإلكترونية ومنتجو لوازم الكمبيوتر وبرامجه قائمة أغنى أثرياء العالم وأكثرهم ذيوعًا.

ومرجع ذلك أنهم يحترفون تجارة المعرفة ويحتلون المواقع المؤثرة فى هذا الميدان الضخم، ولقد لفت نظرى فى حفل الزفاف الذى استدعى لدى كل هذه الخواطر أن من يعملون فى ميادين المعرفة فى مصر قد شدتهم جاذبية الثروة بل وزاغت أبصارهم أحيانا أمام بريق السلطة، وهذه كلها مظاهر عرفتها المجتمعات الحديثة فى مراحل التحول وهى تستند فى الغالب تطلعات مشروعة ترتبط بعملية الانتقال الطبقى، ولكن الذى يحتاج إلى تفسير هو محاولة البعض حيازة العناصر الثلاث فى وقت واحد وفتح قنوات مستطرقة بينها على نحو قد يؤدى إلى خلط الأوراق وتداخل المواقع وغياب العدل الاجتماعى.

.. ولقد طافت هذه الأفكار وغيرها بخاطرى وأنا أتابع فقرات الحفل الساهر فى مناسبة الزفاف الميمون لابنة الصديق المرموق ووجدتنى أخلص من ذلك الحوار الصامت مع الذات إلى عدد من النتائج التى قد تكون صحيحة وهى :-

أولاً: إن أشد ما نحتاج إليه فى هذه المرحلة من حاضرنا هو التركيز على قضايا التحول الاجتماعى والإحلال المدروس للقيم الجديدة بديلاً للقيم التى لا تستقيم مع روح العصر ومطالب المستقبل، إننا بحاجة إلى نظرة جديدة تجاه طقوس حياتنا اليومية ومراسم احتفالاتنا المختلفة فى الميلاد والزواج والوفاة.

ثانيًا: إن بريق السلطة فى مصر - على ما يبدو فى ظاهره - لا يعادله بريق آخر، كما أن قيمة المعرفة لا تزال دون ما يجب أن تكون عليه، أما جاذبية الثروة فهى القاسم المشترك الذى يلهث وراءه معظم الناس فى كل زمان ومكان.

ثالثًا: إننا جميعًا مسئولون عن تحديد أسلوب الحياة المصرية ولا يدعى أحد أنه لم يشارك فى تشكيل الصورة الحالية التى تحددت بها ملامح المجتمع الحديث،

ولا نستطيع أن نشير فقط إلى ركام التقاليد الموروثة دون أن نشير إلى الأسرة ونظام التعليم وثقافة الحياة اليومية فى بلادنا .

* * *

وصدحت الموسيقى الصاخبة ، وكان حظى العاثر قد ساقنى إلى مقعد قريب من أحد مصادر تضخيم الصوت الذى انطلقت منه قذائف الأغانى الحديثة ذات الإيقاع السريع التى تخاصم الطرب الأصيل وتجافى الذوق الرفيع ، وتفرغ النجم ـ الذى تقاضى مبالغ طائلة للمشاركة فى الحفل ـ لعملية استخدام واسعة النطاق لمواهب العروسين اللذين أصبحا يتحملان العبء الأكبر فى إحياء ليلتهما غناءً ورقصًا وهو ما يدفع بعض المدعوين مثلى إلى المضى وراء زهن شارد يفكر فى أمور بعيدة عن أجواء المناسبة تدور حول قضايا قد يكون من غير المستحب الخوض فيها ، لذلك وددت لو أن أصحاب الدعوة قد اختاروا لها حفل استقبال منظم تنساب منه الموسيقى الهادئة ويتحدث فيه المدعوون فى ثرثرة بريئة قد تدور حول السلطة أو الثروة أو المعرفة ، ثم يشكر العروسان فى نهايته ضيوفهما لأنها مناسبة قد لا تتكرر فى حياتهما مرة أخرى ! .

موسم النظرة إلى الجنوب

ذاع صيت رواية الكاتب السوداني «الطيب الصالح» «موسم الهجرة إلى الشمال» وها نحن نقتبس عنوانًا موازيًا نتحدث فيه عن «المسألة السودانية» التي تمثل شأنًا مصريًا له أهمية بالغة، كما أن مصر تمثل للسودان شأنًا لا يمكن إغفاله أو تجاهله حتى أن ملف العلاقات المصرية السودانية قد ظل مفتوحًا ومؤثرًا منذ منتصف القرن التاسع عشر ولا أظن أنه سوف يغلق أبدًا، فالنيل الذي جرى بين شطري الوادي ربط بينهما في توأمة أزلية، وقد انصرف الشماليون والجنوبيون إلى التغني الدائم بوحدة الوادي والروابط الوثيقة والعلاقات المتينة، ومع ذلك خضعت جسور الاتصال بين القاهرة والخرطوم لموجات شد وجذب بصورة ترتبط بالمناسبات والأحداث، وكأنما هي صدى إنساني للأمطار الموسمية على هضبة الحبشة، حيث ينبع النيل. ولعلي أريد أن أعالج هنا أهم ملامح العلاقات المصرية السودانية بطريقة غير تقليدية.. دعونا نخرج من إطار المسلمات وعبارات التوأمة والأخوة ووحدة الوادي وتكامل الأشقاء، ودعونا أيضًا نقوم بعملية غوص في أعماق تلك العلاقة الاستراتيجية المهمة للبلدين معًا، والأمر في ظني يبدأ بملاحظات لابد من الإشارة إليها:

أولا: إن التاريخ المشترك بين مصر والسودان يقول أشياء كثيرة بعضها إيجابي والآخر سلبي ولكنها في مجملها تصنع إطارًا حاكمًا لعلاقة طويلة المدى عميقة الجذور راسخة البنيان، حتى بقيت تعبيرات تاريخية تفرض نفسها على طبيعة العلاقة لتوزع قدرًا لا بأس به من الحساسيات المترسبة من مثل فتح السودان والإدارة الثنائية والحكم المصري وغيرها من لوازم القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وهي عبارات مازالت أصداء تأثيرها قائمة حتى اليوم.

ثانيًا: إنه على الرغم من ارتباط عروبة السودان وإسلامه بشمال الوادى فى مصر إلا أنه لحسن الحظ فإن علاقات مصر التاريخية بجنوب السودان لا تقل أهمية وارتباطًا حتى لو كانت العروبة غائبة والإسلام محدودًا، والفضل يرجع فى ذلك إلى نظرة تاريخية ثاقبة أدركت بها مصر مبكرًا أهمية وحدة التراب السودانى والارتباط العضوى بين شماله وجنوبه، إنها نظرة حكيمة برزت فى مقدمة السياسات المصرية المتتالية تجاه السودان ولم تقف عند حد النظرة الدينية أو الرؤية القومية إذ ظلت للسودان خصوصية لدى المصريين يتمتع بها فى كل الظروف.

ثالثًا: إن دعوة وادى النيل مازالت تمثل نداءً عاطفيًا يربط مصر بالسودان ويجعل حدود مصر تبدأ استراتيجيًا من منابع النيل، بينما تمتد حدود السودان استراتيجيًا إلى شاطئ البحر المتوسط، ومع ذلك فإننى أدعى أن البلدين لم يتمكنا من ترجمة هذه المشاعر إلى واقع ولو محدود والسبب أيضًا هو تراكمات الزمان وحساسيات التاريخ والتدخلات الخارجية، فضلاً عن تفاوت النظرة تجاه المصلحة المشتركة؛ إذ إن كلا البلدين يتناولها من جانب مختلف.

رابعًا: دعنا نعترف أن انخراط مصر فى النهج العروبى ودورها الرائد فى دفع التيار القومى ظل له تأثيره السلبى على الروح المشتركة بين شطرى وادى النيل، وتقودنا هذه النقطة بالذات إلى مسألة خلافية حول دور ثورة 1952 فى سنواتها الأولى وتأثيره فى التباعد الذى جرى بين مصر والسودان بدءًا من رقصة «صلاح سالم» الشهيرة فى الجنوب إلى التحول الذى طرأ على ارتباطات «إسماعيل الأزهرى»، ونحن نزعم - ويختلف معنا البعض - إن الصراع على السلطة بين «محمد نجيب» و«جمال عبد الناصر» كان له أثره فى تغليب توجهات مصر نحو المشرق العربى على حساب توجهاته التقليدية تجاه جنوب الوادى.

خامسًا: إننى أرى أن مصر الثورة لم تستوعب - لأسباب تتصل بالصراعات والتحديات والمواجهات - إن وحدة وادى النيل لا تتعارض مع التيار القومى، بل تعتبر إحدى مكوناته وروافده شأنها فى ذلك شأن دعوة «الهلال الخصيب» فى إطار سوريا الكبرى أو ما تشكل من مجالس إقليمية تحت مظلة القومية ودون تناقض مع شعارات الوحدة العربية الشاملة، لذلك فإننى أتصور أن خطأ التباعد

بين مصر والسودان قد تحول إلى خطيئة مع تعاقب النظم وتقدم حركة الأجيال الجديدة.

.. هذه ملاحظات مبدئية أردت أن أقدم بها «للمسألة السودانية» التى تمثل جوهراً حاكماً فى مستقبل الدور المصرى وسياسته الخارجية، فأنا ممن يظنون - ومعى جمهرة من المعنيين بهذا الشأن - إن السودان يجب أن يتصدر أولويات سياستنا الخارجية، وإذا كان الصراع العربى الإسرائيلى قد شدنا بالضرورة نحو الشمال الشرقى فإن منطق التاريخ وثوابت الجغرافيا لابد أن تشدنا للنظر جنوباً. فالسودان الذى يعانى من مشكلات عديدة ومتداخلة تؤثر على استقراره وتهدد وحدة ترابه الوطنى وسلامة أرضه الواحدة، يحتاج من مصر دائماً إلى أن تكون شريكاً متكافئاً وطرفاً ندياً وشقيقاً حقيقياً أمام كل التحديات التى تواجه السودان وما أكثرها، وأمام كل العقبات التى تعترض طريقه وما أشدها.

إن الشعب السودانى فى نظرى يعتبر من أكثر الشعوب العربية والإفريقية إحساساً بالحرية وإيماناً بالديموقراطية ورغبة فى التعبير المباشر عن الرأى وإقرار حق الاختلاف دون أن يفسد ذلك للود قضية، ومازلت أذكر كيف أن الرئيس السودانى السابق «جعفر النميرى» حين كان ضيفاً على مصر، بينما تطالب السودان باستعادته لمحاكمته، فقد كانت دهشتى كبيرة كلما رأيت زواره - من مختلف الطوائف السياسية السودانية، بل ومن السفارة السودانية فى القاهرة - يترددون عليه بينما يطالبون رسمياً وإعلامياً حينذاك بعودته للمحاكمة! بل إننى أذكر من طرائف الأدب السياسى السودانى الحديث ما يروى عن حضور أحد أبرز قادة الحركة الشيوعية السودانية «إبراهيم النَّقد» لاحتفال بالمدرسة الثانوية التى تخرج فيها مع رئيس الجمهورية السابق «نميرى» وذلك فى مناسبة يوم للخريجين منها، وبينما كانت السلطات السودانية تتعقب القطب الشيوعى سمحت له مساحة التسامح السودانى التقليدى والروح الديموقراطية التلقائية بأن يلتقى برئيس الجمهورية - زميل دراسته - فى الحفل ثم يعاود الاختفاء لكى يكون مطلوباً من جديد للتحقيق معه أمام السلطة السودانية التى تتعقبه! كما أننى أقرر هنا بكل حياد أن ذلك الشعب الشقيق الذى يجيد لغة الحوار ويدرك أهمية الجدال هو شعب مثقف، رفيع القدر، عالى المكانة، ومازلت أذكر من سنوات دراستى للدكتوراه بجامعة «لندن» إن كتاباً

للدكتور «جمال محمد أحمد» وهو سياسى سودانى وصل إلى أرفع الدرجات كان مرجعًا يعتد به لا ينازعه أحد فى موضوعه، كما أننى قد حضرت محاضرة للسيد «الصادق المهدى» زعيم حزب الأمة وحفيد الإمام «المهدى» - الذى حزن لمقتل «جوردون» لأنه كان يريده أسيراً يقايض به بريطانيا لاستعادة «عرابى» من منفاه فى يوم كانت فيه مصر والسودان كيانًا تاريخيًا واحداً لا يجادل فيه أحد - فى قاعة الأمير «البرت» الكبرى فى العاصمة البريطانية فى مطلع السبعينيات وكان المتحدث هو «الصادق المهدى» الذى لفت الأنظار يومها وجعلنى شخصيًا أشعر بالفخار لانتمائنا المشترك لواد واحد وهو يتحدث بإنجليزية رصينة وفكر ثاقب عن السودان وقيمته وأهميته ودوره، إنه شعب يتميز دائمًا بالعطاء الثقافى والتميز الإنسانى كما أن الله قد منحه روح الإحساس بالمساواة التى لا تفرق كثيراً بين حاكم ومحكوم، إذ إنه لحسن حظ السودانيين أن «كهنوت الفرعونية» لم يصل إلى تقاليدهم السياسية ولم يضع قيداً بين من يملكون السلطة ومن يفتقدون السطوة.

. . وهنا دعنى أضع أمام القارئ عدداً آخر من الملاحظات حول السودان كما أراه اليوم:

1 - إن السودان بلد مستهدف تتطلع قوى كثيرة دولية وإفريقية إلى العبث بشخصيته ذات التعددية وهويته زاهية الألوان، وتحاول الدخول إليه من ثغرات مفتعلة تتوهم دائمًا وجود صراع تاريخى بين الأصول العربية والأصول الإفريقية، أو بين الأغلبية المسلمة فى الشمال والأغلبية المسيحية واللادينية فى الجنوب مع التركيز على اصطناع عدد غير محدود من القيادات ذات الاتجاهات المتناقضة، بحيث تصبح السودان فى النهاية مركزاً دائمًا للصخب السياسى والضجيج الإقليمى والتدخلات الأجنبية مع شغب متواصل من دول الجوار تجاه دولة شاسعة المساحات، مترامية الأطراف، واسعة الحدود.

2 - إن السودان يربض على أرض كلها ثروات طبيعية ضخمة، فالنيل يخترقه والأرض القابلة للزراعة تمتد بآلاف الكيلو مترات المربعة والأيدى العاملة متوافرة ولا ينقصها إلا الرغبة فى العمل والتدريب الحديث عليه، فضلاً عن ثروة حيوانية ضخمة وغابات خشبية هائلة، ومع ذلك يتعرض هذا البلد بين الحين والآخر

لأزمات اقتصادية واختناقات مادية وانخفاض فى مستوى المعيشة قد يصل إلى حد المجاعة فى بعض أطرافه الحدودية، وتبدو الدولة التى كانت مرشحة لكى تكون «سلة الحبوب» للعالم العربى وشرق أفريقيا عاجزة أحيانًا عن الوفاء بالتزامات الحياة العصرية ومستوى المعيشة اللائق، وهذه معادلة يجب أن يركز عليها الساسة السودانيون جهودهم إذ إن البناء الاقتصادى هو الذى يحدد بالضرورة درجة التقدم الديموقراطى.

3 ـ إن المسرح السياسى السودانى فى الشمال يعج بعشرات الرموز ومئات القيادات التى يبدو بعضها أحيانًا خارج دائرة العصر، فالأجيال السودانية الجديدة قد لا يعنيها الانتماء إلى «الختمية» أو «الأنصار» أو حتى «الجبهة الإسلامية» لأنهم يتطلعون إلى دولة عصرية تقوم على احترام التعددية والاعتراف بالغير والتعامل الندى مع الآخر وفقًا لقواعد الديموقراطية الصحيحة وأطرها السليمة التى تحافظ على شخصية السودان وتتصدى لمحاولات ضرب وحدته الوطنية أو تقسيم ترابه الوطنى تحت شعارات براقة ظاهرها مقبول، ولكن جوهرها خبيث ولعل من أشهرها شعار حق تقرير المصير فى الجنوب.

4 ـ إن القيادات السودانية فى الشمال والجنوب تدرك بغير استثناء أن صالح السودان فى وحدته وتماسك أبنائه، ولكن الذى يؤرقنى أحيانًا هو أن بعض قيادات الشمال التاريخية وزعاماته التقليدية يعنيها أحيانًا مصالح ضيقة واهتمامات محدودة يمكن أن تأتى على حساب المصلحة العليا للسودان دون إدراك حقيقى للمخاطر التى تهدده أو إحساس عميق بالمخاوف التى تحيط به، فهم يتطلعون أحيانًا إلى شمال عربى مسلم تستمر فيه أدوارهم وتتواصل زعاماتهم بغض النظر عن القضية الكبرى لشعب واحد، وهنا أزعم أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية والإفريقية مازالت تلعب بالورقة السودانية فى محاولة للضغط على «الخرطوم» فى مناسبات عديدة وسواقف مختلفة.

5 ـ إن شخصية السودان تتجسد أمامى أحيانًا فى عدد من النماذج ارتبطت بصداقة طيبة مع بعضها، فالسيد «الصادق المهدى» نموذج مبهر للقدرة على التحليل والرغبة فى التنظير مع الاحتفاظ بهامش من حرية الحركة التى تسمح له بوضع

متوازن وأبواب مفتوحة مع معظم دول الجوار العربية والإفريقية، وإذا كان العقد الأخير منذ قيام ثورة الإنقاذ قد أتاح لحفيد زعيم الثورة المهدية أن يقترب أكثر من مصر، وأن يدرك حب شعبها للسودان بغير تفرقة فإننى أزعم أن «القاهرة» قد فتحت معه صفحة جديدة سقطت منها كل الحساسيات التاريخية والأوهام المتبادلة، أما السيد «محمد عثمان الميرغنى» وهو زعيم روحى سودانى له وزنه وارتباطه بمصر كأحد الثوابت التاريخية للعلاقة بين شطرى الوادى فإنه قد أعطى للمعارضة السودانية صفة العمومية والشمول عندما ترأس التجمع الذى يضم المعارضة الشمالية والجنوبية فى وقت واحد برغم الاتفاق أو الاختلاف معها إلا أن مجرد وحدتها هى مظهر إيجابى يعبر عن كل السودان كما نريده متحدا مترابطا، ولست أنسى فى النهاية شخصية ذلك السودانى النابه الذى تربطنى به صداقة أعتز بها برغم بعض الاختلافات فى وجهات النظر وأعنى به الدبلوماسى صاحب الكفاءات العالية والقدرات المشهودة ابن الشمال المسلم الدكتور «منصور خالد» ـ وهو يعمل مستشاراً «لجون جارانج» ذلك الزعيم الجنوبى المسيحى الذى يحرص على أن يردد فى كل عاصمة يزورها ما تريد أن تسمعه ـ الذى يملك أعداداً كبيرة من مفاتيح اللعبة وقنوات الاتصال مع قبول أمريكى وغربى عام يمكن توظيفه هو وغيره لصالح السودان الجديد.

إننى أكتب هذه السطور وقلبى يخفق لعشرات من العلاقات الوثيقة التى تربطنى بأصدقاء من السودان الشقيق عرفت بعضهم فى سنوات الدراسة الجامعية والبعض الآخر فى معترك الحياة السياسية والبعض الثالث من خلال الملفات الدبلوماسية، ولكننى شعرت دائمًا أن العلاقات بين شطرى الوادى حقيقة وليست شعاراً، وحتمية وليست اختياراً، ولكن يدى على قلبى عندما أفكر فى الأجيال الجديدة فى مصر والسودان حيث تبدو المعرفة المتبادلة بينهما أقل، والروابط التى تجمعهما أضعف لأن سنوات طويلة من التباعد قد خلقت مساحات من الفراغ بين الأجيال فى البلدين قد تصل إلى حد الجفوة أحيانًا أو سوء الفهم أحيانًا أخرى، وأظن أنها مسئوليتنا الأولى لكى نجدد التواصل ونعيد العروة الوثقى بين البلدين.

وهنا أقدم مشاهد ثلاث أسجلها أمام القارئ.

المشهد الأول: عندما كنا نودع سفير السودان فى نيودلهى «إبراهيم طه أيوب» - وزير الخارجية فى منتصف الثمانينيات - يومها خرج السلك الدبلوماسى الأجنبى والإفريقى والعربى فى الهند عن بكرة أبيه يودع دبلوماسيًا متألقًا وشخصية غالية على الجميع بغير استثناء.

المشهد الثانى: فعندما ذهبت ضمن مجموعة السفراء العرب إلى مطار «فيينا» نستقبل السفير السودانى الجديد الدكتور «أحمد عبد الحليم» - سفير السودان الحالى فى القاهرة - وقام العميد بتقديم السفراء العرب إلى القادم الجديد فصافحهم جميعًا، ولكن عندما تقدم منه سفير مصر خرج عن المألوف واحتضنه مقبلاً فى وقت كانت فيه العلاقات بين البلدين لا تؤدى إطلاقا إلى ذلك ولكنها دماء النيل التى تجرى فى الشرايين.

المشهد الثالث: فهو عندما وقفت الدبلوماسية المصرية بتعليمات قوية من الرئيس «مبارك» ضد تجديد العقوبات على السودان فى وقت كانت فيه الجراح مفتوحة وعتاب القاهرة شديدًا، ولكن مصر فرقت بين أوجاع القلب التى تفصل بين الشقيقين وبين رؤية العقل التى تربط بينهما دائمًا ما ظل النيل يجرى، وما بقيت «ونسات الخرطوم» تتحدث بالحب عن جيران الشمال، وما ظلت «ندوات القاهرة» تفكر وتتطلع إلى السودان، رفيق الزمان، وقرين العصور وتوأم التاريخ.

تطـــويق أزمـــة

تواجه الدول أزمات فى علاقاتها الخارجية، كما تواجه النظم أزمات فى شئونها الداخلية، ويتحدد الفارق بين دولة وغيرها أو نظام وآخر فى أسلوب إدارة الأزمة وتوجيه مسارها والحد من آثارها السلبية عليها، ولقد واجهت مصر - ربما أكثر من غيرها - أزمات عارضة ظهرت فى إطار مشكلات مزمنة، وكان أسلوب المواجهة يختلف من وقت لآخر ومن عصر لعصر لأنه يرتبط دائمًا بعناصر أساسية لكل دولة، ومكونات رئيسية لدى كل نظام سياسى، ومصر بلد مستهدف لأنها تقع دائمًا فى المواجهة بحكم ريادة دورها وثقل مكانتها، ولمصر جاذبية خاصة للأزمات التى تأتى دائمًا بغير توقع أو تبدأ أحيانًا من فراغ تأكيدًا للحكمة العربية القديمة «معظم النار من مستصغر الشرر» والأمثلة كثيرة نختار منها ما هو مرتبط بالماضى القريب، فمنذ أيام قليلة عكرت سماء الوطن سحابة صيف مبكرة جاءت على غير أوان لكى ندرك معها أننا مستهدفون، وأن التربص بوحدتنا الوطنية عبث تاريخى لا يتوقف.

والذى يهمنى هنا هو أن أدعى عن اقتناع بأن الدولة نجحت فى تطويق تلك الأزمة العابرة بحكمة ورصانة شديدين، فرئيس الدولة يملك دائمًا القدرة على وضع كل أزمة فى حجمها الصحيح بغير تهويل أو تهوين وتلك صفة ارتبطت به وأصبحت لصيقة بأسلوبه فى إدارة الأزمات ومواجهة المشكلات، كذلك كان تحرك نقيب الصحفيين وأعضاء مجلس النقابة تصرفًا إيجابيًا مسئولاً أحبط مخططات الفتنة كما أحبط محاولة كان يجرى التدبير لها من أجل الوقيعة بين الكنيسة القبطية والصحافة المصرية، ولكن حكمة الرئيس ووطنية البابا والمظهر المتحضر للشرطة المصرية إلى جانب الموقف القوى الحاسم لنقيب الصحفيين ومعاونيه كونت فى مجموعها سياجًا يحمى الوحدة الوطنية، ويعصف بمحاولات الفرقة ويدعو كل الأطراف لمراجعة ملف الأزمة، ويهمنى هنا أن أسرد الملاحظات الآتية:

أولاً: مصر تتميز بتأثيرها الإعلامى الواسع الذى يتجاوز حدود الوطن لكى يصبح مادة للإثارة فى الصحافة العربية الإقليمية، بل ويتجاوز ذلك إلى الصعيد العالمى بسبب الاهتمام بمصر والتركيز على كل ما يجرى فيها، فقد تحدث كوارث سياسية وانحرافات أخلاقية فى بلد صغير فلا يكاد يكترث بها أحد، ولكن مظاهرة سلمية صغيرة فى أحد شوارع القاهرة تصبح بالضرورة خبراً يتصدر نشرات الأخبار فى الإذاعات والفضائيات وغيرهما من مصادر الترويج للأخبار مع إضفاء كل مظاهر المبالغة عليها.

ثانيًا: إنه يجرى دائمًا استثمار الأزمة لصالح جماعة من الناس أو استخدام قطاع معين من المجتمع المصرى فيها، ولكن روح الشعب المصرى هى القادرة دائمًا - وقادرة وحدها - على استيعاب المواقف وامتصاص الأزمات وقهر كل المحاولات التى تحاول ضرب وحدته الوطنية وتماسكه الاجتماعى.

ثالثًا: إن التعددية فى شخصية مصر هى التى جعلت مشكلاتها متعددة وأزماتها متنوعة ومسئولياتها كبيرة، فبقدر ما تكون أبعاد الشخصية تكون المداخل كثيرة حيث تتسرب منها عوامل الانقسام وأسباب التوتر، ومصر بلد تقوم هويته على ركائز متعددة وتتسم شخصيته الحضارية بالتنوع، فهى دولة عربية وإسلامية وإفريقية وبحر متوسطية وشرق أوسطية، يمثل سكانها تاريخيًا مزيجًا من كل هذه المصادر الجغرافية بغير استثناء، وتتواجد فيها أقلية قبطية من حيث العدد فقط، ولكنها جزء لا يتجزأ من كيان الشعب المصرى، حيث الأصول واحدة، والثقافة مشتركة، والحياة متداخلة، ويستحيل التفرقة بين مصرى وآخر إلا بالرجوع إلى أفكار وأسباب لا تتصل بشخصيته الحقيقية.

رابعًا: إن الشعب المصرى واحد من الشعوب المعروفة بالعاطفة الزائدة والانفعال الفورى أمام الأحداث ذات الطابع الجماعى، والمصريون مولعون بتداول الأخبار ونشر الإشاعات والمبالغة عند تصوير الأحداث أحيانًا أو إبداء الرأى من خلال «النكتة الفكاهية» التى تمثل تعبيراً مكتومًا يتوارى مع اتساع مساحة الحريات العامة وإمكانات التعبير المفتوح.

خامسًا: إن قوى كثيرة - إقليمية ودولية - تنظر إلى تماسك شعب الكنانة والوحدة

الوطنية المصرية بكثير من الحسد المشوب بالقلق مع الرغبة الدائمة فى اختراق جسد مصر وشن حملات إعلامية مكثفة ضده وتحريك تيارات مختلفة للنيل من مكانة مصر دوليًا وإقليميًا، ولعل الدعم الأجنبى لقوى التطرف من كافة الاتجاهات للعمل داخل مصر هو تعبير حى عن مخططات مستمرة ومحاولات مستميتة لهز أكبر كيان فى الشرق الأوسط، إذ إنه من خلاله يمكن التحكم فى المنطقة كلها، وقديمًا قال البريطانيون «إذا عطست مصر أصيب الشرق الأوسط بالأنفلونزا».

. . هذه ملاحظات مبدئية يجب أن تظل قابعة فى خلفية العقل المصرى ينطق منها ويفكر على أساسها ويستطيع بذلك الرصيد الواعى أن يواجه كل محاولات النيل من وحدته الوطنية أو المساس بسلامته الإقليمية، وإذا عدنا إلى نموذج الأزمة الأخيرة التى نجمت عن نشر صور فاضحة فى صحيفة مصرية احتوت مساسًا واستفزازًا للسياج الأخلاقى الذى تتمتع به مصر على نحو أزعج كل المصريين ـ المسلمين قبل الأقباط ـ بل إننى أقدم شهادة أمام الوطن وهى أننى سمعت عن القصة لأول مرة عندما رأيت مجموعة من أعضاء مجلس الشعب يجتمعون حول الصحيفة فى اشمئزاز واضح وقلق ظاهر ويعبرون ـ وكانوا كلهم من الأعضاء المسلمين ـ عن استيائهم لهذا النشر وضرورة اتخاذ موقف عاجل وحاسم لمعاقبة الصحيفة ورئيس تحريرها واعتبار ذلك كله نتيجة لممارسات صحفية سلبية ظهرت فى السنوات الأخيرة رغم محاولات نقابة الصحفيين وجموعهم مواجهتها والحد من آثارها.

ثم سرت أخبار تلك الصفحات البذيئة سريان النار فى الهشيم ورغم سخافة ما حدث وخروجه عن الأخلاق والأعراف والآداب إلا أننى شعرت بشىء من الارتياح لرد الفعل العام عندما رأيت أن المصريين جميعًا يقفون موقفًا واحدًا فيه درجة عالية من الازدراء والرغبة فى التشدد عند محاسبة من تسببوا فى هذه الأزمة وضرورة وضع حد لمثل هذه الممارسات العبثية، وهنا يكون من واجبى أن أحدد مواقع كافة الأطراف من تلك الأزمة العابرة والنجاح فى تطويقها، وسوف أتحدث أولاً عن قيادة مصر، ثم أشير بعد ذلك إلى موقف الكنيسة القبطية والصحافة المصرية ثم جهاز الشرطة.

أولاً: موقف القيادة:

اتسمت معالجة الرئيس «مبارك» للأزمات الطارئة على الساحة الوطنية والإقليمية على امتداد العقدين الأخيرين بالحكمة والاتزان والقدرة على إبعاد روح الانفعال عن طبيعة القرار المطلوب، ولعل أزمة أحداث الأمن المركزى فى منتصف الثمانينيات شاهد على ذلك، فقد كان المقصود منها حدوث انفجار يهز الوطن، فإذا الاحتواء الرصين لها يمتص آثارها ويجهض نتائجها فى ساعات قليلة، ولعل موقفه أيضًا من أزمة النشر الصحفى الذى أساء إلى مشاعر الأقباط والمصريين عمومًا هو تجسيد لنفس الرؤية والقدرة على مواجهة الأمور دون إعطائها أكبر مما يجب أو أقل مما تستحق، فالمعالجة الهادئة لمثل هذه الأمور ذات الحساسية أثبتت دائمًا نجاحها وقدرتها على وأد المشكلات وامتصاص الأزمات، لقد تصرف رئيس كل المصريين بهدوء وتابع موقف نقيب الصحفيين ومعاونيه، كما أوفد الرئيس من جانبه من استمع إلى رأى البابا شنودة الثالث فى الأزمة ـ وقد كان لى شرف المشاركة فى ذلك التكليف الوطنى ـ ونقل رؤية زعيم مصر تجاه ما جرى وضرورة أن تقف الأمور عند حد معين لأن مصر لا تسمح بالتجاوزات التى تصيب أى طرف من الأمة أو تنال من تماسكها، وبعدما هدأت العاصفة بأيام قليلة جاءت ترضية الرئيس للجميع فى حديث صحفى يؤكد فيه وحدة الشعب المصرى ويضع الأمور فى نصابها من خلال إطار مستقل ورؤية متزنة.

ثانيًا: الكنيسة القبطية:

يحتل البابا شنودة فى ظنى مكانة خاصة بين باباوات الكنيسة المصرية عبر تاريخها كله فهو تجاوز حدود الطائفة ليصبح شخصية عامة ذات قبول لدى المصريين ـ أقباطًا ومسلمين ـ فضلاً عن مواقفه القومية الرائعة التى حسمت وبشكل قاطع موقف الأقباط من القضايا العربية التى كانوا متهمين بالبعد عنها والرغبة فى عدم الانخراط فيها وسوف يسجل له التاريخ العربى موقفه من عروبة القدس ودعمه الدائم لنضال الشعب الفلسطينى الباسل، لهذه الأسباب مجتمعة فإن رؤيته السياسية التى اكتسبها عبر تاريخه الحافل ـ وقد كان ضابطًا وصحفيًا وشاعرًا ـ تعطيه

الرصيد الذى يسمح له باتخاذ المواقف العاقلة والخروج إلى الناس فى أحاديث رصينة وأستطيع أن أزعم - وربما اختلفت معى بعض الآراء - أن وجود البابا شنودة الثالث فى العقدين الأخيرين كان له إسهامه فى تحويل الشأن القبطى إلى قضية مصرية عامة، بحيث أخذت حجمها الطبيعى ونالت حظها من الاهتمام العادل، كما اتجهت معظم عناصرها إلى الحل الوطنى برغم صيحات حمقاء فى الخارج وأصوات نكراء تبدو بعيدة عن واقع الوطن مدفوعة بضباب الغربة وأوهام المسافة الزمنية والمكانية وعواطف الحنين إلى الأهل، وأشهد أننى رأيت من بابا الكنيسة المصرية تعقلاً وصبراً برغم مسحة حزن كانت بادية عليه وإحساس بالضيق مما حدث لم يحجب التعبير عنه، ولكن مادمت أتناول موقف الكنيسة القبطية من الأزمة الأخيرة، فإننى أضيف إلى ذلك ملاحظة يجب أن يتسع صدر رموزها لقبولها وهى أن قضية هذا الراهب «المشلوح» لفساد أخلاقه وسوء سلوكه كان يجب أن تكون أمراً معلناً يعرفه كل الأقباط ويصدر به بيان من المقر البابوى يصل إلى أسماع الجميع مسلمين وأقباطاً، لأن ذلك لو كان قد حدث لأعفانا جميعاً من تبعات هذه الأزمة منذ بداياتها.

بقيت كلمة عتاب أوجهها إلى جموع الأقباط الذين تجمهروا داخل المقر البابوى وخارجه فى انفعال لا أنتقدهم فيه، ولكن فى تجاوز أربأ بهم عنه، فالأزمة فى إطارها المحدد هى أزمة نشر غير مسئول لصحيفة لم يراع القائمون عليها حرمة الوطن وقداسة ديانته، ولكنها ليست أبداً أزمة بأى حال بين المسلمين والأقباط أو بين الكنيسة والدولة.

ثالثاً: الصحافة المصرية:

لقد وقف نقيب الصحفيين المصريين موقفاً حاسماً هادئاً كعادته وذهب إلى المقر البابوى، وتحدث إلى جموع الغاضبين فى حضور البابا شنودة الثالث واتخذ مع مجلس نقابته مواقف تسجل له ولهم، واستطاع - وهو الذى احتوى من قبل أزمة قانون الصحافة منذ سنوات - أن يحتوى هذه الأزمة برصانة واقتدار يسجلان للصحافة المصرية التى تبدو فى مجموعها سليمة البنيان وطنية التوجه، برغم بعض

التصرفات الخارجية عن الإطار العام والتى لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة على السواء .

رابعًا: الشرطة المصرية:

لقد وقف جهاز الشرطة موقفًا تاريخيًا يسجل له وتلقى قذائف غضب الثائرين وانفعالاتهم غير المحسوبة بكل صبر وتعقل وأصيب من ضباط الشرطة عدد بإصابات بالغة، ولكن كانت التعليمات لديهم هى ضرورة تحمل انفعال أشقائهم مهما كانت الظروف ومهما بلغت التضحيات، وتلك هى تقاليد الشرطة المصرية العريقة أمام المواقف الصعبة وفى الظروف الحرجة .

. . هذه رؤية موجزة لأزمة عابرة دخلت على سماء الوطن فى بداية صيف ساخن تريد أن تنال من وحدته أو تؤثر فى تماسكه، ولكن عبقرية الشعب المصرى - التى لا تدرك عمقها قوى دولية وإقليمية - استطاعت أن تحتوى الأزمة وأن يخرج منها المصريون أكثر تماسكًا وأشد ارتباطًا لأنهم أبناء حضارة عريقة تعاقبت عليها ثقافات متتالية، ولكن ظل دائمًا أريجها فواحًا بكل قيم الحق والخير وأسباب الوحدة والاندماج، إنها كنانة الله فى الأرض، احتفت بها كل الكتب المقدسة، وباركها الأنبياء والرسل، ولجأ إليها الملوك والزعماء، وبقيت شامخة عبر آلاف السنين، لا يؤثر فيها خدش سطحى ولا يحطم كيانها عدوان خارجى، إنها مصر التى وقف «أزهرها الشريف» يخاطب الكنيسة بكل الحب والمودة فى ظرف حرج وأمام أزمة عابرة، ثم تبقى حكمة القيادة التى لا تفرق بين مصرى وآخر، ووعى الشعب الذى يدرك حقيقة الأمور بفطرته، ويتصرف وفقًا لطبيعته، ويتمسك دائمًا بوحدته .

الصيـام المشـترك

إن دعـوة البـابا يوحنا بولـس الثـانى لأتبـاع الكنيسـة الكاثوليكيـة بأن يشـاركـوا المسلمين صيامهم لشهر رمضان من خلال الصوم معهم آخر أيام الشهر الكريم هى تأكيد لروح التضامن بين أصحاب الديانات وتعزيزاً لروح التعايش المشترك بين أبناء العقائد الدينية المختلفة، وهى دعوة انضم إليها أتباع ديانات أخرى استجابة لتلك الفلسفة الراقية والروح السامية التى تحتضن مثل هذه الإشارات الرمزية التى تنطلق من روح التسامح ونزعة التآخى وفلسفة الإنسان الواحد فى كل زمان ومكان.

وعلى الرغم من أن لبابا الكاثوليك مواقف سياسية نتفق مع بعضها وقد نتحفظ على البعض الآخر بدءاً من دوره فى تصفية دول المعسكر الشرقى انطلاقًا من دولة الموطن «بولندا» مروراً بمباركته المتواصلة لمواقف سياسية تبدو أحيانًا دعمًا للأقوى وليست بالضرورة نصرة للأضعف، وصولاً إلى بعض تصريحاته المتوازنة لما يجرى فى الأرض الفلسطينية المحتلة، وكأن الفاتيكان يساوى بين الجانى والضحية فى كثير من الظروف، برغم ذلك كله فإن دعوته الأخيرة إلى الصيام المشترك دعوة تستحق الاحترام وتستدعى الإعجاب وتثير عدداً من الملاحظات أود أن أشير إليها من خلال النقاط التالية:

أولاً: إن المجاملات المتبادلة بين أصحاب الديانات هى تقليد رفيع يجب المضى عليه والاستزادة منه، فلقد سبقت دعوة البابا يوحنا بولس الثانى - الزعيم الروحى للكاثوليك فى العالم - دعوة أخرى ذات مغزى عميق ورؤية حكيمة عندما بدأ البابا شنودة الثالث - والملقب ببطريرك العرب نظراً لمكانته القومية ومواقفه العروبية - تقليداً سنويًا رائعًا بالدعوة إلى مائدة إفطار الوحدة الوطنية فى مقر الكاتدرائية المرقسية وهو تقليد تبعته فيه كنائس عديدة ومؤسسات مسيحية أخرى، ولقد

أصبحت تلك الدعوة السنوية تجديداً لروح الوحدة الوطنية، يزدهر فيها الشعور الرفيع بالتسامح الدينى والوفاق الوطنى، ويبدو المشهد رائعًا عندما يؤدى المسلمون صلاة المغرب فى المقر البابوى يوم إفطار الوحدة الوطنية كل عام.

ثانيًا: لقد شهدت على عينى - إبان فترة عملى فى نيودلهى - مجاملة الأغلبية للأقلية فى دولة الهند ورأيت كيف كانت السيدة «أنديرا غاندى» رئيسة الوزراء توجه خطابًا سنويًا إلى المسلمين الهنود فى يوم الاحتفال بالمولد النبوى كل عام وهو بالمناسبة تقليد لا تتبعه بعض الدول الإسلامية، ولا شك أن احتواء الأغلبية للأقلية هو تعزيز للشعور بالدفء الوطنى والاندماج الاجتماعى وتأكيد لمعان رفيعة وقيم نبيلة.

ثالثًا: إننا فى هذه الفترة من عالم مختلف جاءت به أحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001 نبدو أشد ما نكون حاجة إلى الإخاء الحميم بين المسلمين والمسيحيين العرب، خصوصًا وأن عملية التصنيف التى تحاول بعض الدوائر الغربية الترويج لها باصطناع خصومة بين الغرب والحضارة العربية الإسلامية تضع المسيحيين العرب تحت مظلة تلك الحضارة دون تفرقة عن إخوانهم من المسلمين، فالعبرة لديهم بالتراث الثقافى وليست بالميراث الروحى، وهو أمر يستحق التأمل ويستوجب التضامن الكامل بين مسلمى ومسيحى الشرق، فالذين تحدثوا عن صراع الحضارات لم يشيروا مباشرة إلى الديانات لأنهم أدركوا أن المظلة الحضارية تحتوى أحيانًا شركاء من ديانات مختلفة وعقائد متباينة، فالحضارة العربية الإسلامية - على سبيل المثال - صنعها إلى جانب المسلمين مسيحيون ويهود.

رابعًا: إن التقاليد المصرية للوحدة الوطنية عميقة الجذور عالية القدر تجسدها عائلات عريقة فى صعيد مصر ودلتا النيل وهى تمثل نموذجًا للتسامح الدينى المصرى وتماسك نسيج الأمة، إن شيخنا الوقور الأستاذ «أمين فخرى عبد النور» - أمد الله فى عمره - يحكى لجيلى كيف أنه عندما توفى شقيقه «موريس» حاول المسلمون استضافته فى مقابرهم تعبيراً عن الاعتزاز بالروح الوطنية العالية لابناء تلك العائلة وقيم التسامح النبيل التى يتصفون بها، بل إننى أعلم من تقاليد بعض قرى جنوب مصر وشمالها إنه عندما يرحل عن عالمنا قبطى من أبناء القرية فإن المسلمين

يصممون على حمل النعش دون سواهم ويحدث العكس إذا كان الراحل مسلمًا، تلك هى مصر التى علمت البشرية أصول التسامح وغرست جذور المحبة عبر تاريخها الطويل.

خامسًا: إن دعوة بابا الفاتيكان تأتى فى وقت عصيب تحاول فيه بعض الدوائر الغربية قصيرة النظر خبيثة الهدف تصوير الإسلام بأنه مصدر للإرهاب، ولابد من اصطناع الخصومة معه مع أنه هو ذلك الدين الحنيف الذى يعترف بالديانات السماوية السابقة عليه، ويحترم كافة الأنبياء والمرسلين، ويقدم ضمانات لأهل الكتاب من رعايا الدول الإسلامية تكفل لهم المساواة الكاملة بل والمجاملة الحقيقية.

ولقد كنت مدعوًا للحديث فى الملتقى الإسلامى بالسرادق الذى أقيم فى ساحة الحسين بالقاهرة ضيفًا على وزير الأوقاف عالم الفلسفة الإسلامية الدكتور محمود زقزوق الذى قال يومها معقبًا على حديثى إن النبى - صلى الله عليه وسلم - وقف احترامًا لجنازة يهودى مر أمامه، وإن الخليفة الراشد الثانى عمر بن الخطاب قد أجرى راتبًا شهريًا من بيت مال المسلمين ليهودى عجوز ذى حاجة، وقلت وقتها تعليقًا على ذلك إن النبى العربى العظيم الذى دخل مكة فاتحًا هو الذى عفا عمن أساء، وصفح عمن أخطأ، وتسامح مع من أخرجوه من أحب بقاع الأرض إليه - مكة المكرمة مسقط رأسه ومرتع صباه - وكان يمكن أن يبدأ يومها حملة انتقامية واسعة وأن يسرف فى سفك الدماء ولكنه آثر بمنطق التسامح الإسلامى الرفيع أن يقدم درسًا تاريخيًا غير مسبوق فى الصفح والعفو والتسامح فتلك هى تقاليد الإسلام كما يعرفها الجميع بما فى ذلك الأصوات العاقلة والشخصيات الحكيمة فى الغرب ذاته ولعلى أعيد التذكير فى هذه المناسبة بالمحاضرة الشهيرة التى ألقاها ولى عهد بريطانيا الأمير «تشارلز» فى جامعة «أكسفورد» منذ سنوات قليلة والتى أنصف فيها الإسلام وحفظ له حقه وأعطاه قدره.

إننى أريد أن أقول بكل الوضوح إن عصر التعصب الدينى قد ولى وهنا أتذكر حادثة طريفة جرت وقائعها عندما كنت دبلوماسيًا صغيرًا فى القنصلية المصرية العامة فى لندن وجاءنا مكتوب من القاهرة يلفت النظر إلى دخول أعداد من اليهود إلى مصر بغرض السياحة وهم يحملون جوازات سفر بريطانية وأن علينا الحذر فى

منح التأشيرات - وكان ذلك فى وقت يسبق نصر أكتوبر المجيد ولم يكن هناك اعتراف مصرى أو عربى بالدولة العبرية - فقمت من جانبى بالتشاور مع القنصل العام، وكان رجلاً وطنيًا فاضلاً وقررنا إعداد استمارة جديدة لطالبى تأشيرات دخول مصر جعلنا من بين بنودها سؤالاً عن ديانة المتقدم للحصول على التأشيرة، وقد فوجئنا برد الفعل السريع من الخارجية البريطانية والذى جاء حازمًا وعاصفًا بعد ساعات قليلة من علمهم بالاستمارة المصرية الجديدة، لقد قالوا لنا إن السؤال عن ديانة الشخص سؤال غير عصرى وتصرف غير متحضر وأن الدولة البريطانية لا تسمح لبعثة أجنبية أن توجه مثل هذا السؤال لمن يطلب السفر إليها، والغريب فى الأمر الآن أن ذلك الغرب الذى كان يتبنى مثل هذه الأفكار على امتداد سنوات طويلة هو الذى يعطى الإرهاب الآن جواز سفر إسلاميا ظلمًا وافتراء!!

ولقد قاطعت شخصيًا مذيعة أجنبية كانت تجرى معى حواراً لإحدى شبكات التليفزيون الأمريكى عندما أشارت إلى تعبير «الإرهاب الإسلامى» فى أول سؤال لها فى المقابلة المرئية وطلبت منها تغيير هذا الاصطلاح وقمت بتصحيح الأمر برمته كما هو ثابت من التسجيل وأظن أن نزاهة تلك المحطة التليفزيونية لن تسمح بإزالة ذلك الجزء من الحوار الذى يشير إلى تلك الملاحظة التى عبرت عنها فى حسم ووضوح، ولقد أسعدنى كثيراً وأعاد ثقتى فى موضوعية الغرب ما سمعته من وزير الدفاع البريطانى عندما كنت مدعواً على العشاء بدار السفير البريطانى بالقاهرة على شرف الضيف الكبير، لقد قال وزير الدفاع البريطانى ليلتها وفى حضور عدد محدود من كبار العسكريين والمثقفين المصريين إنه عندما راجع تاريخ أوروبا المسيحية فى العصور الوسطى لاحظ شيوع روح التعصب الدينى، فى وقت كانت فيه التقاليد الإسلامية هى مصدر التسامح ومبعث التآخى بين أصحاب الديانات المختلفة، وأظن أن هذه الشهادة العادلة من مسئول بريطانى تشارك بلاده فى الحملة على أفغانستان المسلمة هى تفرقة واعية بين ذلك الدين العظيم وتلك الممارسات الإرهابية الحمقاء، فالإسلام ليس «طالبان» كما أنه ليس «بن لادن» أيضًا، كذلك فإن الإرهاب له عناصره الموزعة على كل الديانات والحضارات والدول، فهناك إرهابيون يهود ومسيحيون ومسلمون وبوذيون وهندوس ووثنيون وغيرها من العقائد والثقافات؛ لأن الإرهاب عنف عشوائى لا ينطلق من مضمون محدد

ولا يعبر عن رسالة واضحة، والإسلام منه براء وتاريخ حضارته خير شاهد على ذلك على امتداد ما يزيد على أربعة عشر قرنا.

إن التجليات الإنسانية السامقة من نمط مائدة الوحدة الوطنية التى استنها البابا شنودة الثالث، أو دعوة الكاثوليك للصيام المشترك مع المسلمين فى آخر أيام رمضان التى طالب بها بابا الفاتيكان يوحنا بولس الثانى إنما تمثل ومضات واعية وإشارات حكيمة تئد الفتنة قبل أن تولد، وتبنى جسور التواصل بين الثقافات والديانات وتقطع الطريق على محاولات ظالمة يتعرض لها الإسلام الحنيف، بدءاً من مخاوف التشويه، وصولاً إلى مخاطر الإقصاء، ولعل أكثر ما يدعو إلى الرضا والارتياح هو أن المسيحيين العرب وفى مقدمتهم أقباط مصر يقفون من الحملة الغربية موقفًا واضحًا وجليًا ويعتبرونها موجهة إليهم أيضًا. فالغرب المتطرف لا يفرق أحيانًا عند التعامل مع الشرق أوسطيين بين مسلم ومسيحى. ولعل حادث اغتيال المصرى القبطى (عادل كراس) فى الولايات المتحدة مؤخراً هو شاهد أخير على ذلك، ونحن ندرك أن الذاكرة القومية العربية التى تذكر للمسيحيين العرب مواقفهم الوطنية أثناء حروب الفرنجة ـ المسماة ظلمًا بالحروب الصليبية ـ أو الذاكرة الوطنية المصرية التى تحفظ للأقباط دورهم المشهود فى مقاومة الاحتلال البريطانى هى نفسها الذاكرة التى سوف تتذكر لهما من جديد المواقف الرشيدة فى هذه الظروف شديدة الحساسية بالغة التعقيد، والتى يحاول فيها الغرب التملص من إيجابيات العولمة للدخول فى سلبيات صراع الحضارات، كما أننا ندرك فى النهاية أن تقاليد أبناء مصر سوف تظل علمًا يرفرف فى سمائها ويضرب كل محاولة للفتنة على أرضها. . وهنا يجب أن نتذكر أيضًا أن دعوة البابا شنودة الثالث لمآدب الوحدة الوطنية قد سبقت بسنوات دعوة البابا يوحنا بولس الثانى للصيام المشترك مع المسلمين فى آخر أيام الشهر المبارك.

النموذج العصرى للوطن المصرى

تتعرض مصر لحملات موسمية تتصف - فى ظنى على الأقل - بالمبالغة والتهويل، بل تتجاوز ذلك إلى الافتراء المتعمد والتوظيف السياسى الكامن، وإذا كان الحادى عشر من سبتمبر 2001 قد أفرز نتائج بغير حدود وتداعيات لا تنتهى، يقع فى مقدمتها ذلك التراجع النسبى للحريات العامة فى كثير من دول العالم وفى طليعتها الدولة ذات التأثير الأكبر فى عصرنا، وأعنى بها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك يقودنا إلى عملية تأمل ومراجعة لمسألة الانتقادات التى توجهها دوائر معينة فى الغرب لنظم العالم الثالث وسياساتها، خصوصا بعد أن قدم فكر العولمة مبررا للتدخل فى الشئون الداخلية للدول قفزا على مبدأ سيادتها الذى كان مستقرا فى فقه القانون الدولى لعدة قرون مضت منذ ظهور الدولة القومية بملامحها المحددة بديلا للدولة الدينية بارتباطاتها المتداخلة، ولم تعدم تلك الدوائر وسيلة لإيجاد دوافع للتدخل ومبررات للقيام به والمظلة جاهزة تحتوى عشرات المبررات، بدءا من رعاية حقوق الإنسان، مرورا بشئون الأقليات وقضايا الحريات العامة، وصولا إلى صيانة البيئة!

ولقد أضاف لها عام 2001 سببا جديدا يفوق فى خطورته وغموض معناه كل ما سبق من أسباب ودوافع. وأعنى به مسألة مكافحة الإرهاب، وسوف نكتشف فى النهاية أن كل هذه البنود - قديمها وحديثها - تبدو كالحق الذى يراد به باطل، وتفتح الأبواب على مصراعيها أمام عشرات التفسيرات والتأويلات، وتسمح للأقوى بأن يدس أنفه فى الشأن الداخلى لغيره حين يريد، ويتجاوز ذلك إلى ضربه أيضا إذا دعت الحاجة!

وقد جاء الوقت لكى نفكر مليا فى أسلوب عصرى لمواجهة هذا النمط الجديد من

التعامل بين الغرب، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية فى جانب وبين دول العالم النامى، لا سيما من ينتمى منها للحضارة العربية الإسلامية فى جانب آخر. فنحن متهمون بالخروج على روح العصر وإثارة الشغب الدولى على نحو أدى إلى تشويه الصورة وإلصاق كثير من الافتراءات بنا وهى التى يجب أن نعترف أننا مسئولون عن جزءمنها نتيجة الممارسات التى قامت بها فئة ضالة تنتسب إلينا. ولقد حان الوقت الذى يجب أن نفتح فيه الملف بالكامل لأننا قصرنا كثيرا فى الرد على الدعاوى الظالمة، ووقف خطابنا إلى الآخر عند حدود النصوص المكررة والأفكار المستهلكة، ولم نتمكن من أن نكون شركاء حقيقيين فى صياغة روح العصر وسياساته.

لذلك فإننى أتقدم بفكرة محددة أستوحيها من نوع من التفكير بصوت عال فيما نحن فيه، وهى تدعو إلى إيجاد آلية وطنية تكون قادرة على الرد على الدعاوى الظالمة وتفنيد الاتهامات المغرضة وتقديم الحقيقة بصورة موضوعية وعادلة، ولن يتحقق ذلك إلا بمناقشة عدد من الأفكار نطرحها على النحو التالى:

أولا: دأبت أوساط حكومية وغير حكومية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الغربية بالإضافة إلى عدد من المنظمات المتخصصة على إصدار نشرات دورية حول قضايا حقوق الإنسان والاستطراد فى الإشارة إلى انتهاكاته، وتصنيف الدول إلى فئات وفقا لما تراه فى هذا السياق، وواقع الأمر أن معظم هذه التقارير يحكمه الهوى؛ إذ يجرى إغماض العين عمن يريدون مهما كانت التجاوزات والتركيز على من يطلبون التضييق عليه، فالاعتبارات السياسية تحكم بشكل واضح مسألة حقوق الإنسان وتخضعها لسياسة ازدواج المعايير والكيل بأكثر من مكيال.

ثانيا: إن أحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001 قد أضافت بعدا جديدا للأمر كله، فالمقاييس سوف تختلف، والمعايير سوف تتفاوت؛ إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها تخضع حاليا لعملية تغيير واضحة المعالم ولن تعود كما كانت، بلدا للحريات بغير حدود، أو مجتمعا ينطلق بغير ضوابط، بل إن البعض وصل فى تشاؤمه إلى حد القول أن الولايات المتحدة الأمريكية فى طريقها إلى أن تصبح دولة

بوليسية تمارس الإجراءات القمعية، والاعتقالات الفورية، والمحاكم العسكرية، وتتجه إلى توسيع دائرة الاشتباه فى مواجهة أية جريمة مهما كانت عادية. لذلك يصبح من الطبيعى أن تتأثر معايير حقوق الإنسان الدولية وفقا للتحول السلوكى الذى تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة الأخيرة.

ثالثا: إن المشكلة الأساسية تكمن فى أسلوب مواجهتنا للمواقف التى تثيرها بعض تلك التقارير الدورية حول قضايا حقوق الإنسان والأقليات والحريات العامة ومعاملة السجناء، خصوصا السياسيين منهم وإجراءات محاكمتهم عن جرائم تثبت فى حقهم. ولعلنا لا نزال نتذكر الأصداء الواسعة التى خلفتها محاكمة المفكر المصرى «سعد الدين إبراهيم» عن مخالفات إدارية إبان رئاسته لإحدى المنظمات الأهلية، فضلا عن رد الفعل المبالغ فيه من جانب الغرب حول ما سمى «بقضية الشواذ» مؤخرا إلى حد أنها كانت بندا فى المباحثات الثنائية على مستوى وزراء الخارجية!

كما أننى أضيف أن المساس باسم معروف فى الأوساط الدولية مثل «الدكتورة نوال السعداوى» يقلب المائدة فى ساعات قليلة ومازلت أتذكر أن اسمها كان هو التالى لاسم «الأستاذ هيكل» فى برقيات الاحتجاج التى كانت تصل إلى السفارة المصرية فى الهند - حيث كنت أعمل - آخر خريف 1981.

رابعا: إن النقد الخارجى الذى يستهدف سمعة نظامنا السياسى، وحياتنا الاجتماعية، لا يقف عند هذا الحد فأمور قد لا نعيرها درجة عالية من الاهتمام تترك انطباعا سلبيا على صورتنا؛ ولعلى أسوق لذلك مثالا من قضايا «الحسبة»، وتفريق الزوجين على نمط قصة «الدكتور نصر أبو زيد»، أو التضييق على حريات النشر، خصوصا فى إطار الإبداع الفنى مثلما حدث فى زوبعة رواية «وليمة أعشاب البحر»، فواقع الأمر أن تلك الأمور تبعث برسائل مشوهة، وتستقر فى خلفية بعض الدوائر الأجنبية لفترات طويلة، وللأسف أن معظمها له اتصال مؤثر مع دوائر صنع القرار وتوجيه بعض السياسات تجاه مصر.

خامسا: إن الأقباط جزء أصيل من نسيج الوطن المصرى وكان دورهم ولا يزال دورا فاعلا فى تاريخ مصر العربية الإسلامية، ولم يتوقف عطاؤهم القومى يوما،

ويكفينا موقف الكنيسة القبطية حاليا تجاه القضية الفلسطينية، كما أن الشأن القبطى قد احتل فى السنوات الأخيرة المساحة التى يستحقها من الاهتمام، حيث تحقق خلالها قدر كبير من المطالب المشروعة للأقباط باعتبارهم مواطنين مصريين. وبالرغم من كل ذلك فإن هذا الملف لا يزال مستخدما على نطاق غير محدود، خصوصا فى دول المهجر وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وليست أحداث الكشح - الأولى والثانية - ببعيدة عن الأذهان بالرغم أن الدولة المصرية وقفت على المستوى الرسمى موقفا شريفا لا غبار عليه، كما أن الأقباط يتمتعون دائما بنصيب من الثروة القومية يفوق ضعف نسبتهم العددية من مجموع سكان مصر.

إذا كانت هذه ملاحظات نسوقها للاستدلال على طبيعة المطاعن التى يتعرض لها السلوك المصرى فى إطاره العصرى، فإننا مطالبون أكثر من أى وقت مضى وفى ظل تصاعد أهمية قضايا حقوق الإنسان، خصوصا مع زحام الحديث عن مسألة الإرهاب، فإن الأمر يقتضى النظر باهتمام فيما ذهبنا إليه من ضرورة إنشاء آلية مصرية تتولى الرد على الدعاوى والافتراءات والمبالغات والتأويلات، بل والشائعات؛ لأن جزءا كبيرا مما يصل عنا لا يعبر عن حقيقة ما فينا. وقد كانت فى مصر وزارة للهجرة إلى عهد قريب، ولكنى أظن أنها لم تكن تجربة ناجحة ولم تقدم نموذجا للتواصل بين الوطن وأبنائه فى المهجر من جانب، أو تتولى الوقوف فى مواجهة الحملات الموسمية ضده من جانب آخر، وإن مصر كانت دائما هدفا للدعايات المغرضة نظرا لأنها البلد المركزى المحورى الذى تتصدر أخباره وسائل الإعلام، وتحتل مشكلاته صدارة وكالات الأنباء.

والأمر فى رأيى يحتاج إلى نظرة موضوعية تنشأ منها ما يمكن اعتباره «مفوضية وطنية لحقوق الإنسان المصرى» تتولى ذاتيا مراجعة ما يدور، ومتابعة ما يحدث، والرد على ما يثار، بشرط أن يكون لها من الاستقلالية ما يكفل لها الشفافية والموضوعية ويعطيا قدرها من المصداقية التى تخرس أفواه من يتربصون ببلدنا الدوائر. وأتصور أن تكون تلك الآلية المقترحة شراكه متوازنة بين البرلمان المصرى، والجهاز الدبلوماسى للدولة، وبعض مؤسسات المجتمع المدنى مع همزة اتصال بوزارتى الداخلية والعدل ومرصد إعلامى محدد.

ولعل أهمية هذا الاقتراح أنه يسد فجوة نشعر بها كلما تكاثفت الحملة ضدنا، أو ثارت بعض الوقائع الطارئة فى بلدنا، فمثل هذه الآلية التى نطالب بها سوف تكون بمثابة مجموعة عمل أو Task Force لمواجهة تلك المواقف التى تعرضنا لها كثيرا فى السنوات الأخيرة فضلا عن أنها سوف تحقق فى الوقت ذاته أهدافا خمسة هى :

1 ـ أن تسبق مصر المنطقة كلها بنموذج عصرى يضيف إلى ريادتها التاريخية فى ميادين الفكر والثقافة ريادة جديدة فى مجال حقوق الإنسان، تؤكد بها وسطية هذا الوطن واعتدال سياساته، وتقدم لمن حولها صورة مضيئة من بلد تعود دائما أن يقدم النماذج المبهرة وأن يطلع على أمته، بل والعالم كله بما يذكر بحضارته الخالدة ويتسق مع تاريخه الطويل.

2 ـ سوف يجهض تحقيق مثل هذا الاقتراح كل محاولات النيل من تماسكنا الاجتماعى ووحدتنا الوطنية، ويعزز درجة الانسجام بين فئات الوطن وطوائفه، ويشعر الجميع بأن هناك مرصدا وطنيا يحمى سياج المجتمع ويتصدى للحملات المشبوهة ضده.

3 ـ إن ازدهار قضايا حقوق الإنسان، ورسوخ مبدأ سيادة القانون سوف يكون دعما تلقائيا للديمقراطية فى مصر، وإضافة إيجابية للمشاركة السياسية، وتوسيع دائرة الاهتمام بالعمل العام، ويجذب الأجيال الجديدة نحو القضايا الأساسية التى يدور حولها الجهد الوطنى، فضلا عن تعزيز المسئولية الرقابية للبرلمان، ووضع منهج محدد لسياسة إعلامية خارجية متطورة.

4 ـ ليس من شك فى أن ظهور مثل تلك الآلية التى نقترحها سوف يكون ملاذا للمصريين فى الخارج ـ مسلمين ومسيحيين ـ، ومركز جذب لكل أصحاب الدعاوى والشكاوى، حيث تشكل تلك الآلية مصدرا للمعلومات الصحيحة التى تتسم بالمصداقية والشفافية والعدالة، كما سوف تتحول تلك الآليات أيضا لتصبح جسرا للتواصل بين الوطن وأبنائه فى المهجر.

5 ـ إن تطور مفهوم حقوق الإنسان وسيادة القانون ورسوخ الديمقراطية سوف تكون فى مجملها سبيكة عصرية تتصف بها مصر الحديثة إذا أردنا بصدق تحديثها،

فليست هذه قضايا ترفيه، ولكنها ضرورات العصر وأدواته، كما أنها محاور لحركة الأوطان فى عالم يختلف يوما عن يوم، ويحمل من التطورات ما يرقى إلى مستوى المفاجآت، وليس الحادى عشر من سبتمبر 2001 ببعيد عن الذاكرة العالمية أو القومية.

هذه بعض المزايا التى يتعين السعى لتحقيقها؛ لأن منطق التاريخ يؤكد حقيقة يزداد اليقين بها كل يوم، وهى أن من لا يغير الأمور ويطور الأوضاع سوف يأتيه التغيير قسرا ولو بعد حين، ولو بادرنا بالفعل لحرمنا غيرنا شهوة التدخل فى شئوننا والعبث باستقرارنا، وعندئذ نكون قد بدأنا الخطوة السليمة فى المسار الصحيح، وقطعنا الطريق على أعداء هذا الوطن العريق.

الفهـــرس

الحصاد

القاهرة وواشنطن

المعابر

مشـــاهدات

كتب أخرى للمؤلف

- الرهان على الحصان: دار الشروق - القاهرة 2002 .
- العرب.. الأصل والصورة: دار الشروق - القاهرة 2002 .
- ليالى الفكر فى فيينا: دار الشروق - القاهرة 1998 - عدة طبعات .
- الرؤية الغائبة: دار الشروق - القاهرة 1996 - عدة طبعات .
- تجديد الفكر القومى: دار الشروق - القاهرة 1994 - عدة طبعات .
  (فائز بجائزة الدولة) .
- حوار الأجيال: دار الشروق - القاهرة 1993 - عدة طبعات .
- لقاء الأفكار: الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1993 .
- الإسلام فى عالم متغير: الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1993 - الطبعة العربية
  دار الشروق - القاهرة 1999 - الطبعة الإنجليزية .
- الأقباط فى السياسة المصرية - رسالة دكتوراه بالإنجليزية ومنشورة فى عدة طبعات
  باللغتين العربية والإنجليزية : دار الشروق - القاهرة 1985 .
  دار الهلال - القاهرة 1985 .
  الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1989 .
- الشعب الواحد والوطن الواحد (مع آخرين) تقديم د. بطرس غالى :
  الأهرام - القاهرة 1981 .
- التقارب الأمريكى السوفيتى ومشكلة الشرق الأوسط:
  مطبعة أكاديمية ناصر - القاهرة 1970 .

رقم الإيداع ٢٠٠٢/٣١٨١
الترقيم الدولى 2 - 0800 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة .٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت٤٠٢٣٣٩٩٠ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

من نهج الثورة
إلى فكر الإصلاح

لو أن ثورة الجيش المصرى التى ساندها الشعب فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم تقم، كيف كانت تكون صورة مصر الآن؟ والتساؤل قد يبدو نظريا بحتا ولكنه يحمل فى طياته أبعاد المقارنة بين أسلوبين مختلفين فى فلسفة التاريخ ومدرستين فى الفكر السياسى بينهما مسافة واسعة من الرؤى والآراء، فهناك من يرى الثورة حلا جذريا لابد منه لأنها عملية تغيير لهيكل النظام السياسى، وهى تمتلك نظرة واضحة تجاه السياسة والحكم، كما أنها تنطلق من فلسفة سياسية وبعد اقتصادى ومضمون اجتماعى، أما الإصلاح فهو يمثل عملية تدريجية مدروسة لا تقبل النقلة الفجائية ولا تتحمس للتغيير الفورى، ولكنها تستلهم أسلوب التطور من علاقة متوازية مع عنصر الزمن.

مصطفى الفقى

دار الشروق

القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب: ٣٣ البانوراما - تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس: ٨١٧٧٦٥ (٠٠٩٦١)